

جامعة قسنطينة 3 - صالح بوبنيدر

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: علاقات دولية

سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى
وحوض بحر قزوين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث/ دكتوراه علوم

إعداد الطالب(ة):

رباب بولمشاور

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة قسنطينة 3 - صالح بوبنيدر

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



الرقم التسلسلي:

الرمز:

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

شعبة: العلوم السياسية/فرع: العلاقات الدولية

سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى

وحوض بحر قزوين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة):

رباب بولمشاور

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د مسعود دخالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	رئيسا
أ.د رياض حمدوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	مشرفا ومقررا
أ.د ملاح السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	عضوا مناقشا
أ.د مسعود شوية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-	عضوا مناقشا
د. عادل بن عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-	عضوا مناقشا
د. بولمكاحل ابراهيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

التصريح الشخصي

بعد الاطلاع على أحكام الأمر رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 وخاصة المادة الثالثة منه، أصرح أن الأطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث/ علوم من كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 - صالح بونيدر، هي نتيجة جهد شخصي احترمت فيه أخلاقيات البحث العلمي (وخاصة منها: تجنب السرقة العلمية واحترام خصوصية "المبجوثين") وأتحمل مسؤولية محتوياتها. كما أعلن أنه يسمح بالاعتباس منها شريطة الإقرار بذلك وفق قواعد المنهجية العلمية. وأؤكد أن نص أطروحتي تمت مراجعته لغويا من قبل متخصصين.

الطالب(ة)

رياب بولمشاور

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه على إتمام العمل، وما توفيقى إلا بالله... فالحمد لله...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة المشرفين، الدكتور حمدوش رياض لقبوله الإشراف على هذا العمل. وأستاذتي الفاضلة علاق جميلة التي تابعت هذا العمل بنصائحها القيمة وتشجيعها ودعمها المعنوي...

وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

وأقدم شكري وامتناني لكل أساتذة كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، وأخص بالذكر أساتذة تخصص العلاقات الدولية على دعمهم وتشجيعهم الدائم، أستاذي دمدوم رضا، يخلف عبد السلام، بولعبايز علي، بويادة لطيفة، بن قصير موسى، بن دايجة إبراهيم، بن زعتات الصديق، دحماني نبيل، دعاس عميور، دخالة مسعود... والمعذرة من كل الذين لم أذكرهم وكان لهم الأثر والفضل الكبير خلال مسيرتي في الكلية.

شكر خاص لأستاذي الدكتور بولمكاحل إبراهيم على كل شيء.

وأخيرا، الشكر لصغيرتي أفنان والتي بفضلها بعد الله عز وجل دفعتني لإتمام هذا العمل.

إلى أولئك الظالمين في كل مكان...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾

(إبراهيم الآية 42).

الملخص:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع المطروحة ضمن الأجندات السياسية للدول، حيث يعتبر ضمان أمن إمدادات وطرق نقل الموارد الطاقوية من القضايا الهامة التي تنصدر الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي، ذلك أن الاضطرابات والخلافات حول الطاقة وأسعارها دفعت له إعادة رسم سياساته الأمنية الطاقوية على ضوء التطورات والأحداث على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال التركيز على مبدأ تنويع الإمدادات وممرات عبورها بهدف تخفيف التبعية لروسيا، والتوجه نحو منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والتي أصبحت ذات أهمية حيوية من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية في خريطة الطاقة العالمية وبرزت كموردا هاما لإنتاج النفط والغاز وتصديره لأسواق الاتحاد الأوروبي.

واعتمدت الدراسة على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية بهدف الإحاطة بجوانب موضوع البحث أهمها المنهج الوصفي من خلال وصف الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي من حيث القدرات الإنتاجية ومؤشرات الاستهلاك والاستيراد، ومنهج دراسة الحالة في محاولة لرصد الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وتوضيح إمكاناتها الطاقوية ومشاريع خطوط أنابيب الطاقة، بالإضافة إلى مقتررب تحليل النظم والاقتصاد السياسي وهو ما يتناسب مع تحليل موضوع السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي بالنظر إليه ككيان يتفاعل مع البيئة الإقليمية والدولية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن قضايا الطاقة والأمن تحدد البيئة الجيوسياسية والجيواقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ف ضمان أمن الإمدادات الطاقوية وممرات العبور بالإضافة إلى النزاعات والتهديدات الأمنية المختلفة تحدد مستقبل أنماط التعاون والصداقة ومؤشرات التبعية. كما أكدت الدراسة أن سياسة الطاقة الخارجية المشتركة تمثل أحد المتطلبات الهامة للحفاظ على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، وبرز من خلال الدراسة أن سياسات روسيا اتجاه دول المنطقة تشكل تحديا وعائقا لنجاح السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد حيث تستغل مواردها كأداة للضغط على الدول. وتؤكد كذلك أن تضارب المصالح بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق مصالح الطاقة تعد من القضايا الرئيسية التي تواجه الاتحاد مع الأنظمة التسلطية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. وعليه، تركز استراتيجيته على ضمان الأمن والاستقرار حيث تترايط وتتشابك الأبعاد الثلاثة الطاقة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، أمن الطاقة، آسيا الوسطى، حوض بحر قزوين، تنويع مصادر الطاقة، الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية.

Abstract:

Ensuring the security of supplies and transit routes for energy resources is considered one of the important issues on the political agenda of the European Union, as the energy crises led to the reformulation of its energy security policies in light of developments at the regional and global levels, by focusing on diversifying supplies and their transit corridors with the aim of reducing dependency on Russia and moving towards a region Central Asia and the Caspian Sea Basin, which has become geopolitically and geoeconomically important in the global energy market, has emerged as an important resource for oil and gas production and export to European Union markets.

The study was based on a set of methodological approaches with the aim of analyzing aspects of the research topic, the most important of which is the descriptive approach by describing the energy situation of the European Union in terms of production capabilities and consumption and import indicators, and the case study approach that attempted to monitor the geopolitical, geoeconomic and security dimensions of the Central Asia region and the Caspian Sea Basin, and clarify its energy potential. And energy pipeline projects, in addition to approaching systems analysis and political economy, which is appropriate for analyzing the issue of the energy security policies of the European Union as an entity interacting with the regional and international environment.

The study concluded that energy and security issues determine the geopolitical and geoeconomic environment of the region, as ensuring the security of energy supplies and transit corridors, in addition to the conflicts and security threats in the region, determine relations of cooperation, conflict, and dependency. It was also confirmed that the common foreign energy policy represents one of the important factors for achieving energy security for the European Union, as the lack of solidarity and division among member states constitute a barrier to formulating a unified energy policy towards the region. The study also concluded that Russia's policies towards the countries of the region constitute a challenge and an obstacle to the success of the European Union's energy security policy, as it exploits its resources as a tool to pressure countries, and It has proposed energy pipeline projects and controls the energy pipeline network and its distribution in the region. It was also confirmed that the contradiction between promoting democracy and human rights and pursuing energy interests is one of the main issues facing the European Union, especially energy interactions with the most authoritarian countries in the region. Accordingly, his strategy towards the region focuses on security and stability, where the three dimensions of energy, democracy promotion and human rights are interconnected.

Keywords: European Union, Energy Security, Central Asia, Caspian Sea Basin, Diversification of Energy Sources, Geopolitical and Geoeconomic Dimensions.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
	التصريح الشخصي
	الشكر
	الإهداء
	الملخصان
11	قائمة الأشكال والجداول
14	قائمة المختصرات
16	1. مقدمة
17	1.1 التعريف بموضوع الدراسة
18	2.1 أهمية موضوع الدراسة وأهدافها
19	3.1 مبررات اختيار موضوع الدراسة
19	4.1 الدراسات السابقة
23	5.1 إشكالية الدراسة
25	6.1 فرضيات الدراسة
25	7.1 منهجية الدراسة
28	8.1 تقسيم الدراسة
31	2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة
32	1.2 مدخل مفاهيمي لقضايا الأمن والطاقة
32	1.1.2 التحليل المفاهيمي للأمن
38	2.1.2 التحليل المفاهيمي للطاقة
40	2.2 مفهوم أمن الطاقة
40	1.2.2 أمن الطاقة: مفهوم متعدد الاتجاهات
48	2.2.2 أبعاد أمن الطاقة
50	3.2.2 تحديات أمن الطاقة
52	3.2 تصورات أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية
52	1.3.2 أمن الطاقة في التصورات العقلانية
62	2.3.2 أمن الطاقة من منظور إسهامات مدرسة كوبنهاجن
66	3.3.2 أمن الطاقة في التصورات الما بعد وضعية

67	4.2 جيوسياسية أمن الطاقة
67	1.4.2 جيوسياسية أمن الطاقة: مقارنة مفاهيمية
69	2.4.2 السياسات الأمنية الطاقوية
70	3.4.2 أهمية الطاقة في السياسة الدولية
74	3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة
	1.3 تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: القدرات الإنتاجية، مؤشرات الاستهلاك والاستيراد
74	1.1.3 القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي
82	2.1.3 مؤشرات استهلاك الطاقة واستيرادها في الاتحاد الأوروبي
89	2.3 الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومرتكزاته
90	1.2.3 التصور الأوروبي لأمن الطاقة
91	2.2.3 السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي
92	1.2.2.3 تطور سياسة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي
97	2.2.2.3 أبعاد سياسة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي
100	3.3 استراتيجية الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة
107	4.3 تحديات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي
112	4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة
112	1.4 المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
112	1.1.4 منطقة آسيا الوسطى
115	2.1.4 حوض بحر قزوين
116	2.4 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية
117	1.2.4 الاحتياطيات الطاقوية (النفط والغاز) في منطقة آسيا الوسطى
119	2.2.4 الاحتياطيات الطاقوية (النفط والغاز) في حوض بحر قزوين
120	3.4 البيئة الأمنية الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
121	1.3.4 اللعبة الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.
	2.3.4 ديناميكية النزاعات في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: المخاطر والتحديات لأمن الطاقة
123	
126	3.3.4 عسكرة المنطقة: توليفة بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الطاقوية
136	4.3.4 الوضع القانوني لحوض بحر قزوين
138	5.3.4 مسألة الحدود بين دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

139	6.3.4 الإرهاب وأمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
140	4.4 جيوسياسية أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
140	1.4.4 شبكة خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
144	2.4.4 التنافس على خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
149	3.4.4 تحديات نقل الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية
153	5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات.
154	1.5 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي
154	1.1.5 حضور الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
157	2.1.5 التفاعلات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
164	3.1.5 مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين باتجاه الاتحاد الأوروبي
167	2.5 التحديات الأمنية لنقل الموارد الطاقوية من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي
168	1.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الوطني
170	2.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الإقليمي
175	3.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الدولي
184	3.5 مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
185	1.3.5 تنوع إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي: ضرورة اقتصادية أم خيار سياسي؟
186	1.1.3.5 تعدد خطوط أنابيب الطاقة
186	2.1.3.5 تقليص التبعية للإمدادات الطاقوية الروسية
190	3.1.3.5 دول العبور: سلاح جيوسياسي جديد
202	2.3.5 بناء ممر استراتيجي للطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
203	3.3.5 الاتحاد الأوروبي والإصلاح السياسي في المنطقة: بين سياسة القيم وسياسة الطاقة
206	4.3.5 تنمية اقتصادية مستدامة في دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين
213	6. خاتمة
213	1.6 التحقق من إشكالية الدراسة
214	2.6 اختبار فرضيات الدراسة
216	3.6 نتائج الدراسة
219	7. قائمة المصادر

230

8. قائمة الملاحق

230

الملحق "أ" المقال المجاز لمناقشة الأطروحة

قائمة الأشكال

والجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	أمن الطاقة، وثلاثية الطاقة (Energy Security and Energy Trilemma).	1
50	أبعاد أمن الطاقة (Dimensions of Energy Security).	2
75	إنتاج الطاقة الأولية في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2020.	3
76	الإنتاج المحلي من النفط في دول الاتحاد الأوروبي من عام 1990 إلى 2020.	4
77	إنتاج السلع والمشتقات البترولية في دول الاتحاد الأوروبي عام 2020.	5
78	إنتاج الغاز في دول الاتحاد الأوروبي (2020-2021).	6
79	إنتاج الفحم في دول الاتحاد الأوروبي (1990-2021).	7
83	استهلاك المشتقات البترولية في دول الاتحاد الأوروبي (1990-2020).	8
84	الطلب الداخلي على الغاز في دول الاتحاد الأوروبي (2020-2021).	9
85	الاستهلاك الداخلي للفحم الصلب في دول الاتحاد الأوروبي (2016-2021).	10
86	الاعتماد على واردات الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي (2010 و2020).	11
88	واردات النفط، الاتحاد الأوروبي (سنوات: 2000، 2019، 2020) (مليون طن)	12
89	إجمالي الطاقة المتوفرة في الاتحاد الأوروبي (2020)	13

قائمة الأشكال والجدول

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
115	المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى (Central Asia).	1
116	المجال الجغرافي لحوض بحر قزوين (Caspian Sea).	2
144	شبكة خطوط أنابيب النفط في منطقة آسيا الوسطى.	3
165	مسار أنبوب نقل الغاز نابوكو (Nabucco).	4
194	شبكة خطوط أنابيب الطاقة (النفط والغاز) في منطقة جنوب القوقاز.	5

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	الاختلافات الرئيسية لتصورات أمن الطاقة ضمن المنظور الواقعي والليبرالي.	1
97	وثائق المفوضية الأوروبية لأمن الطاقة.	2

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات (List of abbreviations)

- برنامج تمويل الطاقة من خلال ربط أوروبا: (CEF): The Connecting Europe Facility
- بيتاجول هي وحدة قياس الطاقة: (PT): Pétajoule
- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: (EURATOM): European Atomic Energy Community
- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: (ECSC): The European Coal and Steel Community
- خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي: (TAP): The Trans Adriatic Pipeline
- خط الأنابيب عبر قزوين: (TCP): The Trans-Caspian Pipeline
- خط أنابيب الغاز الأذربيجاني التركي عبر الأناضول: (TANAP): The Azerbaijan-Turkish Trans-Anatolia Gas Pipeline Project
- خط أنابيب الغاز باكو-تبيليسي-أرزروم: (BTE): Baku- Tbilissi- Erzurum
- خط أنابيب الغاز تركمانستان-إيران-تركيا: (TIT): Turkmenistan-Iran-Turkey gas pipeline
- خط أنابيب الغاز كازاخستان-تركمانستان-إيران: (KTI): Kazakhstan- Turkmenistan- Iran gas Pipeline
- خط أنابيب النفط باكو-تبيليسي-جيهان: (BTC): Baku- Tbilissi- Ceyhan
- خط أنابيب النفط كازاخستان-الصين: (KCP): Kazakhstan- China Pipeline
- خط أنابيب النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي بين الدول المطلة البحر الأسود وحوض بحر قزوين: (INOGATE): Interstate Oil and Gas to Europe Pipelines
- خط أنابيب جورجيا-أوكرانيا-الاتحاد الأوروبي: (GUEU): Georgia- Ukraine-European Union
- خط أنابيب غاز بين آسيا الوسطى والصين: (CAGP): Central Asian Gas Pipeline
- سياسة الجوار الأوروبية: (ENP): European Neighbourhood Policy
- شبكات الطاقة عبر الاتحاد الأوروبي: (TEN-E): The Trans-European Network-Energy
- شركة النفط الحكومية لأذربيجان: (SOCAR): Oil Company of the Azerbaijan Republic
- كومونولث الطاقة في منظمة شنغهاي للتعاون: (SCO): Energy Commonwealth of the
- مشروع ممر الغاز الجنوبي: (SGC): Southern Gas Corridor
- مشروع ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا: (TRACECA): Transport Corridor Europe Caucasus Asia

1. مقدمة

- 1.1 التعريف بموضوع الدراسة
- 2.1 أهمية موضوع الدراسة وأهدافها
- 3.1 مبررات اختيار موضوع الدراسة
- 4.1 الدراسات السابقة
- 5.1 إشكالية الدراسة
- 6.1 فرضيات الدراسة
- 7.1 منهجية الدراسة
- 8.1 تقسيم الدراسة

1. مقدمة

تمثل الطاقة عنصرا حيويا ومحركا رئيسيا للتنمية، حيث تحظى باهتمام الدول والمجتمعات لما لها من دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تبحث عن ضمان التدفق المستمر للموارد الطاقوية لتسيير شؤونها والحفاظ على مكانتها سياسيا واقتصاديا بما يضمن على الأقل جانبا من أمنها الطاقوي على المستوى العالمي.

وبات أمن الطاقة إحدى الموضوعات التي تفرض نفسها للنقاش في حقل العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية كحقل معرفي فرعي، خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث برز على الساحة الدولية منذ فترة الحظر البترولي بداية سبعينات القرن الماضي، واعتبر الأمن الطاقوي على أنه التوفر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار معقولة، ويرتبط بالأمن القومي، والسياسة الخارجية، والاقتصاد، والتنمية المستدامة، والرفاه الاجتماعي. كما أصبح الوصول إليها (إمدادات الطاقة الفعالة والمستدامة)، بالإضافة إلى البنية التحتية الحيوية، ضروريا للمجتمعات الصناعية الحديثة.

وتعد سياسة الطاقة مجالاً حيويًا واستراتيجيًا وأحد المدخلات الرئيسية في الاقتصادات الوطنية بما فيها اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وترتبط ارتباطًا جوهريًا بقضايا البيئة والمناخ، ما يجعلها قضية معقدة ومتشابكة الأبعاد، حيث اعتبرت عاملاً أساسياً في مشروع بناء الاتحاد وتبلور التفاعل والتعاون بين الأعضاء المؤسسين حول قضايا الطاقة.

وبذلك أصبحت الطاقة الشاغل الاقتصادي والأمني الأساسي للاتحاد ما دفعه لتبني سياسات أمنية طاقوية كفيلة بالاستجابة للتحديات التي تفرضها مشكلة أمن الطاقة على المستويين الإقليمي والعالمي، وهندسة التفاعلات الطاقوية مع الدول المنتجة عبر العالم لضمان الوصول إلى الموارد الطاقوية من النفط والغاز، باعتماد مبدأ تنويع الإمدادات وطرق النقل، وفي هذا الإطار سعى الاتحاد إلى إيجاد بدائل عن منطقة الشرق الأوسط (خاصة قطر)، وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا)، بالتوجه نحو منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

أضحى أمن الطاقة من أبرز اهتمامات الدول بعد تغير البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تزايد الطلب على الموارد الطاقوية وتزايدت معها مستوى انجراحيتها التي أصبحت عرضة للعديد من التحديات التي تتسبب في انقطاعها، ونظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام ولاحتياطاتها الطاقوية

1. مقدمة

الكبيرة من النفط والغاز، اكتسبت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أهمية على الساحة الدولية، وبرزت كفواعل رئيسية في خريطة النفط العالمية.

في الخريطة الجيوسياسية للعالم، تقع آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في منطقة قلب النفط (Oil Heartland)، كونها غنية باحتياطيات النفط والغاز، كما تعد قناة استراتيجية تربط بين أوراسيا، جعلتها محط أطماع العديد من الفواعل والقوى لإيجاد منفذ لها في المنطقة، ما انعكس على التوازنات الاستراتيجية في المنطقة. وتزايدت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول المنطقة عام 1991، وتحول التركيز نحو "قلب الأرض/ أوراسيا" التي تربط القارتين الآسيوية والأوروبية، ما جعلها تشكل كتلة أوراسية تثير تنافس القوى الدولية والإقليمية بسبب موارد الطاقة، وأصبحت الطاقة الأداة الرئيسية للجيوسياسية في أوراسيا.

وفي هذا السياق، نكتسب منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية، باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، إذ تتوفر المنطقة على موارد طاقوية كما تمثل العامل الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية في عمليات التخطيط الاستراتيجي لأمن الدول الإقليمية والدولية. وعليه يحاول الاتحاد الأوروبي البحث عن مصادر الطاقة للتقليل أو التخلص من اعتماده على الإمدادات الروسية في ظل التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة.

1.1 التعريف بموضوع الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع أمن الطاقة تحلل الدراسة السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، في إطار السعي والحاجة لتنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة وتخفيف التبعية للإمدادات الروسية في ظل تزايد التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة.

ويتضح أن موضوع الدراسة يندرج ضمن أدبيات العلاقات الدولية وحقل الدراسات الأمنية على وجه التحديد، من خلال التمركز حول تجليات مفهوم أمن الطاقة، وارتباطاته بمختلف القطاعات الأمنية. علاوة على ما تؤمنه الطاقة في كافة الأنشطة الحياتية والاقتصادية، فقد أصبحت من المحاور الاستراتيجية في سياسات الدول.

2.1 أهمية موضوع الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع المطروحة ضمن الأجندات السياسية للدول وفي رسم السياسات الداخلية والخارجية، لاسيما مع تزايد حدة التنافس بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، واضطراب أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.

وفي ظل الأزمات والتصدعات التي تشهدها القارة الأوروبية، يحاول الاتحاد الأوروبي إعادة ترميم مشروعه والحفاظ على مكانته ككيان وتكتل سياسي واقتصادي، وذلك من خلال بناء سياسة أمنية طاقوية مشتركة والتركيز على مبدأ تنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة، والبحث في إمكانية أن تصبح منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كبديل لتنويع مصادره الطاقوية. وعليه تتحدد أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- تعزيز الفهم الأوروبي حول ما يشكله مفهوم أمن الطاقة، وتحديد أفضل السبل لمعالجة مختلف المخاطر التي تحيط به، وتحول المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة من التركيز على الوصول إلى النفط إلى تبني العديد من الأبعاد تشمل: التنويع (الدول المنتجة ودول العبور)، الكفاءة (في تلبية الطلب وقنوات التزويد)، الاستدامة (الاقتصادية والبيئية)، حيث تشكل هذه المبادئ الأسس المفاهيمية للتحويل والتوسع في المفهوم، كما تحدد أهداف السياسة العامة لكل من الدول الصناعية.
- الاهتمام بأبعاد جيوبوليتيك الطاقة (geoenergeia)، لبحث تأثير موارد الطاقة في التوجهات السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا المفهوم طريقة تحليلية جديدة تشير إلى صنع القرار السياسي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بمناطق جغرافية محددة.
- الكشف عن التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، فتأمين إمدادات وطرق نقل الطاقة يعد جوهر السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد.
- تحليل البيئة الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ذلك أن هندسة التفاعلات الطاقوية وضمان أمن الطاقة في المنطقة، يلفها الكثير من الغموض، فهي مناطق ذات تركيبة معقدة والصراعات فيها تأخذ أبعادا مختلفة، ويزداد الوضع تعقيدا بولوج قوى كبرى ونامية متنافسة، يسعى كل منها لتحديد مسارات خطوط الأنابيب وفقا لمصالحه الاستراتيجية.
- وتتضمن الدراسة أيضا تحليل مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في ظل التنافس الإقليمي والدولي، ويعد ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة أمرا حيويا، وشرطا أساسيا لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

3.1 مبررات اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية العلمية التي يكتسيها الموضوع هناك العديد من الاعتبارات التي دفعتنا للاهتمام بدراسة هذا الموضوع، تتراوح بين اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية نابعة من اهتمامات الباحث وميولاته.

أ. المبررات الموضوعية:

- محاولة فهم واستيعاب قضية أمن الطاقة التي تعد رهانا استراتيجيا وأحد العوامل المحددة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل التصدعات التي تشهدها أوروبا من جهة ومنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من جهة ثانية.
- احتلت الطاقة حيزا هاما ضمن الأسس الفكرية التي يقوم عليها الهيكل الفكري للدراسات الاستراتيجية، حيث استحوذت على اهتمام القادة العسكريين والمخططين الاستراتيجيين بسبب تشابكها مع الدوافع الكامنة وراء مختلف أشكال النزاعات، حيث أصبحت الطاقة عاملا جوهريا ومحددا حاسما في تشكيل معالم البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية العالمية، وفي تحديد أولويات السياسة الخارجية للدول.
- دراسة مفهوم أمن الطاقة، والذي أصبح يعكس التحولات الجديدة في مفهوم الأمن باعتباره عاملا محددًا ومؤثرًا في وضع الاستراتيجيات المستقبلية، وتحديد أهداف السياسة الخارجية للدول.
- السعي لإعطاء اهتمامات أكبر بالدراسات الآسيوية، لكونها تتمتع باهتمام كبير عالميا هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بدراسة منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين نظرا لما تكتسبه من أهمية جيوسياسية في معادلة الطاقة العالمية.
- التعمق في فهم إشكاليات أمن الطاقة خاصة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في ظل التنافس الإقليمي والدولي على ثرواتها.

ب. المبررات الذاتية:

- ميول الباحث للاهتمام بالدراسات الأمنية تحديدا وارتباطاتها بقضايا الطاقة.
- الرغبة في التخصص في الدراسات ذات العلاقة بالشأن الآسيوي، مع العلم أن الباحثة خاضت تجربة البحث في مرحلة الماجستير في الدراسات الإفريقية.

4.1 الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع أمن الطاقة باهتمام أكاديمي كبير في الأوساط العلمية وخاصة الغربية منها، وفي حدود اطلاعنا على الدراسات والبحوث ذات الصلة بالشأن الطاقوي تقل الدراسات التي ناقشت إشكالية بحثنا والتي جمعت بين متغيرات البحث وهي السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

كمتغير أول، والبيئة الجيوسياسية والأمنية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كمتغير ثاني، حيث استشهدت الدراسة بعدد من الأعمال فيما يخص مفهوم أمن الطاقة، والأمن الطاقوي في الاتحاد الأوروبي، ومكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية، ومن ضمنها يمكن ذكر:

- يعد الباحث **دانيال يرغين Daniel Yergin** أبرز من كتبوا حول موضوع أمن الطاقة من خلال دراسته بعنوان **ضمان أمن الطاقة** الصادرة عام 2006، ووفقا له فإن الدول المصدرة للطاقة تركز على أمن الطلب على صادراتها من الطاقة، بينما تركز الدول المستوردة على أمن الإمدادات. وأشار في دراسته أن الاهتمام بأمن الطاقة يعود إلى تزايد الطلب على الطاقة وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى التهديد المتمثل في الإرهاب، وعدم الاستقرار في بعض الدول المنتجة للطاقة، والتنافس الجيوسياسي على النفط والغاز لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأشار الباحث أن ضمان أمن الطاقة للدول يرتكز على مجموعة من الأسس، **أولها** هو تنويع الإمدادات لتقليل آثار الانقطاع والاضطراب من مصدر واحد من خلال توفير البدائل. **ثانيا** المرونة (resilience) في نظام إمدادات الطاقة لتوفير الحماية من الانقطاعات. **وثالثا** التكامل، نظرا لوجود سوق نفط واحدة، وهو نظام معقد وعالمي (يستهلك حوالي 86 مليون برميل من النفط يوميا)، فالانفصال لا يعد خيارا صائبا. وتمت الإشارة إلى أهمية المعلومات حول الأسواق العالمية وآفاق الطاقة. ومما استنتجه الباحث أن ضمان أمن أسواق الطاقة العالمية يتطلب التنسيق على المستويين الوطني والدولي بين الشركات والحكومات، بما في ذلك وكالات الطاقة والبيئة والجيش والاستخبارات.

- دراسة للباحث **إيجريم إبرايفا Aigerim Ibrayeva** بعنوان **تأثير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي**، خلال سنة 2018، تعرض هذه الدراسة توجه الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة تنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة نحو منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وإمكانيتها في ضمان احتياجاته الطاقوية. وبإشكالية البحث المتمثلة في إبراز مبدأ تنويع الطاقة كأحد أهم أهداف الاتحاد الأوروبي، تم الكشف عن اهتمام الدول الأعضاء بتطوير واستغلال الموارد الهيدروكربونية في المنطقة، بالتركيز على أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان في آسيا الوسطى وأذربيجان في القوقاز. كما تعرض بذلك لتسليط الضوء على أهم مشاريع خطوط أنابيب الطاقة كمشروع ممر الغاز الأوروبي الجنوبي، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن عملية استغلال النفط والغاز في المنطقة تواجهها مجموعة من المشاكل والتحديات كنقص خطوط أنابيب الطاقة، أمن الإمدادات، والمعضلات الأمنية التي تواجهها دول العبور، والوضع القانوني لحوض بحر قزوين.

- وقدمت دراسة أخرى للباحثة ديانا تيمير بولاتوفا Diana Temirbulatova حملت عنوان إمدادات الغاز في حوض بحر قزوين: فرصة لتنويع الطاقة في الاتحاد الأوروبي، خلال سنة 2010، ركزت على أحد أكثر الموضوعات تحدياً لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وبحثت من خلالها ما إذا كان تنفيذ خط أنابيب الغاز نابوكو عبر حوض بحر قزوين يؤدي إلى تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية. وتم اعتبار مسألة إمدادات الغاز من منطقة حوض بحر قزوين التي تتجاوز الأراضي الروسية حيوية لضمان أمن الإمدادات والتقليل من الاعتماد المفرط على الإمدادات الطاقوية الروسية. وكشفت الدراسة عن العوامل الاقتصادية لنقل غاز حوض بحر قزوين، بالإضافة إلى العوامل السياسية والجيوستراتيجية للمنطقة.

- وفي إطار إبراز الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، قدم مجموعة من المؤلفين من أمثال إبراهيم عرفات، ماجدة على صالح، مدحت أيوب وآخرون، دراسة حملت عنوان آسيا الوسطى والتنافس العالمي، والتي حررتها الباحثة هدى ميتكيس، الصادرة عن مركز الدراسات الآسيوية عام 2008. تضمن الكتاب مجموعة من الأوراق البحثية، في مقدمتها تم إبراز الخصائص الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى وما تتمتع به من أهمية اقتصادية نظراً لما تزخر به من كميات هائلة من النفط والغاز، ثم استعراض أهم التحديات التي تشهدها المنطقة والتي كان من أهمها مشكلة الانحباس الجغرافي وما تفرضه على دول المنطقة من قيود تحتم عليها البحث عن منافذ للتواصل مع العالم الخارجي. كما تناولت الأوراق البحثية الأخرى مجموعة من المواضيع مثل أزمة الإصلاح السياسي في المنطقة وتأثير بعض القوى الإقليمية والدولية على عملية الإصلاح مثل روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. واختص الفصل الخامس من الدراسة بالتعرف على طبيعة العلاقات الأوروبية مع دول آسيا الوسطى مستعرضاً لأبرز محددات تلك العلاقات. كما تمت الإشارة إلى العلاقات السياسية والتمثيل الدبلوماسي الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى بالإضافة إلى العلاقات التجارية.

- وقدمت دراسات أخرى عن مفهوم أمن الطاقة والأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، ومن أمثلتها رسالة دكتوراه للباحث بولمكاهل ابراهيم حملت عنوان الاستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، ونوقشت خلال سنة 2018-2019، وبحث من خلالها إشكالية مدى تأثير استراتيجية الطاقة الروسية على واقع الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومستقبله، وطرح أسئلة أخرى متصلة من أهمها مدى تمكن الاتحاد الأوروبي من وضع سياسة مشتركة للطاقة وانعكاس ذلك على

استقرار أمنه الطاقوي، وإمكانية تقليص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتمادها المفرط على الطاقة الروسية في إطار البدائل المطروحة. واعتمد الباحث على مقارنة منهجية مركبة، وظف من خلالها المنهج الوصفي من خلال وصف الوضع العام الطاقوي بالنسبة لروسيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وصف لأهمية الطاقة كأداة لسياسة روسيا الخارجية ووصف حالة التبعية ومؤشرات ضعف الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة، مع المنهج الإحصائي لتوضيح مدى حجم وارتفاع التبعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي اتجاه روسيا. أما بالنسبة للتقنيات، اعتمد الباحث على تقنية تحليل المضمون الذي ينصرف إلى تحليل محتوى المعطيات ذات الطبيعة الكمية حول تطور العملية الإنتاجية في مجال الطاقة بالنسبة لروسيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تقنية بناء السيناريوهات من خلال استشراف مستقبل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل سياسة الطاقة الروسية التي تعتبر عاملا محددًا لمستقبل أمن الطاقة الأوروبي. ومما وصل إليه الباحث أن الاتحاد الأوروبي سعى للتخلص من اعتماده المفرط على الإمدادات الروسية من خلال البحث عن بدائل، واتخاذ إجراءات صارمة تصب في إطار تحرير الاتحاد الأوروبي من الهيمنة الروسية ووضع سلسلة من الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية التي تتضمن بدائل محتملة وممكنة لمصادر الطاقة بعيدا عن روسيا لتعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي، وقد تعرض أيضا لتحليل قدرة ومحدودية هذه البدائل ومدى تمكنها من التحرر من التهديدات التي تفرضها التبعية لسياسة الطاقة الروسية.

- وتذكر أيضا كدراسة حاولت البحث في مفهوم أمن الطاقة كونه أصبح يستعمل بكثرة ضمن الكتابات الأكاديمية والتحليلات الاقتصادية والاستراتيجية، ويعكس التحولات الجديدة في مفهوم الأمن، رسالة الدكتوراه للباحث دندن عبد القادر بعنوان الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا، والتي نوقشت سنة 2012-2013، ويبحث من خلالها مشكلة أمن الطاقة في الصين واستراتيجيتها في التعامل معها على المستوى الداخلي والخارجي. وهدفت كما عبر صاحبها إلى دراسة الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في المناطق الآسيوية التي تشكل جوارها الإقليمي المباشر، مثل منطقة آسيا الوسطى التي تعد مركزا استراتيجيا لإنتاج الطاقة عالميا. واعتمد في بلوغ غايته على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية، على رأسها مقتررب تحليل النظم بالنظر لطبيعة الموضوع كونه يدرس تفاعلات إقليمية تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى دولية. كما وظف الباحث مقتررب الاقتصاد السياسي لتحليل الأوضاع الاقتصادية في الصين. ومن أهم ما استنتجه الباحث حول مفهوم أمن الطاقة أنه مفهوم

محل خلاف وجدل كبير، لأن تحديد المقصود منه يتوقف على جملة من العوامل المؤثرة كموقع الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة وكذا دول العبور، وتضارب مصالحهما، بالإضافة إلى تعدد أبعاد مفهوم أمن الطاقة (البعد الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي، الأمني)، وهي كلها أبعاد معقدة ومتداخلة وتتفاعل مع بعضها البعض. وتطبيقا لاستراتيجية التوجه نحو الخارج لضمان أمن الطاقة، وسعت الصين من نطاق اهتمامها بالاستثمار في المجال الطاقوي في جوارها الإقليمي، انطلاقا من منطقة آسيا الوسطى التي تعتبر مركزا عالميا مهما لإنتاج النفط والغاز.

وعليه، حاولت دراستنا الربط بين المتغيرين في الآن عينه، سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي كمتغير أول، ثم الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

وتتمثل الجدوى البحثية للدراسة في مواكبة ارتباط الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي بالشواغل الأمنية الجديدة على ضوء ما أفرزته تداعيات فيروس كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية من جهة، وكذا دراسة البديل الطاقوي للاتحاد ممثلا في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من جهة ثانية في إطار تنويع الإمدادات وطرق نقل الطاقة بهدف التخلص من التبعية لروسيا، وتنويع الموردين التقليديين كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما تسعى الدراسة للوقوف على البيئة الأمنية الجيوسياسية للمنطقة (النزاعات، والوضع القانوني لحوض بحر قزوين، والإرهاب، والتنافس على مواردها الطاقوية)، بالإضافة إلى التحديات داخل دول المنطقة كالفقر، وضعف المؤسسات، وفشل الديمقراطية وأثر ذلك على استقرار المنطقة وعلى أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، والارتباط بين سياسة القيم ومعايير الديمقراطية الذي يتبناها الأخير والسياسات الأمنية الطاقوية، ورهانات مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في ظل اشتداد التنافس بين روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

5.1 إشكالية الدراسة:

أدت الاضطرابات وأزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى إعادة رسم سياساته الأمنية الطاقوية على ضوء التطورات والأحداث على المستوى الإقليمي والعالمي، ما دفعه إلى التركيز على مبدأ تنويع الإمدادات الطاقوية وطرق نقلها بهدف تخفيف التبعية لروسيا، من خلال التوجه نحو منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، والتي أصبحت ذات أهمية من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية في خريطة الطاقة العالمية، وبرزت كمصدر هام لإنتاج النفط والغاز لأسواق الاتحاد الأوروبي.

وتواجه المنطقة العديد من التحديات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ما يزيد من المخاطر السياسية والاقتصادية لضمان وتحقيق الأمن الطاقوي للاتحاد، إذ يعد الاستقرار في المنطقة مسألة حيوية في نقل موارد الطاقة وتأمين ممرات العبور إلى الأسواق الأوروبية، والتي تؤثر على البيئة الأمنية للمنطقة بصفة عامة، وعلى الأمن الاقتصادي (أمن الطاقة) بصفة خاصة وتداعيتها على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي.

اعتمادا على ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث في تساؤل محوري على النحو التالي:

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي ضمان الأمن الطاقوي من خلال الاتجاه نحو منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، في ظل البيئة الجيوسياسية والأمنية الراهنة؟

ويربط هذا التساؤل المركزي بين متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع) على النحو التالي:

- **المتغير الأول: سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي**، وما تفرزه من مشاكل وتحديات في عالم يتميز بندرة الموارد الطاقوية من جهة، وفي ظل اعتماده على إمدادات الطاقة من روسيا.

وينتج عن المتغير الأول الأسئلة الفرعية التالية وهي:

• ما مدى أهمية عامل أمن الطاقة في أجندة صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، وفي توجيه سياسته الخارجية؟

• فيما تتمثل القدرات الإنتاجية، مؤشرات استهلاك واستيراد الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

• ما هي أبعاد ومضامين السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي؟

• فيما تكمن تحديات الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة؟

- **المتغير الثاني: البيئة الجيوسياسية والأمنية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين**، وكيف

يمكن للاتحاد الأوروبي من تحقيق مبدأ تنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة، في ظل البيئة الأمنية

الجيوسياسية في المنطقة، والتنافس الإقليمي والدولي على مواردها الطاقوية، بالإضافة إلى سياسات

روسيا اتجاه المنطقة لعرقلة مشاريع خطوط أنابيب الطاقة للاتحاد الأوروبي.

ومن أهم الأسئلة الفرعية التي يطرحها المتغير الثاني هي:

• كيف تؤثر البيئة الأمنية الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين على استغلال ونقل موارد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية؟

• فيما تتمثل مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين باتجاه الاتحاد الأوروبي؟

1. مقدمة

- ما المدى الذي تشكل فيه المشاريع الروسية، والصينية، والإيرانية تهديدا لاستمرار إمدادات الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين باتجاه الاتحاد الأوروبي؟
- كيف يمكن أن تؤثر سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي على هوية منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في ظل التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة؟
- كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تحقيق التوازن بين سياسة الطاقة وسياسة القيم؟
- كيف يمكن لدول لعبور في منطقة جنوب القوقاز أن تساهم في ضمان إمدادات وطرق نقل الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي؟

6.1 فرضيات الدراسة:

في محاولة لاختبار العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة نقوم ببناء فرضية مركزية تكون محكا للبحث ومنطلقا له، وتسعى لتفكيك التساؤل المطروح وتقديم الإجابة له.

يعد توفر البيئة الجيوسياسية والأمنية الملائمة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، أمرا حيويا لتحقيق الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي.

- ولأنه مهما اتسعت أو ضاقت آفاق البحث فهي قد لا تكتفي ببناء فرضية وحيدة لذلك نقوم بوضع بعض الفرضيات الفرعية التي تتعامل مع قضايا جزئية في البحث على النحو التالي:
- **الفرضية الأولى:** إن بناء سياسة طاقوية مشتركة للاتحاد الأوروبي تمثل أحد المتطلبات الهامة لضمان الأمن الطاقوي الأوروبي.
 - **الفرضية الثانية:** تشكل سياسات روسيا اتجاه دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين تحديا وعائقا لنجاح السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي.
 - **الفرضية الثالثة:** يرتبط مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بمجموعة من التحديات والرهانات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
 - **الفرضية الرابعة:** إن تضارب المصالح بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق مصالح الطاقة، من القضايا الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

7.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية بهدف الإحاطة بجوانب موضوع البحث، لذلك اعتمدنا على:

المنهج الوصفي، من خلال وصف الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي من حيث القدرات الإنتاجية، ومؤشرات الاستهلاك، والاستيراد. كما تم تقديم وصف وإبراز لمكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية، والتطرق لاحتياجاتها من النفط والغاز، كذلك اعتمدنا على وصف البيئة الأمنية الجيوسياسية للمنطقة عبر استعراض مجموعة من التهديدات الأمنية في مقدمتها التنافس أو ما سمي باللعبة الكبرى في المنطقة، وديناميكية النزاعات في المنطقة وأثرها على أمن الطاقة، الوضع القانوني لحوض بحر قزوين، مسألة الحدود بين دول المنطقة، والإرهاب.

كما يعد **منهج دراسة الحالة** الأداة المنهجية الرئيسية في الدراسة إذ يتيح لنا تتبع مسار الحالة، سواء بالوقوف على القدرات الطاقوية للاتحاد الأوروبي من حيث إنتاج الطاقة ومؤشرات استهلاكها واستيرادها، وكذا رصد الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وتوضيح إمكاناتها الطاقوية وبنيتها التحتية ومشاريع خطوط أنابيب الطاقة، واستعدادها للتعاون في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى تحليل آفاق المنطقة كمصدر بديل ومدى مساهمتها في ضمان أمن الإمدادات في الاتحاد الأوروبي. إن الهدف من منهج دراسة الحالة هو مناقشة إلى أي مدى تعتبر موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كبديل جوهري لتتويج إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المقتربات، في مقدمتها **مقترح تحليل النظم أو الاقتراب النسقي (System Analysis Approach)**، ويعتبر أحد أهم الاقتربات المستحدثة في تحليل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ثم الظواهر السياسية والتي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين من خلال أعمال عالم السياسة الأمريكي **ديفيد إستون (David Easton)**، والذي يرى فيه وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي، كما أن لهذا النظام حدود مميزة تفصله عن بيئته فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع. وهذا ما يتناسب مع تحليل موضوع السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي، بالنظر إليه ككيان يتفاعل مع البيئة الإقليمية والدولية، كما أنه يمثل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بين الدول الأعضاء والتي تسعى إلى بناء سياسة أمنية طاقوية خارجية مشتركة وتوحيد مصالحها وأهدافها في إطار النسق الدولي. بالإضافة إلى أن هذا الكيان أو النظام (أي الاتحاد الأوروبي) له حدود مميزة تفصله عن بيئته

على المستوى الإقليمي والدولي (روسيا، إيران، الصين، الولايات المتحدة)، كما يسعى للحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات خاصة ما ارتبط بالمجال الطاقوي في إطار اعتماده المفرط على الإمدادات الروسية والاضطرابات التي يتعرض لها، ومواجهة التنافس الصيني والإيراني وغيرها من الدول الصناعية النامية في مناطق إنتاج الطاقة. بالإضافة إلى تأثير قدراته الإنتاجية، ومؤشرات استهلاك واستيراد الموارد الطاقوية، وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء على مكانته في خريطة الطاقة العالمية.

ومقرب الاقتصاد السياسي (Political economy approach)، وبرز هذا الاقتراب كتعبير عن الاتجاه المعرفي الجديد في دراسة العلوم والمتمثل في الربط بين الحقول المعرفية المختلفة، بما يعني استحالة الفصل في دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن أبعادها الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية. وعليه يركز على العامل الاقتصادي ودوره في العملية السياسية وهو ما يتيح للباحثين في حقل العلوم السياسية إمكانية تفسير العديد من الظواهر من منظور اقتصادي، كون السلوك السياسي يكون بدوافع اقتصادية مثل الوصول إلى الموارد الطاقوية، ما ينعكس على أداء النظم السياسية وسلوكياتها الداخلية والدولية من حيث ارتباطها بمستويات التنمية الاقتصادية لديها. وهذا ما يتناسب مع تحليل الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي وتجاري في بداية إنشائه، ثم تحوله إلى فاعل سياسي على الساحة الدولية، وتأثير التوجهات السياسية للدول الأعضاء على السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات المتبعة لمواجهة تحديات الأمن الطاقوي في إطار تزايد الطلب على الطاقة، والاعتماد المتزايد والغير الآمن على الإمدادات الروسية. وفي هذا السياق، تحاول الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنسيق استجابة تعاونية موحدة اتجاه الاضطراب في الإمدادات الطاقوية، غير أنها تقف عاجزة أمام الضغوط السياسية القومية، كما تواجه كل دولة عضو قرارات صعبة في سياق اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة وتوحيد مصالحهما في إطار الكل. وتعتبر الطاقة عنصراً رئيسياً للاقتصاد الأوروبي، حيث برزت في جميع وثائق سياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2003، كأساس التعاون مع دول المنطقة هو استراتيجية آسيا الوسطى والتي تم تطويرها واعتمادها عام 2007، وهو ما يبرز ارتباط أمن الطاقة بالأجندة السياسية وصنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

وللتعمق أكثر في التحليل تمت الاستعانة بتقنية تحليل المضمون الكمي، وفي هذا الصدد يرى الباحث موريس أنجرس (Angers Maurice) أن تحليل المضمون يعد تقنية من تقنيات التحليل، في إطار منهجي متكامل داخل العلوم الإنسانية والتي نشاركها وسيلة من وسائل جمع البيانات، إذ تسمح

باستيعاب المعطيات ليس كظواهر مادية ولكن كنصوص، وصور، وعبارات تحمل معاني. فمن خلال ترجمة مضمون المعلومات والبيانات ذات الطبيعة الكمية مثل الإحصائيات والنسب المئوية حول القدرات الإنتاجية، ومؤشرات استهلاك واستيراد الموارد الطاقوية في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مؤشرات التبعية الطاقوية لمورد واحد (روسيا) يمكن فهم وشرح توجه الاتحاد الأوروبي نحو تنويع بدائل وطرق إمدادات الطاقة في ظل اعتماده المتزايد على الإمدادات الروسية، وتنافس القوى الإقليمية والدولية على مراكز إنتاج الطاقة.

8.1 تقسيم الدراسة:

تتهيكّل الدراسة وفق بناء منهجي يتكون من أربعة فصول علاوة على مقدمة وخاتمة على النحو

التالي:

يمثل **الفصل الأول** كمدخل مفاهيمي لقضايا الأمن والطاقة، وإحاطة شاملة تم تحليل مفهوم الأمن تقليدياً وفي إطار إعادة بناءه، بالإضافة إلى أبعاده ومستوياته. بعدها تمت الإشارة إلى مفهوم أمن الطاقة، حيث ارتبط المفهوم بالإمداد الآمن للطاقة. بعدها تم رصد أبعاد وتحديات أمن الطاقة وتأثيرها على استراتيجيات الطاقة القومية والعالمية. ثم التطرق إلى تصورات أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية، حيث اكتسبت مسألة أمن الطاقة أهمية خاصة منذ أزمة الطاقة في السبعينيات، حينها أصبحت تناقش ضمن نظريات العلاقات الدولية. وفي مستوى آخر تم تحليل مفهوم جيوسياسية الطاقة، حيث تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها، وذلك لصعود قوى متنافسة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموها الاقتصادي، الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرارها وتعزيز مكانتها الدولية.

واستعرض **الفصل الثاني** تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي من حيث القدرات الإنتاجية، ومؤشرات الاستهلاك والاستيراد. كما تم عرض قراءة في مفهوم ومضامين الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، وتسليط الضوء على آثار الاعتماد المتزايد على واردات الطاقة الروسية، وخطر الاعتماد على مورد طاقة رئيسي واحد على أمن الطاقة الأوروبي وإمكانية استخدام الطاقة كسلاح سياسي، إذ لا يقتصر مفهوم أمن الطاقة على الأبعاد الاقتصادية لإمدادات الطاقة وأسعارها فقط، بل يشمل أيضاً الجوانب السياسية وعلاقات التبعية التي تهدد الأمن الطاقوي للدول.

وتضمن **الفصل الثالث** إبراز مكانة منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية، إذ تعتبر المنطقة من المناطق الاستراتيجية التي تدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي

1. مقدمة

لمنطقة أوراسيا، وتتمتع بأهمية جيواستراتيجية خاصة بالنظر لكونها تشكل حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تعد بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وتمثل أهم طرق التجارة في العالم وتم من خلاله تحديد المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، والتعرض لاحتياجات المنطقة من النفط والغاز، وبالتفصيل جرى تحليل البيئة الأمنية الجيوسياسية في المنطقة وتأثير التنافس الإقليمي والدولي، كما تم التطرق إلى جيوسياسية أمن الطاقة في المنطقة، وتحديات نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية والأوروبية خاصة.

وانطوى آخر الفصول على تحليل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وافتتح بإبراز مكانة دول المنطقة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي. ثم عرضت أهم مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في المنطقة باتجاه الاتحاد الأوروبي والتي تتجاوز روسيا. بالإضافة إلى تحليل التهديدات الأمنية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لنقل موارد الطاقة في المنطقة نحو الاتحاد الأوروبي، حيث يعد الاستقرار في المنطقة مسألة حيوية في نقل موارد الطاقة وتأمين ممرات العبور إلى الأسواق الأوروبية. لتنتهي الدراسة إلى تحليل مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في المنطقة في ظل البيئة الجيوسياسية والأمنية، والتنافس الإقليمي والدولي على مواردها الطاقوية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

1.2 مدخل مفاهيمي لقضايا الأمن والطاقة

2.2 مفهوم أمن الطاقة

3.2 تصورات أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية

4.2 جيوسياسية أمن الطاقة

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

شكل الأمن على مر العصور الهاجس الأكبر للدول وصناع السياسة، إذ يعتبر أسمى أهداف السياسة الخارجية والداخلية، وإذا كان في مفهومه العام هو التحرر من التهديد، فإنه في عالم ما بعد الحرب الباردة يتمدد نحو العديد من الرهانات والقطاعات الأمنية، منها ما تعلق بأمن الطاقة. عرف مفهوم الأمن العددي من التحولات فترة ما بعد الحرب الباردة وحظي بقدر من النقاش حول طبيعته ومكوناته في محاولة لتعميق وتوسيع المفهوم وذلك بإدراج وحدات جديدة للتحليل كالنظام الدولي، والإقليم، والفرد إلى جانب الدولة. وركز توسيع المفهوم على تضمين قضايا متعددة شملت المجتمع، الأبعاد الاقتصادية والطاقة، وقضايا البيئة والمناخ. وفي هذا الإطار بدأت البحوث والدراسات الأكاديمية تتناول مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في سياق عملية التحول والتغير في مفهوم الأمن، من بينها الأمن الإنساني، والمجتمعي، والاقتصادي، والبيئي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة (Energy Security) (عرفة محمد، 2014، الصفحات 49-51).

وفي ظل التحولات الاقتصادية التي أفرزتها العولمة، برز مفهوم أمن الطاقة الذي يرتبط أساسا باقتصاديات الدول والقاعدة الصناعية، التي تتطلب ضمان إمدادات الطاقة واستدامتها، وأصبح من أبرز اهتمامات الدول بعد تغير البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تزايد الطلب على الموارد الطاقوية وتزايد معها مستوى انجراحيتها التي أصبحت عرضة للعديد من التحديات التي قد تتسبب في انقطاع الموارد الطاقوية.

تشكل الطاقة المورد الرئيسي والحيوي للاقتصاد العالمي والحضارة الإنسانية، وظلت أهميتها تزداد كلما ازداد الإنسان تطورا وتقدما، حتى أضحت العصب المركزي لضمان التنمية والتطور، وباتت تشكل أحد أهم حلقات الأمن القومي. ويعد الحصول على الطاقة أحد أهم جوانب الرفاهية والتنمية المستدامة للمجتمعات الحديثة، إذ لا يمكن استخدام أو إنتاج أو تسليم أغلب السلع الأكثر أهمية في السوق دون استخدام الطاقة. وعليه، يرتبط دور الطاقة ارتباطا مباشرا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول.

1.2 مدخل مفاهيمي لقضايا الأمن والطاقة

يعد الأمن قيمة وحاجة إنسانية أساسية، كما تعتبر الطاقة عنصرا ضروريا وقلب التنمية الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، التي يلعب فيها النفط والغاز دورا هاما في مختلف القطاعات، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث التعاطي مع المفهومين من مختلف جوانبهما.

1.1.2 التحليل المفاهيمي للأمن:

حسب الباحثان ريتشارد دومونت (Richard Dumont)، وويليام ويلسون (William Wilson) فإن مفهوم الأمن يصنف ضمن المفاهيم المجردة المعزولة (Isolated Abstract Concepts)، وهي المفاهيم التي تتميز بالغموض (قوجيلي، 2020، صفحة 26)، ويعد الأمن مفهوم محوري ومركزي لصلب الحقل المعرفي لارتباطه بقضايا تتعلق بفلسفة المعرفة، خاصة الإبيستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية (قسوم، 2018، صفحة 180).

وأشار تيري بلزاق (Thierry Balzacq) أن عملية تعريف الأمن تكتسبها نوع من المخاطرة، نظرا لحساسية المفهوم لأنه يحمل معنى مؤدجا. وهذا ما أكدته الباحثة هيلغا هافتندورن (Helga Haftendorn) عندما أشارت إلى انعدام وجود تصور وفهم مشترك لمفهوم الأمن، وماهية المسائل البحثية المرتبطة به (قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية -مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن-، 2013، صفحة 15). وأثار باتريك مورغان (Patrick Morgan) مع بداية التسعينيات إلى الصعوبة في تعريف مفهوم الأمن وتحليله، واعتبره أنه شرط كالصحة أو المكانة (Both, 2007, p. 97). ويجادل جيمس دير ديريان (James Der Derian) بأن مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم ميتافيزيقية في حقل العلاقات الدولية، ما دفع بالباحث والتر غالي (Walter Gallie) إلى تسميته بـ مفهوم متنازع عليه جوهريا (قوجيلي، 2013، صفحة 16).

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول أن مفهوم الأمن نسبي، وهلامي، ومركب، يشمل العديد من الأبعاد والمستويات المعقدة والمتنوعة، كما يتعرض لتحديات وتهديدات مختلفة سواء ما تعلق بأمن الدولة أو الإقليم أو الفرد (الحربي، 2008، صفحة 9).

- المفهوم التقليدي للأمن:

يرتكز المفهوم التقليدي للأمن على أمن وسلامة الدول من التهديدات الخارجية التي تستهدف كيانها ووجودها، ووحدتها الترابية (بيليس و سميث، 2004، صفحة 414)، وأغلب الدراسات أطلقت على المفهوم مصطلح **الأمن الوطني**، وساد أمن الدول في خطاب السياسات الخارجية وفي ممارسات

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

السياسات الدولية، حيث انحصر الاهتمام في الدوائر الأكاديمية والبحثية وصناع القرار بالقدرات العسكرية الواجب تطويرها لمواجهة التهديدات الخارجية، وتم إهمال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمفهوم الأمن (شاكري، 2015، صفحة 18).

وعليه فإن التصور التقليدي السائد لمفهوم الأمن يركز على قدرة الدول والأمم على ضمان وحماية مبادئها وقيمها الأساسية من التهديدات والتحديات الخارجية، حيث ركزت أغلب التعاريف للمفهوم على ثلاثة عناصر محورية شملت (بن سعدون، 2012، صفحة 15):

- ضمان القيم والمبادئ المركزية للدول.
- التصدي للتهديدات الخارجية.
- صياغة المبادئ والقيم لأهداف سياسية.

وفي سياق نظام دولي يقوم على الدولة الأمة (Nation State) تطور المفهوم التقليدي للأمن كوحدة تحليلية رئيسية ومهيمنة في حقل العلاقات الدولية، وهيمنت مفاهيم كالقوة، وميزان القوى، والمصلحة على السياسات الخارجية للدول، واعتبارها أدوات رئيسية في تحقيق الأمن والاستقرار في النظام الدولي (شاكري، 2015، صفحة 18).

وبرزت مفاهيم جديدة للأمن مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت تهدد كيان ووجود الدول على المستوى الداخلي، وعجزت القدرات العسكرية الكبيرة للدول على ردعها ومواجهتها والحد من آثارها، وثبت أن العوامل الداخلية للدول هي المفاتيح الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار (مظلوم، 2012، صفحة 76).

- إعادة بناء مفهوم الأمن:

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن تحولات عميقة من حيث توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، ما جعل حقل دراسات الأمن الدولي يعرف حواراً منظاريًا حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن، توسيعه ليضم تهديدات جديدة عدى التهديد العسكري/الدولتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. ونظرًا للتطور الاستراتيجي (نهاية الثنائية القطبية)، وكذا التحول الإبيستيمولوجي (النزعة ما بعد الوضعية) حاول رواد التيار العقلاني والتأملي إعادة صياغة مفهوم الأمن لينسجم مع كل هذه التغيرات (قسوم، 2018، صفحة 180).

إن تغير الطروحات والنقاشات البحثية الأكاديمية حول مفهوم الأمن يعود لجملة من العوامل

أهمها:

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- بروز وحدات وفواعل تحليلية أخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، فالدول لا تعد فواعل وحيدة وأساسية في النظام الدولي (حقاني، 2017، صفحة 54).
 - أدى التغير في طبيعة مصادر التهديد للدول (خارجية وداخلية) منها ما ارتبط بالتهديد العسكري كمصدر تقليدي، والإرهاب والجريمة المنظمة، الفقر وضعف التنمية، تغير المناخ والبيئة كمصادر جديدة للتهديد عابرة للأوطان وأصبح الأمن يرتبط بأمن المجتمعات والأفراد، إذ لا يتعلق بحماية الدولة لوحدها (مدوني، 2014، صفحة 57).
 - بروز عوامل ومؤشرات متعددة أدت إلى الانتقال من الحادثة إلى ما بعد الحادثة منها (حقاني، 2017، صفحة 54):
 - ظهور النزاعات الإثنية والحركات الانفصالية المتمردة، وأزمة الدولة القومية.
 - بروز وتطور المجتمع المدني ومواجهته لهيمنة الدولة.
 - تنامي العامل الثقافي والهوية في النظام الدولي.
 - تزايد الفقر والبطالة.
- من خلال هذه الأسباب لم يعد الأمن القومي يستوعب هذه الأنواع من التهديدات، ومن أكثر الجهود اهتماما بتوسيع نطاق مفهوم الأمن، ما جاء في تقرير عن مفهوم الأمن الشامل في اليابان في 2 أفريل 1979، الذي تضمن مخاوف أمنية متعددة القطاعات، إذ يقول البيان الافتتاحي لهذا التقرير: **الأمن يعني حماية حياة الناس من مختلف أشكال التهديد، لا يتناول التقرير فقط الجوانب العسكرية، لكن أيضا الجوانب السياسية والاقتصادية للأمن** (Hiroshi, 2013, p. 193).
- وفي هذا السياق، أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا (Robert Macnamara) في كتابه (جوهر الأمن) أن الأمن لا يقتصر على القدرة والقوة العسكرية للدول فقط، فهو أبعد وأوسع من ذلك، إذ يعني التنمية وبدونها لا يمكن الحديث عن الأمن (فريجة و لدمية، 2016، صفحة 160).
- كما عبر ريتشارد أولمان عن الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن في مقاله المعنون بـ (إعادة تعريف الأمن) (Redefining Security) الذي نشره نشر عام 1983، موضحا أن التصور التقليدي والضيق للمفهوم يغفل عن التهديدات الجديدة غير العسكرية والعبر الوطنية التي تقوض استقرار وأمن الدول (عوني، 2011، صفحة 4).

وفي خضم الطروحات والدراسات الجديدة لمفهوم الأمن وتصورات، وضع **باري بوزان** عام 1991 ومدرسة كوبنهاجن، مقارنة تحليلية جديدة ارتكزت على ثلاثة مستويات للتحليل وهي: الفرد والدولة والنظام الدولي، بالإضافة إلى المفهوم الموسع للأمن والذي يتضمن قطاعات جديدة (قسوم، 2018، صفحة 181). انطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** على أنه السعي إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وضمان سلامتها ضد الفواعل المعادية لها، فالهدف الأساسي للأمن هو البقاء (Buzan, 1991, p. 432). كما يقدم الباحث **علي الدين هلال** تعريفاً للأمن يركز على ضمان أمن الدول والأفراد من التهديدات الداخلية والخارجية، وحماية مصالحهما الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى رفاهية المجتمع (مظلوم، 2012، صفحة 21).

- أبعاد الأمن:

سعى **بوزان** لبلورة رؤية شاملة في الدراسات الأمنية تشمل مختلف الأبعاد والقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعسكرية، وذلك عبر إدراج وحدات تحليلية جديدة مثل: النظام الدولي، والإقليمي، والوطني، الأفراد والمجتمعات، إذ يميز بين خمسة أبعاد رئيسية لمفهوم الأمن حيث تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض (جويده، 2011، صفحة 50)، كما أنها لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل هي مترابطة ويمثل كل قطاع منها نقطة محورية داخل الإشكالية الأمنية (Buzan, 1991, p. 433).

● **الأمن العسكري:** يتعلق بالتفاعل على مستويين للقدرات الهجومية والدفاعية للدول، وتصورات الدول لنوايا بعضها البعض من الناحية السياسية والأمنية (Buzan, 1991, p. 433)، وضمان استقرارها وأمنها، ويستخدم القطاع العسكري القوة المادية والإكراه، وتتمثل وحدته المرجعية في الدول ذات السيادة (بوستي، 2018، صفحة 183).

● **الأمن السياسي:** يتعلق بالاستقرار المؤسسي للدول وأنظمة الحكم والأبيولوجيات التي تمنحها الشرعية (Buzan, 1991, p. 433)، من خلال العلاقة بين الأمن والسيادة، والوحدة الإقليمية. ويرتكز الأمن السياسي والوطني على حرية الدول من التهديدات الداخلية نتيجة للتفاعل السياسي، وقدرة الدول على التكيف مع الأحداث والبيئة الخارجية (بوستي، 2018، صفحة 183).

● **الأمن الاقتصادي:** يدور حول الوصول إلى الموارد والأسواق للحفاظ على رفاهية وقوة الدولة (Buzan, 1991, p. 433)، وحماية اقتصاد الدولة من التهديدات المختلفة بسبب الاضطرابات والأزمات في النظام الاقتصادي الداخلي، وتدابير موجة العولمة وآثارها الاجتماعية داخل الدول (بوستي، 2018، صفحة 183).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

وأعطى رواد النظرية الواقعية في إطار توسيع وتعميق مفهوم الأمن مثل أولمان وجيسكا اهتماما كبيرا بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، وربط الاعتماد المتبادل والتبعية بالأمن القومي. وحسب بوزان فإنه يمكن فهم وتصور الأمن الاقتصادي من خلال الأبعاد التالية (جويده، 2011، صفحة 53):

- التباين في توزيع الثروات الطبيعية واختلال التوازن الاقتصادي بين الدول المتطورة والنامية.
- تهديد موجة العولمة للاقتصاديات الوطنية وتعميق هشاشتها، وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.
- الاضطرابات والأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على المستوى الداخلي والخارجي في النظام الدولي.

- حروب الموارد والتنافس الإقليمي والدولي عليها. ومن هنا يبرز قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الاقتصادي، وهو القطاع الطاقوي الذي يغطي نسبة 40 بالمئة من العرض العالمي على الطاقة، وتكمن أهميته لارتباطه بقضايا الأمن الوطني، نظرا لأن الاضطراب في أمن الإمدادات الطاقوية وطرق نقلها يشكل تهديدا حقيقيا لأمن وسلامة الدول والأفراد.

● **الأمن المجتمعي:** يتمحور حول قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها في اللغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية وعاداتها وتقاليدها، وحماية هويتها ضد التهديدات الداخلية والخارجية (Buzan, 1991, p. 433). ويعد الأمن المجتمعي من المفاهيم الأمنية الجديدة التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن في إطار توسيع وتعميق مفهوم الأمن (بوستي، 2018، صفحة 183).

● **الأمن البيئي:** يهتم بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والكوني (Buzan, 1991, p. 433). وقد انتشرت الدراسات والبحوث حول قضايا البيئة وتغير المناخ منذ نشر تقرير لجنة (Brundtland) بعنوان **مستقبلنا المشترك** (Our Common Future) عام 1987، والاهتمام بمخاطر تغير المناخ على أمن الدول والمجتمعات (جويده، 2011، صفحة 54).

- **مستويات الأمن:**

يجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن، وهي كما يلي:

● **المستوى الفردي:** يعكس هذا المستوى مجموع التغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة ب بروز تهديدات ذات طبيعة مختلفة ومتعددة الأبعاد تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أثرت على أمن الأفراد وحياتهم ما أدى إلى ضرورة التركيز على ضمان وتحقيق الأمن الإنساني (بولمكاحل، 2019، صفحة 33). ويندرج المستوى الفردي ضمن مسؤوليات الدولة وواجبها اتجاه

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

مواطنيها بتوفير الأمن والسلام لكافة شعبها على أراضيها سواء أفراد أو جماعات أو طوائف (الأميري و العموش، 2020، صفحة 542).

ويعتبر **وليام فريدمان (William Friedman)** من أبرز الباحثين الذين ركزوا على الفرد كوحدة جوهرية ومرجعية للتحليل (بولمكاحل، 2019، صفحة 33). ويقدم **جورج ماكليان (George Maclean)** تعريفا للأمن الإنساني على أنه يشمل أمن الفرد في محيطه الشخصي ومجتمعه وبيئته، يتضمن الأمن الشخصي للفرد من العنف أو الأذى، الحصول على أساسيات الحياة، الحماية من الجريمة والإرهاب والأمراض الوبائية والفساد السياسي والهجرة وغياب حقوق الإنسان، التحرر من الانتهاكات على أساس الجنس، حقوق الجماعات السياسية والثقافية، التنمية السياسية والاقتصادية والديمقراطية، منع سوء استخدام الموارد الطبيعية، البيئة المستدامة، الحد من التلوث (King & Murray, 2002, p. 591)

• **المستوى الوطني:** يعكس هذا المستوى قدرة الدول على ضمان أمنها وحماية وحدتها الترابية، والدفاع عن استقلالها واستقرارها بهدف تحقيق مصالحها الوطنية والحيوية (شاكري، 2015، صفحة 20). ويرتكز هذا المستوى من الأمن على أمن الدول داخليا وخارجيا لحماية وجودها وكيانها، وفي هذا الصدد تعرف الموسوعة السياسية الأمن الوطني على أنه سعي الدول لضمان استقرارها ضد التهديدات على المستوى الخارجي (سيطرة دولة أخرى عليها) والداخلي (فشل الدول وانهارها، ضعف المؤسسات) (مدوني، 2014، صفحة 53).

ويشمل الأمن الوطني حسب الباحث **مايكل لو (Michael Lou)** سياسات الدفاع والإجراءات غير العسكرية للدولة لضمان قدرتها على البقاء ككيان سياسي من أجل ممارسة نفوذها، وتنفيذ أهدافها الداخلية والدولية (Lou, 1978, p. 16).

كما أكد **ستيفن كراسنر (Stephen Krasner)** بأن حصر تعريف الأمن الوطني في الحفاظ على السلامة السياسية والإقليمية للدولة، يهمل العديد من الأهداف الأخرى التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فهو لا يتضمن فقط الأهداف الأساسية بل عدد من القيم الأخرى كالرفاه الاقتصادي، إذ أصبح هدفا أساسيا لجميع الوحدات السياسية (Krasner, 1983, p. 320).

• **المستوى الإقليمي:** يعد تحليل الأمن وفقا للمستوى الإقليمي من أبرز إسهامات **بوزان** ذلك أن الأمن الإقليمي يشير إلى وجود ترابط بين الوحدات المكونة للنظام الأمني في إطار إقليمي معين، بالإضافة إلى ضرورة فهم الاعتماد المتبادل في مجال الأمن (ارتباط أمن الدول ببعضها البعض)، وعرف

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الباحث وليام طومسون (Williams Thomson) الأمن داخل المستوى الإقليمي بتركيزه على (بوستي، 2018، صفحة 185):

- التقارب الجغرافي بين الوحدات المكونة للنظام الأمني.
- الفهم الداخلي والخارجي المشترك للدول على أنها أعضاء في فضاء أمني وإقليمي محدد.
- ويعتبر الأمن على المستوى الإقليمي مفهوماً واسعاً لارتباطه بمجموعة من الدول في إطار أمني وإقليمي معين، إذ يصبح أي تهديد لإحداها هو تهديداً لجميع هذه الدول ضمن هذا الإطار، ويقوم الأمن ضمن هذا المستوى على شروط محددة تتضمن (شاكري، 2015، صفحة 21):
- المجال الجغرافي (إطار أمني إقليمي معين).
- وجود أسس وروابط معينة بين الدول وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتشجيع التعاون فيما بينها وتوحيد مصالحهما الحيوية، بالإضافة إلى الهوية والإرث الثقافي والحضاري المشترك يؤدي إلى الشعور بالانتماء في إطار إقليم معين وارتباط أمن الدول ببعضها البعض، والقدرة على تحديد ومواجهة المصادر المختلفة التي تستهدف الأمن على المستوى الإقليمي.
- **المستوى الدولي:** يعكس هذا المستوى ما أفرزته مرحلة نهاية الحرب العالمية الأولى وانفتاح النظام الدولي بنهاية عصر المركزية الأوروبية، وبروز مناطق وأقاليم متعددة في إطار النسق الدولي مثل آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية (بولمكاحل، 2019، صفحة 36)، ويوصف الأمن الدولي بأنه الجهود والتدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان بقائها وأمنها من خلال استخدام الدبلوماسية والأعمال العسكرية (Afolabi, 2016, p. 10).

يعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1994 الأمن الدولي بأنه التحرر من الخوف والحاجة (الفقر)، حسب هذا التقرير فإن ضمان الأمن يكون من خلال سلامة الأفراد والجماعات في أجزاء عديدة من العالم من النزاعات التي تسببها الحروب والأزمات بين الدول وداخلها، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (Afolabi, 2016, p. 10)، كما أبرز أولوف بالم (Olof Palme) أن الأمن الدولي يجب أن يركز على الالتزام بالبقاء المشترك بدلاً من التهديد بالتدمير المتبادل، يقوم على التنسيق بين الدول لتحقيق مصالح مشتركة (Ocelik, 2015, p. 11).

2.1.2 التحليل المفاهيمي للطاقة:

تعتبر الطاقة نبض الحياة في الدول والمجتمعات، حيث تحتل دوراً هاماً ومنتزاعاً في التنمية الاقتصادية واستدامتها، وآثارها الإيجابية على سبل عيش المجتمعات من الناحية المادية والاجتماعية،

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

فكل القطاعات هي بحاجة إلى الطاقة حيث تستخدم في تشغيل المصانع ووسائل النقل، والأدوات المنزلية وغيرها (عمارة، 2012، صفحة 33).

- تعريف الطاقة:

إن أول من استخدم مصطلح الطاقة هو توماس يونج (Thomas Young) لضرورة استعمالها في أغراض معينة وكان ذلك عام 1830، ثم انتشر المصطلح ضمن الأحاديث اليومية وأصبح مفهوم الطاقة من أكثر المفاهيم تداولاً على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي (عبد الوهاب و آخرون، 1981، صفحة 23).

يشير مفهوم الطاقة (Energy) إلى معنى النشاط التي أخذت من الكلمة اليونانية (Energos) بمعنى نشيط، تتكون من جزئين هما (en) بمعنى (في)، و(Energos) وتعني (شغل) (عبد الوهاب و آخرون، 1981، صفحة 23). ولا تعبر الطاقة عن شيئاً مادياً مثل باقي الأشياء، بحيث لا تأخذ حيزاً ولا شكلاً محدداً كالمادة، وليس لها ظل غير أنها مصدر هام لكل حركة تبرز في كل انتقال للأشياء المادية (شحاته، 2003، صفحة 25).

- مصادر الطاقة:

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي والرئيسي للبقاء والتطور الاقتصادي واستمراره واستدامته في الدول والمجتمعات حيث تتعدد أشكال وأنواع مصادر الطاقة والتي تشمل: مصادر الطاقة المتجددة (البديلة)، ومصادر الطاقة الغير متجددة (الوقود الأحفوري)، وترتكز هذه الأشكال والأنواع على مدى إمكانية تجديدها واستمراريتها.

1. مصادر الطاقة الغير متجددة (الوقود الأحفوري): وهي المصادر الطاقوية القابلة للنفاد بحيث لا

يمكن تعويضها واستبدالها مستقبلاً، وتشمل الفحم والبتروول والغاز والمواد الكيميائية.

ومن أهم المصادر الطبيعية للطاقة يوجد الفحم (Coal)، إذ تقدر احتياطاته الموجود داخل الأرض بمئات الملايين من الأطنان، ويعد مصدر رئيسي وأولي لتلوث الهواء وتغير المناخ والتي تؤثر على الإنسان والبيئة، إذ يتجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة، وهذا ما يعبر عن مشكلة الاحتباس الحراري وهي من أبرز التهديدات البيئية التي يواجهها العالم (زغبي، 2012، صفحة 10).

ويعتبر النفط (Oil) من بين المصادر الطاقوية أكثرها انتشاراً وأهمية منذ قدم البشرية، حيث تم استخدامه كوقود للحرق من طرف البيزنطيين والبابليين، ولطلي أجسامهم القتالية من طرف الهنود الحمر.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

ويعد البئر في مدينة (تيتوس فيل) بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية الذي حفره إدوين دريك (Edwin Drake) أول بئر لاستخراج النفط عام 1859 (زغبي، 2012، صفحة 10). كما تعد سنة 1929 نقطة بداية استخدام الغاز (Gaz)، إذ يشكل مصدرا رئيسيا للطاقة في القطاع الصناعي العالمي وتوليد الكهرباء، بالإضافة إلى أنه ينتج كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالبتروول أو الفحم، مما يحفز استخدامه في محاولة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

2. مصادر الطاقة المتجددة: وتسمى أيضا بالطاقة البديلة أو النظيفة، وهي غير قابلة للنفاد وتشمل طاقة الرياح والهواء والطاقة الشمسية وطاقة المياه أو الأمواج، والطاقة الجوفية في باطن الأرض وطاقة الكتلة الحيوية. وبالنسبة للطاقة الشمسية فإنه يتم الاستفادة من تخزين طاقة الشمس في عمليات التدفئة وتسخين المياه (عرفة محمد، 2014، صفحة 49). وتنتج الطاقة الحرارية الجوفية عن ارتفاع درجة الحرارة، في حين تنتج طاقة الرياح من استخدام طواحين الهواء والرياح. كما يشكل غاز الهيدروجين أحد الأنواع الهامة للوقود، حيث تشير بعض المصادر إلى ترشح غاز الهيدروجين ليصبح له دور كبير في تأمين الطاقة مستقبلا (عرفة محمد، 2014، صفحة 50).

وبالنسبة للكتل الحيوية، فتختلف محطات الطاقة الكهرو-حيوية حسب مصدر الوقود وعمليات تحويله إلى كهرباء، ويمكن تقسيمه إلى نفايات الخشب والمخلفات الزراعية والبقايا ومحاصيل الطاقة والنفايات المدنية الصلبة (سوفاكول، 2012، صفحة 288). أما الطاقة النووية تنتج عن الانشطار النووي في المفاعلات النووية، ورغم انتشار استخداماتها السلمية، إلا أن المشكلة ترتبط بالنفايات المشعة النابعة منها ومشكلة التخلص منها.

2.2 مفهوم أمن الطاقة

تعتبر الطاقة محركا أساسيا للاقتصاد والتنمية وعاملا جوهريا ومحددا في رسم معالم البيئة الجيوسياسية والحيواقتصادية والأمنية على المستوى العالمي وفي تحديدها لمسار السياسة الخارجية والداخلية للدول (بعاسو، 2010، صفحة 32)، وأصبح أمن الطاقة من المفاهيم الأمنية الجديدة التي تبلورت ضمن مجموعة متعددة من المتغيرات في فترة ما بعد الحرب الباردة (مزباني، 2012، صفحة 42) حيث ارتبط المفهوم بأمن الإمدادات، ويعد ضمان الوصول والحصول على الموارد الطاقوية أمرا حيويا لاستمرار رفاهية الدول الصناعية والمجتمعات الحديثة (بعاسو، 2010، صفحة 32).

1.2.2 أمن الطاقة: مفهوم متعدد الاتجاهات

يعرف مفهوم أمن الطاقة ضمن العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية في حقل الدراسات

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الأمنية، وفي هذا السياق يشير الباحث لوشل (Loschel) وآل (AI) أن مصطلح أمن إمدادات الطاقة (Security of Energy Supply) أو أمن الطاقة (Energy Security) يبدو غامضا نوعا ما (دندن، 2013، صفحة 45). هذا ما يفسر عدم وجود اجماع حول معنى المفهوم، إذ يشير دانيال يرغين (Daniel Yergin) أن الجميع يتفق على أمن الطاقة، لكن هناك اختلاف واسع في تفسير المقصود منه (حمى التنافس بين الصين وأمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات وتأمين إمدادات مستقرة، 2006).

ويخلص لين تشيستر (Lynne Chester) المأزق الذي يواجه محلي أمن الطاقة، مؤكدا أن مفهوم أمن الطاقة متغيرا بطبيعته، لأنه متعدد الأشكال وله أبعاد وخصائص مختلفة نظرا للدولة أو الإطار الزمني أو مصدر الطاقة الذي يتم تطبيقه عليه (Scott, 2011, p. 56).

وفقا للباحث يرغين تعود بدايات مفهوم أمن الطاقة إلى الحرب العالمية الأولى، حينما اتخذ اللورد الأول للبحرية البريطانية ونستون تشرشل والذي يعد أول من طرح تعريفا له، بتحويل مصدر الطاقة لسفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، لجعل الأسطول أكثر تفوقا من نظيره الألماني، إذ أصبح أمن الطاقة مسألة استراتيجية وطنية، يقول تشرشل في هذا السياق أن السلامة واليقين في النفط، تكمن في التنوع والتنوع فقط (Yergin, 2006, p. 69).

تزايد الاهتمام العالمي بالأمن الطاقوي نتيجة للتحويلات والأحداث التي عرفها النظام الدولي خاصة في الدول الصناعية الكبرى أكثرها استهلاكا للطاقة كالاضطرابات وأزمات الطاقة مثل حظر النفط العربي عام 1973، والثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط. كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب إلى تزايد الاهتمام بالأمن الطاقوي للدول وارتباطه بأمنها القومي بسبب استهداف المنشآت النفطية خاصة في المناطق والأقاليم الهامة في معادلة أمن الطاقة وسوق الطاقة الدولية (عبد العاطي، 2014، صفحة 45).

وعلى الرغم من الاختلاف في تصورات الدول لأمن الطاقة، فإن معظم هذه الدول تميل إلى النظر إلى المفهوم على أنه إمدادات موثوقة وكافية من الطاقة بأسعار معقولة، بينما اعتبره باري بارتون (Barry Barton) حالة تتيح للأمة ولجميع أو معظم مواطنيها وشركاتها الوصول إلى موارد طاقة كافية وبأسعار معقولة (Luft, Korin, & Gupta, 2011, p. 45).

إحدى المحاولات للتعريف أيضا تلك التي أجراها فريق العمل الخاص بالأمن والطاقة في آسيا في مركز الدراسات الدولية التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology's)، حيث حددت ثلاث أهداف لأمن الطاقة (Von Hippel, 2011, p. 74):

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- (1) الحد من التعرض للتهديدات أو الضغوط الأجنبية.
 - (2) منع حدوث أزمة إمداد.
 - (3) التقليل من الآثار الاقتصادية والعسكرية بمجرد حدوث أزمة في الإمدادات.
- **المفهوم الضيق لأمن الطاقة:**
- يرتبط مفهوم أمن الطاقة في إطاره الضيق بجملة من المتغيرات تتلخص في الآتي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، صفحة 2):
- **متغيرات داخلية:** ترتبط بالاستقرار السياسي والبناء المؤسساتي، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفر الموارد الطبيعية، والنسيج الاجتماعي المتماسك، قضايا الأمن المائي والغذائي، التطور المعرفي والتكنولوجي.
- **متغيرات خارجية:** ترتبط بتقلب الأسعار والتحكم في السوق العالمي للطاقة، الاعتماد المتبادل الطاقوي والتبعية، الاتفاقيات في مجال الطاقة سواء ثنائية أو إقليمية والتزامات الدول.
- يشير المفهوم التقليدي والضيق لأمن الطاقة على توفر إمدادات طاغوية من مصادر موثوقة وكافية وبأسعار مناسبة (دندن، 2013، صفحة 45)، غير أن هذا التعريف على بساطته لا يمكنه أن يحيط بمختلف أبعاد المفهوم لأنه متعدد الأوجه والأبعاد، ويختلف تعريفه باختلاف الظروف والأهداف والفواعل (دول، منظمات، مؤسسات) التي تقوم بصياغة تصورهما الخاص لما تعنيه بأمن الطاقة.
- وعرفت الأمم المتحدة أمن الطاقة على أساس ارتباط الإمدادات بتوفرها في كل الظروف والأوقات، ومتعددة الأنواع والأشكال، وبكميات وأسعار مناسبة (دندن، 2013، صفحة 46)، في حين اعتبرته المفوضية الأوروبية على أنه قدرة الدول على ضمان أمن إمداداتها الطاقوية مستقبلاً بواسطة المصادر المحلية من الطاقة وتخزينها كاحتياطات إستراتيجية للطوارئ والأزمات عبر الوصول إلى مصادر إمدادات مستقرة من الخارج وسهولة الحصول عليها لضمان الاحتياطات الاستراتيجية (مزياني، 2012، صفحة 45).
- وقد اتجه **كوزيمكو (Kuzemko)**، إلى التركيز في تعريفه لأمن الطاقة على ثلاثة معاني هي:
- أمن العرض (Security of Supply)، أمن الطلب (Security of Demand)، بمعنى موثوقية الطلب على المدى المتوسط والطويل، إمكانية الوصول إلى الأسواق والقدرة على التنبؤ بالأسعار، وأضاف أمن تكنولوجيات الطاقة (Security of Energy Technologies)، بمعنى المرونة والتقنية في أنظمة العرض وقنوات التوريد (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 19).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

يقدم كذلك **وينزر (Winzer)** أبعادا تركز على ضمان إمدادات الطاقة، بما يعني استمرارية أمن المعروض، وتنقسم إلى: استمرارية إمداد السلع، استمرارية إمداد الخدمة واستمرارية الاقتصاد (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 22)

بناء على ما سبق، نلاحظ أن المفهوم التقليدي أو الضيق لأمن الطاقة ارتبط بأمن الإمداد و العرض وقد برز هذا من خلال التركيز على توفر الإمدادات الطاقوية للدول من مصادر موثوقة بأسعار مناسبة وضمان استمراريتهما وتفادي الاضطرابات والانقطاعات (عرفة محمد، 2014، صفحة 52).

- المفهوم الموسع لأمن الطاقة:

أضحى مفهوم أمن الطاقة في إطاره التقليدي والذي يعني أمن الإمدادات والعرض غير قادر على مواكبة التحولات في النظام الدولي بصفة عامة وفي سوق الطاقة العالمية على وجه التحديد، حيث تداخلت وتشابكت عوامل وتحديات أخرى شكلت تهديدات حقيقية لمستقبل الأمن الطاقوي واستقراره (عبد العاطي، 2014، صفحة 48).

ونتيجة لنهاية الحرب الباردة والتغير في المفاهيم والطروحات في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والتي تبلورت في تراجع المفهوم العسكري للأمن وإعادة بناءه من خلال توسيعه وتعميقه ليشمل مستويات مختلفة وأبعاد متعددة، برز المفهوم الموسع لأمن الطاقة (الشيخ، 2009، صفحة 5).

كما عرفت أسواق الطاقة العالمية العديد من الأزمات والتحولات منذ الحظر البترولي عام 1973، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة، ذلك أن قطع الإمدادات لاتعد مصدر التهديد الوحيد للأمن الطاقوي للدول، وبرز مفهوم وطنية الطاقة (Energy Nationalism) الذي تبنته الدول المنتجة للطاقة من خلال تركيزها على أمن المخزونات الاستراتيجية لضمان أمنها القومي، والحفاظ على مكانتها وقوتها داخليا وخارجيا للسيطرة والتحكم في سلسلة النظام الطاقوي التي تتضمن عملية الإنتاج والتوزيع والنقل (عبد العاطي، 2014، صفحة 49). بالإضافة إلى مجموعة من التحديات التي فرضت ضرورة توسيع مفهوم أمن الطاقة وهي (Von Hippel, 2011, pp. 75-78):

- **البيئة (Environment):** ترتبط المشاكل البيئية العالمية ارتباطا وثيقا باستهلاك الطاقة مثل الوقود الأحفوري، تغير المناخ، تلوث الهواء، انبعاثات الغازات، ما يعني دمج القضايا البيئية في مفهوم أمن الطاقة.

- **التكنولوجيا (Technology):** تشكل المخاطر المرتبطة بتطوير ونشر التكنولوجيات الحديثة تحديا لأمن الطاقة والسياسات الطاقوية، كما أصبحت أسواق التكنولوجيات الحديثة عالمية، نتيجة لذلك

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

يمكن تصدير المخاطر التكنولوجية. على سبيل المثال، يتم تصدير التكنولوجيا النووية إلى عدد من الدول النامية وبالأخص الصين والهند، ويمكن أن تشمل أيضا الفيتنام واندونيسيا وتايلاند وباكستان وماليزيا، بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، وعليه، يجب أن يعالج المفهوم الموسع لأمن الطاقة مختلف المخاطر الداخلية والدولية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة.

- **إدارة الطلب (Demand-side management):** تواجه سياسة الطاقة الحاجة إلى تلبية الطلب عليها، لقد سعى المفهوم الضيق لأمن الطاقة التركيز على ضمان المعروض، لكن هذه الفكرة تغيرت منذ منتصف الثمانينات، عندما تم دمج مفهوم إدارة الطلب لأول مرة في تخطيط الطاقة، وأصبحت إدارة الطلب على قدم المساواة مع إدارة العرض.

- **العلاقات الدولية-العسكرية:** أدت نهاية الحرب الباردة إلى الريبة والشك في السياسة الدولية، وعلى الرغم من تراجع خطر نشوب حرب عالمية، إلا أن خطر النزاعات الإقليمية قد ازداد، كما يتضح من النزاعات في الشرق الأوسط، ومنطقة البلقان، ودول القوقاز...، وتعتبر مخاطر الإرهاب والانتشار النووي مجالا تلتقي فيه قضايا أمن الطاقة والأمن العسكري، إذ يجب أن يفسر السياق الجديد للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بمفهوم موسع لأمن الطاقة.

تعد هذه التحديات (البيئة، التكنولوجيا، إدارة الطلب، العلاقات الدولية-العسكرية) ركائز في المفهوم الموسع لأمن الطاقة، فالدول تسعى للحصول على الطاقة لضمان بقاءها، تحقيق الرفاهية، ومواجهة التهديدات المرتبطة بإمدادات الطاقة (Von Hippel, 2011, p. 78).

وتضيف الباحثة **أناستاسيا كولوري (Anastasia Koulouri)**، والباحث **نيكولاي مورافيف (Nikolai Mouraviev)** مجموعة من العوامل أدت إلى التوسع في مفهوم أمن الطاقة وهي (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 17):

- تحول المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة من التركيز على الوصول إلى النفط إلى تبني العديد من الأبعاد تشمل: التنوع (من المصدرين والموردين والطرق)، الكفاءة (في تلبية الطلب وقنوات التوريد)، الاستدامة (الاقتصادية والبيئية)، مرونة النظام، القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ مدعومة بالابتكار التكنولوجي وأسواق الطاقة الآمنة والموثوقة، تشكل هذه المبادئ الأسس المفاهيمية للتحويل والتوسع في المفهوم، كما تحدد أهداف السياسة العامة لكل من الدول الصناعية (مثل ألمانيا واليابان)، والدول النامية (مثل الصين والبرازيل).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- بروز عدد من الفواعل المنظمة، مثل وكالة الطاقة الدولية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وزارات الطاقة (مثل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان)، المجموعات البيئية... إلخ، أدت إلى إعادة مفهومة والتفكير في أمن الطاقة نظرا للطبيعة الديناميكية والمعقدة للاهتمامات المحيطة به، ورسم الاستراتيجيات لمعالجة مختلف التحديات المتعلقة به.
 - تعزيز الفهم حول ما يشكله مفهوم أمن الطاقة، وتحديد أفضل السبل لمعالجة مختلف المخاطر التي تحيط به، من خلال إدراج وكلاء ذوي الخبرة مع الأكاديميين والمؤسسات البحثية في مجالات سياسة الطاقة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية والاستدامة.
 - تنفيذ آليات لمواجهة تحديات أمن الطاقة، التي ظهرت في جميع أنحاء العالم في شكل قوانين تشريعية وتنظيمية مثل قانون الطاقة المتجددة في الصين عام 2005، قانون الحفاظ على الطاقة عام 2007، قانون مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا 2014، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من الدول تدابير لتعزيز الطاقة المتجددة.
- وفي إطار توسيع مفهوم أمن الطاقة، عرفه البنك الدولي عام 2005 بأنه ضمان قدرة الدول على إنتاج الطاقة واستخدامها على نحو مستدام بتكلفة معقولة من أجل تسهيل النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 14).
- كما نشرت الوكالة الدولية للطاقة عام 2011، نموذج أمن الطاقة قصير المدى (The model of short-term energy security)، حيث سلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات أمن الطاقة للنظر في جميع مواردها، نص على أن الاستراتيجيات ينبغي أن تشمل تحليلا شاملا للمخاطر السياسية والاقتصادية والطبيعية المرتبطة بها، والمخاطر المتعلقة بالبنية التحتية للطاقة.
- رغم تحديد الوكالة الدولية أمن الطاقة على أساس التوفر المستمر والقدرة على تحمل التكاليف، إلا أنها تدرك أيضا أن لها جوانب كثيرة على المدى الطويل، يرتبط أمن الطاقة بالتنمية الاقتصادية والاحتياجات البيئية، ويتعلق في المدى القصير بقدرة أنظمة الطاقة على الاستجابة الفورية والملائمة للتغيرات المفاجئة في توازن العرض والطلب (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 15).
- ركز المفهوم الضيق لأمن الطاقة على التوفر (Availability)، الموثوقية (Reliability)، والقدرة على تحمل التكاليف (Affordability)، غير أن فهم أمن الطاقة في إطاره الموسع يجب أن يتضمن هذه الأبعاد الثلاثة، ويتضمن أيضا بعدا رابعا وهو البيئة المستدامة (Environmental

(Jonathan Elkind) (Elkind, 2010, pp. 121-130) Sustainability) وهو ما أبرزه **جوناثان إلكيند** (Jonathan Elkind)

في تعريفه الموسع لأمن الطاقة شاملا الأبعاد التالية:

- **الوفرة/الإتاحة:** ينبع أمن الطاقة من توفر سلع وخدمات الطاقة، وقدرة المستهلكين على تأمين احتياجاتهم منها، وجود أسواق طاقة تجارية، وأسواق الطاقة تتبلور عندما يتفق الأطراف على الشروط التي تخدم المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للمنتجين والمستهلكين، كما يعد تبادل المصالح بين الفواعل في أسواق الطاقة شرطا مسبقا لأمن الطاقة، يتطلب إنشاء أسواق الطاقة الموارد المادية، استثمار رأس المال، تطبيق التكنولوجيا والأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، والمنتجات التي تتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.

وبعد توفر الطاقة في حد ذاته مفهوما متعدد الأبعاد، يشمل ما يلي: تنويع المستوردين (الدول المنتجة للطاقة)، التنوع المكاني الخاص بتوزيع الموارد الطاقوية داخل الدولة، تنوع موارد الطاقة (الموارد المتجددة وغير المتجددة)، تنوع طرق النقل وخطوط أنابيب الطاقة (Gregory, 2017, p. 343).

- **الموثوقية:** تتضمن الموثوقية مدى حماية إمدادات الطاقة من الانقطاع، فالطاقة هي لبنة أساسية في النشاط الاقتصادي، فانقطاع الإمدادات وتعطلها يؤثر على كل مجالات الحياة منها: إدارة المصانع، إضاءة المستشفيات وتدفئة المنازل...، وتشمل أساليب ضمان موثوقية الطاقة ما يلي:

- تنويع مصادر الإمدادات.
- تنويع سلسلة/قنوات وخطوط الإمدادات الطاقوية ونقلها وتوزيعها.
- زيادة شبكات الطاقة مثل خطوط الأنابيب وأنظمة توليد الطاقة ونقلها.
- تقليل الطلب على الطاقة.
- إنشاء مخزون الطوارئ.
- تطوير البنية التحتية.

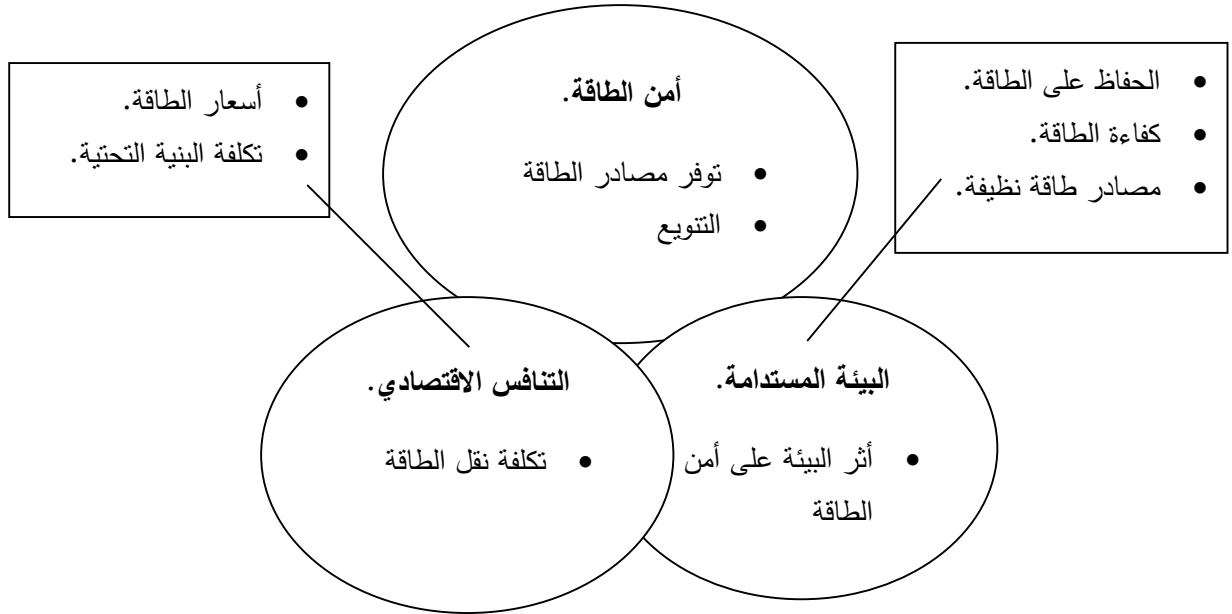
- **القدرة على تحمل التكاليف:** يعاني حوالي 1.8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم مما يشار إليه أحيانا باسم فقر الطاقة (Energy Poverty)، لا يحصلون على الكهرباء في منازلهم، ومع ذلك فإن عنصر القدرة على تحمل التكاليف لأمن الطاقة ليس مجرد مسألة حول ما إذا كانت أسعار الطاقة منخفضة أو مرتفعة بالنسبة إلى الدخل المتاح للأفراد، لكن يشمل أيضا التقلب في الأسعار، فغالبا ما تؤثر الصدمات في الأسعار والأزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني، إذ يجد المستهلكون صعوبة في تحمل الأعباء المالية غير المتوقعة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- **البيئة المستدامة:** لم يشمل المفهوم الضيق لأمن الطاقة الجوانب والاعتبارات البيئية، لكن مع التوسع في المفهوم، كان لابد من إدراج هذا البعد إلى جانب الأبعاد الأخرى لأمن الطاقة، للأسباب التالية:
 - البنية التحتية للطاقة عادة ما تكون طويلة الأجل، فالقرارات التي تتخذ اليوم لها آثار طويلة المدى على كيفية إنتاج الطاقة وتحويلها وتخزينها واستخدامها.
 - تعزيز أمن الطاقة دون ضمان الاستدامة، يشجع استخدام التقنيات والممارسات التي يكون لها تأثير على تغير المناخ، من شأن تكنولوجيا تحويل الفحم إلى سوائل، والتي ناقش الكونغرس من أجلها مجموعة من الإمكانيات لتقليل استخدام البترول، أن تزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
 - يؤثر التغير المناخي على أنظمة الطاقة، إذ سيتطلب ارتفاع مستوى سطح البحر إعادة تصميم وبناء البنية التحتية للنقل التي تخدم أنظمة الطاقة، من محطات النفط إلى أنظمة السكك الحديدية والطرق الساحلية.
- كان هناك تحول من المفهوم الضيق لأمن الطاقة (إمدادات آمنة من الطاقة)، إلى تصور أوسع بكثير ومتعدد الأبعاد، يشمل إدارة العرض والطلب على الطاقة، تطوير تكنولوجيات جديدة، مرونة نظام الطاقة، البنية التحتية للطاقة، أسعار الطاقة (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 16).
- **البنية التحتية للطاقة:** يعد الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وحمايتها أمراً ضروريا لضمان الإمداد المستقر وغير المنقطع للطاقة، وتشمل مصافي النفط ومحطات الطاقة ونقل وتوزيع الطاقة في الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة.
- **الآثار الاجتماعية:** يؤثر أمن الطاقة على الاستقرار الاجتماعي للدولة بسبب التوزيع غير العادل لإنتاج الطاقة واستهلاكها، وعدم قدرة المجتمعات من الوصول إلى خدمات الطاقة بأسعار معقولة، حيث يعتبر فقر الطاقة وندرة الموارد من المفاهيم الأساسية في صياغة سياسات الطاقة (Gregory, 2017, p. 345).
- ويرتبط أمن الطاقة بهدفين آخرين لاستراتيجية الطاقة وهي: التنافس الاقتصادي والبيئة المستدامة، وهذا ما يسمى بثلاثية الطاقة (Energy Trilemma). ويعرف الباحث أنج (Ang) وآخرون عام 2015 مصطلح ثلاثية الطاقة على أنها التوازن بين الأهداف الثلاثة للطاقة: أمن الطاقة، التنافس الاقتصادي، والبيئة المستدامة، (أنظر المخطط التوضيحي رقم 1 أدناه الذي يوضح العلاقة بين الأهداف الثلاثة).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

شكل رقم 1: أمن الطاقة، وثلاثية الطاقة (Energy Security and Energy Trilemma).



المصدر: مقتبس من: Gregory, 2017, p. 349

2.2.2 أبعاد أمن الطاقة

حدد سوفاكول تسعة أبعاد لأمن الطاقة تتضمن: السياسة العامة، التنوع، خدمات الطاقة، التنمية المستدامة، البيئة، تغير المناخ، التنمية الاجتماعية، والحاجة إلى الطاقة، هذه الأبعاد تعكس مختلف التصورات التي قد يتبناها أي باحث عند النظر لأمن الطاقة من زاوية جيوسياسية، علمية، اقتصادية، بيئية أو اجتماعية (Sovacool, 2011, p. 18).

بينما أورد الباحث آنج (Ang) في سياق آخر، سبعة أبعاد لأمن الطاقة، تشمل توافر الطاقة، البنية التحتية، أسعار الطاقة، البيئة، الآثار المجتمعية، الحوكمة، وكفاءة الطاقة، كما ظلت عناصر توفر الطاقة، البنية التحتية وأسعار الطاقة من الاهتمامات الرئيسية في مفهوم الأمن الطاقوي، بعدها تم النظر إليه من خلال منظور أكثر شمولية وتكاملاً، نظراً لتعدد الظواهر والقضايا التي يؤثر ويتأثر بها، وعليه تم إدراج أبعاد بيئية، مجتمعية، الحوكمة، وكفاءة الطاقة في مفاهيم أمن الطاقة (Sovacool, 2011, p. 20).

أما الباحث بنيامين سوفاكول (Benjamin Sovacool) يرى أن التوفر يرتبط بالاستقلالية النسبية وتنوع أنواع الوقود. ف ضمان التوفر يستلزم الحصول على إمدادات كافية، غير منقطعة وتقليل الاعتماد على الطاقات المستوردة. وتتمثل أحد الجوانب الرئيسية والمرتبطة بمبدأ التوفر في التنوع، أو

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

منع التخريب والهجوم على البنية التحتية مثل محطات الطاقة وخطوط الأنابيب والسدود وشبكات النقل والتوزيع. ويتضمن التنوع ثلاثة أبعاد هي (Sovacool, 2011, p. 9):

- **تنوع موارد الطاقة (Source Diversification):** استخدام مزيج من مصادر الطاقة المختلفة وأنواع الوقود (ليس فقط الاعتماد على الطاقة النووية أو الغاز، لكن أيضا على الفحم والنفط والرياح والطاقة الحرارية...).

- **تنوع منتجي الطاقة (Supplier Diversification):** تطوير نقاط متعددة لإنتاج الطاقة بحيث لا توجد شركة أو مزود واحد يتحكم في السوق (على سبيل المثال شراء الغاز لا يكون من شركة واحدة فقط أو شركتين، لكن من مزيج متنوع من عشرات شركات الطاقة).

- **التنوع المكاني (Spatial Diversification):** نشر خدمات الطاقة في جميع مناطق الدولة دون التركيز على منطقة بعينها (المناطق الساحلية مثلا وإهمال المناطق الصحراوية).

وعلى الرغم من أنه تم النظر في مفهوم أمن الطاقة بطريقة متعددة الأبعاد، إلا أن التصورات التي طرحها مختلف الباحثين تشير إلى الإجماع على منظور موحد في تصور أمن الطاقة، والذي قد يوفر إطارا مشتركا لدعم وتطوير وتقييم جهود السياسة والحوكمة لتعزيز أمن الطاقة. وعليه تشمل تصنيفات أبعاد أمن الطاقة ما يلي (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 22):

- **تصنيف كرويت (The 4As) (Kruyt):** يتضمن التوفر (Availability) بمعنى الوجود المادي للموارد، إمكانية الوصول إليها (Accessibility) بمعنى الظروف الجيوسياسية التي تؤثر على الوصول إلى الموارد، القدرة على تحمل التكاليف (Affordability) أي التكلفة المرتبطة بالدورة الكاملة لعملية استخراج واستهلاك الطاقة، والقبول (Acceptability) أي التأثير على تغير المناخ والتدهور البيئي وحقوق الإنسان والاستقرار السياسي.

- **تصنيف إلكيند (Elkind):** يركز على التوفر، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة.

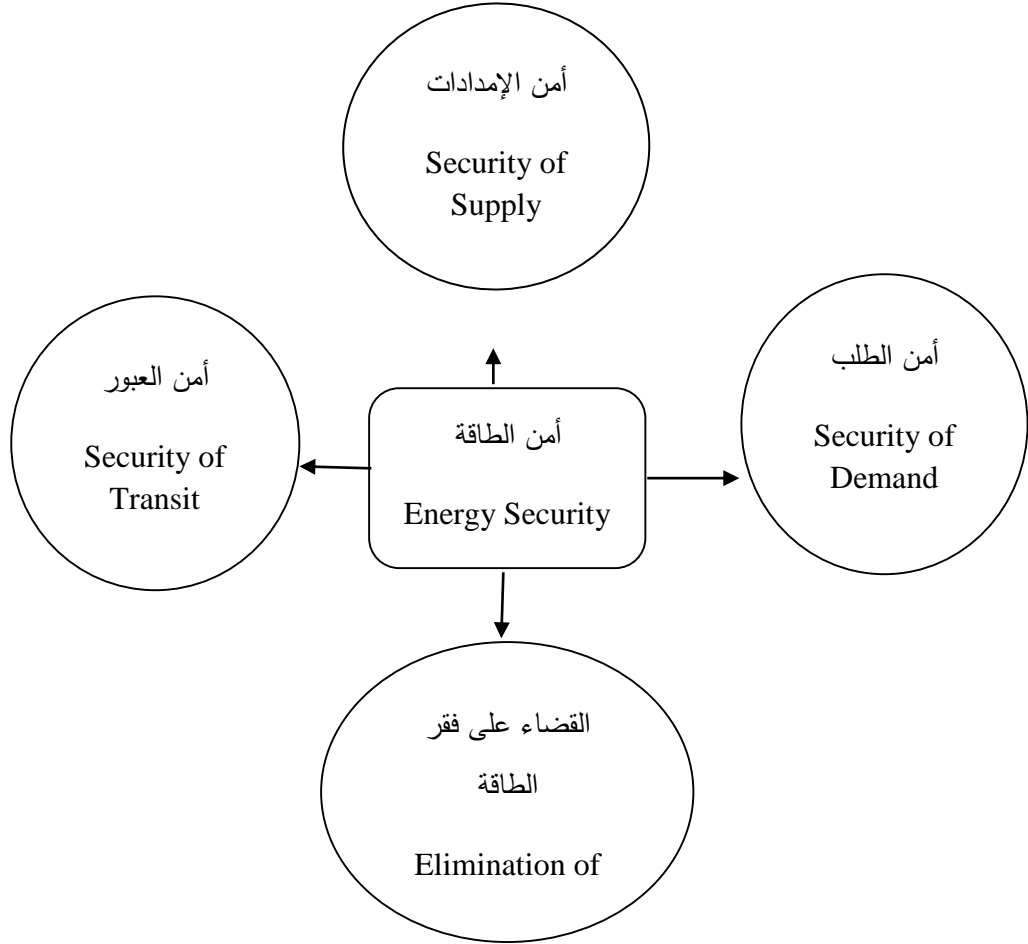
- **تصنيف هيوز (The 4Rs) (Hughes):** يتضمن (إعادة النظر) لفهم قضية أمن الطاقة (Review) (Reduce the amount of energy used to understand the issue)، تقليل كمية الطاقة المستخدمة (Reduce the amount of energy used)، تنويع الموارد (Replace resources by diversifying)، والتقيد أو المراقبة من خلال تنظيم الطلب الجديد (Restrict by regulating new demand).

- **تصنيف سوفاكول وموخرجي (Mukherjee):** يتضمن إعادة بناء مفهوم أمن الطاقة من خلال إدراج

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

خمسة أبعاد هي: التوفر، القدرة على تحمل التكاليف، تطوير التكنولوجيا، الاستدامة والتنظيم، (أنظر المخطط التوضيحي رقم 2 أدناه الذي يلخص أبعاد أمن الطاقة).

شكل رقم 2: أبعاد أمن الطاقة (Dimensions of Energy Security).



المصدر: مقتبس من: Botbaev, 2018, p. 03

3.2.2 تحديات أمن الطاقة

يرتبط أمن الطاقة بجملة من التحديات التي تؤثر في السياسة الأمنية الطاقوية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي والتي تدفع بالدول إلى تبني سياسات معينة واستخدام أدوات مختلفة وتتمثل في الآتي:

- **اختلال ميزان العرض والطلب:** تزايد الطلب على مختلف المصادر الطاقوية بسبب تزايد النمو السكاني في العالم خاصة في الصين والهند من جهة، وعدم كفاية الإنتاج العالمي من النفط والغاز لتلبية الطلب العالمي المتزايد عليها (عبد العاطي، 2014، صفحة 56). وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة سينمو بنسبة 72 بالمائة بين عامي 2003 و 2030 (Misiagiewiez,

(2012, p. 68).

- **النزاعات وأمن الطاقة:** تعد الطاقة عاملا جوهريا ومحددا في رسم معالم البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي وفي تحديد السياسة الخارجية للدول، كما احتلت أهمية كبيرة في الدراسات والبحوث الأمنية والاستراتيجية وتقاطعها مع الأسباب الكامنة للحروب والنزاعات (هاينبرغ، 2005، صفحة 19). وفي هذا السياق، أشار أولمان إلى انحصار النزاعات التقليدية وبروز الحروب والصراعات على الموارد الطبيعية بسبب تزايد الطلب عليها، والتصدعات التي تشهدها أسواق الطاقة وارتفاع أسعارها نتيجة للاضطرابات والأزمات، ما يؤدي إلى الحروب والمواجهات العسكرية بين الدول بحكم توزيع الثروات الطبيعية (بروننسكي، 2007، صفحة 344).

إن الدول المصدرة للطاقة معرضة للنزاع، ذلك أن الحكومات تصبح أقل فعالية وأكثر فسادا، ويمكن للجماعات المتمردة كسب الأموال لاستمرار النزاع إما عن طريق مهاجمة البنية التحتية وسرقة الموارد، أو من خلال المطالبة بالأموال والامتناع عن الهجمات، كما تحدث النزاعات الانفصالية في المناطق المنتجة للنفط والغاز، خاصة إذا كانت العائدات مرتفعة والمنطقة بها جماعات عرقية أو دينية مختلفة (Andrei, 2015, p. 71).

- **الإرهاب وأمن الطاقة:** يركز أمن الطاقة على ضمان وتأمين استمرار الإمدادات الكافية والموثوقة بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى حماية طرق النقل وممرات العبور من استهداف الجماعات الإرهابية للبنية التحتية الطاقوية وخطوط أنابيب النفط والغاز (عرفة محمد، 2014، صفحة 61).

- **البيئة وأمن الطاقة:** إن النقاش حول قضايا البيئة وتغير المناخ والأمن الطاقوي خلق انطبعا بوجود رابط مباشر بينهما، يشير إلى أن سياسة المناخ وأمن الطاقة يتقاسمان حلا مشتركا وهو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون (Gal, Korin, & Eshita, 2011, p. 43).

كما كان للتهديدات والتحديات الأمنية العالمية تأثيرا على معالجة المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بما فيها اختلال ميزان العرض والطلب، النزاعات، الإرهاب الدولي، خطر انتشار الأسلحة النووية، تغير المناخ، والأحداث في الدول العربية المنتجة للنفط (مثل عدم الاستقرار في ليبيا بعد الربيع العربي، النزاعات السياسية في العراق، تأثير العقوبات على إيران، عدم الاستقرار في دول/ مناطق آسيا (مثل أفغانستان)، وإفريقيا (مثل دلتا النيجر)، وأمريكا اللاتينية (مثل فنزويلا والبرازيل) (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 14).

3.2 تصورات أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية

يندرج موضوع أمن الطاقة ضمن حقل الدراسات الأمنية، في إطار المفهوم الموسع للأمن الذي استوعب وشمل مخاطر وتهديدات غير عسكرية (سياسية، اقتصادية، بيئية، مجتمعية)، ونظرا للدور الأساسي الذي تؤمنه الطاقة في كافة الأنشطة الحياتية والاقتصادية، فقد أصبحت من المحاور الاستراتيجية في سياسات الدول، يناقش هذا العنصر تصورات أمن الطاقة ضمن منظورات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية.

1.3.2 أمن الطاقة في التصورات العقلانية:

اكتسبت مسألة أمن الطاقة أهمية خاصة منذ أزمة الطاقة في السبعينيات، حينها أصبح يناقش ضمن نظريات العلاقات الدولية، إذ تركز المقاربة الواقعية على العقلانية في العلاقات السياسية الدولية، وعدم التوازن البيئي بين المناطق المنتجة وتلك المستهلكة (Belyi, p. 2)، وتعد الموارد الطبيعية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي للدول ومصدرا لقوتها والحفاظ على مكانتها في النظام الدولي (بولمكاحل، 2019، صفحة 48)، بينما تتمحور المقاربة الليبرالية حول فعالية المؤسسات في تنظيم تجارة الطاقة، وتحليل كفاءة المؤسسات الاقتصادية الدولية في تعزيز أمن الطاقة (Belyi, p. 2).

1.1.3.2 أمن الطاقة في المنظور الواقعي:

تشكل الموارد الطبيعية متغيرا هاما للاستراتيجية الوطنية والدولية، وشرطا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ولأمن الوطني والعالمي، وبالنظر إلى أهمية هذه الموارد، فإنها تعد أدوات للسياسة الخارجية وعامل يمكن أن يؤثر على مخرجات السياسة الخارجية للدولة. وتمثل الطاقة الموارد الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الدولية والدبلوماسية والأمن القومي، وأصبحت عاملا رئيسيا في العلاقات الدولية.

- التصور الواقعي للأمن:

عرفت أول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية بالواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)، وارتكزت مسلماتها في تفسير السياسة الدولية على جملة من المفاهيم المحورية مثل القوة، فوضى النظام الدولي، ميزان القوى، والمصلحة الوطنية، وتعد لعبة ميزان القوى وسيلة هامة لضمان الأمن والاستقرار الدوليين، والمصلحة كأداة تحليلية مركزية للتفسير والتنبؤ في النظام الدولي (حجار، 2002، صفحة 4). إن تحقيق الأمن وحماية المصالح الحيوية ضد التهديدات الخارجية من الأهداف الجوهرية التي تسعى إليه الدول (قسوم، 2010، صفحة 66).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

ويعد كينيث والتز من أبرز رواد النظرية الواقعية الجديدة أو البنوية (Structural Realism) والتي تعد امتدادا للواقعية الكلاسيكية، حيث تركز في تفسير السياسة الدولية على التنافس والصراع في النظام الدولي بهدف السيطرة والهيمنة، وتعتمد على أربع مسلمات مركزية هي (حجار، 2002، صفحة 8):

- تعد الدولة كفاعل وحدوي، ومركزي وأساسي في تحليل العلاقات الدولية.
 - الدول هي فواعل عقلانية ويتجسد هذا من خلال اختيار البدائل التي تعظم مكاسبها في النظام الدولي من جهة، وتقليل خسائرها من جهة أخرى.
 - فوضوية النظام الدولي والتي تحدد سلوك الدول.
 - يتصدر الأمن الوطني سلم ترتيب الانشغالات الدولية وكل ما يرتبط به من القضايا الأمنية والاستراتيجية والعسكرية والدفاعية وتسمى بالسياسات العليا (High Politics)، وتشكل السياسات الدنيا (Law Politics) كل ما يندرج ضمن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الأمن الطاقوي ضمن المنظور الواقعي:

تعتبر موارد الطاقة المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، فهي ضرورية لضمان الاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والعالمي، ذلك أن زيادة الطلب على الطاقة وما تشكله من ضغط على أسواقها، تعد أحد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التوترات الجيوسياسية والمنافسة الدولية بين القوى العالمية. كما أن تصاعد المخاطر والتهديدات لأمن الطاقة، وعدم الاستقرار في الدول المنتجة للطاقة، بالإضافة إلى ضعف وانجراحية طرق نقلها (خاصة الطرق البحرية)، والإرهاب والقرصنة وتغير المناخ، كلها تحديات تدفع بالدول والمؤسسات إلى تطوير استراتيجيات لمواجهةها والحد من الانكشافات الأمنية التي يتعرض لها الأمن الطاقوي (Campos & Fernandes, 2017, p. 23).

تؤدي التقلبات والأزمات في سوق الطاقة إلى تغيير العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتجادل بريندا شافير (Brenda Shaffer) بأن مصالح الطاقة خاصة في ظل ظروف السوق الدولية، تؤثر على هندسة خرائط المصالح الجيوستراتيجية، ويمكن استخدام موارد الطاقة للتأثير في السياسة، كما يمكن للسياسة أيضا أن تؤثر على استخدامها (Campos & Fernandes, 2017, p. 25).

ووفقا للواقعية، فإن الدول تحارب بعضها البعض في محاولة لتعظيم قوتها قدر الإمكان، إذ تعتمد قوتها على عناصر مادية، بما في ذلك مصادر الطاقة، والتي تعتبر ضرورية لعمل الاقتصاد والقطاع العسكري. كما تعد الطاقة مهمة من الناحية الاستراتيجية، حيث تكون مراقبة الدولة ومشاركتها أمرا ضروريا لتأمين مثل هذه السلع الأساسية للبقاء الوطني، وإضفاء الشرعية على عمل الدولة ومكانة قطاع

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الطاقة في الاقتصاد (Youngs, 2007, p. 7).

وترتكز النظرة السياسية لأمن الطاقة على الموقع الجغرافي لموارد الطاقة، واستقرار الدول المنتجة والمستهلكة، وتوفر بدائل للطاقة، فهو عنصر أساسي للأمن القومي (Sovacool, 2011, p. 7).

يشير الباحث الأمريكي في مجال السلام والأمن العالمي مايكل كلير أن الصراع حول الطاقة أصبح الهدف الرئيسي للمنافسة الدولية بين القوى الكبرى في العالم في ظل ندرة النفط والغاز وتزايد الطلب العالمي عليهما (Jianhua & Yichen, 2012, p. 117).

كما أشار الباحث السويدي بو هاينباك (Bo Heineback) في تقرير حول (النفط والأمن)، أن النفط مورد هام للأمن الاقتصادي والعسكري للدولة، إذ تعتمد غالبية الدول على واردات هذه الموارد للحفاظ على أمنها الاقتصادي والاجتماعي والعسكري، لتصبح مشكلة النفط أولوية في السياسات الخارجية والدفاعية لكل دولة (Jianhua & Yichen, 2012, p. 117).

وفي ضوء التصور الواقعي الذي قدمه كينيث والتز تتصرف الدول وفقاً لقوتها في العلاقات الدولية، إذ يفترض نظام والتز أن الدول تصارع وتكافح من أجل البقاء في النظام الدولي، كما يتميز النظام بغياب سلطة عالمية، وتتباين حينها بأن أزمة النفط التي أثارها الحظر العربي على الصادرات، لن تشكل أي تغيير في قوة الغرب، ومع ذلك أصبح أمن إمدادات الطاقة مسألة دوافع أمنية للعديد من الدول أعقاب الصدمات النفطية عام 1973 (Belyi, p. 3).

لقد تزايد الإدراك والفهم حول تحديات أمن الطاقة العالمية، إذ طالب بعض الخبراء بتدخل عسكري في هذا المجال، واقترحوا إضفاء الطابع العسكري على أمن الطاقة كجزء من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتكليفه بمهمة ضمان إمدادات آمنة من الطاقة، مراقبة ممرات النقل البحري، وتأمين خطوط الأنابيب (Sovacool, 2011, p. 1)، حيث أدى الخطر المتزايد لتدفقات النفط العالمية إلى زيادة التركيز على استخدام القوة العسكرية لحماية منتجي النفط وطرق التجارة البحرية لنقله، ونظراً لأن السوق العالمية للنفط تعتمد على مصادر الإمدادات البعيدة وفي أماكن غير آمنة، ازدادت الحاجة إلى حماية البنية التحتية للإنتاج والنقل، فوجود القوات العسكرية لدولة ما تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار في مناطق إنتاج الطاقة (Klare, 2008, p. 494).

وعليه، اكتسب أمن الطاقة بعداً عسكرياً هاماً للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت هناك حاجة إلى حماية طرق إمدادات الطاقة وحماية منتجيها ضد القوى المعادية التي تسعى إلى فرض شروط على تدفق الطاقة، ومنذ عام 1979، عندما أطاح المتمررون بشاه إيران المدعوم من الولايات المتحدة

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الأمريكية، وتدخل القوات السوفياتية آنذاك في أفغانستان، اعتبر تهديدا لضمان نقل النفط من الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وبالتالي أي محاولة تقوم بها أية قوى خارجية للسيطرة على منطقة الخليج تعتبر بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (Klare, 2008, p. 487).

وفي هذا السياق، أظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها مؤسسة راند (Rand) على ارتباط وتأثير الأمن الطاقوي في الأمن القومي للدول المستهلكة للطاقة من خلال دراسة التدخلات العسكرية الأمريكية في ضمان الإمدادات الطاقوية، فأى اضطراب في الحصول على الإمدادات وطرق نقلها لتلبية احتياجاتها بالإضافة إلى التقلب في أسعار الطاقة يشكل تهديدا لأمنها القومي (عبد العاطي، 2014، صفحة 62). وفيما يلي أهم النقاط التي تركز عليها النظرية الواقعية في تصورها لأمن الطاقة (Filip & Jirušek, 2006, p. 13).

- الطاقة كمصلحة أساسية: فهي ضرورية لبقاء الدولة، وعليه تعد من بين الدوافع الأساسية لسلوك الفواعل في النظام الدولي.
- القومية/ وطنية سياسة الطاقة: تنفيذ سياسة الطاقة لمصلحة الدولة لضمان احتياجاتها الحيوية.
- يؤدي نقص احتياطات موارد الطاقة في العالم إلى زيادة حدة النزاعات.
- تأمين احتياجات الطاقة: يجب أن تركز الدولة على تأمين احتياجاتها من الموارد الطاقوية.
- المنظمات الدولية: تعتبر مكانتها في النظام الدولي ثانوية، ويمكن استخدامها كوسيلة لتحقيق سياسات الدول الفردية.
- مخاطر الاعتماد على فواعل أخرى في النظام الدولي: إن الاعتماد على دول أخرى يشكل تهديدا، إذ تعد الطاقة موردا استراتيجيا.
- التأثير المحدود للاعتماد المتبادل والتعاون على الأمن: العلاقات التجارية والتعاون يقلل من حدوث النزاعات.
- لا يمنع الاعتماد المتبادل حدوث النزاعات: أنانية الدول وقوميتها من أسباب حدوث النزاع.
- التركيز على القضايا الأمنية: التركيز على الإمدادات والاحتياطات الآمنة والكافية، الحماية من أزمات الإمداد، وعدم الاعتماد على مصدر واحد للطاقة وضرورة تنويع الإمدادات وطرق النقل.
- مصادر الطاقة كأداة سياسية: استخدام إمدادات الطاقة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- تخضع المصالح الاقتصادية لسلطة مركزية: يجب أن تخضع كافة الأنشطة في مجال الطاقة لمصلحة الدولة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- **عدم الثقة في السوق:** قوى السوق غير قادرة على تأمين توزيع عادل لموارد الطاقة، والدول نفسها يجب أن تؤمن احتياجاتها الحيوية.
- **التركيز على الاتفاقيات الثنائية:** الاتفاقيات الثنائية أكثر قابلية للتنبؤ، تأمين احتياجات الدولة من خلال المفاوضات المباشرة مع دول معينة، لا يمكن الاعتماد على الأنظمة متعددة الأطراف ولا يمكن التنبؤ بها.

يرتكز تحليل سلوك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة من خلال النظرية الواقعية على فهم سلوك الدول المنتجة للطاقة مثل روسيا اتجاه الدول المستهلكة للطاقة (الاتحاد الأوروبي)، بالإضافة إلى أهمية وألوية المصالح الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد على مصالح الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.

2.1.3.2 أمن الطاقة في المنظور الليبرالي:

يعد التعاون في مجال الطاقة مسألة أساسية للأمن القومي، ويساهم في ضمان أمن الإمدادات واستمراريتها، إذ يعتمد الترابط الطاقوي على كيفية إدارة الدول لعلاقاتها الطاقوية مع بعضها البعض، ويتطلب تعاوناً مستمراً بين المصدرين والمستوردين لضمان أمن الطاقة.

• التصور الليبرالي للأمن:

الليبرالية ليست نظرية واحدة، فقد تعددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية، غير أنها حاولت بمختلف نسخها التأسيس لعلاقات سلمية خالية من الحروب، وقدمت العديد من الوسائل والآليات والاستراتيجيات لتحقيق ذلك، إذ يمكن للدول إلى جانب بقية الفواعل الدخول في علاقات تعاون في إطار ميكانيزمات مؤسسية.

وكان التصور الليبرالي للأمن نتاج مدارس مختلفة، وبصفة خاصة فإن أمن الطاقة يرتبط بالمقاربة الليبرالية المؤسسية، ذلك أن المؤسسات الدولية تشكل طرفاً هاماً في تحقيق الأمن الطاقوي، كما يرتبط بفكرة الاعتماد المتبادل (الطاقوي)، إذ أصبحت الأداة النظرية الرئيسية للمجتمع الدولي لفهم أزمة النفط وأمن الطاقة، والتي كان لها تأثير على التعاون الدولي في مجال الطاقة.

وترتكز الأسس الرئيسية للنظرية الليبرالية على اعتبار الفرد كوحدة أساسية للتحليل، ويقتصر دور الدول على ضمان الأمن والاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع الليبرالي. وفي هذا الصدد يعتبر الباحث جون لوك (John Locke) من أبرز رواد وكتاب النظرية الليبرالية (حجار، 2002، صفحة 13)، وترتبط أيضاً هذه النظرية بالمحللين الكلاسيكيين أمثال هيوغو غروتوس (Hugo

(Grotius ، وإيمانويل كانط.

كما تستند المسلمات الليبرالية الرئيسية كما جاء بها كانط على فكرة الإيمان بعقلانية الأفراد وضرورة التطور الاجتماعي، وقدرة الأفراد على تحقيق التعاون وبناء مجتمعات يسودها السلم والانسجام (راسيت، 2016، صفحة 254). وإلى جانب الدول والأفراد كفاعول في النظام الدولي، تعد الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والفاعول عبر الوطنية كالجماعات الإرهابية أطرافاً بالغة الأهمية على الصعيد الإقليمي والعالمي لما لها أثر في النظام الدولي (الربيعي، 2013، صفحة 117).

كما أكد مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راسيت (Bruce Russett) في سياق التصور الليبرالي للأمن على عامل الديمقراطية، ذلك أن انتشارها وترسخها في النسق الدولي يؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين وتشجيع التعاون في مختلف القطاعات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية (جندي، 2008، صفحة 93)، ويؤكد بدوره كانط في كتاباته على متغير الديمقراطية والدستور والقانون الدولي تمثل قواعد أساسية للسلم المستدام (راسيت، 2016، صفحة 254).

ومع تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، عرفت النظرية الليبرالية تطورا ملحوظا ب بروز الليبرالية المؤسساتية ونظرية الاعتماد المتبادل كمقاربات جديدة لتحقيق وتعزيز الأمن والسلم الدوليين (قسوم، 2010، صفحة 94).

• الأمن الطاقوي ضمن المنظور الليبرالي:

في السبعينيات وخلال أزمة النفط العالمية الأولى، أصبحت نظرية الاعتماد المتبادل الأداة النظرية الرئيسية للمجتمع الدولي لفهم أزمة النفط وأمن الطاقة، والتي كان لها أيضا تأثير على التعاون الدولي في مجال الطاقة.

- المقاربة المؤسساتية:

تؤدي المؤسسات الدولية حسب هذا الاتجاه دورا مركزيا في تحقيق الأمن وتعزيز التعاون بين الدول في مختلف المجالات في ظل فوضوية النظام الدولي، وذلك لأنها تتيح فرصا للدول لمواجهة ما يعيق التعاون الجماعي (ستيرلنغ، 2016، صفحة 293)، وما يعزز مرتكزات هذا الاتجاه في تلك الفترة هو نجاح بعض المؤسسات والتكتلات في النظام الدولي وقدرتها على بناء وتطوير أنظمة أمنية وسياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو (جندي، 2008، صفحة 98).

وتعد المؤسسات من مفاهيم العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، تتمثل فكرتها الأساسية في إثبات أن المؤسسات القائمة على قواعد وممارسات منتظمة تبنى أساسا لاستقرار وأمن العلاقات

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الاقتصادية العالمية، تفسر هذه المؤسسات الزوايا المختلفة لاستراتيجيات سياسة الطاقة، يتم إنشاء كل مؤسسة بمبادئ وقواعد معينة ومعايير التي تؤثر على الطرق المختلفة لحل مشكلات إدارة الموارد (Belyi, p. 33)

- تعزيز المعرفة والمعلومات حول الطاقة والقضايا المتعلقة بها مثل البيئة.
- إنشاء مؤسسات قانونية ملزمة عامة من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف.
- إبرام اتفاقيات خاصة بقضايا أسواق الطاقة الدولية.
- تشكيل ممارسات للمنظمات الاقتصادية الإقليمية، مع التركيز على الممارسات الموجودة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.
- المؤسسات العابرة للحدود من طرف الفواعل التجارية الخاصة.

تهدف المؤسسات إلى توفير أفضل البيانات، الشفافية، وزيادة الوعي بمشاكل كل قطاع، وتعد الوكالة الدولية للطاقة واحدة من هذه الوكالات، تم إنشائها في أعقاب أزمة الطاقة عام 1973، تنطرق أنشطتها إلى تقييم احتياجات الاستثمار في مختلف الدول الأعضاء، من خلال تقديم التوصيات والبيانات، إذ ساهمت توصياتها في إنشاء مخزونات طارئة للنفط، ومراعاة أكبر لسياسات كفاءة الطاقة، وتقييم مخاطر الاستثمار (Belyi, p. 33)، ويؤدي التفاعل في هذه المجالات إلى تعزيز التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة في تجنب النزاعات والحفاظ على السلام، ذلك أن الصراعات تؤدي إلى ارتفاع التكاليف، تقلب أسواق الطاقة، وانعدام الأمن لجميع الدول.

من جانبها تركز القوى الكبرى على حماية سوق الطاقة العالمي والتقليل من حدوث الأزمات، توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي في مناطق إنتاج النفط والغاز، منع انقطاع الإمدادات والهجمات على البنية التحتية للطاقة (القرصنة والإرهاب)، وتأمين خطوط أنابيب الطاقة وطرق العبور.

- الاعتماد المتبادل الطاقوي/ ترابط الطاقة (Energy Interdependence):

دفع التغيير في النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية في الفترة التي تلت الحرب الباردة إلى جعل رواد النظرية الليبرالية يركزون على ضرورة تنسيق مصالح الدول والانسجام بين بعضها لتحل العلاقات الاقتصادية محل العلاقات ذات الأساس العسكري، وذلك بتزايد الاعتماد المتبادل الذي يؤدي إلى ارتفاع مجالات التعاون بين الدول في الاقتصاد العالمي، الذي ينجر عنه ارتفاع معدلات التفاعل على الصعيد المؤسسي وتعزيز آلية التعاون إقليمياً وعالمياً (إيفانز و نوبينهام، 2004، صفحة 349). ولقد شهدت بنية وطبيعة النظام الدولي بداية السبعينيات العديد من التحولات والتغيرات ومن أبرزها (عديلة،

(2016، صفحة 247):

- أصبحت محددات السياسة الدولية تتبع من داخل الدول.
- وأصبح الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للدول أمراً في غاية الصعوبة.
- لا وجود لحدود فاصلة بين الدول.
- تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل مع تزايد معدلات التشابك بين الدول والفواعل الأخرى في إطار سعيها لتعزيز التعاون في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية (جندي، 2008، صفحة 46).
- وتعود بروز نظرية الاعتماد المتبادل إلى اسهامات كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Ney) في كتابهما المعنون بالقوة والاعتماد المتبادل عام 1977، حيث تشير النظرية إلى التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام الدولي بسبب التشابك العالمي بين الأطراف والفواعل، والتحولات الاقتصادية نتيجة للاضطرابات والأزمات، بروز فواعل جديدة من غير الدول، تزايد الاهتمام بقضايا تغير المناخ والبيئة (جندي، 2008، صفحة 46).
- ويعتبر الاعتماد المتبادل من الاسهامات النظرية البديلة لهيمنة النظرية الواقعية على حقل التنظير في الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ظهور تحولات وتغيرات في النسق الدولي وعجز المقاربات التقليدية على فهمها وتفسيرها، وفي هذا الصدد أشار كل من كيوهان وناي جملة من النقاط الذي يركز عليها اتجاه الاعتماد المتبادل تمثلت في (عديلة، 2016، صفحة 251):
- تركز النظرية الواقعية على العلاقات بين الدول، بينما تشير النظرية الليبرالية واتجاهاتها المختلفة كالمؤسساتية والاعتماد المتبادل أن السياسة الدولية تتضمن مجموعة من التفاعلات والعلاقات بين فواعل من غير الدول عابرة للأوطان.
- أصبح الانخراط الفعال والانتشار السريع لهذه الفواعل من غير الدول في الساحة الدولية يؤثر على سلوك الدولة وقدرتها في النسق الدولي.
- أصبحت السياسة العالمية لا تخضع لسلم تراتبية المسائل والقضايا بين مسائل السياسة العليا الأمنية والسياسية، ومسائل السياسة الدنيا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- التركيز على القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتراجع الأساليب والأدوات العسكرية.
- ويشمل الاعتماد المتبادل بين الدول بعدين اثنين هما: الحساسية (Sensitivity) والضعف أو الانجراحية (Vulnerability)، حيث تعكس الحساسية جملة التغيرات التي تسببها دولة ما في دولة

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

أخرى (كمعدلات التضخم أو البطالة)، بينما ترتبط الانجراحية بقدرة الفاعل أو الدولة (ب) لمواجهة التغيير الذي تسببت فيه الدولة (أ) (غريفيتش و أوكالاها، 2008، صفحة 65).

وفي هذا السياق، تساهم نظرية (القوة والاعتماد المتبادل) (Power and Interdependence) التي طورها كيوهان وناي في تحديد علاقة التعاون في مجال الطاقة بين الدول، حيث تركز على مؤشرات تتمثل في: درجة ضمان أمن إمدادات الطاقة، درجة التبعية، ودرجة الاعتماد المتبادل، تصف هذه النظرية التفاعلات الطاقوية بين الدول، فعلاقات القوة غير المتكافئة التي تنشأ من درجة قدرة الدولة على السيطرة أو التأثير على الموارد، تخلق اعتمادا متبادلا غير متكافئ (Yabo, Xiaofeng, Shaojian, & Yuejing, 2019, p. 134)

لا تزال هناك تساؤلات حول كيفية قيام الدول بإدارة الترابطات والتفاعلات الطاقوية بشكل أكثر فعالية في مجال الطاقة، إذ تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية في الطاقة (التبعية الطاقوية) (Pascual & Elkind, 2010, p. 4)، وكمثال على الاعتماد المتبادل الإيجابي في مجال الطاقة، وصف رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل (José Manuel) عام 2006 طبيعة العلاقات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا باعتبارها علاقة ترابط (Interdependency)، حيث قال في هذا الصدد: إذا كنا بحاجة إلى تدفق الطاقة (الغاز) من روسيا، فإنه من مصلحة روسيا أن تكون لها سوق ثابتة وعلاقة مستقرة مع شريك مهم كالاتحاد الأوروبي (Palonkorpi, 2006, p. 5).

تحتاج الدول المنتجة إلى طلب على الطاقة (Energy Demand) من أجل استثمار ثروتها الطبيعية، وخلق الثروة التي يمكن أن تساهم في الرفاه الاجتماعي إذا تمت إدارة تلك الثروة بفعالية، في حين تحتاج الدول المستهلكة إلى وفرة الإمدادات (أو على الأقل أسواق طاقة تعمل بسلاسة) لضمان الطاقة لاقتصاداتها، وتعمل على تحسين الكفاءة والتقليل من حدة التبعية الطاقوية للحد من درجة اعتماد اقتصاداتها على إنتاج الطاقة ووارداتها، وتسعى بهذه الطريقة إلى عزل نفسها عن بعض تقلبات سوق الطاقة العالمية (Pascual & Elkind, 2010, p. 4).

فيما يلي أهم النقاط التي تركز عليها النظرية المؤسسية في تصورهما لأمن الطاقة (Filip & Jirušek, 2006, p. 13):

- أهمية دور السوق: يخضع تأمين احتياجات الطاقة لعمليات العرض والطلب.
- لا يوجد مصدر مهم للطاقة: موارد الطاقة هي سلع طبيعية.
- أمن الطاقة هو التوازن بين العرض والطلب: التهديد الرئيسي هو ضعف أداء السوق.
- التركيز على التجارة والتعاون: تفاعلات السوق والتعاون تقلل من مخاطر حدوث النزاعات.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

- استبعاد استخدام الطاقة كأداة أو سلاح: يؤدي سوء استخدام موارد الطاقة إلى حدوث ضرر في الدول المنتجة والمستهلكة.
- المنظمات الدولية كفاعِل أساسية وشرعية: تركز المقاربة المؤسساتية على نموذج السوق بالإضافة إلى الدول كفاعِل في النظام الدولي (لا وجود دور مهيمن للدولة في العلاقات الدولية).
- يقلل الاعتماد المتبادل من مخاطر النزاع.
- تركيز أقل على القضايا الأمنية: نزع طابع الأمانة على قضايا الطاقة، وجعلها مسألة تتعلق بالأمن القومي.
- يؤدي السعي إلى تقليل التبعية، الأناية والاعتماد المتبادل بين الدول إلى القومية الاقتصادية وزيادة مخاطر حدوث النزاعات.

تعد الليبرالية أحد النظريات التي تناقش تفاعل الاتحاد الأوروبي مع الدول المنتجة للطاقة، كما تسمح بملاحظة مدى تكريس الاتحاد لمبادئه وقيمه المعيارية الرئيسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون) في علاقاته مع الدول المنتجة، والموازنة بين سياسة الطاقة وسياسة القيم. وفي هذا السياق، فإن الهدف من مبادرة سياسة الجوار الأوروبية هو نشر المعايير والمبادئ الأوروبية، والتعاون في مجال الطاقة مع الدول المنتجة ودول العبور، (أنظر الجدول رقم 1 أدناه الذي يوضح الاختلافات الرئيسية لتصورات أمن الطاقة ضمن المنظور الواقعي والليبرالي).

جدول رقم 1: الاختلافات الرئيسية لتصورات أمن الطاقة ضمن المنظور الواقعي والليبرالي.

المنظور الليبرالي	المنظور الواقعي	
النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، المؤسساتية الجديدة.	النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، الجيوسياسية الكلاسيكية.	الإطار النظري.
تقليل التبعية في مجال الطاقة أمر مستحيل، والسعي لتحقيقه يعرقل علاقات التعاون بين الدول.	ضرورة تقليل التبعية/ الاعتماد المتبادل عن الإمدادات الخارجية للطاقة.	مقاربة سياسة الطاقة في العلاقات الدولية.
تضمن مقاربة السوق توزيع الموارد.	تأميم الموارد بسبب ندرتها.	إدارة موارد الطاقة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

دور سياسة الطاقة في العلاقات الدولية.	مصادر الطاقة كأداة للنفوذ والتأثير في العلاقات الدولية.	تؤدي تسييس قضايا الطاقة إلى سوء التوزيع.
تعريف سياسة الطاقة.	تأمين إمدادات كافية وآمنة من النفط والغاز.	النظر في جميع الموارد ، والبحث في أداء وتأثير الأسواق والبنية التحتية.
طبيعة العلاقات الدولية وتوزيع الموارد.	لعبة صفرية، التركيز على المكاسب النسبية.	لعبة صفرية، التركيز على المكاسب المطلقة.
نظام العلاقات الدولية.	قائم على العلاقات الثنائية.	قائم على العلاقات متعددة الأطراف، والتعاون مع المنظمات الدولية.
مكانة الأطراف في النظام الدولي.	الدول فاعل رئيسي ووحيد.	أطراف متعددة؛ الشركات والمنظمات الدولية وجماعات المصالح.
دور السوق.	دور كبير للدولة، مخاطر فشل السوق.	توزيع الإمدادات الطاقوية دون تدخل الدولة.
مكانة موارد الطاقة.	الاهتمام بالمصالح الاستراتيجية للدولة.	سلعة السوق المشتركة.
التطورات المستقبلية.	النزاع على موارد الطاقة والبنية التحتية للنقل ونقاط العبور.	مواجهة ندرة الموارد من خلال التعاون بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.
الحلول	تقليل التبعية/ الاعتماد المتبادل، والتوسع.	التركيز على الاعتماد المتبادل والتعاون.

المصدر: مقتبس من: Filip & Jirušek, 2006, p. 13

2.3.2 أمن الطاقة من منظور إسهامات مدرسة كوبنهاجن:

أعيد تعريف مفهوم الأمن من طرف باري بوزان، حيث التحق في التسعينات بمدرسة كوبنهاجن

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

لدراسات الأمنية، ووفقا لأفكار هذه المدرسة لا يعتبر الأمن نتيجة مباشرة للتهديد، بل يعرف على أنه نتيجة للتفسير / التأويل السياسي للتهديد، وهي عملية تسمى بالأمننة (Securitization) (Belyi, p. 3). يشير رواد هذه المدرسة إلى الحاجة لبناء تصور للأمن يعني شيئا أكثر تحديدا من أي تهديد أو مشكلة، لذلك يتم تعريف الأمن على أنه رد فعل على التهديد (Belyi, p. 3).

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أن الفوضى هي السمة الرئيسية للبنية الدولية، التي تفسر مواقف الدول اتجاه الشواغل الأمنية، كما يتضمن مصطلح الأمن خمسة قطاعات (Belyi, p. 4):

- القطاع السياسي الذي يشمل الاستقرار الداخلي والخارجي للدول.
- القطاع العسكري الذي يشمل القدرات الدفاعية والهجومية.
- قطاع الأمن المجتمعي الذي يعني استقرار الهوية الثقافية (أي القومية أو الهوية الدينية).
- الأمن الاقتصادي المرتبط بالحصول على الموارد والأسواق.
- الأمن البيئي أي حماية المحيط الحيوي البيئي.

كما تميز مدرسة كوبنهاجن بين أربعة مستويات رئيسية (Belyi, p. 4):

- المستوى الدولي (النظام).
- المستوى الإقليمي (النظام الفرعي).
- المستوى الوطني (الوحدة).
- المستوى الداخلي (الوحدة الفرعية).

النظام الدولي هو المستوى العالمي للقضايا الأمنية، ويمثل المستوى الوطني / مستوى الدولة جسرا بين مجال الأمن الدولي والوطني ويسمى مستوى الوحدة، ضمن هذا المستوى، يتضمن المستوى الداخلي على سياسات محلية وتصورات الأمن دون الوطني (Sub-State)، ومع ذلك فإن المستوى الرئيسي للدراسات الأمنية هو النظام الفرعي (الإقليمي)، الذي تحده مجموعة من الدول المرتبطة جغرافيا التي ترتبط اهتماماتها الأمنية ببعضها البعض، وتسمى الأنظمة الفرعية بـ (مركبات الأمن الإقليمية) (Belyi, p. 4).

- نظرية مركب أمن الطاقة The Energy Security Complex:

يشير مفهوم الإقليمية (Regionalism) إلى التفاعل والتعاون على المستوى الإقليمي في مختلف القطاعات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحدد هوية الإقليم ليصبح متجانسا ومتماسكا (غريفيتش و أوكالاها، 2008، صفحة 67).

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

وأورد **بوزان وويفر** أن الفكرة الأساسية في نظرية مركب الأمن الإقليمي، أنه نظرا لأن معظم التهديدات تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة أكثر من المسافات الطويلة، فإن الترابط الأمني يكون عادة في مركبات إقليمية، وبالتالي درجة الاعتماد والترابط الأمني تكون أكثر قوة بين الفواعل داخل هذه المركبات أكثر من كونها بين فواعل خارج هذه المركبات.

وتعد القضايا ذات الصلة بالشأن الطاقوي من أبرز القضايا الأمنية في الطروحات الفكرية لنظرية الاعتماد المتبادل وارتباط السياسات الأمنية الطاقوية لدولة ما بالدول المجاورة لها في إطار إقليمي محدد (بولمكاحل، 2019، صفحة 61). وعليه، تتشكل مركبات أمن الطاقة الإقليمية عن طريق التفاعل المرتبط بالطاقة بين دولتين أو أكثر في منطقة جغرافية محددة، التي تشمل علاقة تبعية الطاقة بين الدول وإدراك هذه التبعية كتهديد (الأمننة).

يرتبط الأمن الطاقوي بالتفاعلات الأمنية المركبة على المستوى الإقليمي بين دول متقاربة جغافيا، وفي هذا السياق طور الباحث **ميكو بالونكوربي** (Mikko Palonkorpi) في إطار دراسته لأمن الطاقة نظرية مركب الأمن الإقليمي بإسقاطها على أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي (دندن، 2013، الصفحات 60-65).

ويشمل التفاعل في مجال الطاقة معاملات مثل الإنتاج (التصدير)، والشراء (الاستيراد) ونقل الطاقة، والتهديدات الناجمة عن تبعية الطاقة تكون أكثر حدة بين الدول (أو المناطق) في جوار جغرافي معين، كما يمكن لخطوط أنابيب تصدير الطاقة الممتدة عبر آلاف الكيلومترات أن تربط بين الدول في نفس قنوات الاعتماد على الطاقة (التي تكون متباعدة جغافيا) (Belyi, p. 5).

يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي لموارد الطاقة والاعتمادات الإقليمية على الطاقة موازيا لتوزيع القوة العسكرية في المركبات الأمنية العسكرية، ولتحديد مركب أمن الطاقة، نحتاج إلى تقييم القوة النسبية لاعتمادات الطاقة من خلال قياس مؤشرات مثل توازن تجارة الطاقة، مستوى موارد الطاقة وإمكانيات تنويع الطاقة، ففي السياق الأوروبي تعتمد فنلندا على واردات الغاز الطبيعي من روسيا بنسبة 100 بالمئة (تبعية طاقوية) (Belyi, p. 5)

ومن العوامل التي تحدد مركبات أمن الطاقة هي أنماط الصداقة والعداء، التي لها تأثير على كيفية إدراك التبعية للطاقة، يمكن اعتبار كل حالة تبعية للطاقة بدرجات متفاوتة، إما ترابط متبادل المنفعة (تبعية إيجابية)، أو تبعية غير متكافئة (تبعية سلبية)، قد لا تعتبر الدولة ذات العلاقات الثنائية الودية مع دولة أخرى أن اعتماد الطاقة بنسبة 30 بالمئة كتهديد أمني، في حين يمكن أن ترى دولتان بينهما

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

علاقات عدائية أن التبعية بنسبة 30 بالمئة كتهديد للأمن القومي (Belyi, p. 6)، حيث يتم تفسير أمن الطاقة على أنه إما السعي وراء السوق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الطاقة أو التنافس الجيوسياسي على الموارد الطاقوية وشبكة خطوط نقلها.

وحسب الباحث بالونكوربي فإن مركب أمن الطاقة يدل على التبعية الطاقوية (السلبية)، أما الاعتماد المتبادل الطاقوي (الإيجابي)، فإن المصطلح الأكثر تعبيراً هو مجتمع أمن الطاقة (The Energy Security Community) (Palonkorpi, 2006, p. 7)

طرح كارل دويتش (Karl Deutsch) مفهوم الجماعة الأمنية (Security Community) وأواخر الخمسينات، وهي شكل من أشكال التعاون الدولي تؤدي إلى الاندماج (التكامل)، خلق الإحساس بالانتماء لهذه الجماعة بين الأطراف المعنية بالتكامل، وحل النزاعات بطرق سلمية، كما تشترك الدول داخل الجماعات الأمنية في القيم الأساسية والتعاون الأمني بينهما يعزز التفاهم المتبادل لهذه القيم المشتركة. وحسب دويتش فإن هذه الجماعات الأمنية قد تكون إما جماعات سياسية مندمجة (اندماج سيادة الدول) أو جماعات الأمن المتعدد (الإبقاء على سيادة الدول) (Palonkorpi, 2006, p. 8)

تتبع مركبات أمن الطاقة خطوط الاعتماد الأمني القائمة في منطقة أو إقليم معين، من ناحية أخرى، يمكن أن يتطور الاعتماد المتبادل الإيجابي (تبعية إيجابية) للطاقة وفقاً لقواعد سوق الطاقة، حيث تتمثل التهديدات الرئيسية في تأمين الإمدادات الطاقوية وسعر ثابت للطاقة.

أشار هوارد تشيس (Howard Chase)، أن عدم الاكتفاء الذاتي في الطاقة ليس مشكلة، لأن تجارة الطاقة هي الآلية التي يجب أن توازن ذلك، لكن من ناحية أخرى، فإن تركيز احتياطات/إنتاج الطاقة في المستقبل لدى عدد قليل من الدول التي تعاني عدم الاستقرار السياسي تؤكد على العداوة أو إدراكات سلبية (Palonkorpi, 2006, p. 8)

وحسب نظرية مركب أمن الطاقة، يمكننا أن نستنتج أن الاتحاد الأوروبي يتوافق ومسلمات هذه النظرية، فالقرارات السياسية المرتبطة بتصدير واستيراد ونقل الطاقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتوافق مع مصالح الطاقة المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مواجهة التحديات التي يفرضها أمن الطاقة في إطار جهود جميع الدول الأعضاء في الاتحاد. كما أن تحقيق تنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة يغير توازن الاعتماد المتبادل للطاقة لصالح مستهلكي الطاقة، ووفقاً لهذه النظرية فإن وجود علاقات الصداقة والعداء بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة يخلق مفاهيم جديدة مثل الاعتماد المتبادل الإيجابي والسلبى على الطاقة.

3.3.2 أمن الطاقة في التصورات الما بعد وضعية:

يركز التصور النقدي في تحليله لأمن الطاقة على المقاربة البنوية للاقتصاد السياسي الدولي، بمعنى البنى التي تشكل السلوك السياسي والاقتصادي العالمي للدول والشركات والفواعل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

- التصور النقدي للأمن:

تعود جذور التصور النقدي للأمن إلى أفكار رواد النقدية الكلاسيكية من أمثال ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) وثيرودور أدورنو (Theodore Adorno)، ويستند في طروحاته الفكرية على مسلمات النظرية النقدية الدولية وتتضمن البنائية الاجتماعية، وما بعد الحداثة، والنظرية النسوية، والمعيارية (فوجيلي، 2013، صفحة 19). وفي تحليلها للدراسات الأمنية، ارتكزت النظريات المتعددة للتصور النقدي على إعادة بناء مفهوم الأمن من خلال توسيعه وتعميقه ليشمل الفرد كوحدة مرجعية ومركزية في التحليل إلى جانب الدولة (دندن، 2013، صفحة 38)، وأمن الأفراد ضد أي تهديد كالاتجار بالبشر والمخدرات والهجرة غير الشرعية، والتخلف والجهل وحمائته من الأمراض والأوبئة، وإعطاء أهمية للأشخاص الصامتين كالنساء والشباب وتحريهم من كل مصدر للخوف والعنف على المستوى الوطني والدولي، إذ يركز رواد النظرية النقدية في تحليل العلاقات الدولية على فكرة الانعتاق أو التحرر الإنساني (Human Emancipation) (فوجيلي، 2013، الصفحات 32-34). إضافة إلى توسيع القطاعات الأمنية عدا القطاع العسكري والقضايا التقليدية التي تستهدف الأمن القومي للدول عبر الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والهوياتية والبيئية (دندن، 2013، صفحة 38).

وحسب رواد النظرية النقدية فإن الأمن يرتبط بمجموعة من العوامل على النحو التالي (دندن، 2013، صفحة 38):

1. يؤدي تزايد مستوى الاعتماد المتبادل بين الدول إلى تعرضها للاضطرابات والأزمات خاصة في مجال الإمدادات الطاقوية.
2. تزايد ظاهرة الهجرة والنزوح التي تؤدي إلى التنوع السكاني داخل الدول، وبروز أزمة الأقليات في مواجهة السكان الأصليين.
3. تغير طبيعة ومصادر التهديدات كالنزاعات الإثنية، والنزاع البيئي وغيرها.
4. انعدام الأمن والاستقرار بارتفاع موجة التطرف في المجتمعات التي تسعى لحماية هويتها من تهديد الأقليات.

5. تعميق التباين وتنامي الفجوة بين الدول الغنية الصناعية والمتطورة والدول النامية والفقيرة.

- الأمن الطاقوي ضمن المنظور النقدي:

إن التصور النقدي لأمن الطاقة يرتبط ببنية النظام الاقتصادي العالمي وما يفرزه من تهديدات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي كتعميق الفجوة بين الدول الصناعية المتطورة وتلك النامية المتخلفة والفقيرة، والتفاوت في توزيع الثروات الطبيعية والتي تؤثر على سبل عيش المجتمعات، وعليه فإن السعي إلى تحقيق رفاهية الأفراد وحمايتهم من كل أشكال الفقر والجوع والحرمان يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي، فقضايا الأمن الطاقوي تعد أمراً حيوياً وشرطاً أساسياً لضمان الاستقرار المادي للدول والمجتمعات (بولمكاحل، 2019، صفحة 68). وحسب النقديون تؤدي الطاقة دوراً حيوياً، وترى بأن هناك أربعة بنى أساسية تعد مصدراً للقوة البنوية للفواعل الدولية هي: الأمن (Security)، التمويل (Finance)، الإنتاج (Production)، المعرفة (Knowledge) (Belyi, p. 92):

1. الإنتاج: خاصة قطاعات الصناعة والسكن والنقل.
2. التمويل: من حيث الفوائد التي توفرها تجارة النفط بشكل خاص.
3. المعرفة: تتعلق بالتطور التكنولوجي، بما في ذلك قطاعات الطاقة والبيئة.
4. الأمن: إنشاء مؤسسات دولية تتعامل مع إمدادات الطاقة أو تتدخل مباشرة في المناطق المنتجة لها.

4.2 جيوسياسية أمن الطاقة

أدى ارتفاع الطلب على الثروات الطبيعية والسعي إلى تأمين طرق نقلها في ظل ندرتها إلى بروز ما سمي بالحروب على الموارد نتيجة للتنافس الإقليمي والدولي عليها في إطار سعيها إلى كسب النفوذ والسيطرة من خلال تعزيز نموها الاقتصادي والحفاظ على مكانتها الدولية عبر الوصول إلى الإمدادات الكافية، والموثوقة والأمنة (عبد العاطي، 2014، صفحة 13)، وفي هذا السياق أشار الباحث لودفينغ بولتزمان أن صراع الحياة يكمن في التنافس على مختلف أشكال الموارد الطاقوية (هاينبرغ، 2005، صفحة 19). وتم التركيز على الأهمية الجيوسياسية للطاقة منذ بداية القرن العشرين، حيث ارتبطت المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بمسألة الوصول إلى الإمدادات وضمانها، بسبب دورها الهام والحيوي في الاقتصاد العالمي، وكذلك لأهميتها الاستراتيجية في كل من الحربين العالميتين (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 10)

1.4.2 جيوسياسية أمن الطاقة: مقارنة مفاهيمية

اكتسبت جيوسياسية الطاقة أهمية بارزة بسبب ندرة الموارد وعجزها عن مواجهة الطلب العالمي

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

المتزايد على الطاقة، وبسبب التغيرات في الوضع الجيوسياسي العالمي للطاقة، أشار مجموعة من الباحثين من أمثال جون ميتشل (John V. Mitchell)، وبيتر بيك (Peter Beck) ومايكل جروب (Michael Grubb) في كتاب **الجيوسياسية الجديدة للطاقة** إلى أن جيوسياسية الطاقة هي قضية جديدة (Campos & Fernandes, 2017, p. 27).

قدم الباحثان أيوانيس فيداكيس (Loannis Vidakis) وجورجيوس بالتوس (Georgios Baltos)، مفهوم جيوسياسية الطاقة أو جيوبوليتيك الطاقة (geoenergeia)، وهي كلمة يونانية لبحث تأثير موارد الطاقة في الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتأثيرها على العلاقات الدولية، ويعتبر هذا المفهوم طريقة تحليلية جديدة تشير إلى صنع القرار السياسي في كل من الشؤون الوطنية والدولية، هذه الطريقة تتضمن عمليات صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية المحددة من خلال معلومات موارد الطاقة، كما تتضمن أيضا التفاعل بين القرارات والإجراءات السياسية ووجود موارد الطاقة واستخدامها (Campos & Fernandes, 2017, p. 25). وبدأت الدراسات الكلاسيكية حول جيوسياسية الطاقة منذ منتصف التسعينيات، ويعد **ملفين كونانت** (Melvin A. Conant) أحد رواد هذه المدرسة، الذي قدم دراسات أولى لقضايا الطاقة من منظور جيوسياسي.

وفي عام 1978، نشر **كونانت وفيرن جولد** (Fern Gold) كتاب بعنوان **الجيوسياسية الطاقة (Geopolitics of Energy)**، تعتبر دراسة مركزية في الأدبيات الخاصة بالدراسات الجيوسياسية للطاقة، وفقا لهم، فإن الحصول على الطاقة يعد أولوية في العلاقات الدولية، إذ لم تعد مسألة الوصول إلى هذه الموارد خاضعة للعلاقات الاستعمارية التقليدية أو الحماية العسكرية، وأصبحت تعتمد على العوامل الجغرافية واتخاذ القرارات السياسية للحكومات على أساس الظروف السياسية المختلفة، ذلك أن الدولة التي تتحكم في الموارد ستتحكم فيمن يعتمدون على هذه الموارد، مما سيؤدي إلى تحول جذري في العلاقات الدولية (Campos & Fernandes, 2017, p. 26).

كما قام كل من **كارلوس باسكوال** (Carlos Pascual)، و**إيفي زامبيتاكيس** (Evie Zambetakis) بدراسة تحمل عنوان **الجيوسياسية الطاقة: من الأمن إلى البقاء**، بدراسة التفاعلات الطاقوية من جهة والاهتمامات الأمنية من جهة أخرى، وكيف تجاوز أمن الطاقة العلاقات الجيوسياسية بين الدول، مما يؤثر على كل من مخاطر تغير المناخ والانتشار النووي، وكل القضايا التي تهدد الأمن العالمي والوطني (Pascual & Elkind, 2010, p. 3).

يركز العديد من الباحثين على المنظور الجيوسياسي في تحليلاتهم للطاقة، بالاعتماد على

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

الجغرافيا السياسية كأداة نظرية للبحث في سياسات وأمن الطاقة، وفي هذا السياق أشار فيليب أندروز سبيد (Philip Andrews-Speed) إلى أن جيوسياسية الطاقة تشير إلى دراسة الأمن القومي والسياسة الدولية في سياق الطاقة العالمي، فالعوامل الرئيسية لجيوسياسية الطاقة تشمل عدم الاستقرار في المناطق المنتجة للطاقة بسبب العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وظهور شركات الطاقة الوطنية، تأمين الموارد، وفتح طرق بحرية جديدة (Campos & Fernandes, 2017, p. 27)

كما يشير لوك كير أوليفيرا (Luke Kerr Oliveira)، في تحليله لجيوسياسية الطاقة في الاقتصادات النامية، على أنها تحليل لجميع العناصر الجيوسياسية والاستراتيجية التي تؤثر على السيطرة على احتياطات الطاقة، تقنيات الاستكشاف، البنية التحتية، طرق النقل واستخدام موارد الطاقة. ويتضمن تعريف أوليفيرا المتغيرات التالية (Campos & Fernandes, 2017, p. 27)

- الموقع الجغرافي وتوزيع الاحتياطات الرئيسية لموارد الطاقة.
- الموقع الجغرافي للدول المصدرة والمستوردة، ومراكز المستهلكين والمنتجين.
- دور النزاعات الجيوسياسية والاستراتيجية لموارد الطاقة بين الدول المستوردة والمصدرة، أو النزاعات بين كبار مستهلكي الطاقة.
- استراتيجيات الدول أو القوى الكبرى لضمان أمنها الطاقوي، أو التأثير على غيرها من الدول في مجال الطاقة.

ومن بين التحديات التي تواجه الدول المستهلكة، وفقا لجيوسياسية الطاقة هي الوصول إلى موارد الطاقة وممراتها والسيطرة عليها، يتعلق هذا التحدي بمسألة أمن الإمداد للدول، وله آثار على العلاقات بين مختلف الفواعل والأطراف في معادلة الطاقة العالمية (Campos & Fernandes, 2017, p. 28)

2.4.2 السياسات الأمنية الطاقوية

يعد قطاع الطاقة أحد أهم الركائز التي تقوم عليها مصالح الدول واقتصاداتها، ومن ثم تقوم الدول بوضع سياسات طاقة ضمن استراتيجيتها الشاملة تهدف لتحقيق قدر أكبر من التنمية في ذلك القطاع. وتعتبر الطاقة مجال سياسي ذو أهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تؤثر على القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة، والقدرة المحلية، والقوة، وعلى الثروة والأمن، إذ يؤدي انقطاع إمدادات الطاقة إلى تقييد القدرة الدفاعية للدول (Westphal, 2006, p. 59).

وتعرف سياسات الطاقة بأنها مجموعة الخطط والإجراءات والاستراتيجيات الوطنية التي تتخذها الجهات الرسمية في الدولة من أجل تأمين تلبية الطلب على مصادر الطاقة المختلفة، وهي تنقسم إلى

نوعين:

- سياسات الطاقة المتعلقة باستغلال مصادر الطاقة المحلية.
- سياسات الاستيراد لمصادر الطاقة من الخارج، ويتفرع من هذا النوع من سياسات الاستيراد نوع آخر من سياسات الطاقة وهو سياسة المقايضة مع الدول الأخرى فيما يخص الطاقة، وهذا يحدث في ظروف سياسية معينة، وهي حالة استثنائية.

ويصنف الباحثان بامي آلتو (Pami Aalto) وكريستين ويستفال (Kristen Westphal) عدة

مقاربات لسياسة الطاقة تتضمن (Verena, 2018, p. 08.):

- دبلوماسية الطاقة.
- جيوسياسية أمن الطاقة.
- اقتصادات الطاقة والتجارة.
- الطاقة والبيئة.
- علم الاجتماع السياسي للطاقة.
- السياسات البيروقراطية للطاقة.
- السياسة الإقليمية للطاقة، ويعد تصنيف شامل ويظهر جوانب عديدة لمجال السياسات الأمنية الطاقوية وكيفية التعاطي معها.

3.4.2 أهمية الطاقة في السياسة الدولية

تعد الطاقة عنصراً هاماً بالنسبة للدول الصناعية والنامية، إذ تهتم العديد من الدول باستمرارية إمدادات الطاقة لضمان تلبية احتياجات اقتصاداتها، وتحقيقاً لهذا الهدف، ترسم الحكومات سياساتها الوطنية للطاقة، ويصبح أمن الطاقة جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسات (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 1)

ويشكل الأمن الطاقوي أحد الأبعاد الأمنية للدول لارتباطه بأمنها القومي وبأهداف سياستها الخارجية، وعليه تسعى الدول للحفاظ على أمنها واستقرارها، وزيادة قوتها، وتعزيز مكانتها عبر مختلف الأدوات والوسائل للبقاء في نظام دولي يتسم بالصرع والتنافس (علاء عبد الوهاب، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، 2019، صفحة 582). إذ تؤثر الوضعية الطاقوية للدول من خلال مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد على رسم السياسات الداخلية والخارجية للدول المنتجة والمستهلكة، فالدول التي تمتلك مخزونات كبيرة من الموارد الهيدروكربونية تحدد مكانتها ودورها ضمن تفاعلات النسق الدولي

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

وعلى مجالات الصراع والتعاون (عرفة محمد، 2014، صفحة 5). وتشير خريطة توزيع الموارد الطاقوية على المستوى العالمي إلى تركيزها في أقاليم محددة كمنطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية والعملاق الروسي في قطاع الغاز، في مقابل العجز الكبير والواضح في الإنتاج المحلي للطاقة في عدد كبير من دول العالم وهذا ما يجعل مسألة الطاقة محور التركيز الاستراتيجي والهام في النظام الدولي والتجارة العالمية (جريفيث، 2018، صفحة 5).

ويؤكد مايكل كلير على الأهمية المحورية للتنافس على الموارد الطبيعية في تفسيرها لمحددات السياسة الداخلية والخارجية للدول وارتباطها بتحقيق أمنها القومي واستخدامها لقدراتها العسكرية. إضافة إلى انحصار الصراعات الإيديولوجية وتراجعها أدى إلى التركيز على الموارد الطبيعية، حيث تسعى الدول للوصول والحصول عليها في الأقاليم التي تتمتع بثروات طبيعية كبيرة وتعد من الوظائف الأمنية للدول (كلير، 2002، صفحة 20).

وتعد الموارد الطاقوية من النفط والغاز والوقود لتحرك وتطوير الرأسمالية الصناعية، حيث تشكل حوالي 62 بالمئة من إجمالي الطاقة المستخدمة في العالم، كما تعتبر من أكثر الموارد استهلاكاً في أكبر ثلاث اقتصاديات في العالم (تشكل حوالي 65 بالمئة إلى 70 بالمئة) وهي الولايات المتحدة، اليابان والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ارتفاع استهلاكها في الدول النامية مثل كوريا الجنوبية، الصين، البرازيل والمكسيك (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 18). واعتمدت معظم الاقتصادات الصناعية على واردات النفط من الدول التي أصبحت ذات سيادة (ما بعد انتهاء الاستعمار)، في حين اعتمدت هذه الأخيرة على عائدات النفط في نموها الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي (Westphal, 2006, p. 10).

ويتم تداول الطاقة على أساس اعتبارات تجارية، كخدمة (على سبيل المثال، النقل)، وكسلعة استراتيجية لاستخدامها كأداة للسياسة الخارجية (على سبيل المثال، أثناء أزمة النفط 1973-1974)، وإن محدودية توفر الطاقة في مواجهة الطلب المتزايد، وارتفاع أسعار النفط، يجعلها سلعة استراتيجية وتجارية هامة (Westphal, 2006, p. 59).

وتعد **دبلوماسية الطاقة (Energy Diplomacy)** أحد أهم أدوات ووسائل السياسة الخارجية في إطار دعم المصالح الطاقوية للدول في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف (جريفيث، 2018، صفحة 3). والهدف منها حماية الأمن الاقتصادي للدول (الأمن الطاقوي)، حيث تعمل دبلوماسية الطاقة على

2. الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة

توجيه العلاقات الاقتصادية والتجارية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى التي تضمن أمن الطاقة من خلال الوفرة، الموثوقية والقدرة على تحمل التكاليف.

خلاصة:

برزت قضية أمن الطاقة على الساحة الدولية فترة الحظر البترولي عام 1973، وأصبح يعرف الأمن الطاقوي بأنه التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار معقولة، ويرتبط بالأمن القومي، والسياسة الخارجية، والاقتصاد، والتنمية المستدامة، والرفاه الاجتماعي. كما أصبح الوصول إلى إمدادات الطاقة الفعالة والمستدامة، بالإضافة إلى البنية التحتية الحيوية، ضروريا للمجتمعات الصناعية الحديثة. كما تعد سلعة استراتيجية يتم استخدامها كأداة وسلاح للضغط على الدول، حيث برزت قضايا الطاقة كعامل أساسي في تحديد تطور العلاقات الخارجية بين الدول.

وتفسر الأدبيات الأكاديمية أمن الطاقة من منظورات متعددة، فمن منظور الدول المنتجة يعني الحماية من الانقطاعات التي قد تعرض إمدادات الطاقة للخطر (أمن الطلب)، والوصول إلى أسواق المستهلكين. أما من منظور الدول المستهلكة فهي تركز على فكرة أمن الإمدادات. وفي سياق مناقشة أمن الطاقة في إطار عالمي يتم التركيز على مفهوم الدول المنتجة، والمستهلكة، ودول العبور لأمن الطاقة. ويرتبط أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية بمجموعة من المقاربات المتداخلة مع بعضها البعض، التي أعطت الأولوية للتحويلات التي مست البنية الاقتصادية، وإبراز كيفية استجابة المؤسسات الدولية لهذه التحويلات، كما حاولت النظريات تفسير مختلف الأفكار التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية لتحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إضفاء الشرعية على التغيير المؤسسي.

وتم التركيز على الأهمية الجيوسياسية للطاقة منذ بداية القرن العشرين، حيث ارتبطت المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بمسألة الوصول إلى الإمدادات وضمانها، بسبب دورها الهام والحيوي في الاقتصاد العالمي، وكذلك لأهميتها الاستراتيجية في كل من الحربين العالميتين، واكتسبت أهمية بارزة بسبب ندرة الموارد وعجزها عن مواجهة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، والتحويلات في الوضع الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي للطاقة. ومن بين التحديات التي تواجه الدول المستهلكة وفقا لجيوسياسية الطاقة هي الوصول إلى الموارد وضمانها والتحكم في طرق نقلها.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

1.3 تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: القدرات الإنتاجية،

مؤشرات الاستهلاك والاستيراد

2.3 الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومرتكزاته

3.3 استراتيجية الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة

4.3 تحديات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

يعرض الفصل مفهوم واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، حيث برز التحول والتوسع في المفهوم بعد الخلاف حول أسعار الغاز 2005-2006 بين أوكرانيا وروسيا، وتم تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي من خلال قدراته الإنتاجية ومؤشرات استهلاكه واستيراده للموارد الطاقوية من النفط والغاز والفحم. كما يتبين من خلال هذا العرض مرتكزات السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد، إذ تعد الطاقة مجالاً حيوياً واستراتيجياً للسياسة، وأحد المدخلات الرئيسية في الاقتصادات الوطنية، ما يجعلها قضية معقدة ومتشابكة الأبعاد، كما تعد من الموضوعات الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر الطاقة عاملاً أساسياً في بناء مشروع الاتحاد، إذ تبلور التفاعل والتعاون بين الدول الأعضاء المؤسسين حول قضايا الطاقة.

1.3 تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي: القدرات الإنتاجية، مؤشرات الاستهلاك والاستيراد

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات التجارية في العالم، وتعتبر الطاقة عنصراً رئيسياً للاقتصاد الأوروبي، حيث برزت في جميع وثائق سياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2003، كما يرتبط بالتعاون عبر الحدود وسياسات التجارة والاستثمار التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل واندماج الدول المجاورة في سوق الطاقة الأوروبية. ويعتبر الرائد العالمي في مجال الطاقة المتجددة، إذ يسعى نحو تنويع إمداداته وتطوير موارده المحلية من أجل ضمان أمن الإمدادات وتقليل اعتماده على مصادر الطاقة الخارجية.

كما يواجه مجموعة من التحديات في مجال الطاقة تتضمن زيادة الاعتماد على الواردات، والتنويع الطاقوي المحدود، وارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد الطلب العالمي على الطاقة، والتهديدات الأمنية التي تؤثر على الدول المنتجة ودول العبور، والتهديدات المرتبطة بتغير المناخ والبيئة، والحاجة إلى زيادة الشفافية، والسعي إلى التكامل والترابط في أسواق الطاقة، فتأمين إمدادات الطاقة يعد جوهر سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

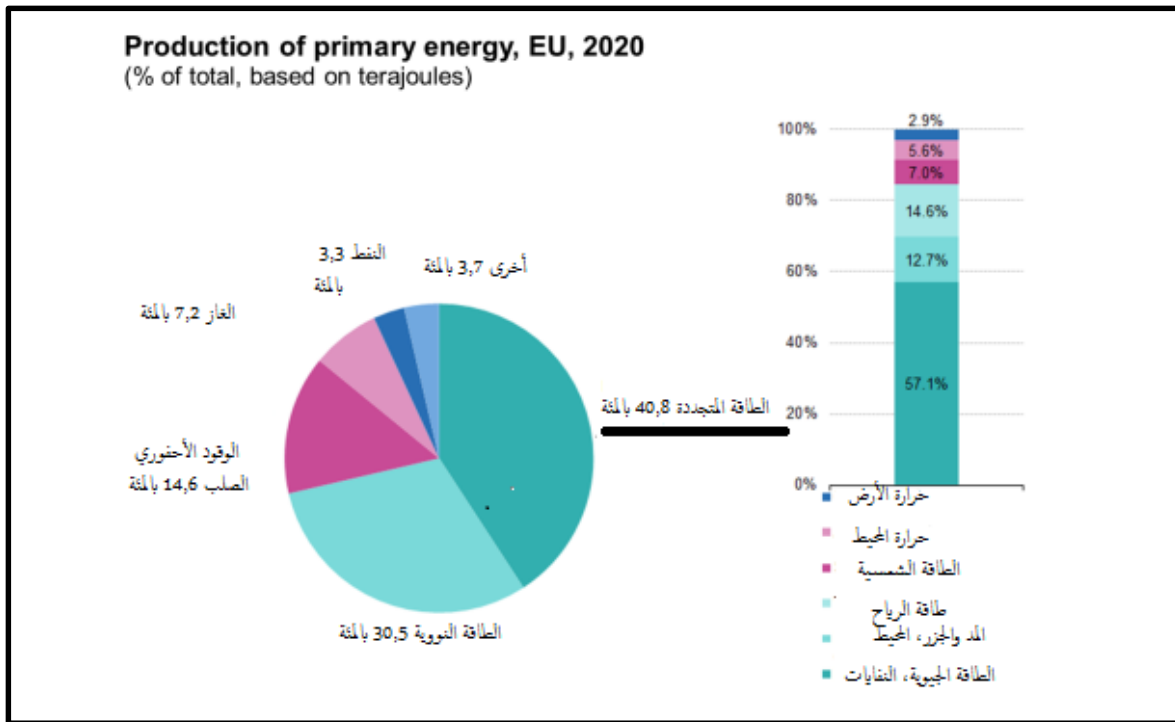
1.1.3 القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي:

تمثل القدرات الإنتاجية في مجال الطاقة في الاتحاد الأوروبي في استغلال الثروات الطبيعية داخل الدول الأعضاء، حيث تتوفر كل دول عضو على أنواع وأشكال مختلفة من المصادر الطاقوية

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

التقليدية كالنفط والغاز والفحم، بالإضافة إلى استغلال مصادر الطاقة المتجددة والبديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، وتقدر نسبة مساهمة الاتحاد من حجم إنتاج الطاقة على المستوى العالمي حوالي (5.81 بالمئة) (بولمكاحل، 2019، صفحة 250). وبلغ إجمالي إنتاج الطاقة الأولية حوالي 24027 بيتاجول (Pétajoule) عام 2020 (أقل بنسبة 7.1 بالمئة عام 2019)، ويعود السبب في الانخفاض جزئياً إلى جهود إزالة الكربون من نظام الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تأثير (وباء كوفيد 19) على إنتاج الطاقة الأولية (eurostat statistics Explained, 2023). وكان أعلى مستوى لإنتاج الطاقة الأولية بين الدول الأعضاء عام 2020 في فرنسا بنسبة (21.4 بالمئة) من إجمالي الإنتاج، تليها ألمانيا بنسبة (17.1 بالمئة)، بولندا بنسبة (10.1 بالمئة)، إيطاليا بنسبة (6.6 بالمئة)، إسبانيا بنسبة (6.2 بالمئة)، والسويد بنسبة (6.1 بالمئة).

شكل رقم 3: إنتاج الطاقة الأولية في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2020.



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن إنتاج الطاقة الأولية عام 2020 للاتحاد الأوروبي تمثلت في مجموعة من مصادر الطاقة المختلفة، أهمها من حيث حجم المساهمة هي مصادر الطاقة المتجددة، بأكثر من (40.8 بالمئة) من إجمالي إنتاج الطاقة، والطاقة النووية بنسبة (30.5 بالمئة)، وكانت أعلى

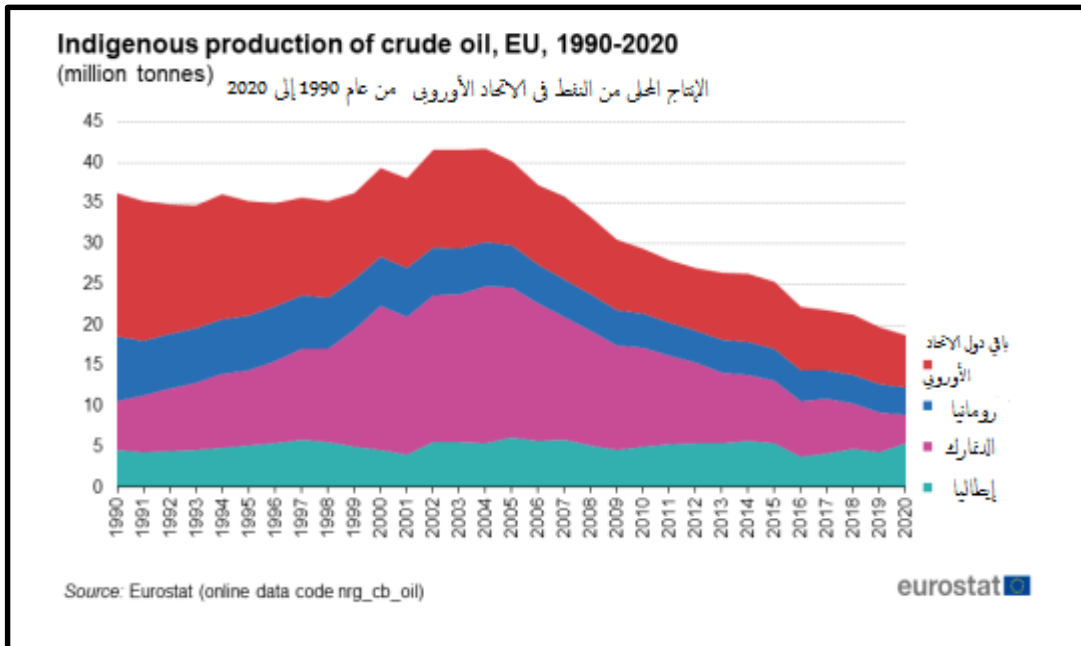
3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

نسبة للطاقة النووية في فرنسا حيث شكلت حوالي (75.2 بالمئة) من الإنتاج الوطني للطاقة الأولية، وفي بلجيكا بنسبة (62.8 بالمئة)، سلوفاكيا بنسبة (59.8 بالمئة) (لم يكن هناك إنتاج للطاقة النووية في 14 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي)، وتمثلت حصة الوقود الأحفوري الصلب (الفحم) بنسبة (14.6 بالمئة)، بينما قدرت حصة الغاز بنسبة (7.2 بالمئة)، والنفط بنسبة (3.3 بالمئة)، (أنظر الشكل البياني رقم 3 في الصفحة 75).

1. إنتاج النفط / والمشتقات البترولية في الاتحاد الأوروبي:

انخفض إنتاج النفط عام 2020 ووصل إلى أدنى مستوى ما يقارب (18.7 مليون طن) (بلغ إنتاج النفط ذروته عام 2004 حوالي 41.7 مليون طن، نتيجة لانخفاض الطلب الناجم عن أزمة كوفيد واعتبرت إيطاليا أكبر منتجي النفط (5.4 مليون طن)، والدنمارك (3.5 مليون طن)، ورومانيا (3.3 مليون طن)، (أنظر الشكل البياني رقم 4 أدناه).

شكل رقم 4: الإنتاج المحلي من النفط في دول الاتحاد الأوروبي من عام 1990 إلى 2020.



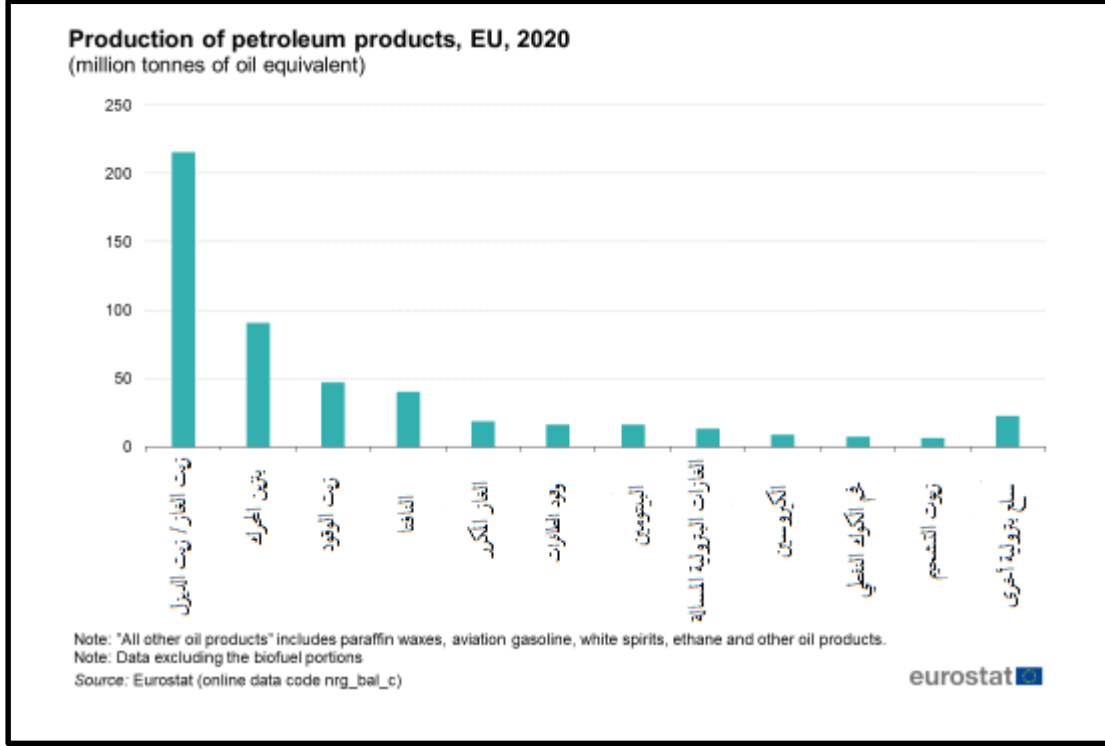
المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

وأنتجت مصافي الاتحاد الأوروبي عام 2020 حوالي (504.8 مليون طن) من السلع البترولية الأخرى (كبنزين المحركات، زيت الوقود)، وبلغ الإنتاج ذروته عام 1998 حوالي (645.5 مليون طن)، وفي عام 2006 حوالي (642.2 مليون طن)، واعتبرت ألمانيا أكبر منتج حوالي (94.3 مليون طن)، تليها إيطاليا حوالي (61.5 مليون طن)، وهولندا حوالي (56.7 مليون طن)، وإسبانيا (56.6 مليون

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

طن). وتشمل السلع البترولية زيت الغاز / الديزل (215.6 مليون طن)، وبنزين المحركات (90.7 مليون طن)، وزيت الوقود (47.2 مليون طن)، والنافتا (Naphta) (40.3 مليون طن)، (أنظر الشكل البياني رقم 5 أدناه).

شكل رقم 5: إنتاج السلع والمشتقات البترولية في دول الاتحاد الأوروبي عام 2020.



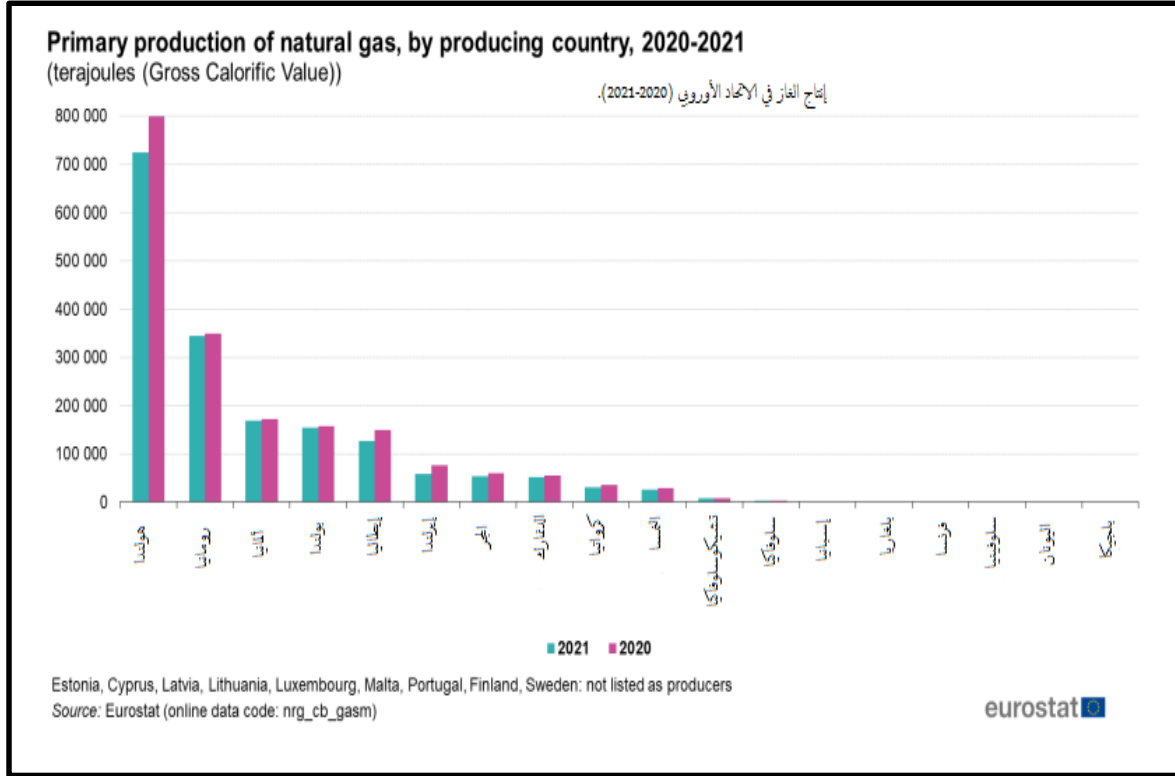
المصدر : مقتبس من : eurostat statistics Explained, 2023

2. إنتاج الغاز في دول الاتحاد الأوروبي:

تعد هولندا أهم منتج للغاز حيث أدى اكتشاف حقول جرونينجن (Groningn) أوائل السبعينات إلى تطوير سوق الغاز الهولندي وتصديره، كما أنتجت وصدرت بريطانيا والدنمارك الغاز إلى الدول الأعضاء كالسويد وألمانيا.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكل رقم 6: إنتاج الغاز في دول الاتحاد الأوروبي (2020-2021).



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

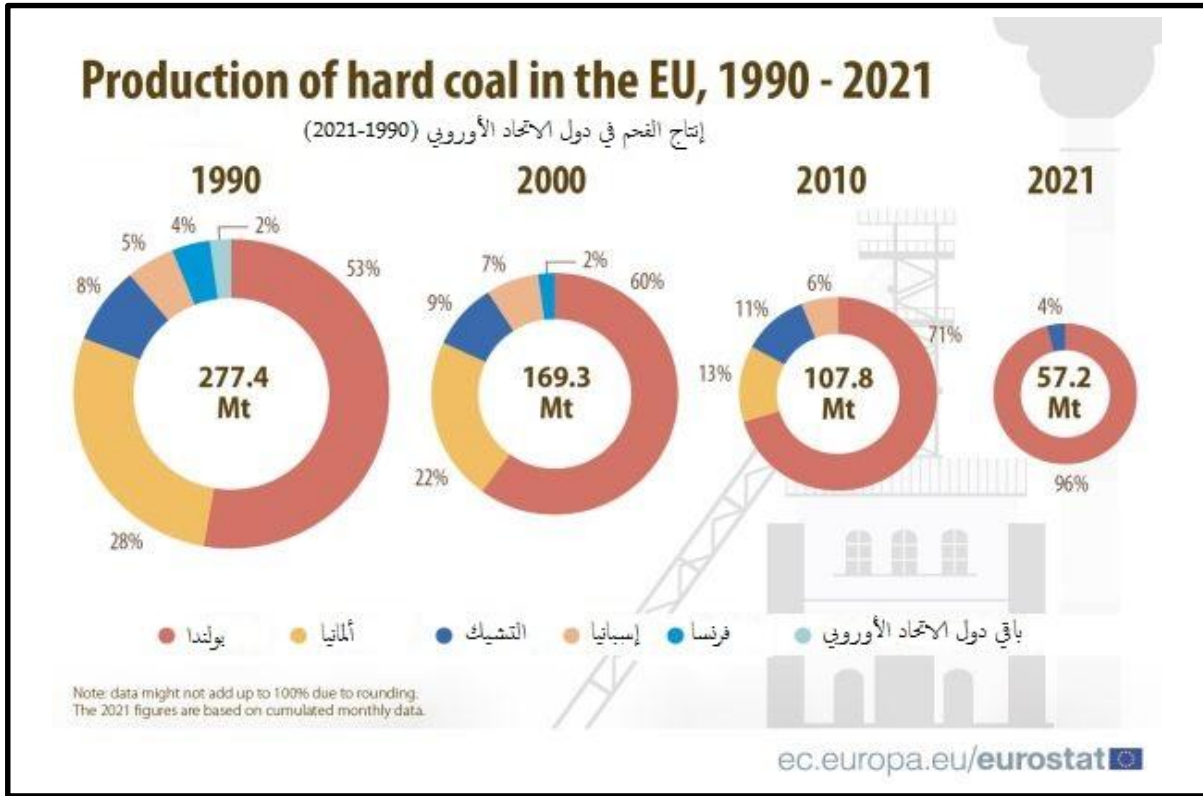
نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه وباستثناء الاكتشافات الحديثة لرواسب الغاز بالقرب من سواحل قبرص، تمتلك الدول الأعضاء الأخرى إنتاج ضعيف في قطاع الغاز، في حين يستهلك الاتحاد الأوروبي أكثر من 600 مليار متر مكعب من الغاز سنويا (Filippos, 2012, p. 56). وانخفض إنتاج الغاز بنسبة (7.6 بالمئة) عام 2021، حيث انخفض في هولندا بنسبة (9.4 بالمئة) عام 2021، (أنظر الشكل البياني رقم 6 الذي يوضح إنتاج الغاز في دول الاتحاد الأوروبي عام (2021-2020)).

3. إنتاج الفحم الصلب في الاتحاد الأوروبي:

انخفض إنتاج الفحم الصلب في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1990 (كانت 13 دولة عضو تنتجه)، وفي عام 2020، تم تغطية (39 بالمئة) من الاستهلاك الداخلي من خلال الإنتاج (مقارنة بـ 71 بالمئة عام 1990)، وبلغ الإنتاج عام 2021 حوالي (57 مليون طن) (أي أقل بنسبة 79 بالمئة حوالي 277 مليون طن عام 1990)، أنتجت بولندا (55 مليون طن) (96 بالمئة من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي)، والتشيك حوالي (2.2 مليون طن) (4 بالمئة من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي)، (أنظر الشكل البياني رقم 7 أدناه الذي يوضح إنتاج الفحم في دول الاتحاد الأوروبي (2021-1990)).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكل رقم 7: إنتاج الفحم في دول الاتحاد الأوروبي (1990-2021).



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

4. إنتاج الفحم البني "ليجنايت" في الاتحاد الأوروبي (Lignite):

الفحم البني أو "الليجنايت" هو نوع من الوقود الأحفوري الصلب، يعتبر من موارد الطاقة الأولية القليلة المتوفرة بكميات كبيرة في بعض دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يستخدم لإنتاج الكهرباء والحرارة وهو أرخص من استيراد أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، كما يحد من الاعتماد على الطاقة. عام 2020، تم توليد حوالي (7 بالمئة) من إجمالي الكهرباء من مادة الليجنايت.

وتم إنتاج حوالي (90 إلى 95 بالمئة) من إجمالي الليجنايت ما بين (2021-1990) من قبل ست دول أعضاء هي: ألمانيا وبولندا وتشيكيا وبلغاريا ورومانيا واليونان، وبلغ الإنتاج المحلي لليجنايت في ألمانيا عام 2021 حوالي (46 بالمئة)، وبولندا (19 بالمئة)، وتشيكيا (11 بالمئة)، وبلغاريا (10 بالمئة)، ورومانيا (6 بالمئة)، واليونان (4 بالمئة) (97 بالمئة من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي).

وأنتجت المجر وسلوفينيا وسلوفاكيا الليجنايت بكميات منخفضة، وانخفض الإنتاج في إسبانيا حوالي (16 مليون طن)، بينما توقف الإنتاج في كل من كرواتيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا، والذي لم يتجاوز (2.5 مليون طن) سنويا.

5. إنتاج الطاقة المتجددة في دول الاتحاد الأوروبي:

لا ترتبط مسألة أمن إمدادات الطاقة بالحصول على النفط والغاز فقط، إذ توفر مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والهيدروجين، والكتلة الحيوية، والطاقة النووية، الفرصة لتنويع مصادر الطاقة، كما يمكن إنتاجها محليا، بالإضافة إلى مساهمتها في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (Filippos, 2012, p. 18). ويرجع الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ويدفع باتجاه اندماج أسواق الغاز الأوروبية، حيث يعطي استخدامها الفرصة لتطوير مصادره الخاصة من الطاقة النظيفة على المدى الطويل (Russell, 2020, p. 2)، إذ يهدف إلى أن يكون حوالي (27 في المائة) من طاقته المستهلكة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

تهدف أوروبا من خلال إطلاق الأوراق الخضراء أن تصبح أول قارة محايدة مناخيا في العالم عام 2050، وهي عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تمكن المواطنين والشركات الأوروبية الاستفادة من التحول إلى البيئة النظيفة والمستدامة واستغلال الطاقات المتجددة (eurostat statistics Explained, 2023).

إن استغلال الطاقات المتجددة له العديد من الفوائد، منها الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتنويع إمدادات الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري (النفط والغاز)، ويؤدي نمو مصادر الطاقة المتجددة إلى تشجيع التوظيف في الاتحاد الأوروبي، من خلال خلق فرص عمل في التقنيات الصديقة للبيئة.

تضاعفت حصة الطاقة المتجددة بين عامي 2004 و2021، ووصلت إلى (21.8 بالمئة) من إجمالي استهلاكه النهائي للطاقة من مصادر متجددة عام 2021، تم تسجيل أعلى حصة من بين الدول الأعضاء عام 2021 في السويد حوالي (62.6 بالمئة)، تليها فنلندا بنسبة (43.1 بالمئة)، ثم لاتفيا بنسبة (42.1 بالمئة)، بينما تم تسجيل أدنى النسب من مصادر الطاقة المتجددة في مالطا بنسبة (12.3 بالمئة)، وهولندا بنسبة (12.2 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023).

- الطاقة الكهربائية:

يعكس التطور في مجال الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بين عامي 2011 و2021، زيادة واستغلال مصدرين للطاقة المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية). في عام 2021،

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكلت مصادر الطاقة المتجددة نسبة (37.5 بالمئة) من إجمالي استهلاك الكهرباء (eurostat statistics Explained, 2023).

ومثلت طاقة الرياح والطاقة المائية أكثر من ثلثي إجمالي الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة حوالي (37.5 و 32.1 بالمئة)، ومن الطاقة الشمسية بنسبة (15.1 بالمئة)، والوقود الصلب بنسبة (7.4 بالمئة)، ومصادر أخرى متجددة بنسبة (7.9 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023).

من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تم توليد أكثر من (70 بالمئة) من الكهرباء المستهلكة عام 2020 من مصادر متجددة؛ في النمسا بنسبة (76.2 بالمئة)، والسويد بنسبة (75.7 بالمئة)، والدنمارك بنسبة (62.6 بالمئة)، البرتغال بنسبة (58.4 بالمئة)، كرواتيا بنسبة (53.5 بالمئة)، لاتفيا بنسبة (51.4 بالمئة)، ما يمثل أكثر من نصف الكهرباء المستهلكة.

وتم تسجيل أقل نسبة للكهرباء من المصادر المتجددة في كل من مالطا بنسبة (7 بالمئة)، المجر بنسبة (13.7 بالمئة)، لوكسمبورغ بنسبة (14.2 بالمئة)، التشيك بنسبة (14.5 بالمئة)، وقبرص بنسبة (14.8 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023).

- الطاقة النووية وإنتاج الكهرباء:

تعتبر فرنسا أكبر منتج للطاقة النووية عام 2021 بنسبة (51.8 بالمئة) من إجمالي الإنتاج، تليها ألمانيا (9.4 بالمئة)، وإسبانيا (7.7 بالمئة)، وبلجيكا (6.9 بالمئة)، وأنتجت هذه الدول الأعضاء حوالي (83.1 بالمئة) من إجمالي كمية الكهرباء المولدة في المنشآت النووية عام 2021 (eurostat statistics Explained, 2023).

وزادت سبع دول إنتاجها من الكهرباء النووية بين عامي 2006 و 2021؛ رومانيا بدأ إنتاجها للطاقة النووية عام 1996 (+100.4 بالمئة)، المجر (+18.8 بالمئة)، التشيك (+18.0 بالمئة)، هولندا (+10.4 بالمئة)، بلجيكا (+7.9 بالمئة)، فنلندا (+3.0 بالمئة)، وسلوفينيا (+2.9 بالمئة)، وسجلت ألمانيا أعلى انخفاض بنسبة (-58.7 بالمئة)، تليها السويد بنسبة (-20.9 بالمئة)، وفرنسا (-15.7 بالمئة)، وبلغاريا (-15.4 بالمئة)، وسلوفاكيا (-12.7 بالمئة)، وإسبانيا (-5.9 بالمئة).

وتم توليد حوالي (25.4 بالمئة) من إجمالي الكهرباء بواسطة محطات الطاقة النووية، وكانت النسبة أعلى في فرنسا (68.9 بالمئة)، تليها سلوفاكيا (52.4 بالمئة)، وبلجيكا (50.6 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023).

2.1.3 مؤشرات استهلاك الطاقة واستيرادها في الاتحاد الأوروبي:

تضمنت الموارد الطاقوية في الاتحاد الأوروبي عام 2020؛ حوالي 34.5 بالمئة من النفط والمنتجات البترولية، و23.7 بالمئة من الغاز، و17.4 بالمئة من مصادر الطاقة المتجددة، و12.7 بالمئة من الطاقة النووية، و10.5 بالمئة من الوقود الأحفوري الصلب، واستورد حوالي 57.5 بالمئة من الطاقة التي استهلكها، وفيما يلي أحدث الاحصائيات حول مؤشرات استهلاك موارد الطاقة واستيرادها.

(1) استهلاك الطاقة:

تعتبر النرويج الدولة العضو الأكبر امتلاكاً للموارد الطاقوية (سعد حقي، 2011، صفحة 8). وسعى الاتحاد الأوروبي لخفض استهلاك الطاقة بنسبة 20 بالمئة عام 2020 للوصول إلى هدف كفاءة الطاقة بنسبة 20 بالمئة (هدف كفاءة الطاقة الجديد لعام 2030 هو 32.5 بالمئة)، كما راهن على تحقيق استهلاك النفط لا يزيد عن (1086 مليون طن) عام 2020 (Malinauskaite, Jouhara, Ahmad, & 2020, p. 257). Milani, 2019, p. 257)

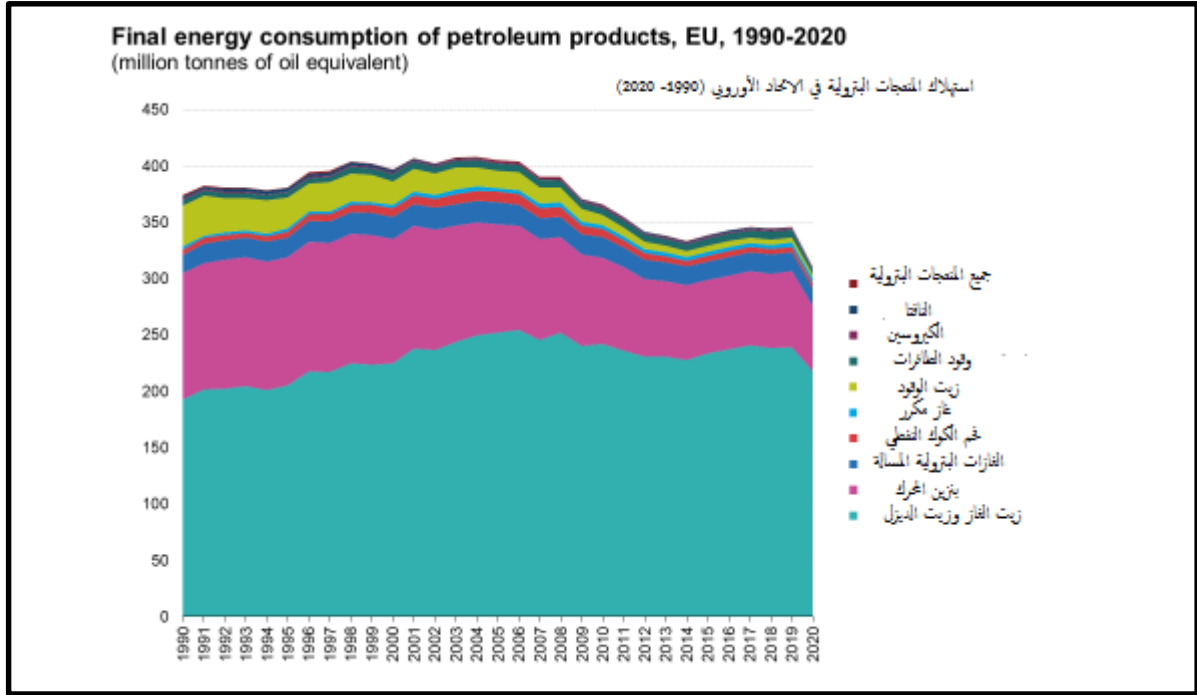
- استهلاك النفط والمشتقات البترولية:

يعد النفط والمشتقات البترولية الأخرى من الموارد الطاقوية الأكثر استهلاكاً، وتعالج العديد من سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي مسألة أمن إمدادات الطاقة بالإضافة إلى العوامل البيئية والمناخية لإنتاج النفط واستهلاكه، وتشجيع كفاءة الطاقة، ودعم الانتقال إلى الوقود الحيوي أو الكهرباء في النقل، ومحاولة البحث وتطوير أنواع وقود جديدة، مثل الهيدروجين.

انخفض استهلاك النفط والمنتجات البترولية عام 2020 بنسبة (8.9 بالمئة)، وتختلف الدول الأعضاء في أنماط استهلاكها للموارد الطاقوية، حيث تتأثر بحجم وبنية اقتصاداتها. في عام 2020، احتلت ألمانيا الريادة من إجمالي استهلاكها للطاقة بنسبة (22.5 بالمئة)، تليها فرنسا بنسبة (15.6 بالمئة)، ثم إيطاليا بنسبة (9.8 بالمئة)، وإسبانيا بنسبة (9.7 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكل رقم 8: استهلاك المشتقات البترولية في دول الاتحاد الأوروبي (1990-2020).



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

نلاحظ من خلال الشكل البياني ارتفاع في استهلاك الغاز / زيت الديزل من أدنى قيمة له حوالي (193.0 مليون طن) عام 1990، إلى أعلى ذروة عام 2006 حوالي (254.4 مليون طن)، وفي عام 2020 انخفض الاستهلاك إلى (217.8 مليون طن). كما انخفض استهلاك البنزين بشكل كبير من أعلى مستوى له عام 1998 حوالي (115.5 مليون طن)، إلى أدنى قيمة له عام 2017 حوالي (66.0 مليون طن)، وفي عام 2020، انخفض بنسبة (13.9 بالمائة) أي حوالي (58.2 مليون طن)، (أنظر الشكل البياني رقم 8 في الصفحة 83 الذي يوضح نسبة استهلاك الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي).

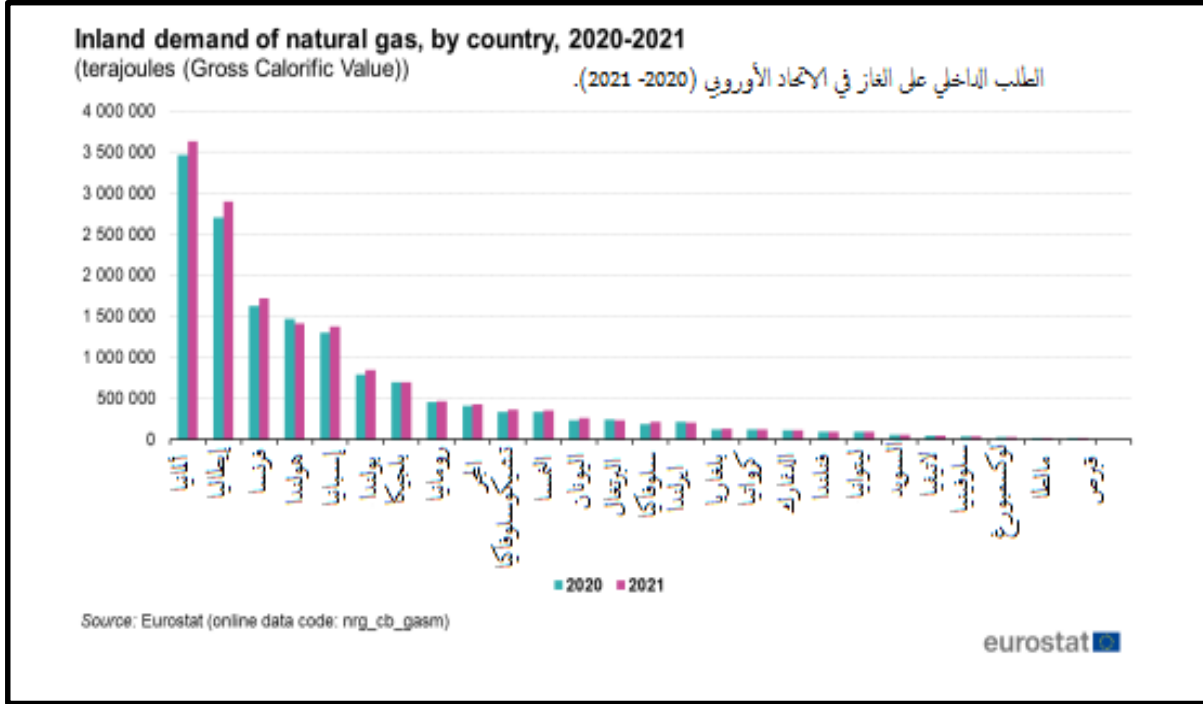
- استهلاك الغاز:

وصل استهلاك الغاز إلى (399.6 مليار متر مكعب) عام 2020، وزاد الطلب الداخلي عليه عام 2021 بنسبة (4.3 بالمائة) (مقارنة بعام 2020)، حيث تم تسجيل أكبر الزيادات في الاستهلاك في كل من إستونيا (13.3 بالمائة)، وبلغاريا (12.6 بالمائة)، وسلوفاكيا (11.9 بالمائة)، وانخفض الاستهلاك في كل من ليتوانيا (-5.6 بالمائة)، والبرتغال (-4.5 بالمائة)، وإيرلندا (-3.9 بالمائة)، بينما سجلت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا أعلى طلب داخلي عام 2021 (eurostat statistics Explained, 2023)، (أنظر

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

الشكل البياني رقم 9 الذي يوضح الطلب الداخلي على الغاز في دول الاتحاد الأوروبي (2020-2021).

شكل رقم 9: الطلب الداخلي على الغاز في دول الاتحاد الأوروبي (2020-2021).



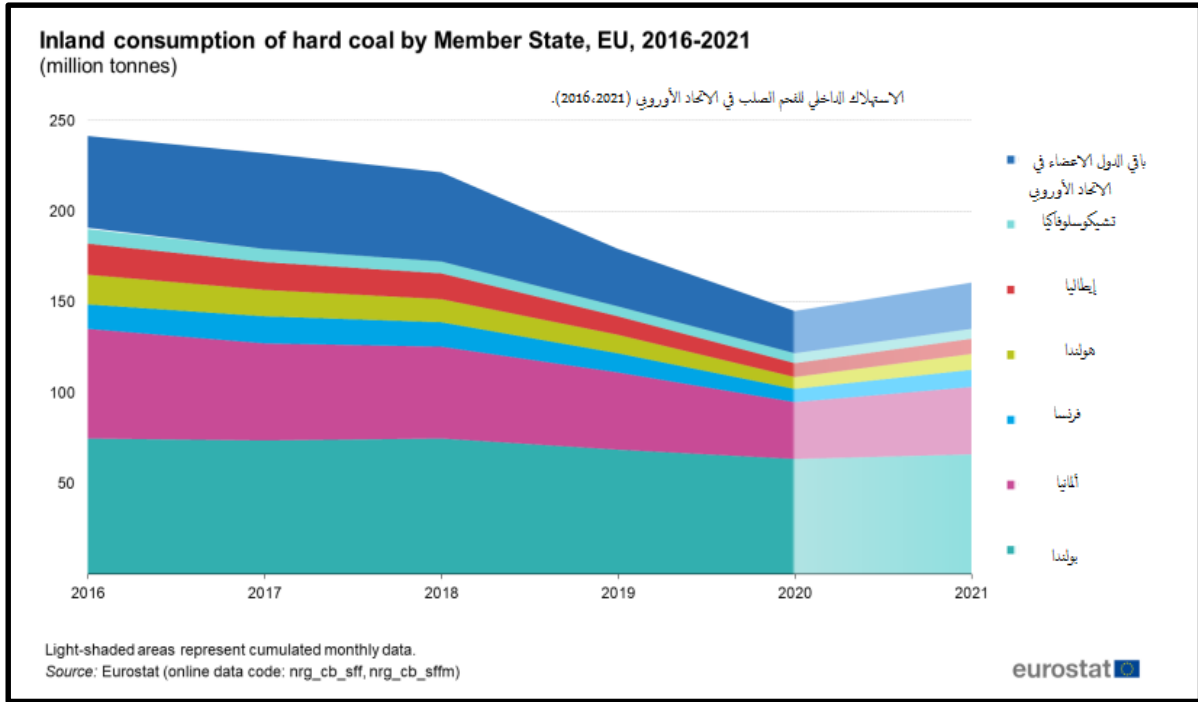
المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

- استهلاك الفحم الصلب:

انخفض الاستهلاك الداخلي للفحم الصلب في التسعينيات (حوالي 300 مليون طن)، وأشارت التقديرات إلى أن استهلاكه عام 2021 وصل إلى (160 مليون طن)، حيث شكلت بولندا حوالي (41 بالمائة)، وألمانيا (23 بالمائة)، أي ما يقارب ثلثي إجمالي استهلاك الفحم الصلب، تليها فرنسا وهولندا وإيطاليا وتشيكيا (بين 3 بالمائة و6 بالمائة لكل منهما)، (أنظر الشكل البياني رقم 10 الذي يوضح استهلاك الفحم الصلب في دول الاتحاد الأوروبي من عام 2016 إلى 2021).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكل رقم 10: الاستهلاك الداخلي للفحم الصلب في دول الاتحاد الأوروبي (2016 - 2021).



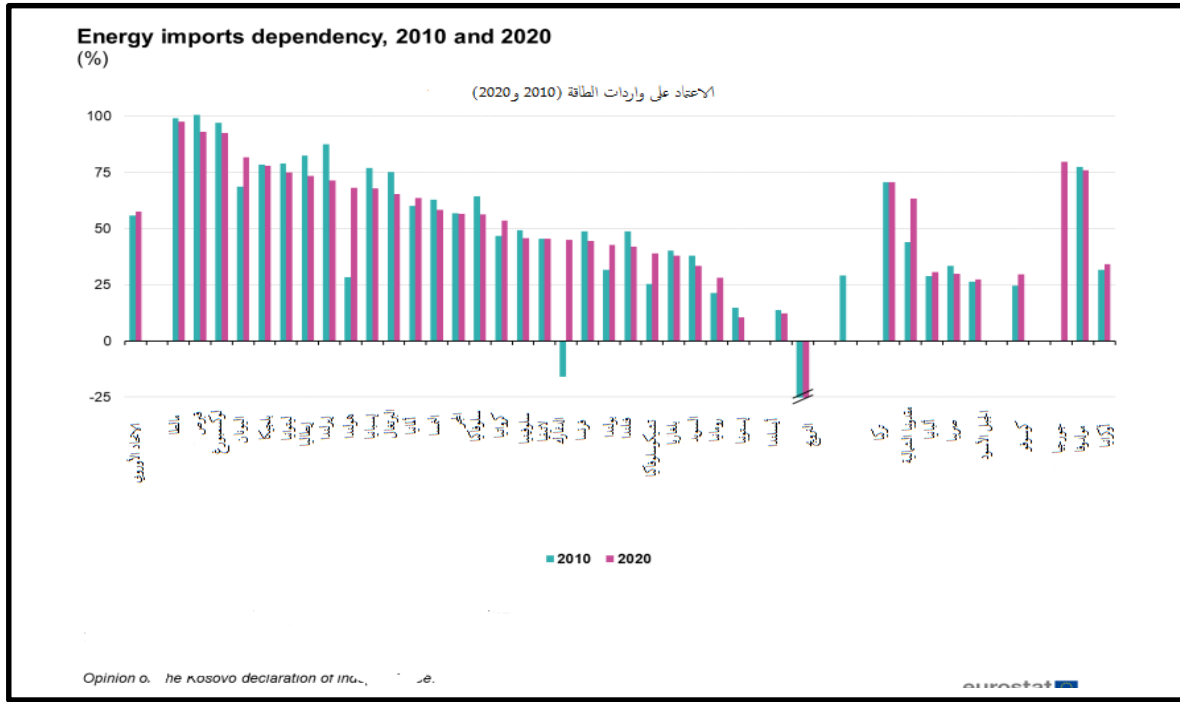
المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

(2) واردات دول الاتحاد الأوروبي من الموارد الطاقوية:

يشكل الاعتماد على واردات الطاقة وخاصة النفط والغاز، التهديد الرئيسي المرتبط بأمن إمداداته من الطاقة، ونتيجة للعجز بين الإنتاج والاستهلاك، يتزايد اعتماده على واردات الطاقة من الدول غير الأعضاء، ويغطي الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف احتياجاته من الطاقة عن طريق الواردات. لم يتغير اعتماده على واردات الطاقة خلال العشر سنوات الأخيرة (من 55.8 بالمئة من إجمالي الطاقة عام 2010 إلى 57.5 بالمئة عام 2020)، وكان صافي وارداته من الطاقة أكبر من إنتاجه متجاوزا بذلك معدل التبعية 50.0 بالمئة (eurostat statistics Explained, 2023).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

شكل رقم 11: الاعتماد على واردات الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي (2010 و2020).



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة تجاوزت صادراته بمقدار (31724 بيتاجول) عام 2020، واعتبرت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا أكبر مستوردي للطاقة (eurostat statistics Explained, 2023)، (أنظر الشكل البياني رقم 11 الذي يوضح نسبة اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الطاقة). وتم تسجيل أدنى معدلات الاعتماد على الطاقة عام 2020 في كل من إستونيا ورومانيا والسويد وبلغاريا، وتعد مالطا وقبرص ولوكسمبورغ أكثر الدول الأعضاء اعتمادا على واردات الطاقة الأولية، مع معدلات تبعية تتراوح بين 92.5 بالمئة و97.6 بالمئة (Russell, 2020, p. 2).

- واردات الغاز:

تزايدت حصة روسيا من واردات الاتحاد الأوروبي في قطاع الغاز (بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال) بين عامي 2010 و2020 من (30.6 بالمئة) إلى (38.2 بالمئة)، وظلت النرويج ثاني أكبر مستورد من الغاز، وانخفضت حصتها من (19.3 بالمئة) عام 2010 إلى (18.5 بالمئة عام 2020)، وبلغت ذروتها بنسبة (21 بالمئة) عام 2014 (eurostat statistics Explained, 2023).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

ويمثل الغاز الوقود الرئيسي لإنتاج الكهرباء والتدفئة حوالي 23.7 بالمئة من إجمالي الطاقة المتوفرة، إذ يحصل على وارداته من الغاز عبر ثلاث ممرات للطاقة وهي: ممر الغاز الشرقي (إمدادات الغاز من روسيا)، وممر الغاز الشمالي (إمدادات الغاز من النرويج)، وممر الغاز الغربي (إمدادات الغاز من شمال إفريقيا) (Meister & Viëtor, 2011, p. 336).

وبلغ معدل الاعتماد على استيراد الغاز عام 2021 حوالي (83 بالمئة)، وانخفضت حصة إمداداته من الجزائر، والتي تعد ثالث أكبر مستورد، من (13.1 بالمئة) عام 2010 إلى (7.5 بالمئة) عام 2020، كما انخفضت حصة الغاز المستوردة من قطر من (5.4 بالمئة) عام 2010 إلى (4.2 بالمئة) عام 2020 (ما يقارب ثلثي (57.6 بالمئة) واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز عام 2020 كانت من روسيا والنرويج والجزائر). (eurostat statistics Explained, 2023)، وتتوقع المفوضية الأوروبية أن يستورد الاتحاد الأوروبي أكثر من (80 بالمئة) من احتياجاته من الغاز بحلول عام 2030 (Ratner, 2030, p. 6). Belkin, Jim, & Woehrel, 2013, p. 6).

- الغاز الطبيعي المسال:

يعد الغاز الطبيعي المسال مصدر بديل للطاقة في الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي، إذ يتميز بمرونة النقل وتنوعه الجغرافي، مما يكسبه أهمية حيوية نظرا لتعامله مع أسواق الطاقة البديلة لروسيا (مثل الولايات المتحدة أو قطر)، والتي تعتبر أكثر موثوقية من الناحية الاستراتيجية. كما يشجع على المنافسة في السوق، ذلك لأن الناقلات ومحطات الغاز الطبيعي المسال محدودة جغرافيا من خطوط أنابيب الغاز، فهي تمكن الأطراف من دخول السوق، وبالتالي زيادة المنافسة.

يتم توليد الغاز الطبيعي المسال عن طريق ضغط الغاز الطبيعي وتحويله إلى سائل، إذ يمكن نقله عن طريق السفن بغض النظر عن المسافة، ما يوفر الفرصة أمام تنويع الموردين من دول أخرى مثل: قطر، الولايات المتحدة، وأستراليا (Russell, 2020, p. 6).

وتمثل واردات الغاز الطبيعي المسال كبديل للغاز الطبيعي الروسي واستيراده لتلبية الطلب على الغاز وتنويع مصادره، إذ شكل حوالي 20 بالمئة من واردات الاتحاد الأوروبي عام 2011، وحوالي 19 بالمئة من استهلاكه (Ratner, Belkin, Jim, & Woehrel, 2013, p. 2).

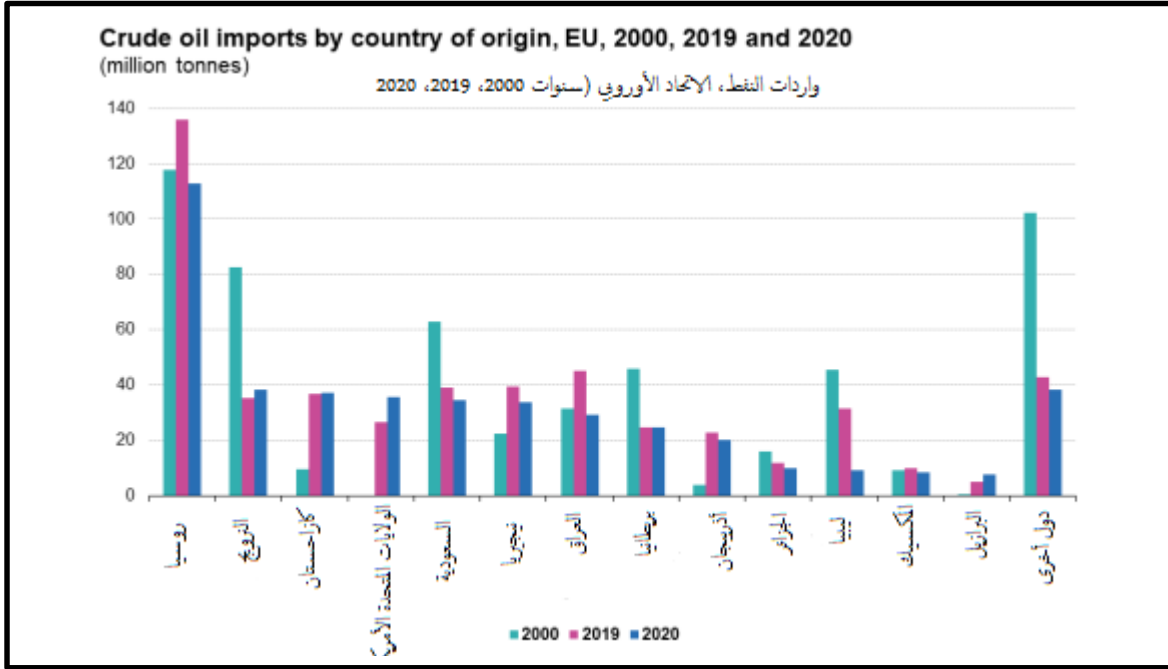
- واردات النفط:

تستورد الدول الأعضاء نفطها من مصادر مختلفة بالنظر إلى عدة عوامل مثل التحولات الدولية والإقليمية، والأسعار، وقرارات منظمة الأوبك، وتكاليف النقل، وطرق العبور، ويأتي النفط أكثر من (60

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

في المائة) من وارداته من روسيا والنرويج والجزائر وكازاخستان وأذربيجان، وتعتبر أوكرانيا وبيلاروسيا وتركيا دول عبور حيوية تنقل الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي (Scholl & Westphal, 2017, p. 7).

شكل رقم 12: واردات النفط، الاتحاد الأوروبي (سنوات: 2000، 2019، 2020) (مليون طن)



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الاعتماد على الواردات في قطاع النفط عام 2020 وصل إلى (96.96 بالمئة)، حيث شكلت روسيا المستورد الرئيسي ل وارداته بنسبة (25.7 بالمئة) عام 2020، وتزايدت الحصة لإمدادات النفط من النرويج، ثاني أكبر مستورد بين عامي 2010 و2020 بنسبة (8.7 بالمئة)، وكازاخستان بنسبة (8.4 بالمئة)، واعتبرت الولايات المتحدة رابع أكبر مستورد للنفط، حيث زادت حصتها من (0.0 بالمئة) عام 2014 إلى (8.1 بالمئة) عام 2020 (مثلت روسيا والنرويج وكازاخستان والولايات المتحدة نصف واردات الاتحاد الأوروبي حوالي (50.8 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023)، (أنظر الشكل البياني رقم 12).

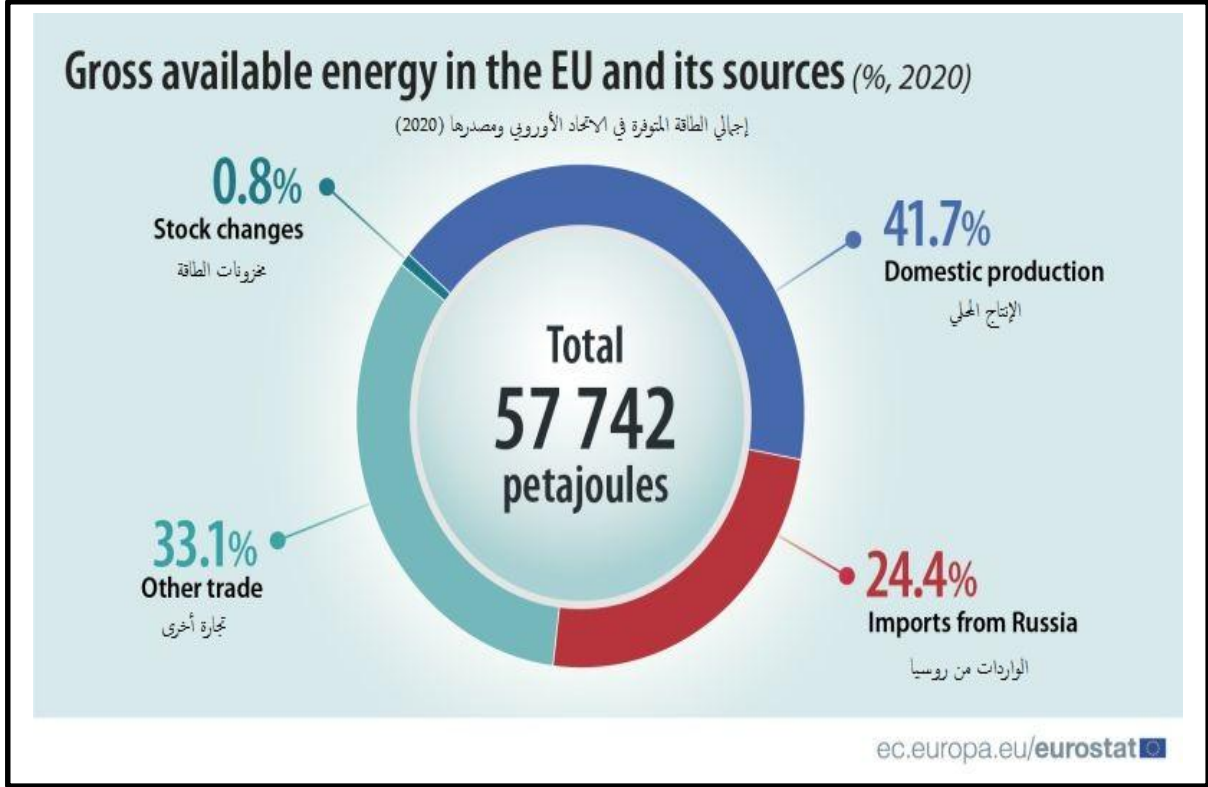
- واردات الفحم الصلب:

يعد الفحم الصلب أكثر أنواع الوقود الأحفوري الصلب اعتمادا على الاستيراد، توقف إنتاجه في الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة، كما انخفض استهلاكه أيضا، بينما ارتفع معدل الاعتماد على استيراده حيث وصل إلى 57.4 بالمئة عام 2020. واستورد الاتحاد الأوروبي عام 2020 حوالي

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

87.7 مليون طن) من الفحم الصلب، ومثلت روسيا أكبر مستورد بنسبة (49.1 بالمئة)، واعتبرت الولايات المتحدة ثاني مستورد رئيسي بنسبة (15.2 بالمئة) عام 2020، وتعد أستراليا ثالث أكبر مستورد بنسبة (13.5 بالمئة) (eurostat statistics Explained, 2023)، (أنظر الشكل البياني رقم 13 أدناه).

شكل رقم 13: إجمالي الطاقة المتوفرة في الاتحاد الأوروبي (2020).



المصدر: مقتبس من: eurostat statistics Explained, 2023

2.3 الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومرتكزاته

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادي مستهلك للطاقة، إذ يواجه مجموعة من التحديات في تلبية احتياجاته المستقبلية من الطاقة؛ تشمل ارتفاع الطلب العالمي والتنافس على موارد الطاقة من دول مثل الصين والهند، التوترات مع روسيا، والسعي لخلق سوق أوروبية طاقوية داخلية مشتركة. وبرزت مجموعة من التطورات الجيوسياسية أدت إلى خلق تحديات وفرص جديدة لأمنه الطاقوي خاصة فيما يتعلق بأمن إمدادات الغاز، كما ساهمت في تشكيل سياسات واتخاذ إجراءات لضمان استمرار أمن إمداداته. وترتكز السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي على جعل أمن الطاقة محور التركيز الأساسي في أجندته السياسية من خلال تخفيض الطلب على الطاقة وخاصة الغاز على المدى الطويل

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

وزيادة كفاءة الطاقة، وبناء سياسة طاقة متكاملة ومشاركة وموحدة، والبحث عن إمدادات وطرق بديلة لنقل الطاقة.

1.2.3 التصور الأوروبي لأمن الطاقة:

برز التحول والتوسع في مفهوم أمن الطاقة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي بعد الخلاف حول أسعار الغاز 2005-2006 بين أوكرانيا وروسيا، الذي أدى إلى انقطاع شحنات الغاز الروسي إلى العديد من الدول الأعضاء، وتشير المفوضية الأوروبية في تعريفها لأمن الطاقة إلى الإمداد الآمن والمستدام والموثوق للطاقة وبأسعار معقولة.

وتم تسليط الضوء على آثار الاعتماد المتزايد لأوروبا على واردات الطاقة الروسية، وخطر الاعتماد على مورد طاقة رئيسي واحد (روسيا) على أمن الطاقة الأوروبي وإمكانية استخدام الطاقة كسلاح سياسي، إذ لا يقتصر مفهوم أمن الطاقة على الأبعاد الاقتصادية لإمدادات الطاقة وأسعارها فقط، بل يشمل أيضا الجوانب السياسية وعلاقات التبعية التي تهدد الأمن الطاقوي للدول (Palonkorpi, 2006, p. 02). وتقوم السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي على مجموعة من الآليات والأبعاد على النحو

التالي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، صفحة 3):

- تعزيز الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة العجز والانقطاع في الطاقة خلال فصل الشتاء.
 - حماية البنية التحتية وشبكة خطوط أنابيب الطاقة.
 - التنسيق بين الدول الأعضاء في تقييم المخاطر، ووضع خطط للطوارئ.
 - الاستغلال الجيد لمصادر الطاقة وترشيد الطلب عليها.
 - العمل في إطار متكامل ومشارك وتوحيد سياسات الطاقة على المستوى الداخلي والخارجي.
 - العمل على زيادة إنتاج مختلف المصادر الطاقوية.
 - السعي نحو تطوير تكنولوجيات الطاقة.
 - التركيز على مبدأ تنويع مصادر الطاقة الخارجية وطرق نقلها.
- وتعتبر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، أن استقرار ووفرة إمدادات الطاقة أمر هام بالنسبة للتنمية والأمن، كما يشمل أهدافا محددة على المدى الطويل لمواجهة التحديات الأمنية المتعلقة بإمدادات الطاقة منها (Koulouri & Mouraviev, 2019, p. 15):
- تعزيز كفاءة الطاقة.

- تطوير تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- زيادة إنتاج الطاقة.
 - تنويع الموردين وطرق نقل الطاقة.
 - إنشاء سوق داخلية للطاقة.
 - تعزيز آليات الاستجابة للطوارئ وحماية البنية التحتية الحيوية.
- واعتمد الاتحاد الأوروبي سنة 2007، سياسة جديدة في مجال مصادر الطاقة، وقد كان لهذه السياسة أهداف يجب تحقيقها بحلول سنة 2020، حيث ارتكزت على (Lazic Jovic & Nikolic, 2013, p. 67):
- ضمان أمن إمدادات الطاقة.
 - زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 20 بالمئة.
 - تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تعتمد بشكل أساسي على مورد واحد، من أجل تنويع إمدادات الطاقة.

وترتكز مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة حول مفهوم علاقة "حوكمة السوق" (Market-Governance)، حيث تتبنى الحكومات الأوروبية ومؤسساتها هذا الاقتراب من الناحية العملية، مع ضرورة اتباع مقارنة جيوسياسية أيضا، إذ يواجه من خلال تبنيه لهذه المقاربة تحديا من طرف الدول الرئيسية المنتجة للطاقة (Youngs, 2007, p. 1).

وعلى الرغم من التوجه نحو مقارنة أكثر جيواستراتيجية، لا يزال الاتحاد الأوروبي غير مندمج بشكل كاف في القضايا السياسية التي تمس المصالح الطاقوية للدول المنتجة، إذ يتأرجح بين مقارنة حوكمة السوق والجيوسياسية، وعليه فهو بحاجة للجمع بين هذين المقاربتين لضمان أمن الطاقة (Youngs, 2007, p. 1).

2.2.3 السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

تعد سياسة الطاقة مجالا حيويا واستراتيجيا للسياسة، وأحد المدخلات الرئيسية في الاقتصادات الوطنية وعاملا من عوامل الإنتاج، كما ترتبط ارتباطا جوهريا بتغير المناخ والبيئة، ما يجعلها قضية معقدة ومتشابكة الأبعاد، كما تعد من الموضوعات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر الطاقة عاملا أساسيا في بناء مشروع الاتحاد، إذ تبلور التفاعل والتعاون بين الدول الأعضاء المؤسسين حول قضايا الطاقة.

1.2.2.3 تطور سياسة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:

تمحورت المعاهدات التأسيسية للمفوضية الأوروبية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب لعام 1951 (The European Coal and Steel Community)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية لعام 1957 (European Atomic Energy Community) حول مصدري الطاقة الأساسيين في أوروبا. ومثل الفحم أكثر من 80 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، بينما تمثلت حصة النفط في استهلاك الطاقة حوالي 10 في المائة (Baumann, 2010, p. 81). وفي أوائل السبعينات، انخفضت حصة الفحم إلى 25 في المائة، بينما مثل النفط حوالي 60 في المائة من استهلاك الطاقة الأولية. وبعد حادثة جزيرة ثري مايل في الولايات المتحدة (1979) وكارثة تشيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي (1986) ترددت الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية حول استخدام الطاقة النووية (Baumann, 2010, p. 81).

ولم تؤسس معاهدات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية جذور مشروع الاتحاد فحسب، بل ضمنت أيضا الإمداد المنتظم للفحم والتنسيق في مجال الطاقة النووية، غير أنه ظلت الدول الأعضاء تعرقل إنشاء سياسة طاقة مشتركة للاتحاد الأوروبي (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 13).

بعد أزمة النفط في السبعينات، بدأت الدول الأوروبية الاهتمام بأمن وتنوع إمدادات الطاقة، وكفاءة الطاقة والحاجة للتنسيق والتعاون في سياسات الطاقة، وكان إنشاء وكالة الطاقة الدولية بمثابة استجابة مؤسسية أوروبية للحظر الذي فرضته الدول العربية، ولمراقبة أسواق الطاقة العالمية وارتفاع الأسعار (Belkin, 2008, p. 3).

تزايد طلب الاتحاد الأوروبي على الطاقة منذ منتصف الثمانينات بمعدل 1-2 في المائة سنويا، مع تزايد استهلاكه للطاقة أكثر مما يستطيع إنتاجه، حيث تصدرت العديد من القضايا التي تدور حول أمن إمدادات الطاقة قائمة جدول أعمال الاتحاد، والتي تشمل الصراعات العسكرية والسياسية في المناطق المنتجة للطاقة، والمواجهات الدبلوماسية مع الدول الموردة، والنقل الآمن لموارد الطاقة وحماية الاستثمارات في إنتاجها (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 14).

كما أصبحت قضية الطاقة أكثر تشابكا وتعقيدا مع تهديدات أمنية أخرى ترتبط بالبيئة كالاختباس الحراري، والجفاف وغيرها من مظاهر التدهور البيئي الأخرى (الأمن البيئي)، بالإضافة إلى آثار أنواع معينة من الطاقة على الصحة (الأمن الصحي). وعليه، فإن معالجة القضايا الصحية والبيئية تتطلب أن

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

يحرص عليها الاتحاد الأوروبي أكثر من مجرد الوصول إلى الطاقة، إذ يحتاج إلى طاقة نظيفة وفعالة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 14).

إن القرارات الوطنية غير المنسقة الخاصة بكل دولة عضو زادت من ضعف الاتحاد في مجال الطاقة، كما أن الاكتفاء الذاتي في الطاقة لا يعد خيارا ممكنا بالنسبة للدول الأعضاء نظرا لمحدودية توافر موارد الطاقة المحلية لتلبية الطلب على اقتصادها الصناعي، ولهذا يبقى الاعتماد المتزايد (التبعية) على واردات الطاقة حقيقة حتمية في اقتصاده (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 14).

وقد حاول معالجة أمن الطاقة من خلال العديد من السياسات؛ بما في ذلك تشجيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتنويع، وتمثلت أنجح محاولاته في التعاطي مع وضعيته الطاقوية عن طريق الجهود الدولية من خلال مؤسسات تنظيمية متعددة الأطراف أو على أساس ثنائي مع الدول المنتجة، ودول العبور والدول المستوردة للطاقة لمعالجة قضايا الطاقة العالمية والاتجاهات البيئية (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 14).

وتم التركيز في البداية على قضايا تغير المناخ وكفاءة الطاقة، وإهمال أمن إمدادات الموارد الطاقوية، غير أنه وبسبب نزاع الغاز الروسي الأوكراني عام 2006، تم تسليط الضوء على حقيقة أن الاعتماد على الواردات جعل الدول الأعضاء عرضة للأحداث الخارجية والتقلبات في سوق الطاقة العالمي.

وكان على الاتحاد الأوروبي بناء سياسة طاقوية استباقية ومشاركة بين الدول الأعضاء والتقليل من تبعيته لروسيا، غير أن سياسة الطاقة تعد سياسة متعددة الأوجه لها أبعاد وطنية، إقليمية ودولية، تنطوي على مجموعة معقدة من القضايا المتعلقة بتغير المناخ، وكفاءة الطاقة، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وأمن الإمدادات، وشفافية أسواق الطاقة، والتنويع وغيرها. وفي مواجهته لهذه الأجندة المعقدة، أصبح أمن الطاقة اختبارا حقيقيا لمدى قوة ونزاهة مشروعه.

وعلى الرغم من اعتراف المفوضية الأوروبية بأن سياسات الطاقة للدول الأعضاء تعكس قرارات وطنية معينة، إلا أنه وفي عالم يتسم بالاعتماد المتبادل العالمي، فإن سياسة الطاقة لها بعد أوروبي، وفقا لاستراتيجية الطاقة تحت عنوان سياسة الطاقة لأوروبا (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 15).

لقد تم استبعاد السياسات والقرارات المتعلقة بأمن الطاقة في البداية من عملية التكامل على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومع تحول الوضع الدولي، بدأت سياسة الطاقة في الاتحاد تتطور بشكل تدريجي، إذ نشأت استجابة لأزمات إمدادات الطاقة الدولية (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 19):

- الأزمات في الشرق الأوسط:

لقد زادت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في مناطق المنتجين وتركز مصادر الطاقة، وخاصة في الشرق الأوسط من حدة المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي وأهمية ضمان استمرارية تدفق ونقل الطاقة، كأزمة السويس عام 1956، وحرب الأيام الستة عام 1967 بين مصر وإسرائيل، والحظر النفطي العربي من 1973-1974، وأزمة النفط التي أعقبت الثورة الإيرانية عام 1979. كما أدى غياب التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، والزيادات في أسعار النفط من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في السبعينيات، إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في دول الاتحاد الأوروبي (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 19). ومن الشواغل الرئيسية التي تصدرت جدول أعمال سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال أزمات النفط عام 1973 و 1979 ما يلي:

- أن عدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للطاقة والنزاعات الإقليمية يؤدي إلى تعطيل إمدادات النفط والغاز، لذلك أصبح عاملاً هاماً لصانعي السياسات الأوروبية للنظر في موثوقية موردي الطاقة.

- أن الدول المصدرة تستخدم الطاقة كسلاح وأدوات ضغط لتحقيق أهدافها في الساحة الدولية على الدول المستهلكة والشركات، ما يهدد تعطيل الإمدادات.

وفي مواجهة هذه الأزمات، قامت السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي بإنشاء مخزون نفطي للطوارئ. وفي عام 1968، أصدر المجلس الأوروبي توجيهاته المتعلقة بمخزون النفط لمعالجة مخاطر الانقطاعات المؤقتة للإمدادات. وفي عام 1968، فرض المجلس الأوروبي أيضاً التزاماً على الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية للحفاظ على الحد الأدنى من مخزونات النفط لتكون قادرة على تغطية متطلبات الاستهلاك المحلي لمدة 65 يوماً.

- تحديات ما بعد الحرب الباردة:

مع نهاية الثمانينات، وفي إطار إنشغال الاتحاد الأوروبي بتعميق التكامل واستقطاب الدول الأعضاء الجنوبيين، انتهت الحرب الباردة وزالت الانقسامات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بين أوروبا الشرقية والغربية، ما أدى إلى بروز احتياجات وفرص جديدة للتعاون في مجال الطاقة، كما تطلبت زيادة الاعتماد المتبادل بين مستوردي ومصدري الطاقة إطاراً متعدد الأطراف محل الاتفاقات الثنائية في قطاع الطاقة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 20).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

ويهدف تشجيع النمو الاقتصادي، وتعزيز أمن إمداداته من الطاقة، وبناء سياسة طاقوية مشتركة في أوراسيا، اقترح رئيس الوزراء الهولندي آنذاك رود لوبرز إنشاء مجتمع الطاقة الأوروبي في مجلس دبلن الأوروبي عام 1990، مما أدى إلى التوقيع على إعلان حول ميثاق الطاقة عام 1991. واستمرت الجهود لمزامنة سياسات الطاقة الوطنية وتطوير سياسة طاقة أوروبية داخلية مشتركة، وبين عامي 1990 و 2000، تم إطلاق أوراق خضراء (Green Papers) حول الطاقة من قبل المفوضية الأوروبية:

- الورقة الخضراء الأولى للمفوضية الأوروبية عام 1994 بعنوان (من أجل سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي): بدأ في تبني الاستدامة وأمن الإمدادات والحاجة إلى بناء سوق داخلي، وطرح في هذا البيان ما يلي:

- ضرورة زيادة دور الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة، بناء على التحديات التي قد يواجهها بسبب اعتماده المتزايد على الواردات.
- ضرورة تنسيق سياسات الطاقة على المستويين الوطني والمجتمعي من أجل خلق سياسات مشتركة بشأن تحديات الطاقة عبر الوطنية.
- ضرورة التعاون بين صانعي القرار والقطاع الخاص (الشركات) في سياسة الطاقة.
- ضرورة توعية المجتمع حول قضايا البيئة وتلوث الهواء وتغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- الورقة الخضراء الثانية للمفوضية الأوروبية عام 1996 بعنوان (الطاقة من أجل المستقبل: مصادر الطاقة المتجددة): قدمت هذه الوثيقة أهدافا لإدماج مصادر الطاقة المتجددة في استراتيجية سياسات الطاقة المستقبلية، واستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والكتلة الحيوية.

- الورقة الخضراء الثالثة للمفوضية الأوروبية عام 2000 بعنوان (نحو إستراتيجية أوروبية لتأمين إمدادات الطاقة): تعد واحدة من أهم الوثائق في أدبيات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، تم التأكيد على الاهتمامات البيئية، والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وضرورة وجود بعد مجتمعي من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة تتعاطى مع تحديات الطاقة. وكان لهذا التقرير تأثير في بناء الوعي، حيث توقع استهلاك الاتحاد الأوروبي للنفط والغاز وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاعتماد على الواردات خلال الأعوام 2010 و 2020 و 2030، وتوقعت المفوضية الأوروبية أن الاعتماد على استيراد الطاقة سيصل إلى حوالي 70 في المائة في عام 2030.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- الورقة الخضراء الرابعة للمفوضية الأوروبية عام 2005 بعنوان (فعالية الطاقة): تم تحديد العراقيل التي تحول دون اكتساب الكفاءات الفعالة من حيث التكلفة؛ مثل عدم وجود الحوافز المناسبة، ونقص المعلومات، ونقص آليات التمويل، واقترحت اللجنة:
- وضع خطة عمل لفعالية الطاقة في مبادرة متعددة المستويات تجمع بين المستويات الوطنية والإقليمية والمجتمعية والدولية.
- تكثيف التعاون الدولي في مجال فعالية الطاقة.
- دمج فعالية الطاقة في سياسات الجوار وسياسات التنمية.
- الورقة الخضراء الخامسة للمفوضية الأوروبية عام 2006 بعنوان (إستراتيجية أوروبية للطاقة المستدامة والتنافسية والأمن): بعد أزمة الغاز الروسية الأوكرانية تسارعت وتيرة الجهود الأوروبية لتعزيز أمن الطاقة وخلق سياسات أمنية طاغوية مشتركة، ركزت الوثيقة على جوانب عديدة من أبعاد الطاقة (بدلاً من التركيز على بعد واحد محدد للطاقة) من أجل وضع استراتيجية للطاقة. وخلال التقرير، حددت اللجنة ستة مجالات رئيسية:
- القدرة التنافسية وإنشاء سوق داخلية.
- تنويع موارد الطاقة.
- التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- التنمية المستدامة استجابة لتغير المناخ.
- الابتكار والتكنولوجيا لزيادة فعالية الطاقة من خلال الطاقة المتجددة.
- بناء سياسة طاغوية خارجية مشتركة. شكلت هذه المجالات الرئيسية الستة الهيكل الأساسي للسياسة الأمنية الطاغوية للاتحاد الأوروبي.
- الورقة الخضراء السادسة للمفوضية الأوروبية عام 2008 بعنوان (خطة عمل الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة والتضامن)، تم تسليط الضوء على خمس نقاط رئيسية هي:
- احتياجات البنية التحتية وتنويع إمدادات الطاقة.
- العلاقات الخارجية في مجال الطاقة.
- مخزون النفط والغاز وآليات الاستجابة للأزمات.
- فعالية الطاقة.
- استغلال موارد الطاقة المحلية في الاتحاد الأوروبي.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

أكدت خطة العمل هذه على احتياجات البنية التحتية للاتحاد الأوروبي وتنويع موردي الطاقة وطرق العبور. وعليه، أعطت المفوضية الأوروبية الأولوية لتجسيد مشروع ممر الغاز الجنوبي، وإمدادات الغاز الطبيعي المسال المتنوعة والكافية لأوروبا، والربط بمنطقة البلطيق ومنطقة المتوسط، (أنظر الجدول رقم 2 أدناه).

جدول رقم 2: وثائق المفوضية الأوروبية لأمن الطاقة.

2006	الإستراتيجية الأوروبية من أجل طاقة مستدامة وتنافسية وآمنة (ورقة خضراء).
2007	السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي.
2010	خطة عمل للطاقة لعام 2020: استراتيجية للطاقة التنافسية والمستدامة والأمنة.
2011	خطة عمل الطاقة لعام 2050.
2013	إطار عام لسياسات المناخ والطاقة لعام 2030.

المصدر: مقتبس من: Filip & Jirušek, 2006, p. 13

2.2.2.3 أبعاد سياسة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:

تعرف سياسات الطاقة بأنها مجموعة الخطط والإجراءات والاستراتيجيات الوطنية التي تتخذها الجهات الرسمية في الدولة من أجل تأمين تلبية الطلب على مصادر الطاقة المختلفة، وفي هذا السياق اقترحت المفوضية الأوروبية في إطار سياستها لأمن الطاقة مجموعة من الأبعاد تتضمن:

1. التنمية المستدامة (Sustainability):

تعد الاستدامة العنصر الأول في سياسة الطاقة الأوروبية وترتبط ارتباطا مباشرا بتغير المناخ، تنتج 80 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد عن الأنشطة المتعلقة بالطاقة، وحسب الدراسات ستزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 5 في المائة بحلول عام 2030، كما سترتفع الانبعاثات العالمية بنسبة 55 في المائة. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى خفض مستويات الغازات الدفيئة لاحتواء ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وقد فرض هذا الحاجة إلى سياسة ذات شقين وعلى مستويين (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 16):

- المستوى العالمي: ارتبطت سياسة الطاقة الأوروبية بالجهود الدولية لمواجهة قضايا تغير المناخ.
- المستوى الأوروبي: شكل تطوير مصادر الطاقة المتجددة ذات الإنتاج المنخفض من الكربون الأساليب الأساسية لمعالجة الاستدامة.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- وفي هذا الصدد، وضعت المفوضية الأوروبية استراتيجية (20-20-20) لتحقيق هدفها المتمثل في ضمان أمن الطاقة وحماية البيئة، إذ يستلزم هذا ثلاثة أهداف محددة (Filippos, 2012, p. 48):
- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2020 وفقا لاتفاقية كيوتو.
 - زيادة نسبة الموارد المتجددة في استهلاك الطاقة إلى 20 في المائة بحلول عام 2020 (والى 10 في المائة في قطاع النقل)، حيث يقدم مجموعة من الحوافز لزيادة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية.
 - زيادة الكفاءة الكلية للطاقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2020، من أجل خفض استهلاك الطاقة وتقليل الاعتماد على واردات النفط والغاز.

2. التنافسية (Competitiveness):

تعتبر التنافسية العنصر الثاني في سياسة الطاقة الأوروبية، حيث يؤثر تركيز احتياطات الطاقة من النفط والغاز في عدد قليل من الدول والشركات، بالإضافة إلى الأسعار المتقلبة في أسواق الطاقة العالمية على الاتحاد الأوروبي بشكل سلبي، إذ أصبح أكثر اعتمادا على موارد الطاقة الخارجية. هذا الوضع ينطوي على المواطنين كعبء اقتصادي؛ فحسب ما أوردته المفوضية الأوروبية، إذا ارتفع سعر النفط إلى 100 دولار / برميل عام 2030، فإن فاتورة واردات الطاقة الإجمالية ستزيد بنحو 170 مليار ين، بزيادة سنوية قدرها 350 ين لكل مواطن. وركزت السياسة الأمنية الطاقوية على (Tekin & Paul, 2011, p. 16):

- تحرير السوق.
- رفع مستوى الاستثمارات في قطاع الطاقة.
- دعم سوق الطاقة الداخلية على أساس أسعار عادلة وتنافسية.
- تحفيز الاستثمار: إذ يعد بمثابة أداة اجتماعية لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، وكذلك لتسريع الابتكار في مجالات كفاءة الطاقة وتنمية الموارد المتجددة.

كما تطرح ستايسي كلوسون (Stacy Closson) فكرة أن السوق الأوروبية التنافسية تعزز الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، والاستثمار لتعزيز البنية التحتية للطاقة والإمدادات والابتكار التكنولوجي في أوروبا (Closson, 2008, p. 1).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

إن الهدف من سياسة الطاقة الأوروبية هو وضع سياسات وأطر تشريعية مناسبة لتعزيز تحرير الطاقة، ويهدف التوجه التنافسي إلى فتح أسواق الطاقة وتعميم فوائدها على المواطنين بما يتماشى مع الابتكارات التكنولوجية والاستثمارات في إنتاج الطاقة النظيفة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 16).

3. أمن إمدادات الطاقة (Security of Supply):

يشكل أمن الإمداد العنصر الثالث في سياسة الطاقة الأوروبية، إذ تعد المخاوف المرتبطة بأمن الطاقة والاستمرارية في تدفق النفط والغاز في صميم بناء سياسة طاقوية مشتركة بين الدول الأعضاء. ويشكل الاعتماد المتزايد على المواد الطاقوية المستوردة تهديدا للاتحاد الأوروبي بسبب الديناميكيات الخارجية وآثارها. ففي عام 2030، من المتوقع أن يرتفع الاعتماد على واردات الغاز والنفط إلى 84 في المائة و 93 في المائة، وبسبب عدم قدرة مصدري النفط والغاز تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، تبرز مخاطر انقطاع الإمدادات كفجوة رئيسية في وضعية أمنه الطاقوي. وفي هذا الصدد اقترحت سياسة الطاقة الأوروبية معالجة التبعية على موارد الطاقة المستوردة من خلال الحد من الطلب وتنويع مصادر وطرق نقل الطاقة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 17).

4. أمن الطاقة، التضامن والثقة (Energy security, solidarity and trust):

من أجل ضمان إمدادات الطاقة الآمنة للمستهلكين الأوروبيين، ترى المفوضية ضرورة تنويع الإمدادات والموردين وطرق نقل الطاقة والتشجيع على خفض الاستهلاك. وفي هذا الصدد، يمنح ممر الغاز الجنوبي (the Southern Gas Corridor) لدول آسيا الوسطى بتصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. كما تعتبر المفوضية أن تضامن الدول الأعضاء أثناء أزمة الطاقة، يعد جزءا أساسيا في سياسة الطاقة. وأشار تقرير صادر عن المفوضية عام 2014 الحاجة إلى التعاون والتضامن استجابة لانقطاع الإمدادات (Prior & Corbyn, 2016, p. 2).

5. سوق أوروبية طاقوية تكاملية:

حدد الاتحاد الأوروبي عام 2013، حوالي 248 مشروعا للبنية التحتية للطاقة ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى 33 مشروعا عام 2014، والتي تعتبر حيوية لضمان أمن الإمدادات عام 2020 (Prior & Corbyn, 2016, p. 2).

6. كفاءة الطاقة (Energy efficiency):

حدد المجلس الأوروبي عام 2014، هدف ضمان كفاءة الطاقة بنسبة 27 في المائة عام 2030 في القطاعات ذات الإمكانيات الخاصة لتوفير الطاقة مثل قطاع النقل والبناء، حيث تستخدم واردات الغاز

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

إلى أوروبا لتوليد الطاقة للندفئة وتبريد المباني بنسبة 50 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، ويمثل النقل حوالي 30 في المائة من استهلاك الطاقة، والذي يمكن تقليله من خلال تخفيض انبعاثات الكربون من السيارات والشاحنات، والمركبات الثقيلة والحافلات (Prior & Corbyn, 2016, p. 3).

7. البحث والابتكار:

تعتبر المفوضية أن نجاح سياسة طاقوية للاتحاد الأوروبي يعتمد على تطوير التقنيات المتجددة، والبحث من خلال تنسيق برامج الدول الأعضاء حول أهداف مشتركة، وتشمل أربع أولويات أساسية (Prior & Corbyn, 2016, p. 4):

(1) الريادة عالميا في تطوير الجيل التالي من تقنيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الإنتاج الصديق للبيئة، استخدام الكتلة الحيوية، الوقود الحيوي، وتخزين الطاقة.

(2) تسهيل مشاركة المستهلكين في تحول الطاقة من خلال استخدام الشبكات الذكية، الأجهزة المنزلية الذكية، المدن الذكية، وأنظمة التشغيل الآلي للمنزل.

(3) أنظمة الطاقة الفعالة، وتسخير التكنولوجيا.

(4) أنظمة نقل أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الطاقة لتطوير ونشر تقنيات وخدمات مبتكرة.

3.3 استراتيجية الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة:

يتبع الاتحاد الأوروبي استراتيجية للطاقة لتحقيق الأهداف الرئيسية لأمن الطاقة؛ والتي تتضمن أمن الإمدادات والقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة. وعليه، فإن الركائز الأساسية لاستراتيجيتها لأمن الطاقة هي (Filippos, 2012, p. 45):

(1) الإطار التنظيمي:

منذ معاهدة لشبونة، أصبح للاتحاد الأوروبي أساس قانوني لتنظيم مسألة أمن الطاقة، حيث تحدده المادة 194 كأحد أهداف سياساته الطاقوية، وارتكزت هذه السياسات من الناحية التنظيمية على مجموعة من التدابير، هي (Russell, 2020, p. 9):

- خلق أسواق طاقة حرة ومتكاملة.
- لائحة أمن إمدادات الغاز لعام 2017: أي خلق آليات لمشاركة الغاز بين الدول الأعضاء في حالة حدوث أزمة.
- مخزونات النفط لعام 2009: أن يكون لدول الاتحاد الأوروبي مخزون كاف من النفط، لتغطية (03) أشهر من الواردات و (02) أشهر من الاستهلاك.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

بالإضافة إلى هذه التدابير التنظيمية، هناك الحاجة إلى بناء البنية التحتية مثل: التدفق العكسي وخطوط الأنابيب المترابطة لنقل الغاز بشكل أكثر مرونة من دولة إلى أخرى. في الفترة ما بين (2014-2020)، خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 5.35 مليار يورو من أجل (Russell, 2020, p. 9):

- دعم استثمارات الطاقة مثل: خطوط الأنابيب الجديدة التي تربط دول الاتحاد الأوروبي وجيرانها.
- إنشاء وتوسيع استثمارات تخزين الغاز في لاتفيا ورومانيا وبلغاريا، ومحطات الغاز الطبيعي المسال في بولندا واليونان وإيرلندا.

2) تعزيز الأطراف متعددة الأطراف للتعاون في مجال الطاقة:

تهدف وكالة الطاقة الدولية إلى ضمان أمن الطاقة من خلال مطالبة الدول الأعضاء بخفض استهلاكها من النفط وامتلاك احتياطات كافية في حالة الانقطاع، إذ يشارك الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر في عمل الوكالة الدولية للطاقة من خلال مجلس إدارتها (Russell, 2020, p. 9).

من أولويات الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016، تعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للطاقة ودول العبور التي يمكن الاعتماد عليها في نقلها للموارد الطاقوية، وأهم إطار لمثل هذه العلاقات هي معاهدة ميثاق الطاقة لعام 1991، التي وقعتها الدول الأعضاء و26 دولة أوروآسيوية (Russell, 2020, p. 10).

كما يتعاون في مجال الطاقة مع دول غرب البلقان وأوروبا الشرقية من خلال مجتمع الطاقة وحلف شمال الأطلسي، حيث تشمل أنشطة الحلف في: مراقبة تهديدات أمن الطاقة، تبادل المعلومات الاستخباراتية، القيام بتدريبات لمساعدة حلفاء الحلف على حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة من هجوم الدول المعادية والإرهاب (Russell, 2020, p. 10).

3) بناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة:

تم التأكيد على أهمية سياسة الطاقة الخارجية المشتركة في تعزيز دور الاتحاد الأوروبي كلاعب عالمي في العلاقات الدولية، إذ بدأت الدول الأعضاء في زيادة التعاون نحو سياسة الطاقة لأوروبا، حيث التزم رؤساء الدول الأوروبية بـ (Ratner, Belkin, Jim, & Woehrel, 2013, p. 7):

- تكامل وتحرير سوق الطاقة الأوروبية الداخلية عام 2014.
- تعزيز الترابط بين الشبكات الكهربائية وأنابيب الغاز.
- زيادة كفاءة الطاقة.
- زيادة التضامن بين الدول الأعضاء.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- تنسيق أفضل لسياسات الطاقة الخارجية.
 - تعزيز الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة.
- وأصدرت المفوضية الأوروبية عام 2000 الورقة الخضراء تحت عنوان **نحو استراتيجية أوروبية لأمن إمدادات الطاقة**، وحددت أربعة تهديدات مترابطة يجب معالجتها هي (Westphal, 2006, p. 55):
- 1) التهديدات المادية بسبب الاضطرابات.
 - 2) التهديدات الاقتصادية المرتبطة بزيادة الأسعار.
 - 3) التهديدات الاجتماعية.
 - 4) التهديدات البيئية.
- غير أنها ركزت بشكل أساسي على البعد الداخلي وجانب الطلب، وتوفير الطاقة كمفتاح لتقليل مخاطر الاعتماد على إمدادات الطاقة. كما يتم تناول قضايا أمن الطاقة على المستوى الوطني فقط، دون مراعاة الترابط بين الدول الأعضاء. ويرتكز تعزيز أمن الطاقة على مقارنة جماعية من خلال سوق داخلية، وتشجيع التعاون على المستويين الإقليمي والأوروبي.
- وعلى الرغم من أن أساس إنشاء الاتحاد الأوروبي تمحور حول الطاقة، غير أنه لا توجد سياسة طاقوية مشتركة (ثنائية سائدة في البعد الخارجي، وقومية متزايدة في البعد الداخلي)، ويعود السبب في ذلك إلى:
- عدم رغبة بعض الدول الأوروبية التنازل عن السيادة الوطنية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، ورسم سياساتهم الطاقوية بالنظر إلى المصالح الجيوسياسية ومواردهم وإنتاجهم واحتياجاتهم وعلاقاتهم الدبلوماسية مع الدول المنتجة للطاقة ودول العبور (Belkin, 2008, p. 1).
 - تباين وجهات النظر حول أمن الطاقة بين الدول الأعضاء وصعوبة صياغة سياسة طاقة خارجية مشتركة، إذ يتعين عليها التوصل إلى آلية فعالة لتنسيق السياسات الاقتصادية والطاقوية والخارجية (Belkin, 2008, p. 20).
 - وجود اختلافات كبيرة في استخدام أنواع الطاقة في الدول الأعضاء، وهذا يمثل تحدياً أساسياً في صياغة سياسة مشتركة للطاقة، بينما تستفيد دول مثل ألمانيا وبولندا من الفحم المحلي في توليد الكهرباء، تستخدم دول مثل فرنسا وفنلندا والمجر وبلجيكا الطاقة النووية في توليد الكهرباء (Leimbach & Müller, 2008, p. 8).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- تفضيل بعض الدول الأعضاء للتعامل مع الدول المنتجة للطاقة على المستوى الثنائي بدلا من مستوى الاتحاد الأوروبي، مثل إبرام الاتفاقية بين روسيا وألمانيا من أجل إنشاء خط أنابيب غاز يمر تحت بحر البلطيق (نورد ستريم). كما تسعى بعض الدول الأعضاء مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا (أكبر مستوردي الغاز الروسي) إلى التعاون الثنائي مع روسيا في مجال الطاقة، حيث وقعت شركة الغاز الروسية غازبروم اتفاقيات طويلة مع إيني (Eni) (إيطاليا)، وجاسوني (Gasunie) (هولندا)، وباسف (BASF) (ألمانيا) وإي أون روهرجاس (E. ON Ruhrgas) (ألمانيا) ومع غاز دي فرانس (Gas de France) في الفترة ما بين 2005 و 2007 (Baran, 2007, p. 133).
- تفضل بعض الدول الأوروبية العمل في مجال الطاقة على المستوى الوطني بدلا من المستوى فوق الوطني من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع شركة غازبروم، وهذا لارتباط مجال الطاقة ارتباطا استراتيجيا بالأمن القومي.

4) حوكمة الطاقة:

يعتمد الاتحاد الأوروبي على مصدر آمن للطاقة، إذ تمثل ثلاثية الطاقة: أمن الإمدادات، الاستدامة، والقدرة التنافسية تحديا للسياسات الأمنية الطاقوية الأوروبية. كما تسعى من خلال أهدافها المتمثلة في بناء سوق الطاقة الداخلية، كفاءة الطاقة، تقليل انبعاثات الكربون، والبحث والابتكار إلى مواجهة هذا التحدي (Lords, 2015, p. 5).

يسعى إطار حوكمة الطاقة إلى تحقيق التوازن بين أولويات الدول الأعضاء وحريتها في تحديد موارد الطاقة الخاص بها، وتحقيق أهدافه المرتبطة بالطاقة والمناخ لعام 2020 (خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20% مقارنة بمستويات عام 1990)، استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 20 بالمئة، كفاءة الطاقة بنسبة 20 بالمئة) (Lords, 2015, p. 6).

5) تطبيق تشريعات السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي على موردي الطاقة:

دخلت المفوضية الأوروبية وشركة غازبروم الروسية في خلاف حول مشاريع خطوط الأنابيب الخاصة بالشركة منذ عام 2014، حيث يتواجد خط أنابيب نورد ستريم 2 (Nord Stream 2) خارج أراضي الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى جدال قانوني حول ما إذا كان خط الأنابيب خاضعا لقانون الطاقة الأوروبي (Russell, 2020, p. 11).

في عام 2018، نجحت المفوضية الأوروبية في تأمين التزام من شركة غازبروم الروسية للحد من ممارساتها التعسفية في الأسواق الأوروبية. وفي سنة 2019، وافقت الدول الأعضاء على تعديل توجيه

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

الغاز لعام 2009، وبالتالي منع شركة غازبروم من امتلاك خط أنابيب نورد ستريم 2 وتزويده بالغاز في نفس الوقت (Russell, 2020, p. 11).

6) تنسيق سياسات وإمدادات الطاقة بين الدول الأعضاء:

يتعين على الدول الأعضاء إبلاغ المفوضية الأوروبية بالاتفاقيات الدولية التي تبرمها مع الدول غير الأعضاء بشأن إمدادات النفط والغاز، إذ تتمتع المفوضية بصلاحيحة الاعتراض على الاتفاقيات التي تشكل تهديد على الإمدادات أو التي لا تتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي (Russell, 2020, p. 11). وفي وقت تتصاعد فيه المخاوف الأمنية الجيوسياسية، يكون من الصعب تنسيق سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وما تشكله من تحديات سياسية جديدة منها: زيادة الضغط لخفض انبعاثات الكربون، مواجهة المستهلك فواتير عالية للطاقة، والاتفاق على نموذج مشترك لإدارة موارد الطاقة (Lords, 2015, p. 6).

7) مبدأ التنوع (Diversification):

تقوم سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي على مبدأ التنوع، إذ تعرف المفوضية الأوروبية أمن الطاقة بأنه الحالة التي يتم فيها تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية من خلال موارد الطاقة المحلية بشروط مقبولة اقتصاديا من خلال إمدادات خارجية متنوعة ومستقرة وموثوقة ويمكن الوصول إليها (Filippos, 2012, p. 45). وحدد مبدأ تنوع الطاقة كهدف مركزي في سياق اعتماده المتزايد على واردات الطاقة، وينظر إلى سياسة الجوار الأوروبية كفرصة لتعزيز دوره في مجال الطاقة في منطقة بحر قزوين والبحر الأسود (Filippos, 2012, p. 22).

لقد أدت أزمة الطاقة في أوروبا (التي نتجت عن إعادة التفاوض بشأن أسعار الطاقة بين روسيا وأوكرانيا وما تبعها من انقطاع في الإمدادات في عامي 2005-2006 و 2008-2009)، والغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، من مبدأ تنوع الطاقة المحور الرئيسي لاستراتيجية أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي. وعليه، دفعت أزمات الطاقة هذه وتسييس روسيا للطاقة في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، إلى زيادة أهمية الطاقة في علاقة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين (Filippos, 2012, p. 23). ويقوم التنوع على بعدين؛ البعد الوظيفي (Functional) والبعد الجغرافي (geographical) (Filippos, 2012, p. 45):

1. **التنوع الوظيفي:** يعتمد اقتصاد الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز بشكل رئيسي، كما تعد الطاقة النووية والفحم مصدرا هاما لتوليد الطاقة (فرنسا مثلا)، ويسعى بدوره إلى استخدام مصادر الطاقة

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

المتجددة وفقا لالتزاماته الدولية بموجب بروتوكول كيوتو. وعليه، فإن اقتصاده يتميز بالتنوع الكافي ولا يعتمد على مصدر واحد للطاقة.

2. **التنوع الجغرافي:** ويرتبط بالنفط ذلك أن كلا من الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة تعد من الموارد المحلية. وتتعدد ممرات نقل الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، إذ يغطي احتياجاته من الشرق الأوسط وروسيا والنرويج وشمال إفريقيا وبحر قزوين من خلال الناقلات القادمة عبر بحر الشمال ومضيق البوسفور والبحر الأبيض المتوسط.

كما تزود روسيا الاتحاد الأوروبي بالنفط من خلال نظام خط أنابيب دروجبا (Druzhba)، وبالناقلات من موانئها في نوفوروسيسك (Novorossiysk) وبريمورسك (Primorsk) وسانت بطرسبرغ (St. Petersburg). بالإضافة إلى خطوط أنابيب النفط مثل (باكو سوبسا) وخطوط أنابيب (باكو - تبيليسي - جيهان) من أذربيجان وكازاخستان عبر جورجيا وتركيا إلى أراضي الاتحاد الأوروبي (Filippos, 2012, p. 45)

لا تزال دول الاتحاد الأوروبي بعيدة عن تحقيق مبدأ التنوع، ففي عام 2019، جاء ما يقرب من 40 بالمائة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز من مورد واحد (روسيا)، وارتفعت هذه الحصة في السنوات الأخيرة، ورغم أن علاقات الدول الأعضاء مع روسيا كانت متوترة منذ أن ضمت الأخيرة شبه جزيرة القرم عام 2014، بالإضافة إلى أن إمدادات الغاز معرضة للتهديد بسبب الصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا عام 2022، كون هذه الأخيرة تعد منطقة عبور لإمدادات الطاقة (Russell, 2020, p. 5).

8 الاحتفاظ بمخزونات النفط:

يلعب النفط دورا هاما في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع النقل وصناعة البتروكيماويات، ونظرا لدوره المهم والاعتماد على استيراده، فإن الاحتفاظ بمخزونات النفط أمر ضروري لضمان أمن إمدادات الطاقة، حيث يفرض قانون الاتحاد الأوروبي التزام الدول الأعضاء بالحفاظ على الحد الأدنى من مخزونات النفط والمنتجات البترولية الأخرى، حيث احتفظ بـ 103.6 مليون طن من مخزونات النفط عام 2022 (eurostat statistics Explained, 2023).

9 تحرير السوق:

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء إطار قانوني وتنظيمي موحد في تجارة الطاقة، يعتمد هذا الإطار على قواعد السوق والمنافسة ويهدف إلى تجنب التهديدات المرتبطة بالاستثمار وطرق عبور الطاقة والضغط السياسي، والعمل على ربط المصدرين والمستوردين بعلاقة متبادلة المنفعة، وتعزيز أمن

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

الإمدادات. ويقوم تحرير السوق على بعدين، الخارجي والداخلي. يهدف الأول إلى تنظيم العلاقات مع الموردين الخارجيين، في حين يهدف الأخير إلى تنظيم وظيفة السوق الداخلية (Filippos, 2012, p. 46). وتماشيا مع مشروع الاتحاد الأوروبي الخاص ببناء سوق طاقيية واحدة مشتركة، أدى ذلك إلى توقيع معاهدة ميثاق الطاقة، بهدف تنظيم قطاع الطاقة وأنماط التجارة بين الغرب والشرق وفق منطق الأسواق الحرة والمنافسة من أجل تسهيل نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب وكذلك التمويل من الغرب إلى الشرق (Filippos, 2012, p. 46).

10 البعد البيئي في مفهوم أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي:

تزايد الاهتمام العالمي حول قضايا البيئة، ما أدى إلى محاولات لتوسيع مفهوم أمن الطاقة واستخدامه كأداة لتعزيز السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تزايد النقاش حول العلاقة بين تغير المناخ وأمن الطاقة (Gal, Korin, & Eshita, 2011, p. 43)، إذ تعززت القضايا المناخية والبيئية وتوسعت بسبب تغير المناخ، حيث تعتبر القضايا المتعلقة بإنتاج الطاقة والنقل إشكالية في سياق الاحتباس الحراري المرتبط باستخدام الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم بالإضافة إلى كوارث نقل النفط.

وأصبحت قضايا البيئة والمناخ محل اهتمام العديد من المسؤولين الحكوميين والباحثين والأكاديميين في محاولة لخلق مدرسة فكرية جديدة داخل مجتمع أمن الطاقة، في إطار التعريف الموسع لأمن الطاقة (Gal, Korin, & Eshita, 2011, p. 43). ويعد تغير المناخ تهديدا عالميا، إذ يماثل التحدي المتعلق بأمن الطاقة، وضرورة الربط بين نتائج تغير المناخ واستراتيجيات الأمن القومي للدول وأمن الطاقة، وتطبيق سياسات أمن الطاقة التي تعالج بدورها التحديات والرهانات المتعلقة بتغير المناخ (Gal, Korin, & Eshita, 2011, p. 43).

ومنذ معاهدة أمستردام، وضع الاتحاد الأوروبي أهدافا بيئية كهدف مشترك، ذلك أن حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ من مجالات السياسة التي أجمت فيها الدول الأعضاء على تحقيقها، فالسياسة البيئية في الاتحاد الأوروبي تؤثر على سياسات الطاقة، إذ يحتل الصدارة في مجال حماية المناخ وتعزيز بروتوكول كيوتو والآليات المرتبطة بالمناخ على المستوى العالمي (Westphal, 2006, p. 59).

يربط الاتحاد الأوروبي القضايا البيئية والمناخية باستهلاك الطاقة واستخدام التقنيات الجديدة، فتوفير الطاقة وزيادة كفاءتها، واستخدام الطاقات المتجددة لها آثارا إيجابية على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (تتناول الورقة الخضراء لعام 2006 هذه الموضوعات من خلال معالجة التنمية

المستدامة، بالإضافة إلى الابتكار والتكنولوجيا التي لها بعد داخلي وبعد خارجي عالمي (Westphal, 2006, p. 50).

4.3 تحديات أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي:

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي مستهلك للطاقة، إذ يواجه مجموعة من التحديات في تلبية احتياجاته المستقبلية من الطاقة؛ تشمل ارتفاع الطلب العالمي والتنافس على موارد الطاقة من دول مثل الصين والهند، التوترات مع روسيا، السعي لخلق سوق أوروبية طاقوية داخلية مشتركة، والحاجة لتحويل الوقود تماشيا مع أهدافه المرتبطة بتغير المناخ، كما تمثل الأزمة في أوكرانيا، بأهميتها كمر للطاقة، تهديدا لإمدادات أمن الطاقة في وقت تصاعدت فيه التوترات السياسية بين أوكرانيا وروسيا.

وبرزت مجموعة من التطورات الجيوسياسية أدت إلى خلق تحديات وفرص جديدة لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بأمن إمدادات الغاز، كما ساهمت في تشكيل سياسات واتخاذ إجراءات لضمان استمرار إمداداته من الطاقة؛ وتضمنت ما يلي (Brown & Shaffer, 2016, p. 22):

- رفع العقوبات عن إيران وإمكانية التعاون مع أوروبا والولايات المتحدة يؤدي إلى خلق ديناميكيات جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، واستقرار الخليج إقليميا، وفي السياسة الداخلية الإيرانية.
- النزاع بين السعودية وإيران وتداعياته الأمنية، وآثاره على البنية التحتية للطاقة في المنطقة وعلى أسعار النفط العالمية.
- انخفاض أسعار النفط.
- النزاع بين روسيا وتركيا وتصعيده المحتمل يساهم في خلق معضلات أمنية إقليمية، ويقوض دور تركيا كدولة عبور للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي.
- المصالحة التركية الإسرائيلية وعودة العلاقات بينهما يعد عاملا إيجابيا في ضمان الأمن الإقليمي، وفي تسهيل تصدير موارد الغاز في شرق البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي.
- استمرار النزاع في سوريا.
- تصاعد الهجمات الإرهابية على إنتاج الطاقة والبنية التحتية للنقل.
- الأزمة الاقتصادية واحتمال تجدد النزاع في جنوب القوقاز، يساهم في عدم استقرار إمدادات الغاز من حوض بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي، مما يتطلب اهتماما في الأجندة السياسية الخارجية الأوروبية، إذ يمكن أن تصبح أذربيجان موردا رئيسيا للغاز عام 2020 من خلال ممر الغاز الجنوبي (تصل إمدادات الغاز إلى جورجيا وتركيا وستعبر هذه المنطقة قبل دخول الأسواق الأوروبية).

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

- عدم حل النزاع الروسي الأوكراني.

- التحديات الجيوسياسية:

يشمل هذا العنصر تحليل الجوانب الجيوسياسية لتحديات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي وتأثيرها على استراتيجيات سياسة أمن الطاقة، ويتضمن البحث في آثار التنافس على الموارد الطاقوية (النفط والغاز) بين الدول المستهلكة العالمية على أمن إمداداته الطاقوية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 12). يعد الاتحاد الأوروبي لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة الدولية بصفته أحد أكبر مستوردي النفط والغاز والفحم في العالم، غير أن سيطرة الدول الأعضاء على السياسة الخارجية الطاقوية أضعفت من دوره في معادلة الطاقة العالمية. حيث شددت الورقة الخضراء الصادرة عنه عام 2006 بضرورة بناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة، وتم تحديد الأهداف الرئيسية التالية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 15):

- رسم سياسة واضحة لتأمين وتنويع إمدادات الطاقة.
- إقامة شراكات في مجال الطاقة مع المنتجين ودول العبور والشركات الدولية من أجل: إقامة حوار مع منتجي وموردي الطاقة، وتطوير مجتمع الطاقة للاتحاد الأوروبي.
- القدرة على الاستجابة للأزمات الخارجية.
- ربط الطاقة مع السياسات الأخرى ذات البعد الخارجي.
- استخدام الطاقة لتعزيز التنمية.

كما اقترحت المفوضية الأوروبية ما يلي (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 15):

- تحديد الأولويات الأوروبية لبناء بنية تحتية جديدة ضرورية لتأمين إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.
- وضع اتفاقية الطاقة الأوروبية.
- إقامة شراكة في مجال الطاقة مع روسيا.
- تطوير آلية جديدة للاستجابة السريعة لحالات أمن إمدادات الطاقة الخارجية التي تؤثر على إمدادات الاتحاد الأوروبي.
- تعميق علاقات الطاقة مع الدول المنتجة والمستهلكة.
- صياغة اتفاقية دولية حول كفاءة الطاقة.

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

بالإضافة إلى مجموعة من التحديات الأخرى التي تهدد الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، وتشمل: استهداف الإرهاب للبنية التحتية للطاقة، النزاع في العديد من دول عبور الغاز إلى أوروبا، وإمكانية تجدد الحرب بين أرمينيا وأذربيجان (Shaffer, 2011, p. 61).

- استهداف الجماعات الإرهابية للبنية التحتية للطاقة:

أصبحت البنية التحتية للطاقة هدفا للجماعات الإرهابية (خاصة في الشرق الأوسط وتركيا)، فامتداد الهجمات الإرهابية إلى محطات الطاقة (شبكات الكهرباء ومحطات النفط والغاز)، بالإضافة إلى الهجمات الإلكترونية على عمليات البنية التحتية للطاقة، يمكن أن يكون لها تأثيرات على أمن الإمدادات في الاتحاد الأوروبي (Shaffer, 2011, p. 61).

- الصراعات في دول عبور الطاقة:

تعاني جميع دول عبور الغاز الرئيسية في أوروبا من الصراعات، بما في ذلك جورجيا وتركيا وأوكرانيا، وهو عامل يؤثر على أمن إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وبسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا عام 2022، انخفضت كمية الغاز عبر أوكرانيا (Shaffer, 2011, p. 61). وأعلنت أوكرانيا أنها ستعلق تدفق الغاز الروسي المار عبر نقطة عبور، حيث تنقل ما يقرب من ثلث الوقود المنقول من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا تزال أوكرانيا طريقا رئيسيا لعبور إمدادات الغاز الروسية إلى الاتحاد، حتى بعد الهجوم الروسي على أراضيها. وارتفعت أسعار الغاز في أوروبا نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية متجاوزة 1100 دولار أميركي لكل ألف متر مكعب.

كما يرتبط ضمان أمن إمدادات الغاز من جنوب القوقاز، من خلال استثمارات سياسة الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومنع عودة النزاعات، كالنزاعات في جنوب القوقاز مثل: نزاع ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، والنزاعات الانفصالية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا (Shaffer, 2011, p. 61).

خلاصة:

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات التجارية في العالم، وتعتبر الطاقة عنصرا رئيسيا للاقتصاد الأوروبي، حيث برزت في جميع وثائق سياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2003، كما يرتبط بالتعاون عبر الحدود وسياسات التجارة والاستثمار التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل واندماج الدول المجاورة في سوق الطاقة الأوروبية. كما يعتبر الرائد العالمي في مجال الطاقة المتجددة، إذ يسعى نحو تنويع إمداداته وتطوير موارده المحلية من أجل ضمان أمن الإمدادات وتقليل اعتماده على مصادر الطاقة

3. مقارنة الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة

الخارجية. وتعتبر الدول الأعضاء أكبر مستورد للطاقة في العالم، حيث تستورد حوالي 55 بالمئة من إمداداتها من الطاقة، ما يقرب من 84 بالمئة من النفط و64 بالمئة من الغاز، وتعتمد بشكل كبير على الغاز، من أجل تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري.

ويرز اعتماد الاتحاد الأوروبي المتزايد على إمدادات الطاقة الخارجية في إستراتيجية الأمن الأوروبية كأحد التحديات العالمية التي يواجهها، فهو أحد أكبر المستوردين في العالم للنفط والغاز، وتمثل الواردات حوالي 50 بالمئة من استهلاك الطاقة، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 70 بالمئة عام 2030. وبعد أزمة الحظر النفطي في السبعينات، بدأت الدول الأعضاء تعطي اهتماما متزايدا لأمن وتنويع إمدادات الطاقة، وكفاءة الطاقة، والحاجة للتنسيق والتعاون في سياسات الطاقة.

وتعتبر إمدادات الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة مسألة حيوية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، غير أنه لا يملك الموارد الطاقوية الكافية لتغطية احتياجاته، إذ يجب تغطية ما يقرب من 90 بالمئة من احتياجاته من النفط، و70 بالمئة من الغاز عن طريق الواردات. وعليه تركز مقارنته الأمنية الطاقوية على الحصول على إمدادات آمنة، وتنويع مصادر الإمداد وطرق نقل الطاقة، وتعزيز العلاقات الخارجية في قطاع الطاقة، وبناء مخزون النفط والغاز وآليات الاستجابة للأزمات، وكفاءة الطاقة، والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة المحلية.

وترتكز السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي على جعل أمن الطاقة محور التركيز الأساسي في أجندته السياسية من خلال تخفيض الطلب على النفط والغاز على المدى الطويل وزيادة كفاءة الطاقة، وبناء سياسة طاقة متكاملة ومشاركة وموحدة، والبحث عن إمدادات وطرق بديلة لنقل الطاقة، إذ تعتبر احتياطات النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ونجاح مشروع ممر الطاقة الجنوبي إحدى خيارات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن

الطاقة

1.4 المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

2.4 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية

3.4 البيئة الأمنية الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر

قزوين

4.4 جيوسياسية أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

تعد منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من الأقاليم الهامة في خريطة الطاقة العالمية وتقع ضمن النطاق الجيوسياسي والجيواقتصادي والأمني لأوراسيا قلب العالم، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها تمثل أهم طرق التجارة في العالم، كما تعتبر حلقة وصل بين القارة الأوروبية والآسيوية وجسرا يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب (عبد الناصر، 2009، صفحة 50).

1.4 المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

1.1.4 منطقة آسيا الوسطى:

يدل تعبير منطقة آسيا الوسطى من الناحية الجغرافية على أقصى مناطق القارة الآسيوية التي تتميز ببعدها عن كل المنافذ والمحيطات البحرية التي تلف القارة وكل محيطات العالم، وتعد مركزا للإمبراطوريات التاريخية ومحل لتنافس القوى الإقليمية والعالمية على مر العصور أبرزها إمبراطوريتي جنكيز خان وتيمور لنگ (أوغلو، 2011، صفحة 492). فالمنطقة معزولة جغرافيا لا تطل ولا تتصل بأي بحر أو محيط ماعدا حوض بحر قزوين وبحر الأورال (شمالا وجنوبا) وهي بدورها بحيرات مغلقة ليس لها منفذ على العالم الخارجي (علي محمد، 2007، صفحة 131)، وتعد المركز الاستراتيجي الهام للقارة الآسيوية، تمتد من حوض بحر قزوين في الغرب إلى الصين في الشرق ومن أفغانستان في الجنوب إلى روسيا في الشمال، (أنظر الخريطة رقم 1 في الصفحة 115) (Ogutcu & Mehmet, 2017, p. 9).

وتعتبر آسيا الوسطى فضاء واسع من ثقافات وإثنيات متنوعة، يرتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بطريق الحرير (The silk Road)، أقدم طريق في العالم وأهم طريق تجاري يربط بين الغرب والصين (Omeliicheva, 2011, p. 1)، وفي هذا الصدد وصفها البريطاني هالفورد ماكيندر على أنها جزء من قلب الأرض وملقى ثقافات وحضارات متنوعة ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 313).

تاريخيا، سميت آسيا الوسطى بتركستان (Turkestan)، تعني ترجمتها الحرفية من الفارسية أرض الأتراك (The Land of The Turks)، تشكلت المجموعة اللغوية المهيمنة في تركستان من قبل اللغات التركية مثل التركمان والأوزبكية والقرغيزية والكازاخستانية (Duarte, 2015, p. 3). وشملت تركستان جمهوريات الاتحاد السوفييتي (سابقا) هي تركمانستان، أوزباكستان، طاجيكستان، قرغيزستان وكازاخستان، وعرفت المنطقة باسم تركستان الغربية أو تركستان الروسية لتمييزها عن تركستان الشرقية أو الصينية،

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

واعترفت على مر التاريخ جسرا يربط بين الشرق والغرب ومعبرا لكثير من الشعوب والمهاجرين والغزاة (السيد ، 2006، صفحة 233)، أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية للمنطقة يمكن التمييز بين وجهتين:

- **أولاً:** يقتصر التعريف الجغرافي الضيق لمنطقة آسيا الوسطى على بعض الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي وهي طاجيكستان، كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، وتركمانستان (الكوراني علي، 2019، صفحة 83)

- **ثانياً:** تعرف المنطقة تعريفاً أكثر اتساعاً إذ تمتد من المنطقة الواقعة شرق بحر قزوين إلى جبال ألتاي (Altay) ومن حدود بلاد فارس وأفغانستان جنوباً إلى الأراضي الروسية شمالاً، وتم تقسيمها إلى قسمين: تركستان الغربية والشرقية (Duarte, 2015, p. 3).

ووفقاً لليونسكو، فإن منطقة آسيا الوسطى تشمل خمس جمهوريات سوفييتية سابقة (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان) ومنغوليا وأفغانستان وغرب الصين وأجزاء عديدة من الهند وباكستان وإيران (Eldar & Papava, 2010, p. 63). كما ترتبط منطقة آسيا الوسطى بثلاث جمهوريات تنتمي لجنوب القوقاز وهي أذربيجان وجورجيا وأرمينيا، وبالرغم من عدم الانتماء الجغرافي لهذه الدول حيث تقع خارج الامتداد الحيوي لمنطقة آسيا الوسطى، غير أنه توجد مقومات مشتركة وملامح للتشابه بين بعضها البعض من الناحية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مينكيس، 2008، صفحة 9).

1. كازاخستان:

تعتبر كازاخستان دولة غير ساحلية، وأكبر دول آسيا الوسطى، تقع بين روسيا والصين وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان (Zabortseva, 2012, p. 170)، تمتد على مساحة 2.7 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها أقل من 15 مليون نسمة (حوالي نصف السكان هم من أصل كازاخستاني)، تعيش في الشمال أقلية روسية، وتتمثل الأقليات العرقية الأخرى في الأوكرانيين والأوزبك والألمان (Parvizi Amineh & Rakel, 2015, p. 2)، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبسبب موقعها الجيوسياسي الهام، وغناها بالموارد الطبيعية (اليورانيوم والنفط)، أدى ذلك إلى تنافس القوى الإقليمية والعالمية عليها (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي) (Zabortseva, 2012, p. 170).

2. قيرغيزستان:

تعد قيرغيزستان دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة، معروفة بترسانتها الجيوسياسية المختلفة، وهي منطقة جبلية تغطي مساحة 198,500 كيلومتر مربع، لها تركيبة عرقية معقدة، تتكون من القيرغيزستانيين والأوزبك والروس وغيرهم، تتقاسم حدودها مع الصين وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان (Parvizi Amineh & Rakel, 2015, p. 2). وعلى الرغم من أن الدولة تتوفر على موارد طبيعية، إلا أن معدل الفقر فيها مرتفع، وهي واحدة من أفقر الدول في رابطة الدول المستقلة (Zabortseva, 2012, p. 172).

3. طاجيكستان:

يبلغ عدد سكان طاجيكستان حوالي 6.2 مليون نسمة، 64 بالمئة منهم من الطاجيك وأقلية أوزبكية حوالي 25٪، تتقاسم حدودها مع أفغانستان والصين وقيرغيزستان وأوزبكستان.

4. تركمانستان:

تبلغ مساحة تركمانستان حوالي 100,488 كيلومتر مربع، تتوفر على احتياطات كبيرة من الغاز والنفط، وفيها تقع صحراء كارا كوم (واحدة من أكبر الصحاري الرملية في العالم)، لديها أصغر عدد من السكان ومتجانسين عرقيا في جمهوريات آسيا الوسطى، وتتشارك حدودها مع أفغانستان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان (Parvizi Amineh & Rakel, 2015, p. 3).

5. أوزباكستان:

لدى أوزبكستان أعلى كثافة سكانية في المنطقة، غالبية السكان من الأوزبك، ويوجد أيضا أقليات عرقية مثل الروس والطاجيك والكازاخ. لديها مجموعة متنوعة من الموارد بما في ذلك الغاز والنفط والذهب والفضة، حيث يقع كل من بحر آرال ووادي فرغانة (وهما مجالان رئيسيان للنزاع في آسيا الوسطى) في أوزبكستان مما يشكل تهديدا للأمن في المنطقة (Parvizi Amineh & Rakel, 2015, p. 3).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

خريطة رقم 1: المجال الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى (Central Asia).



المصدر: مقتبس من: <https://www.nationsonline.org>

2.1.4 حوض بحر قزوين:

يعد حوض بحر قزوين أكبر بحيرة في العالم تغطي مساحة 386.400 كيلومتر مربع (يبلغ إجمالي طولها 1200 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب، ويتراوح عرضها من 196 كيلومترا إلى 435 كيلومترا). ويبلغ متوسط عمقها حوالي 170 متر (أقصى عمق جنوبي 1025 م)، يقع خط مياه قزوين تحت مستوى سطح البحر بنحو 28 مترا، ويبلغ إجمالي خط ساحل بحر قزوين حوالي 7000 كم، تتقاسمها خمس دول ساحلية هي: أذربيجان، إيران، كازاخستان، روسيا وتركمانستان، (أنظر الخريطة رقم 2 في الصفحة 116) (Bajrektarevic, 2015, p. 2).

سمي بحر قزوين عبر التاريخ بأربعة أسماء مختلفة، في إشارة إلى الأمم أو المدن أو الأماكن الجغرافية عن طريق البحر. ويطلق على بحر قزوين بالتركية والفارسية اسم هزاز (Hazar) أو خازار (Khazar)، في إشارة إلى الخزر (شعب تركي من القرون الوسطى أسس إمبراطورية واسعة تمتد من البحر الأسود إلى بحر قزوين) (Ogutcu, 2003, p. 35).

وكان يطلق عليه أيضا بحر الجركانية (Girkanian Sea)، الذي سمي على اسم جركانيا، وأطلق عليها الروس اسم بحر خفالينسكوي (Khvaly Sea)، في إشارة إلى اسم الأفراد الذين يعيشون

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

في مصب نهر الفولغا (The mouth of Volga)، وتم تسمية اسم (Caspian) فيما يتعلق بالأفراد الذين يدعون (Kaspi) على الشواطئ الجنوبية الغربية للبحر (Ogutcu, 2003, p. 35). يتصل حوض بحر قزوين بالعالم الخارجي من خلال نهر الفولغا (Volga River) وقناتين تمران عبر روسيا: قناة الفولغا-دون (The Volga-Don) التي تربط بحر قزوين ببحر آزوف (Azov)، والممر المائي الفولغا-البلطيق الذي يربط بين بحر قزوين وبحر البلطيق (Coffey, 2019, p. 2).

يحد حوض بحر قزوين من الشمال الشرقي كازاخستان، ومن الجنوب الشرقي تركمانستان، ومن الجنوب إيران، ومن الجنوب الغربي أذربيجان، ومن الشمال الغربي روسيا. وعليه، فهو يرتبط بمناطق استراتيجية هامة؛ جنوب القوقاز من الغرب، آسيا الوسطى من الشرق، الشرق الأوسط في الجنوب، وأوراسيا في الشمال (Shimisu, 1998, p. 14).

خريطة رقم 2: المجال الجغرافي لحوض بحر قزوين (Caspian Sea).



المصدر: مقتبس من: <https://www.nationsonline.org>

2.4 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في خريطة الطاقة العالمية

في الخريطة الجيوسياسية للعالم، تقع آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في منطقة قلب النفط (Oil Heartland)، كونها غنية باحتياطيات النفط والغاز، كما تعد قناة استراتيجية تربط بين أوراسيا،

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

جعلتها محط أطماع العديد من الفواعل والقوى لإيجاد منفذ لها في المنطقة، ما انعكس على التوازنات الاستراتيجية في المنطقة (Bin, 2014, p. 598).

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال دول منطقة آسيا الوسطى تزايدت أهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 310)، وتحول التركيز نحو قلب الأرض/ أوراسيا التي تربط القارتين الآسيوية والأوروبية، ما جعلها تشكل كتلة أوراسية تثير تنافس القوى الدولية والإقليمية بسبب موارد الطاقة، وأصبحت الطاقة الأداة الرئيسية للجيوبوليتيك في أوراسيا (Keshari, 2017, p. 811).

ومنذ بداية التسعينيات بدأ الاستثمار في الثروات الطبيعية في المنطقة، وبلغ الإنتاج في أذربيجان عام 1901 نحو 10,770,000 طنا حوالي 90 بالمئة من معدل الإنتاج العالمي، كما أصبح الاتحاد السوفييتي (سابقا) أكبر منتجا للنفط والغاز في العالم، وعليه أصبحت المنطقة محورا استراتيجيا ومركزا هاما للتنافس الإقليمي والعالمي على مواردها الطاقوية (علي محمود الكوران، 2016، صفحة 32).

1.2.4 الاحتياطيات الطاقوية (النفط والغاز) في منطقة آسيا الوسطى:

تعد آسيا الوسطى غنية بموارد الطاقة، بما في ذلك البترول والذهب والغاز ومختلف المعادن (مثل اليورانيوم)، وهي ثالث أكبر احتياطي للبترول في العالم، والثانية بعد الخليج العربي وروسيا (Guo L. , 2016, p. 2) حيث يوجد فيها حوالي ستة عشر (16) حوضا رسوبيا رئيسيا، بما في ذلك عشرة (10) أحواض لإنتاج النفط والغاز موزعة على الدول المطلة على بحر قزوين التي تحتل مكانة هامة من حيث إمداد العالم بالطاقة (Bin, 2014, p. 598).

وتتراوح الاحتياطيات المؤكدة في آسيا الوسطى بين 15 و 31 مليار برميل من النفط، إذ تمثل حوالي 2.7% من الاحتياطيات العالمية، أما احتياطيات الغاز المؤكدة في آسيا الوسطى تفوق 230 إلى 360 تريليون قدم مكعب، أو ما يقرب من 7 بالمئة من إجمالي احتياطيات الغاز في العالم (Myers Jaffe, 1998, p. 5).

تضم آسيا الوسطى عددا من أحواض النفط التي تختلف في تطورها الجيولوجي وأنواع الهيدروكربونات الموجودة وكميتها، منها خمسة أحواض رئيسية تضم موارد نفطية وغازية، بما في ذلك جنوب بحر قزوين الذي يمتد إلى العديد من الدول الإقليمية، شمال بحر قزوين، شمال أوستورت (North Usturt)، ومانجيشلاك (Mangyshlak) في كازاخستان، وأمور داريا (احتياطيات من الغاز) (Amu-Darya) في أوزبكستان (Myers Jaffe, 1998, p. 5).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

ويعتبر شمال بحر قزوين وشمال غرب كازاخستان مناطق بها احتياطيات كبيرة مؤكدة من الموارد الطاقوية، ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع احتياطيات كازاخستان في حقلين هما: حقل النفط تنجيز (Tengiz)، وحقل الغاز كاراشاجاناك (Karachaganak)، وتم تحديث الاحتياطيات القابلة للاستخراج من تنجيز إلى 12 مليار برميل من النفط (Myers Jaffe, 1998, p. 5).

تمتلك كازاخستان (حيث تم اكتشاف النفط لأول مرة منذ أكثر من 100 عام) أكبر احتياطي نفطي يقدر بنحو 85 مليار برميل، ولكن احتياطيا مؤكدا يبلغ 10-16 مليار برميل (Rashid, 2001, p. 144).

ووفقا لإحصاءات الطاقة العالمية والتي نشرت عام 2013، فإن كازاخستان لديها احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 30 مليار برميل وكانت تنتج 1.7 مليون برميل يوميا عام 2012. وبلغت احتياطيات الغاز المؤكدة في كازاخستان 1.3 تريليون متر مكعب عام 2012 (German, 2014, p. 11). وحسب وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، فإنه يوجد حوالي 80 بالمائة من إجمالي احتياطيات الغاز وذلك في أربعة حقول هي: كاراشاجاناك (Karachaganak)، تنجيز (Tengiz)، إيماشفسكوي (Imashevskoye)، وكاشاجان (Kashagan) (German, 2014, p. 11).

بينما تمتلك أذربيجان احتياطيات نفطية محتملة تبلغ 27 مليار برميل و4-11 مليار برميل احتياطيا مؤكدا، أما تركمانستان فتمتلك حوالي 32 مليار برميل احتياطي نفطي محتمل، ولكن احتياطيا مؤكدا يبلغ 1.5 مليار برميل، وتقدر احتياطيات النفط المحتملة في أوزبكستان بـ 1 مليار برميل (Rashid, 2001, p. 144).

وبالنسبة لاحتياطيات الغاز، تمتلك تركمانستان المرتبة الحادية عشرة من حيث احتياطي الغاز في العالم (لديها احتياطيات مؤكدة تبلغ 2.9 تريليون متر مكعب، وإنتاج 54.6 مليار متر مكعب)، وحوالي 159 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المحتملة (Rashid, 2001, p. 144).

في حين تتوفر أوزبكستان على 110 تريليون قدم مكعب، وكازاخستان حوالي 88 تريليون قدم مكعب، بينما تمتلك كل من أذربيجان وأوزبكستان حوالي 35 تريليون قدم مكعب (Rashid, 2001, p. 144).

وتعتبر أذربيجان الواقعة في منطقة جنوب القوقاز امتدادا طبيعيا وحيويا لمنطقة آسيا الوسطى بسبب قربها الجغرافي فهي تطل على حوض بحر قزوين وتتقاسم حدوده وثرواته الباطنية مع الدول المطلة عليه، بالإضافة إلى ارتباطها التاريخي والثقافي والهوياتي مع دول المنطقة، وتمتلك مصادر

طاقوية تتضمن النفط والغاز والحديد، كما تحتوي بحير بايقال على خمس حجم المياه العذبة في العالم (أوغلو، 2011، صفحة 500).

2.2.4 الاحتياطيات الطاقوية (النفط والغاز) في حوض بحر قزوين:

يكتسب حوض بحر قزوين أهمية حيوية في خريطة الطاقة العالمية نظرا لاحتياطياته الكبيرة من النفط والغاز، ما يجعله محط أطماع وتنافس الدول الإقليمية والدولية عليه (الكوراني علي، 2019، صفحة 61). وبرز الحوض كمصدر عالمي جديد ورئيسي للغاز، وتعد إيران التي تمتلك ثاني أكبر احتياطيات غاز في العالم بعد روسيا دولة مطلة على بحر قزوين، ولديها طموحات لزيادة صادراتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث تمتلك روسيا وإيران حوالي نصف احتياطيات الغاز العالمية المؤكدة (Hill & Fee, 2002, p. 14). وتقع احتياطيات النفط البحرية شمال حوض بحر قزوين وتشكل حوالي 41 بالمائة من إجمالي نفط المنطقة، بينما تتمركز احتياطيات الغاز جنوب البحر وتمثل حوالي 36 بالمائة من إجمالي غاز المنطقة (عبد العاطي، 2014، صفحة 144).

وتتباين التقديرات والاحصائيات بخصوص احتياطيات الطاقة في حوض بحر قزوين، فحسب وكالة الطاقة الدولية تقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة حوالي 15-40 مليار برميل بما يمثل 1.5 بالمائة إلى 4 بالمائة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة)، وتقدر احتياطيات الغاز حوالي 6.7 - 9.2 تريليونات متر مكعب بما يمثل 6 بالمائة - 7 بالمائة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة (عبد الرضا، 2012، صفحة 95). ووفقا لوزارة الطاقة الأمريكية، يحتوي حوض بحر قزوين حوالي 270 بليون برميل من النفط، (بمعنى خمس الاحتياطيات العالمية الإجمالية المؤكدة)، وحوالي 665 تريليون قدم مكعب من الغاز ما يمثل ثمن الاحتياطيات العالمية الإجمالية المؤكدة (كلير، 2002، صفحة 7).

وتفيد تقارير أخرى أن احتياطيات حوض بحر قزوين من النفط تمثل حوالي 2 و6 بالمائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، بينما تتراوح احتياطياته من الغاز بين 6 و10 بالمائة من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية (عبد العاطي، 2014، صفحة 144). وتعتبر منطقة حوض بحر قزوين محورية في خريطة الطاقة العالمية، حيث تتبع قيمتها الاستراتيجية من خلال العوامل التالية (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1)

أولاً، يعد حوض بحر قزوين من أغنى حقول النفط في العالم، حيث تم تقدير احتياطيات النفط والغاز بما يصل إلى 3 بالمائة و4 بالمائة من الإجمالي العالمي، وتتراوح الاحتياطيات الإقليمية المؤكدة من النفط بين 17 و33 مليار برميل حسب مصادر مختلفة، بينما تقدر احتياطيات الغاز المؤكدة بـ 232

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

تريليون قدم مكعب، ذلك أن النفط يلعب دورا هاما في العلاقات الدولية، ويحدد الأهمية الاستراتيجية والبيئة الجيوسياسية للمنطقة.

ثانياً، تتاخم منطقة بحر قزوين، المناطق البحرية لروسيا وشمال إيران والأجزاء الغربية من كازاخستان وتركمانستان، حيث تقع بين مناطق هامة سياسيا واقتصاديا في العالم (أوروبا والشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا)، كما توفر أفضل الطرق البرية التي تربط هذه المناطق ببعضها البعض.

ثالثاً، الاحتياطيات الطاقوية، والموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية للدول المطلة عليه، والقوى الكبرى والإقليمية، ووجود مصالح مشتركة ومتنوعة، والوضع الدولي بصفة عامة، هي مجمل العوامل السياسية التي تحدد الوضع الجيوسياسي في المنطقة.

3.4 البيئة الأمنية الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

أضحى أمن الطاقة من أبرز اهتمامات الدول بعد تغير البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تزايد الطلب على الموارد الطاقوية وتزايدت معها مستوى انجراحيتها التي أصبحت عرضة للعديد من التحديات التي تتسبب في انقطاعها، ونظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام ولاحتياطياتها الطاقوية الكبيرة من النفط والغاز، اكتسبت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أهمية على الساحة الدولية، وبرزت كقواعل رئيسية في خريطة النفط العالمية.

خلقت هذه الأهمية والاحتياطيات الطاقوية تنافس إقليمي ودولي عليها وأثرت على الحسابات الاستراتيجية للعديد من الدول، التي سعت إلى استغلال الموارد الطاقوية في هذه المناطق، فسارعت إلى بناء خطوط أنابيب النفط والغاز لضمان إمكانية إيصال إنتاج الطاقة إليها.

غير أن هندسة التفاعلات الطاقوية وضمان أمن الطاقة في المنطقة، يلفها الكثير من الغموض، فهي مناطق ذات تركيبة معقدة والصراعات فيها تأخذ أبعادا مختلفة من اضطرابات سياسية، اقتصادية، اثنية تهدد أمن الطاقة، ويزداد الوضع تعقيدا بولوج قوى كبرى متنافسة للسيطرة عليها، حيث تسعى كل الأطراف إلى تحديد مسارات خطوط الأنابيب وفقا لمصالحها الاستراتيجية.

وبالتالي فإن أي مسار يتم اختياره لتصدير الموارد الطاقوية من المنطقة فإنه يواجه شكلا ما من النزاع والعنف، ذلك أن التفاعل بين كل هذه العوامل المتشابكة مع بعضها البعض، يولد عدم استقرار في المنطقة، وبالتالي يؤثر على الأمن الطاقوي وعلى التفاعلات الطاقوية ومسارات أنابيب الطاقة، سواء بتحديد مساراتها من جهة أو استهدافها من جهة أخرى.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وتعتبر خطوط أنابيب الطاقة ناقلا مهما لموارد الطاقة، ومن الطبيعي أن تصبح مساراتها مرآة للعلاقات الدولية وللإستراتيجيات العالمية، وبصرف النظر عن الجهة التي يمكن أن تتبعها خطوط الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين (شمالا، جنوبا، شرقا، غربا)، فإنها تمر عبر مناطق غير مستقرة، وبالتالي فهذه الاضطرابات المعقدة تؤثر على أمن الطاقة في المنطقة.

1.3.4 اللعبة الجيوسياسية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

احتلت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أهمية في الشؤون الأوراسية والعالمية لعدة أسباب، وتكمن أهميتها في الأسواق العالمية في إنتاج الطاقة، فاحتياجات الطاقة في المنطقة جعلها هدف للاستثمار من قبل الشركات والمنافسة الجيوسياسية بين الدول التي تتطلع إلى التحكم في مصادر الطاقة في المنطقة واستغلالها (Kubicek, 2013, p. 171)، بالإضافة إلى الاعتبارات الجيوستراتيجية، إذ تتمركز دول بحر قزوين في قلب القارة الأوراسية وعلى طرق التجارة بين أوروبا وآسيا (Chufrin, 2001, p. 1).

وتتزايد الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة بحكم قربها من مناطق حيوية في القارة الآسيوية، حيث تتنافس الدول الإقليمية والدولية للسيطرة وبسط نفوذها سياسيا واقتصاديا كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا، بالإضافة إلى أفغانستان وإيران، وقرب المنطقة من الشرق الأوسط، والعراق، وتضاعفت حيوية واستراتيجية المنطقة بسبب التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من ضعف المؤسسات والنمو الاقتصادي، الفقر والتخلف، الهجرة، وتجارة المخدرات، قضايا البيئة وتغير المناخ وتعميق مستويات انجراحيتها وهشاشتها خاصة بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي (عبد الناصر، 2009، صفحة 51).

ارتكزت اللعبة الكبرى خلال القرن التاسع عشر، بين الإمبراطورية الروسية وبريطانيا على المنافسة من أجل التأثير والسيطرة على آسيا الوسطى، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية، برز النفط كمورد إستراتيجي تحتكره القوى العظمى، ودخلت فواعل رئيسية في منافسة للنفوذ إلى المناطق المنتجة للنفط في المنطقة (Tolga Turker, 2012, p. 34).

تتواجد العديد من الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين لتحقيق هدفها المتمثل في تأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. فروسيا، وهي أكبر دولة ساحلية في منطقة بحر قزوين، لها تأثير كبير من حيث الاستراتيجية، والاقتصادية، والثقافية، نتيجة إرثها التاريخي (الدولة الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية). إذ تنتظر إلى هذه المنطقة على أنها ساحتها الخلفية، وجزء من مجال

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

نفوذها، ولجأت إلى عدة إجراءات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية لوضع هذه الدول تحت سيطرتها (Keshari, 2017, p. 811).

بعدها تواجدت الصين والهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا وإيران في القوقاز وآسيا الوسطى، ودخلت الولايات المتحدة المنطقة بسبب تواجدها العسكري في العراق وأفغانستان (عبر الناتو) (Tolga Turker, 2012, p. 34).

وخلال الفترة السوفيتية، كانت منطقة بحر قزوين تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي بالكامل، تتقاسم البحر مع إيران فقط، بعدها أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تغيير جذري في الوضع الجيوسياسي في المنطقة (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1).

شهدت منطقة بحر قزوين تحولات جذرية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وإعادة هيكلة للقوة والنفوذ فيها، أدى ذلك إلى تحجيم دور روسيا وضعف تأثيرها في القوقاز وآسيا الوسطى منذ عام 1991، بالإضافة إلى سعي دول المنطقة لإقامة علاقات مع القوى والفواعل الدولية الأخرى. ولقد تميز الوضع الجيوسياسي الجديد في المنطقة خلال فترة التسعينيات بما يلي (Jonson, 2001, p. 11):

- تراجع النفوذ الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- نفوذ وتأثير الفواعل الإقليمية والدولية (سواء من الدول أو من غير الدول).
- التنافس الروسي والقوى الخارجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ظهور فواعل جديدة والفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي في المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات دقيقة لمصادر الطاقة غير المستغلة، هذا ما تميزت به الفترة الأولى (أوائل التسعينيات) من اللعبة الجيوسياسية في المنطقة، كما كان على جميع الفواعل تحديد المصالح الوطنية وهندسة استراتيجياتهم في بيئة سياسية جديدة

ومنذ منتصف التسعينات، ازدادت المنافسة حول بحر قزوين بسبب الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز، وتميزت المرحلة الأخيرة من التسعينيات بتضارب المصالح بين الدول الغربية وروسيا حول قضية خطوط الأنابيب (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1).

أطلق مصطلح **اللعبة الكبرى الجديدة** لوصف التنافس بين القوى الغربية وروسيا للسيطرة على منطقة أوراسيا وموارد الطاقة فيها، ومنذ أن بدأت الصين في اتباع سياسات خارجية عدوانية لتأمين إمداد الطاقة لسوقها المتنامي ودخولها ساحة التنافس، اتخذ هذا التنافس شكل ثلاثي الأقطاب (Ozdamar, 2010, p. 1415).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

بدأت مرحلة جديدة من التطورات السياسية في منطقة بحر قزوين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي غيرت الأوضاع الاستراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي. وفي ظل هذا الوضع الاستراتيجي الجديد، عززت الولايات المتحدة من مواقفها السياسية والاقتصادية في المنطقة، في حين أن روسيا ضعف نفوذها وتأثيرها السياسي في المنطقة (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1).

وتحاول دول العبور، مثل روسيا وإيران وتركيا وجورجيا وأرمينيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا والصين وغيرها، الاستفادة من موقعها الجغرافي بين حقول النفط والغاز في بحر قزوين والسوق العالمية من خلال استخدام أو تشجيع مسارات خطوط الأنابيب عبر المنطقة.

كما تسعى القوى الإقليمية والعالمية- الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإيران والاتحاد الأوروبي وتركيا - لتقوية موقعها في منطقة بحر قزوين من أجل تعزيز مصالحها في مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية من العالم (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1).

إن المعضلات الأمنية والتوترات في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين تهدد مخططات ومشاريع خطوط الأنابيب، فالدول ضعيفة تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى الانقسامات العرقية، والجريمة والتطرف، كلها عوامل تهدد أمن المنطقة ككل، ذلك أن السؤال عن كيفية ضمان أمن المنطقة لا يقل أهمية عن قضية الطاقة، فترتيبات التعاون الأمني ستحدد ليس فقط الأمن في المنطقة ولكن أيضا موقف وتأثير القوى الإقليمية. وبالتالي، فإن قضايا الطاقة والأمن مترابطان بشكل وثيق (Jonson, 2001, p. 12).

2.3.4 ديناميكية النزاعات في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: المخاطر والتحديات لأمن الطاقة

إن ضمان أمن منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين لا يقل أهمية عن قضية الطاقة (Misiagiewiez, 2012, p. 64)، فموقع المنطقة تلفها العديد من المخاطر والتحديات، كعدم الاستقرار والنزاعات المسلحة بسبب العوامل التاريخية (مثل أرمينيا وأذربيجان) والعرقية والانفصالية (مثل الشيشان) والدينية (مثل الجماعات الراديكالية المسلحة في المنطقة مثل القاعدة وإمارة القوقاز) والسياسية (روسيا - جورجيا) (Tolga Turker, 2012, p. 35)، ذلك أن طرق النفط والغاز متواجدة في مناطق النزاع مما يؤثر على الاستراتيجية الأمنية لشبكة خطوط أنابيب الطاقة.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

فالمنطقة عرضة لعدم الاستقرار والنزاعات المسلحة بسبب العوامل التاريخية (مثل أرمينيا وأذربيجان) والعرقية والانفصالية (مثل الشيشان) والدينية (مثل الجماعات الراديكالية المسلحة في المنطقة مثل القاعدة وإمارة القوقاز) والسياسية (روسيا - جورجيا)، وقد تؤدي هذه الاضطرابات إلى نزاع مسلح مما يؤثر على أمن المنطقة ككل، وهذا لن يؤثر فقط على أمن الدول وأمن الطاقة للفواعل المعنية في المنطقة، ولكن أيضا على الدول الأخرى غير المعنية. ويمكن البحث في العلاقة السببية بين الموارد والنزاع من ناحيتين (Andrei, 2015, p. 71):

- أولا: تعتبر ندرة الموارد عاملا محددًا للنزاعات، حيث يمكن أن يؤدي عدم الحصول على الموارد الأساسية، أو التوزيع غير المتكافئ للموارد مثل (النفط والغاز والمياه والمعادن والأخشاب) إلى النزاع،
- ثانيا: غالبا ما تكون وفرة الموارد وليس ندرتها، هي التي تهيأ الظروف للنزاع.

إن الدول المصدرة للطاقة معرضة للنزاع، ذلك أن الحكومات تصبح أقل فعالية وأكثر فسادا، كما يمكن للجماعات المتمردة كسب الأموال لاستمرار النزاع إما عن طريق مهاجمة البنية التحتية وسرقة الموارد، أو من خلال المطالبة بالأموال مقابل الامتناع عن الهجمات، وقد تحدث النزاعات الانفصالية في المناطق المنتجة للنفط والغاز، خاصة إذا كانت العائدات مرتفعة والمنطقة بها جماعات عرقية أو دينية مختلفة (Andrei, 2015, p. 71).

تعاني أذربيجان وجورجيا وتركيا نزاعات اثنية مختلفة، ففي التسعينات، لعبت هذه النزاعات دورا في زيادة خطر عبور حوض بحر قزوين عبر القوقاز وروسيا، حيث استخدمت العرقيات في هذه الدول سياسات خطوط الأنابيب كورقة مساومة وضغط اتجاه حكوماتها من أجل الانفصال (Mousavi, 2010, p. 159).

كما أن النزاعات بين أبخازيا - جورجيا، وبين كاراباخ - أذربيجان، والتمرد الشيشاني ضد روسيا، وبين تركيا والمتمردين الأكراد، تؤثر على مسارات أنابيب الطاقة، فالمظالم العرقية تزيد في أمد هذه النزاعات، والتنافس المستمر على مسارات خطوط الأنابيب زاد من حدة التوترات بين الدول، حيث تمر هذه المسارات عبر مناطق عرقية (Mousavi, 2010, p. 159). وأصبحت العديد من خطوط النقل الرئيسية للنفط والغاز في منطقة جنوب القوقاز معرضة للمخاطر والتهديدات، إذ لا تسمح أذربيجان لأية شحنات متوجهة إلى أرمينيا بالمرور عبر أراضيها، مما يمنع أرمينيا من الوصول إلى روسيا.

كما تسبب النزاع في أبخازيا في إغلاق الخط الذي يربط جورجيا بروسيا، وتم إغلاق الخط بين تركيا وأرمينيا بسبب دعم تركيا لأذربيجان، وبسبب المشاكل التي لم تحل بينهما (Tsereteli, 2008, p.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

(64). وأدى النزاع بين روسيا وجورجيا سنة 2008، إلى غلق خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان)، حيث دمر القصف أجزاء منه، وقامت أذربيجان بتصدير نفطها عبر خط (باكو - نوفوروسيسك)، بعدها استأنفت الشركات صادراتها عبره إثر حل النزاع الروسي- الجورجي (Orazgaliyev, 2017, p. 10). كما ساهم خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) في تصعيد النزاع في كل من أوسيتيا الجنوبية وناغورنو كاراباخ، فعندما اندلع النزاع تعطل الخط لبضعة أيام، مما أثر على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 21).

وقامت جورجيا أيضا بتعطيل خط الأنابيب الذي تديره شركة غازبروم، الذي ينقل الغاز إلى أرمينيا، كل هذه النزاعات أثرت على دبلوماسية خطوط الأنابيب. ويعود نزاع ناغورنو كاراباخ عام 2016 بسبب فتح خطين جديدين من أنابيب الطاقة، وهذا يدل على أن النزاعات الاجتماعية داخل وحول شبكة خطوط الأنابيب مرتبطة بجيوسياسية أمن الطاقة (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 21).

- النزاع في ناغورنو كاراباخ وتأثيره على أمن الطاقة في حوض بحر قزوين:

بدأ النزاع العرقي في ناغورنو كاراباخ، وهي منطقة يقطنها الأرمن في أذربيجان، أواخر الثمانينات بعد تصعيد للتوترات العرقية بين الأرمن والأذربيين، كما تأثر أيضا بالصراع الجيوسياسي في جنوب القوقاز للسيطرة على موارد الطاقة وشبكة خطوط الأنابيب (Malysheva, 2001, p. 257).

يتحدد نزاع ناغورنو كاراباخ من خلال الصراع والتنافس على موارد الطاقة في حوض بحر قزوين ومسارات خطوط الأنابيب. ففي بداية التسعينات، بدأ الغرب دبلوماسية الطاقة بهدف إيجاد طرق جديدة لصادرات نفط حوض بحر قزوين تكون بدائل للطرق عبر روسيا، وقد كانت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وصراعها مع إيران وراء الترويج لمشروع خط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان)، ولتنفيذ هذا المشروع، كان لا بد من تخطي مجموعة من العقبات ومن بينها هذا النزاع، إذ لا يمكن ضمان أمن خطوط أنابيب النفط ما لم يتم إنهاء النزاع في ناغورنو كاراباخ (Malysheva, 2001, p. 258).

تستغل أذربيجان موارد الطاقة في حوض بحر قزوين للضغط على أرمينيا، كما قامت أرمينيا بفرض حصار على شبكة خطوط الأنابيب مع روسيا التي تمر عبر الأراضي الأذربيجانية، وفي نفس الوقت مع تركيا من خلال عرقلة مشاركة أرمينيا في مشروع (ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا) للاتحاد الأوروبي (Transport Corridor Europe Caucasus Asia) (الاختصار: TRACECA) (Malysheva, 2001, p. 258).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وفي مؤتمر مشروع (ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا) للاتحاد الأوروبي الذي عقد في باكو عام 1998، رفض وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم (Ismail Cem) مقترحات أرمينيا لتوجيه خط سكة حديد من كارس (Kars) إلى تبليسي (Tbilissi) عبر أرمينيا، وإنشاء خط سكة حديد آخر من موانئ بوتني (Poti) الجورجية وباتومي (Batumi) عبر أرمينيا إلى إيران، على أساس أن نزاع ناغورنو كاراباخ لم يتم حله بعد، وتربط أذربيجان رفع الحصار ومشاركة أرمينيا في هذا المشروع بمطلبها المتعلق بإعادة أراضيها المحتلة ونزع الألغام منها (Malysheva, 2001, p. 259).

إن عودة النزاع والتوتر مرة أخرى عام 2016، بين أرمينيا وأذربيجان والذي دام حوالي أربعة (04) أيام، برهن على أن هذا النزاع سيؤثر على تدفق النفط والغاز إلى السوق العالمية. وعلى الرغم من أن المنطقة المتنازع عليها لا تتوفر على الكثير من موارد الطاقة، ولكن نظرا لموقعها، أضحت تلعب دورا هاما في وصول موارد الطاقة إلى الدول الغربية (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 17).

وقد كان من الممكن أن يؤدي هذا النزاع إلى تعطيل تدفق النفط والغاز إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) وخط أنابيب الغاز (باكو-تبليسي-أرضروم)، وحتى الدول المجاورة مثل جورجيا وتركيا تعرضت لأزمة إمداد الطاقة، بالإضافة إلى عائدات النقل كونها جزء من مشروع خطوط الأنابيب هذه. وتتواجد بعض خطوط الأنابيب بالقرب من مناطق النزاع، إذ أعلنت حكومة ناغورنو كاراباخ (بدعم من أرمينيا) أنها ستضرب نظام خطوط الأنابيب في أذربيجان بالصواريخ (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 17).

3.3.4 عسكرة المنطقة: توليفة بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الطاقوية.

اكتسبت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أهمية كبرى على الساحة الدولية وفي التفاعلات الطاقوية على وجه التحديد، نظرا لموقعها الجيوسياسي الهام واحتياطياتها الطاقوية الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، حيث برزت كحيز جديد للتنافس في خريطة النفط العالمية، وأثرت على الحسابات الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية، والتي سعت إلى استغلال الموارد الطاقوية في هذه المناطق وتأمين خطوط أنابيب النفط والغاز عبر حضورها الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري.

غير أن هندسة التفاعلات الطاقوية وتأمين أنابيب الطاقة في المنطقة، يلفها الكثير من الغموض فهي بيئة ذات تركيبة معقدة والصراعات فيها تأخذ أبعادا مختلفة من اضطرابات سياسية، اقتصادية، إثنية مهددة لأمن الطاقة، في ظل تنافسية القوى الكبرى الإقليمية (روسيا) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) التي اتجهت لنشر قواعدها العسكرية.

1. التواجد العسكري الروسي: تأمين الجنوب بعمق إقليمي.

كان حوض بحر قزوين طريقاً تجارياً هاماً منذ العصور الوسطى، وبدأ التغلغل الروسي في القرن السادس عشر، نتيجة لاحتلال كازان عام 1552، ثم احتلال أستراخان عام 1556، وفرض السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي من القوقاز حتى نهر تيريك (Terek River)، وأصبحت روسيا تسيطر على الممر المائي الذي يصل إلى بحر قزوين، وعليه بدأت في إرساء هيمنتها على بحر قزوين (Ogutcu, 2003, p. 35).

في بداية القرن الثامن عشر، أخذ الفرس بحر قزوين بالكامل في عهد بطرس الأول، واحتلت روسيا بعض أجزاء من شواطئ بحر قزوين، وفي عام 1723 تم التوصل إلى اتفاق مع الممثل الفارسي في سانت بطرسبرغ حول الاعتراف بسيادة القيصر الروسي على ديربنت (Derbent)، باكو (Baku)، جيلان (Gilan)، مازنداران (Mazandaran)، وأستاراباد (Astarabad)، لكن في عام 1732، اضطرت روسيا لمغادرة المناطق المحتلة (Ogutcu, 2003, p. 35).

يعد حوض بحر قزوين بمثابة الفناء الخلفي أو انكشافاً أمنياً بالنسبة لروسيا على طول حدودها الجنوبية (والتي تشمل أيضاً منطقة القوقاز)، فقد أكد مقال نشر عام 2009 في المجلة العسكرية الروسية على أهمية الجنوب لضمان الأمن القومي للاتحاد الروسي، فالمعضلات الأمنية على الجهة الجنوبية تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي وتتطلب تحديداً واضحاً للمصالح الجيوسياسية لروسيا (German, 2014, p. 31).

إن منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين غنية بالموارد الطاقوية، وبها مشكلة الحدود المتنازع عليها، مما يزيد التوتر بين دول المنطقة، والعديد من التحديات الأمنية عبر الوطنية، بما في ذلك النزاعات، والجريمة المنظمة، والهجرة، بالإضافة إلى ذلك فهي ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن حوض بحر قزوين مهم وحيوي للأمن القومي الروسي، سواء من حيث موارده الطبيعية أو كمصدر لمجموعة من التحديات الأمنية عبر الوطنية (German, 2014, p. 31).

وشهدت المنطقة تنافساً متزايداً مع كل من الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية في جنوب غرب بحر قزوين والقوقاز، ودخلت روسيا في صراع مع القوى الإمبريالية الأخرى في المنطقة (العثمانيون والفرس)، وأدى التنافس على الأراضي والموارد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى مواجهة عسكرية في حوض بحر قزوين (German, 2014, p. 6).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

ازداد نفوذ روسيا في المنطقة بالوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، حيث تحتفظ روسيا بأكبر أسطول بحري على حوض بحر قزوين، كما توجد الشركات الروسية والاستثمارات الأجنبية في كل دولة من دول بحر قزوين (Coffey, 2019, p. 12). وتشدّد العقيدة العسكرية الروسية على التهديدات الإقليمية والنزاعات الداخلية، والحاجة إلى انتشار قواتها للتعامل مع النزاعات في محيطها، وضرورة حمايتها في "الخارج القريب" (Near Abroad).

تبنى الجيش الروسي استراتيجية دفاعية تستند إلى الاعتقاد بأن الدفاع عن حدود روسيا يبدأ عند حدود حوض بحر قزوين، إذ لعبت دورا هاما للحفاظ على موقعها في المنطقة، ومنع انتشار النفوذ الأجنبي، والسيطرة على خطوط أنابيب الطاقة (Ogutcu, 2003, p. 35). وتتمثل أهداف روسيا في بحر قزوين في الآتي (Coffey, 2019, p. 12):

- مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.
 - عرقلة الاستثمار الخارجي في أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، التي يمكن أن تسهل تدفق النفط والغاز إلى الأسواق الغربية من خلال تجاوز روسيا، وعليه تنتهج روسيا سياسات في منطقة حوض بحر قزوين تحد وتمنع من مرور النفط والغاز عبر المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي.
 - نمو النشاط الاقتصادي مع دول بحر قزوين، حيث وصلت تجارة روسيا مع أذربيجان وإيران وكازاخستان وتركمانستان إلى 33 مليار دولار في عام 2013. فرغبة روسيا في زيادة التجارة في المنطقة هي المحرك الرئيسي للعديد من مشاريع البنية التحتية لطرق النقل من روسيا في بحر قزوين (خاصة في ضوء العقوبات الغربية المفروضة على أوكرانيا).
 - الحفاظ على الهيمنة الإقليمية وكبح النفوذ الإيراني في المنطقة.
- كما حاولت روسيا الحفاظ على النظام القانوني القديم لبحر قزوين من العهد السوفييتي، وسعت لإعاقة مشاريع وخطط الولايات المتحدة التي تهدف لكسر احتكارها لطرق التصدير من خلال مساعدة كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان بناء خطوط أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز في بحر قزوين عبر بحر قزوين والقوقاز إلى تركيا (Hill & Fee, 2002, p. 14).
- أمر الرئيس بوتين الجيش الروسي بترتيب أكبر مناورات حربية إقليمية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وتضمنت المناورات القوات البحرية والبرية والجوية المجهزة بأحدث تقنيات الأسلحة، كما تعهد بتخصيص أكثر من 300 مليون دولار لتحديث أسطول بحر قزوين الروسي.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

تفيد تقارير بأن روسيا تنتشر نظاما صاروخيا على شاطئ بحر قزوين ونقلت عدة سفن حربية من أساطيلها في بحر البلطيق والبحر الأسود إلى أسطول بحر قزوين، وتشير التقارير أيضا أن إيران نشرت حوالي 38 سفينة حربية في القطاع الجنوبي للبحر، مما ساهم فيما يشار إليه بـ *عسكرة* بحر قزوين (Ogutcu, 2003, p. 35)، وفي خطابه عام 2013، أكد الرئيس الروسي *بوتين* أن روسيا لن تسمح لأي دولة بتحقيق تفوق عسكري عليها (German, 2014, p. 54).

في قيرغيزستان وبعد نشر ما يقرب من ثلاثة آلاف جندي روسي على الحدود الصينية القيرغيزية من عام 1992 إلى عام 1999، فتحت روسيا عام 2003، قاعدة عسكرية في مدينة كانت (Kant)، وهي تدعم الوجود الروسي في طاجيكستان المجاورة. وقيرغيزستان هي الدولة الوحيدة في العالم التي لديها على أراضيها قاعدة روسية (في كانت) وأمريكية (في ماناس) (Manas)، على بعد 30 كم فقط من بعضهما البعض (Laruelle, 2008, p. 15).

وفي نهاية عام 2004، فتحت أول قاعدة دائمة لها في طاجيكستان وأكبر قاعدة خارج حدودها، تتكون من عدة مواقع: قاعدة عيني الجوية (The Aini) القريبة من دوشانبي (Dushanbe) (عاصمة طاجيكستان)، مركز المراقبة أوكنو (Okno) بالقرب من نوريك (Nurek) على الحدود الصينية والعديد من المنشآت بالقرب من دوشانبي وفي منطقة كولوب (Kulob) جنوب البلاد (Laruelle, 2008, p. 14)، كما تم تمديد هذا الاتفاق لمدة ثلاثين عاما قادمة ابتداء من عام 2012 إلى غاية عام 2042، وبناء محطة لمراقبة الأقمار الصناعية في طاجيكستان (الشيخ، 2019، صفحة 75).

كما بدأت قيرغيزستان مفاوضات مع روسيا حول افتتاح قاعدة روسية ثانية في أوش (Osh) جنوب البلاد، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة، حيث أعلنت روسيا أن ثلاثمائة جندي متمركزين في كانت ستزيد أعدادهم إلى حوالي 750 جندي، وأنها ستستثمر مبالغ كبيرة في المعدات العسكرية (5 ملايين دولار من المساعدات العسكرية وإلغاء نصف ديون قيرغيزستان لروسيا). ولقد جاء هذا التعزيز للوجود العسكري الروسي على خلفية إعادة تفاوض قيرغيزستان مع الولايات المتحدة، حيث تسعى روسيا لتكسب تواجدا عسكريا طويل الأمد في قيرغيزستان على حساب منافستها الأمريكية (Laruelle, 2008, p. 15).

ففي عام 2009 وقعت روسيا وقيرغيزستان اتفاقية لتمديد الوجود العسكري الروسي في كانت لمدة 49 عاما، ولكن تمت مراجعة هذه الاتفاقية في ظل رئاسة *أتامباييف* عام 2012، من أجل إنشاء قاعدة

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

عسكرية موحدة، باتفاق مدته 15 عاما. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت روسيا أنها مستعدة لإنفاق 1.1 مليار دولار لتحديث جيش قرغيزستان (Indeo, 2018, p. 7).

وفي إطار تعزيز الوجود العسكري الروسي في طاجيكستان وقرغيزستان، أعلن رئيس هيئة أركان القوات الجوية الفضائية الروسية بأفل كوراتشينكو عام 2016 عن بناء نظام دفاع جوي مشترك على المستوى الإقليمي بين الدول المعنية إلى جانب التعاون مع كازاخستان والاتفاق حول بناء منظومة موحدة للدفاع الجوي عام 2013 (الشيخ، 2019، صفحة 76). وفي عام 2017 ناقش رئيس قرغيزستان آنذاك **أتامباييف** سيناريو مستقبلي بدون قواعد عسكرية روسية في الدولة بعد عام 2027، مشددا على الحاجة إلى إنشاء منشآت عسكرية روسية جديدة على الحدود الجنوبية لمواجهة التهديدات المزعزعة للاستقرار من أفغانستان (Indeo, 2018, p. 7).

استمرت روسيا في الالتزام باستراتيجيتها الساعية إلى منع إنشاء خطوط أنابيب للطاقة بديلة في منطقة بحر قزوين والتي تتجاوز أراضيها خلال رئاسة **بوتين**، الذي عين وزير الوقود والطاقة فيكتور كاليوجني (Viktor Kalyuzhny) كممثل خاص لبحر قزوين للإشراف على سياسات روسيا فيما يتعلق بالمنطقة وتنسيق علاقات الطاقة الثنائية مع الدول المطلة على البحر، كما أنشأت شركات الطاقة الروسية لوك أوليل (Lukoil) ويوكوس (Yukos) وغازبروم شركة نفط قزوين لتطوير حقول نفط وغاز جديدة في كل من القطاع الروسي وقطاعات الدول المجاورة في قزوين (Asli Kelkitli, 2019, p. 17).

تحاول روسيا عرقلة مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز البديلة والتي تتجاوز أراضيها من خلال الاستثمارات المشتركة في شبكة خطوط الأنابيب المتجهة نحو الأسواق الأوروبية، حيث تستحوذ شركة غازبروم الروسية على 8 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الكازاخي (الشيخ، 2019، صفحة 85).

وفي محاولة روسيا لتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة، توصلت روسيا وكازاخستان إلى اتفاق حول إرسال النفط الكازاخي عبر خط أنابيب بورغاس - ألكسندروبولسي (Burgas- Alexandroupolsi) ، يمنحها سيطرة على احتياطات الطاقة في آسيا الوسطى، مما يعني محاصرة الخطط الأمريكية والأوروبية لبناء خط أنابيب نفط عبر بحر قزوين، كما وافقت الشركات الروسية والكازاخية على اتفاقيات مشاركة الإنتاج في حقول نفط كبيرة مثل: كورمانجزي (Kurmangazy) وتسنترالنوي (Tscentralnoye)، وتيوبكاراجان (Tyub-Karagan) (Kubicek, 2013, p. 178).

تم تعزيز التعاون بين روسيا وكازاخستان في قطاع الطاقة بموجب توقيع العديد من الاتفاقيات في إطار ثنائي حول استغلال المصادر الطاقوية في حوض بحر قزوين، حيث تم تقسيم الجزء الشمالي منه

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

إلى قطاعات وطنية تتضمن القاع والسطح واستحوذت كازاخستان على 29 بالمئة، بينما أذربيجان حوالي 21 بالمئة، أما روسيا فكان لها حصة تقدر بـ 19 بالمئة (الشيخ، 2019، صفحة 86). كما تم توقيع اتفاقية لنقل الغاز التركماني من خلال غازبروم الروسية إلى غاية عام 2028، والاتفاق أيضا حول بناء خط أنابيب غاز يمتد من تركمانستان إلى الاتحاد الأوروبي نحو اليونان وبلغاريا عبر الأراضي الروسية، واتفقت روسيا وتركمانستان على استغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التابع إلى تركمانستان على حوض بحر قزوين (الشيخ، 2019، صفحة 86).

2. القواعد العسكرية الأمريكية: نافذة إلى طاقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

يرتبط أمن الطاقة الذي يعني الوصول الآمن وبأسعار معقولة إلى إمدادات الطاقة، ارتباطا وثيقا بالأمن العسكري والوطني، ومنذ أن حول البريطانيون أسطولهم من الفحم إلى النفط عشية الحرب العالمية الأولى لجعله أسرع من نظيره الألماني، اعتبرت القوى الكبرى أن الحصول على النفط يعد مصلحة وطنية حيوية، وأي تهديدات للوصول إلى النفط قد يؤدي إلى ردا عسكريا (Florini, 2010, p. 151).

وتزايد الإدراك لتحديات أمن الطاقة العالمية، إذ طالب الخبراء بإضفاء الطابع العسكري على أمن الطاقة كجزء من منظمة حلف شمال الأطلسي، وتكليفه بمهمة ضمان إمدادات آمنة من الطاقة، ومراقبة ممرات النقل البحري وتأمين شبكة أنابيب النفط والغاز (Sovacool, 2011, p. 1).

وفي هذا السياق يؤكد كامبل كرايج (Campell Craig) أن ضمان الوصول إلى الإمدادات الطاقوية يعد بمثابة العامل الجوهري للتوسع العسكري الأمريكي كغزو العراق للسيطرة على مواردها من الطاقة (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 108). كما يربط جيفري كيمب (Geoffrey Kemp) أمن الطاقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، وهناك ثلاث أصناف للتدخل العسكري لضمان أمن الطاقة (Ozdamar, 2010, p. 1425):

- 1) الصراع العسكري للسيطرة على مورد معين، تدميره، أو حمايته.
- 2) الانتشار العسكري لضم أو حماية منطقة ذات موارد طاقوية.
- 3) الصراع العسكري الذي يؤثر على طرق الوصول من وإلى مصادر الإمداد، خطوط الاتصال البحرية/الجوية/ البرية، وخاصة المضائق والموانئ.

ويعود تواجد الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى أوائل التسعينات، واهتمام شركات الطاقة باستغلال مصادر جديدة للنفط من خارج منظمة أوبك، (Stegen & Kusznir, 2015, p. 96). وحاولت النفوذ إلى المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، من خلال بناء قواعد عسكرية

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

ومراقبة منافسيها كروسيا والصين وإيران والسيطرة على دول المنطقة واستغلال مواردها الطاقوية وتحديد مسار خطوط أنابيب النفط والغاز بهدف هندسة الوضع الجيوسياسي والجيواقتصادي للمنطقة (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 314).

ووفقا لوثيقة استراتيجية الأمن القومي عام 1998، تساهم منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والقوقاز المستقرة والمزدهرة على تعزيز الاستقرار والأمن من البحر الأبيض المتوسط إلى الصين وتسهيل التطور والنقل إلى الأسواق الدولية لموارد النفط والغاز، فالأهداف والسياسات الأمريكية في المنطقة هي جزء من استراتيجية أكبر لتعزيز الهيمنة الأمريكية كمظلة للأمن والاستقرار (Misiagiewiez, 2012, p. 65)

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، توسعت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وملئ الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي من خلال بناء قواعد عسكرية في المنطقة ومد حلف شمال الأطلسي (الناطو) أمنيا وسياسيا لإحكام السيطرة على شبكة خطوط أنابيب الطاقة (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 311).

وبعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، تزايدت التوترات بينها وبين دول الشرق الأوسط، وتزامنت مع جهود منظمة (أوبك) لفرض تخفيضات الإنتاج لدعم أسعار النفط، وتخطيط الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق، والأزمة في إسرائيل وفلسطين، ورد الفعل في المملكة العربية السعودية ضد الوجود العسكري الأمريكي واحتمالية أن يصبح نقطة انطلاق للهجوم على العراق، كل هذه الأحداث دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التساؤل حول الاستمرار في الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وسلطت المناقشات الضوء حول مجموعة من البدائل الممكنة مثل روسيا، حوض بحر قزوين وغرب إفريقيا (Hill & Fee, 2002, p. 14).

توغلت الولايات المتحدة في منطقة حوض بحر قزوين عبر منظمة حلف شمال الأطلسي مثل برنامج الشراكة من أجل السلام (The Partnership for peace programme)، مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية (The Euro-Atlantic Partnership Council)، وأصبحت أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان أعضاء في الشراكة من أجل السلام عام 1994، التي تهدف إلى بناء التفاهم المتبادل وتعزيز العلاقات الأمنية وتعزيز العمل المشترك بين الناتو والدول غير الأعضاء في المنطقة الأوروبية الأطلسية، كما أجريت المناورات العسكرية للشراكة من أجل السلام في بحر قزوين عام 1997، وشاركت أيضا في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية الذي أطلقه الناتو عام 1997 لبحث المسائل

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

السياسية والأمنية مع الدول غير الأعضاء في الناتو في أوروبا وكذلك الدول الآسيوية على الأطراف الأوروبية (Asli Kelkitli, 2019, p. 76).

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض بحر قزوين في خمسة أهداف هي: السيادة، الأمن، الحكم الذاتي، العلمانية، الوضع القانوني لبحر قزوين. حيث تحتاج الولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين إلى (Coffey, 2019, p. 6):

1. سيادة منطقة حوض بحر قزوين: يتم تفويض السيادة الوطنية في جميع أجزاء منطقة بحر قزوين بسبب الاحتلال غير القانوني: مثل احتلال أرمينيا لناغورنو كاراباخ، واحتلال روسيا لأبخازيا الجورجية ومنطقة تسخينفالي (Tskhinvali)، فهناك ما يقدر بـ 10000 ميل مربع من الأراضي الخاضعة للاحتلال غير القانوني في منطقة بحر قزوين، كما تتواجد العديد من خطوط الأنابيب وطرق نقل الطاقة وخطوط السكك الحديدية في المنطقة على بعد أميال فقط من هذه المناطق الخاضعة لسيطرة جهة معينة. إذ يجب على الولايات المتحدة دعم السياسات والمبادرات التي تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

2. الأمن في منطقة حوض بحر قزوين: يجب على الولايات المتحدة تعزيز السياسات التي تدعم الأمن الإقليمي، إذ يوفر العديد من الفرص الاقتصادية خاصة في قطاع الطاقة، ذلك أن مساعدة حوض بحر قزوين في أن يصبح منطقة عبور وإنتاج مستقرة وآمنة لموارد الطاقة تفيد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما سيشتج الأمن الاستثمار الأجنبي والذي تحتاج إليه المنطقة أيضا.

3. الحكم الذاتي في حوض بحر قزوين: من مصلحة الولايات المتحدة أن تظل دول بحر قزوين تتمتع بالحكم الذاتي مع تأثير ونفوذ ضعيف للقوى الإقليمية والدولية خاصة نفوذ روسيا وتأثيرها في المنطقة، فإن وجود حكومات مستقرة وقادرة على مواجهة النفوذ الخارجي يخدم مصلحتها.

4. علمانية دول حوض بحر قزوين: باستثناء إيران وجمهورية داغستان، لم تؤسس الحركات الراديكالية وجودا في منطقة بحر قزوين كما فعلت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويرجع ذلك أساسا إلى الطبيعة العلمانية لأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان.

5. الوضع القانوني لحوض بحر قزوين: بعد 22 عاما، و52 اجتماعا، وخمس مؤتمرات لبحر قزوين، وقع قادة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين على اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين عام 2018. إذ يمهد هذا الاتفاق الطريق لاستكمال خط أنابيب الغاز عبر قزوين (Trans-Caspian Gas Pipeline)، التي تربط أسواق الطاقة في آسيا الوسطى بأوروبا، متجاوزة بذلك إيران وروسيا.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وبينما تحدد هذه الاتفاقية كيف يمكن استخدام حوض بحر قزوين، غير أنها فشلت في معالجة العديد من قضايا ترسيم الحدود فيه والتي كانت مصدر التوترات في السنوات الأخيرة، ومن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية حل هذه الخلافات حول ترسيم حوض بحر قزوين.

تمحورت العقيدة العسكرية لكازاخستان في زيادة التعاون مع حلف شمال الأطلسي "كعنصر هام في نظام الأمن القومي، ونظمت على أراضيها أول مناورات عسكرية ثنائية مع القوات الأمريكية، كما اتخذت أذربيجان وجورجيا خطوة للانضمام إلى الحلف (Chufrin, 2001, p. 4).

في عام 1997، أرسل الجيش الأمريكي حوالي 500 جندي إلى المنطقة، وبين عامي 1992 و1999، قدمت الولايات المتحدة للمنطقة حوالي 1.9 مليار دولار بموجب قانون دعم الحرية، الذي يعزز التحول الديمقراطي وإصلاحات السوق وتحسين الرعاية الصحية والإسكان (Jaff , 2001, p. 137). ولضمان تواجد عسكري دائم في منطقة البلقان بهدف تسهيل الوصول إلى الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى قامت الولايات المتحدة ببناء قاعدة عسكرية في كوسوفو، وبناء خط أنابيب يمر عبر ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا، كما قامت ببناء قاعدة عسكرية في جورجيا عام 2004، بهدف السيطرة على ثروات المنطقة ككل (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 193).

كما أنشأت قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان بداية من عام 2004 بهدف حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأمين شبكة خطوط أنابيب نقل موارد الطاقة من منطقة آسيا الوسطى (عبد الناصر، 2009، صفحة 12).

وفي عام 2005، كانت القوات الجوية الأمريكية (The United States Air Force) (USAF) تدير قاعدتين رئيسيتين في منطقة آسيا الوسطى، في كارشي خان أباد (Karshi-Khanabad) في أوزبكستان وفي مطار ماناس الدولي (Manas International Airport) (بشار إليها أحيانا باسم قاعدة غانشي الجوية (Ganci Air Base) في فيرغيزستان (Oliker & Shlapak, 2005, p. 39). وتتمثل أهداف التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى في (السعداوي، 2016، صفحة 936):

- تأمين الوصول والحصول على استغلال حقول النفط والغاز في حوض بحر قزوين.
- تأمين شبكة خطوط أنابيب الطاقة عبر ممرات موثوقة وأمنة.
- عرقلة مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في المنطقة من طرف فواعل إقليمية او دولية منافسة. كما شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على (Stegen & Kuszniir, 2015, p. 96):

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

- إشراك الشركات الأمريكية، كما شجعت على اتفاقيات لخطوط الأنابيب الجديدة.
- التدخل في سياسة حوض بحر قزوين من خلال دعم تقسيم قاع البحر (أيدت مبدأ وجوب اتخاذ قرار بشأن الوضع القانوني لبحر قزوين من قبل الدول الساحلية الخمس).
- تأييد خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي- جيهان) كطريق تصدير رئيسي من أذربيجان، وتدعو أذربيجان وتركمانستان إلى حل خلافهما حول ترسيم حدود المناطق.
- مواجهة النفوذ الروسي والإيراني من خلال دعم مشاريع خطوط الأنابيب التي تتجاوزها (مثل دعمها لخط أنابيب النفط (باكو- تبليسي- جيهان)).
- كما دعمت نشاط الاتحاد الأوروبي في الحصول على غاز حوض بحر قزوين عبر ممر الغاز الجنوبي.

إن برنامج المساعدة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يتماشى ومحاولة اكتساب موطئ قدم في المنطقة الغنية بالطاقة في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، ذلك أنها تستخدم المساعدات العسكرية كأداة لتأمين البنية التحتية للطاقة في آسيا الوسطى، فمساعدتها المالية لإعادة بناء قاعدة جوية سوفيتية قديمة في أتيرو (Atyrau)، بالقرب من حقل نفط كاشاجان (Kashagan) بهدف تعزيز قدرة كازاخستان على حماية النفط (Abbasi , 2013, p. 42).

وأعلنت عن مبادرة طريق الحرير الجديد (New Silk Road)، ولتجسيده حددت العديد من مشاريع البنية التحتية، تتضمن خط أنابيب الغاز (تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند) (TAPI) بطول 1735 كم، تتجاوز الأراضي الروسية، إذ يوفر عائدات عبور لكل من أفغانستان وباكستان وربطهما بالأسواق العالمية (Stegen & Kuszniir, 2015, p. 99).

كما تواجدت شركات النفط الأمريكية في كازاخستان منذ الاتحاد السوفييتي، منها شركة (شيفرون) ولها حضورا هاما في كازاخستان من خلال المساعدة في تطوير الحقول، حيث تمتلك 50 بالمئة في شركة (تتجيزشافرويل) (Tengizchevroil)، التي تدير حقل نفط (تتجيز) (Tengiz)، وتعد كل من (إكسون موبيل) (ExxonMobil) و(كونوكوفيليبس) (ConocoPhillips) عضوين في شركة (شمال بحر قزوين) (North Caspian Operating Company)، الذي يعمل على تطوير حقل نفط (كاشاجان) (Kashagan) (Stegen & Kuszniir, 2015, p. 100).

ووصل الاستثمار الأمريكي في مجال الطاقة في كازاخستان إلى عشرات المليارات من الدولارات، حيث بلغ إجمالي النشاط التجاري أكثر من 2.1 مليار دولار في عام 2018 (Coffey, 2019, p. 19). إلا

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

أن النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى شهد تراجعاً خلال العقد الجاري، متخذاً مجموعة من الأبعاد، أهمها:

- إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في أوزباكستان (Wishnick, 2009, p. 3).
- غلق قاعدة ماناس عام 2009 بسبب عدم حصول قرغيزستان على المساعدات الأمريكية، ومقتل مواطن من قرغيزستان من طرف عسكري أمريكي، والتقارب المصلي مع روسيا (الشيخ، 2019، صفحة 74).

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين هي جزء من استراتيجيتها الواسعة التي ترتبط بأفغانستان وبحر قزوين وجنوب القوقاز والاتحاد الأوروبي وجنوب آسيا والشرق الأوسط، كما أن تشجيع ودعم طرق جديدة لخطوط أنابيب الطاقة، بما في ذلك خطوط أنابيب الغاز العابرة لبحر قزوين وعبر أفغانستان، وممرات النقل سيمكن دول آسيا الوسطى من الوصول إلى الأسواق الدولية وتنويع الإمدادات الغربية من الطاقة (Mirzokhid, 2015, p. 146).

4.3.3 الوضع القانوني لحوض بحر قزوين.

من بين العوامل التي تؤثر على البيئة الأمنية الإقليمية في حوض بحر قزوين هي النزاع بين الدول الساحلية حول النظام القانوني لبحر قزوين وتقسيم موارده الطاقوية إلى مناطق وقطاعات اقتصادية وطنية، فالنظام القانوني الذي يحكم استغلال موارد النفط والغاز في حوض بحر قزوين يقوم على المعاهدات السوفيتية الإيرانية لعامي 1921 و1940، غير أنه لم يعد يعكس التحولات الجيوسياسية في المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (Chufrin, 2001, p. 2).

قبل عام 1991، كانت دولتان فقط تتقاسمان بحر قزوين هي: الاتحاد السوفيتي وإيران، لكن مع تفكك الاتحاد السوفيتي، زاد عدد الدول المشاطئة من دولتين إلى خمس دول هي: أذربيجان في الجنوب الغربي، وإيران في الجنوب، وكازاخستان في الشمال الشرقي، وروسيا في الشمال الغربي، وتركمانستان في الجنوب الشرقي (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

ولم تتمكن الدول الخمس المطلة على البحر الاتفاق على ترسيم البحر واستغلال موارده، بالنظر إلى احتواء قاع حوض بحر قزوين على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، فقد كانت قضية وضعها القانوني موضع خلاف على مدار الـ 27 عاماً الماضية (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

كانت نقطة الخلاف الرئيسية هي ما إذا كان بحر قزوين بحراً أم بحيرة؟، ويعد الوضع القانوني مهماً لأنه يحدد المعاهدة الدولية التي تنطبق في تنظيم حقوق الملكية على البحر وموارده. ومنذ بداية

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

الخلاف، دعت إيران إلى تصنيف حوض بحر قزوين على أنه بحيرة، على اعتبار أنه قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كان البحر ملكا بشكل مشترك من قبل الدولتين (الاتحاد السوفيتي وإيران)، وضرورة استمرارية هذا النظام، كما ادعت الدولتين أن الملكية المشتركة ضرورية لحماية النظام البيئي لحوض بحر قزوين من الأضرار البيئية الناجمة عن الاستغلال العشوائي للموارد الطاقوية (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

وإذا تم تعريف حوض بحر قزوين على أنه بحيرة، يتم تطبيق قواعد القانون الدولي، وإذا تم منح بحر قزوين وضع بحر، فإن العلاقات بين الدول المشاطئة يتم تنظيمها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS) (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمكن لكل دولة المطالبة بمنطقة بحرية إقليمية تبلغ 12 ميلا بحريا، بالإضافة إلى منطقة اقتصادية تبلغ 200 ميل بحري. كما تنص المادتان 69 و124-132 من الاتفاقية على أن للدول غير الساحلية الحق في المطالبة بالوصول إلى أعالي البحار (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

وبامتلاكهما الحصة الأكبر من رواسب الهيدروكربون في بحر قزوين على طول خطوطها الساحلية، أكدت أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان أنه يجب تصنيف بحر قزوين على أنه بحر ودعم تقسيمه إلى قطاعات وطنية (Orazgaliyev, 2017, p. 2).

اعتقدت إيران أن وضعية حوض بحر قزوين يجب أن تحل على أساس الإجماع بين الدول الخمس المطلة على البحر، ورفضت الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بين روسيا وكازاخستان وأذربيجان، كما دعمت مفهوم "الملكية المشتركة" والتقسيم المتساوي للبحر بين الدول الخمس المطلة على البحر، وأصررت باستمرار على أن اتفاقيات سنة 1921 و1940 بين الاتحاد السوفياتي وإيران تبقى ملزمة قانونا (German, 2014, p. 28).

وتعارضت إيران مع أذربيجان، التي تدعو إلى تطبيق قانون البحار (وبالتالي مبدأ الخط المتوسط) (الذي بموجبه تحصل إيران على 14 في المائة) واستمرت في توقيع اتفاقيات التنقيب مع شركات النفط، على الرغم من عدم وجود توافق بين الدول المطلة على البحر (German, 2014, p. 28).

وقعت الدول الخمس المطلة على حوض بحر قزوين سنة 2018، روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان على اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، مما مثل انفراجا في حل نزاع حدودي بحري طويل الأمد، إذ يعد هذا الاتفاق خطوة رئيسية نحو تكامل إقليمي. ويعود الإجماع على الوضع القانوني لبحر قزوين إلى عاملين جيوسياسيين (Orazgaliyev, 2017, p. 1):

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

- أولاً، أدى فرض العقوبات الغربية على روسيا وإيران إلى تقارب مواقف هذين الدولتين في العديد من القضايا، بما في ذلك النزاع على حوض بحر قزوين.
 - وثانياً، دفع حضور الصين المتزايد في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بروسيا وإيران إلى محاولة إعادة تأسيس التعاون الإقليمي لموازنة نفوذ الصين.
- وجاء في الاتفاق الآتي (Coffey, 2019, p. 27):

- بدلاً من اختيار البحر أو البحيرة، أعطت الاتفاقية لبحر قزوين وضعاً قانونياً خاصاً.
- لم تتضمن الاتفاقية مسألة ترسيم الحدود البحرية لبحر قزوين، بما في ذلك قاع البحر، بخلاف تكرار ما تم الاتفاق عليه عام 2014، وهو أن سيادة كل دولة من دول بحر قزوين تمتد 15 ميلاً بحرياً من الشاطئ للتفتيح عن المعادن و10 ميلاً بحرياً إضافياً لحقوق الصيد، والباقي للاستغلال المشترك.
- كما اتفق قادة دول بحر قزوين في أكتاو على أن أي ترسيم للحدود البحرية سيتم على أساس ثنائي بين الدول المعنية.
- السماح ببناء خطوط أنابيب تحت البحر، جادلت إيران وروسيا بأن أي خط أنابيب يجب أن يحصل أولاً على موافقة جميع الدول الخمس المطلة على البحر. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تسمح بإنشاء خطوط الأنابيب بموافقة الدول المشاركة في المشروع فقط. يمكن أن يعطي هذا الفرصة لخط أنابيب غاز عبر قزوين يربط تركمانستان بأذربيجان، وسيكون لهذا تداعيات على ممر الغاز الجنوبي وأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

- منع الدول غير المطلة على حوض بحر قزوين من التواجد العسكري في المنطقة.

5.3.4 مسألة الحدود بين دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

تشكل دول آسيا الوسطى مجالاً جغرافياً واحداً ومشاركاً، لكن لا يمكن التعامل معها على أنها كيان واحد، إذ تشتت الانقسامات السياسية بين دول آسيا الوسطى. حيث أن حدود هذه الدول، الموروثة من الاتحاد السوفياتي عام 1991، حددتها روسيا، وبعد انهياره تحولت إلى حدود متنازع عليها، ما أدى إلى تشتت الجماعات العرقية، وقطع طرق التجارة والاتصالات، وكسر الترابط الاقتصادي والسياسي، وتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات من أفغانستان، وانتشار الأمراض المعدية (Alfred, 2017, p. 43).

وتمثل الحدود الإدارية والجمهورية في حقبة الاتحاد السوفياتي والتي وضعها فترة العشرينيات على أنها حدود عشوائية وغير مبررة، مثل إقليم ناغورنو كاراباخ الذي يتمتع بأغلبية أرمنية لكن تم وضعه كمنطقة حكم ذاتي تابع لأذربيجان عام 1923 (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 333).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

تفاوضت دول حوض بحر قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفياتي حول قضايا الحدود، وتم التفاهم حولها دون مشاكل أمنية. أما فيما يتعلق بالحدود البحرية، فإن المسألة الأهم حول تقسيم حقول النفط والغاز البحرية، وخاصة بين أذربيجان وتركمانستان، ما أدى إلى علاقات عدائية منذ التسعينيات، والإشارة من كلا الجانبين إلى التهديدات العسكرية، حيث كانت فيه اتهامات بالاستكشاف غير القانوني والتطوير في حقول النفط المتنازع عليها، وانتهاك المياه الإقليمية بالسفن العسكرية وغير العسكرية، وتفاقم الوضع مع حصول أذربيجان على سفينتين عسكريتين أمريكيتين، ما أشعل سباق التسلح بينها وبين تركمنستان (Bajrektarevic, 2015, p. 12)

6.3.4 الإرهاب وأمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

يرتكز تعريف مفهوم الأمن الطاقوي على مسألة تأمين إمدادات طاقوية كافية بأسعار مناسبة وتفاذي التقلب في الأسعار، بالإضافة إلى تأمين ممرات عبور نقل الطاقة من مخلف أشكال التهديدات التماثلية واللامتاثلية كاستهداف الجماعات الإرهابية لشبكة خطوط الأنابيب والقرصنة البحرية (عرفة محمد، 2014، صفحة 61).

وأصبحت البنية التحتية للطاقة هدفا للجماعات الإرهابية، خاصة في الشرق الأوسط وتركيا، ذلك أن امتداد الهجمات الإرهابية إلى محطات النفط والغاز وشبكات الكهرباء، بالإضافة إلى الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للطاقة يمكن أن يكون لها تأثيرات على أمن الإمداد في الاتحاد الأوروبي (Shaffer, 2011, p. 61).

إن منطقة الساحل الغربي لروسيا على حوض بحر قزوين منطقة مضطربة بالتمرد في شمال القوقاز، الذي اجتاحت داغستان على بحر قزوين، وعلى الرغم من أن روسيا أعلنت رسمياً انتهاء عملية مكافحة الإرهاب في الشيشان عام 2009، إلا أنها لا تزال تتصدى للتمرد المستمر عبر شمال القوقاز (German, 2014, p. 32)

أعلنت روسيا سنة 2010 عن تدهور الأوضاع وأنها تواجه تمرداً في كل المنطقة، وكانت هناك اغتالات استهدفت المسؤولين، منهم رجال الدين ورجال الأمن، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية على خطوط السكك الحديدية وشبكة أنابيب الطاقة والبنية التحتية (German, 2014, p. 32).

وتعتبر كازاخستان من أغنى دول العالم من حيث احتياطيات النفط والغاز وهي المنتج الرئيسي للنفط في حوض بحر قزوين، كما تعد النقطة المحورية الرئيسية للصراع الجيوسياسي للسيطرة على النفط في المنطقة (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 4)، غير أن

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

الإرهاب والتطرف انتشر في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت كازاخستان مركزا للراديكالية (التطرف) (Radicalism)، ذلك أن الهجوم الإرهابي في منطقة أكتوبي (Aktobe) الغنية بالطاقة عام 2016، أظهر حقيقة أن الجماعات الإرهابية تستهدف أنشطة الطاقة في الدولة، وأصبحت المنطقة بؤرة للتطرف بسبب موقعها الاستراتيجي (بالقرب من منطقة شمال القوقاز) (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 19).

كما تعرض خط أنابيب النفط (باكو - تبليسي - جيهان) لهجوم إرهابي، واضطرت أذربيجان وشركات النفط الغربية إلى وقف العمليات في حقول النفط والغاز في حوض بحر قزوين، وتراجعت كازاخستان عن بناء مصفاة لتكرير النفط في باتومي، وتصدير منتجات النفط والسلع الأخرى عبر أراضي جورجيا، كما تأثر أيضا تصدير الغاز التركماني عبر جنوب القوقاز (Kornely, 2011, p. 17).

وعلقت أيضا شركة (بريتش بتروليوم) تدفق النفط عبر جورجيا وتحويل جزء منها عبر المرافق الروسية، بينما أعادت شركة سوكار الأذربيجانية (SOCAR) توجيه جزء من صادراتها التي يتم إرسالها عبر محطة كوليفي الجورجية، نحو ميناء نيكا (Neka) الإيراني (Kornely, 2011, p. 17).

4.4 جيوسياسية أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

في ظل تصاعد أهمية الطاقة واشتداد التنافس والصراع بين الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور، أصبحت خطوط النفط والغاز من المحددات والقضايا الجوهرية التي تتحكم في جيوسياسية أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، في ظل حالة الاستنزاف الطاقوي التي تشهدها منابعه التقليدية.

وتؤدي شبكة خطوط الطاقة دورا هاما كون حوض بحر قزوين منطقة داخلية، فهناك حاجة لبنائها للوصول إلى أسواق الطاقة، التي أصبحت مساراتها مرآة للعلاقات الدولية وللاستراتيجيات العالمية، في ظل تنافسية الفواعل الإقليمية والدولية، والتطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

1.4.4 شبكة خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

على إثر تفكك الاتحاد السوفييتي، اتجهت جميع خطوط الأنابيب في المنطقة نحو الشمال وربطت بشبكة خطوط الأنابيب الروسية، ما دفع بدول المنطقة والدول الغربية في منتصف التسعينات إلى البحث عن إمكانية لبناء خطوط أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز من المنطقة، وتم طرح العديد من المخططات تتعلق بالدول التي يجب أن تعبرها خطوط الأنابيب، بما في ذلك الطرق عبر الصين وأفغانستان وتركيا وباكستان وروسيا وإيران (Kubicek, 2013, p. 174).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وتم كسر الاحتكار الروسي لتصدير الطاقة في أواخر التسعينات، عندما بدأ تشغيل خط أنابيب بين باكو وميناء سوبسا الجورجي، وفتح خط أنابيب غاز بين تركمانستان وإيران، وهكذا استمرت طرق التصدير الرئيسية في تجاوز الأراضي الروسية (Kubicek, 2013, p. 174). وأنجز أول خط لأنابيب النفط في المنطقة عام 1906 ليربط (باكو) على بحر قزوين مع (باتومي) على البحر الأسود، وبعد أكثر من 100 عام، تم استبداله بشبكة حديثة من أنابيب الغاز والنفط التي تربط قلب آسيا بأوروبا.

إن حوض بحر قزوين بحر مغلق، ويعتمد على خطوط الأنابيب أو الشحنات عبر الدول المجاورة لنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. وأثناء تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت خطوط الأنابيب الوحيدة من الأراضي السوفيتية تتجه شمالاً إلى روسيا (Kubicek, 2013, p. 173):

- خط أنابيب نفط من كازاخستان متصل بشبكة خطوط الأنابيب الروسية.
 - خط أنابيب الغاز في وسط آسيا الذي ينقل الغاز من تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان إلى روسيا.
- وتتمثل خطوط أنابيب الطاقة (النفط والغاز) في منطقة آسيا الوسطى في الآتي (أنظر الخريطة رقم 3 في الصفحة 144):

1) خطوط أنابيب النفط (Manouchehr, 2006, p. 177):

- أتيرو-سامارا (Atyrau-Samara): بلغت طاقته الإنتاجية حوالي 280 ألف برميل في اليوم من الحقبة السوفيتية، ويمتد من محطة كازاخستان في أتيرو إلى مصفاة الأورال الروسية (Urals) في سامارا، ثم يتصل بنظام دروزبا (Druzhba) الرئيسي بين الشرق والغرب في روسيا. ويبلغ طوله 691.2 كم.
- باكو-نوفوروسيسك (Baku-Novorossiysk): يمتد هذا الخط الذي يعود إلى الحقبة السوفيتية من موانئ النفط خارج ميناء باكو إلى نوفوروسيسك عبر جنوب روسيا، تبلغ طاقته حوالي 180.000 برميل في اليوم.
- باكو-سوبسا (Baku-Supsa): تم افتتاحه أواخر عام 1998، يمتد من باكو إلى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود.
- ديوهندي-باتومي (Dyuhendi-Batumi): يمتد من محطة النفط الأذربية في (Dyubendi) إلى ميناء باتومي الجورجي.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

- خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان): الذي تم تشغيله عام 2006 (بدعم سياسي من الولايات المتحدة خلال إدارة كلينتون)، من أذربيجان عبر العاصمة الجورجية تبليسي وتركيا إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طوله حوالي 1.730 كم.
 - كما بدأ تشغيل مشروع (خط أنابيب جنوب القوقاز) عام 2006، ويربط حقول الغاز الأذربية بتركيا عبر جورجيا.
 - وأيضا افتتح خط أنابيب (اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين الروسية) (Russia's Caspian Pipeline Consortium) عام 2001، ينقل النفط من كازاخستان إلى الأسواق العالمية عن طريق نقله إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود.
- (2) خطوط أنابيب الغاز (Iftekharul, 2011, p. 34):
- توجد العديد من خطوط أنابيب الغاز التي تربط الأسواق الأوروبية بأوراسيا، أهمها هي الطرق الروسية، بما في ذلك (خط أنابيب الغاز عبر البلقان) (Trans-Balkan Gaz)، و (بلوستريم) (Bleu stream). غير أن طرق نقل الغاز في آسيا الوسطى التي لا تسيطر عليها روسيا قليلة، منها:
- خط أنابيب (باكو - تبليسي - أرضروم)، من أذربيجان إلى تركيا.
 - خط أنابيب (كوريديجي - كورت كوي) (Korpedzhe-Kurt-Kui)، خط قصير ممتد فقط من تركمانستان إلى إيران، ويعتبر أول خط أنابيب غاز غير روسي في آسيا الوسطى، تبلغ طاقته السنوية ما يقرب من 300 مليار قدم مكعب. وباستثناء هذا الخط فإن جميع صادرات الغاز الطبيعي التركمانية والأوزبكية تخضع لسيطرة شركة غازبروم، ويتم تصدير جميع الغاز التركماني تقريبا إلى روسيا عبر أوزبكستان أو إلى أوكرانيا عبر روسيا.
 - خط أنابيب آسيا الوسطى - المركز (The Center Asia-Center)، ينقل الغاز التركماني إلى روسيا عبر كازاخستان إلى نظام غازبروم لأنابيب الغاز، تبلغ سعته السنوية حوالي 3.53 تريليون قدم مكعب.
 - خط أنابيب (طشقند - بيشكيك - ألماتي) (Tashkent-Bishkek-Almaty) مملوكة لروسيا، تنقل الغاز الأوزبكي إلى جنوب كازاخستان، ويستخدم أيضا في توصيل الغاز إلى قيرغيزستان، وتبلغ سعته حوالي 777 مليار قدم مكعب.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

- خط أنابيب الغاز بين تركيا واليونان وإيطاليا، حيث يستخرج الغاز من حقل شاه دنيز في أذربيجان، ويعبر الأراضي التركية إلى اليونان، ومن هناك يتم تمديده باتجاه إيطاليا عبر خط أنابيب تحت البحر الأدرياتيكي (Misiagiewiez, 2012, p. 71).

يوجد مشروع آخر هو (خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر قزوين) (Transcaspian)، هدفه نقل الغاز من تركمانستان عبر حوض بحر قزوين إلى أوروبا. وبموجب الاتفاقية الموقعة في 29 أكتوبر 1998، يتم نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا، وستة عشر (16) مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي التركي والباقي يذهب إلى أوروبا. لكن لم يتحقق هذا المشروع بسبب الوضع الإشكالي لحوض بحر قزوين والتوتر بين أذربيجان وتركمانستان فيما يتعلق بالحق في موارد الطاقة في بحر قزوين (Misiagiewiez, 2012, p. 71).

كما يمكن لمشروع خط أنابيب عبر أفغانستان، والذي يشار إليه باسم خط أنابيب (تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند)، تغيير نقل الغاز في آسيا الوسطى من تركمانستان إلى الهند، لمنع الهيمنة الروسية والصينية على سوق الطاقة في المنطقة، غير أن إنشاءه تعرقل بسبب الأوضاع الأمنية في أفغانستان والمسائل القانونية في تركمانستان (Coffey, 2019, p. 29).

في عام 2018، تم بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (The Trans-Anatolian Natural Gaz Pipeline)، الذي يربط أذربيجان بتركيا، بعد ذلك سيرتبط بخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، والذي سيمتد من الحدود التركية اليونانية إلى إيطاليا عبر ألبانيا والبحر الأدرياتيكي، عند اكتماله في عام 2020 (Coffey, 2019, p. 28). وتعرف خطوط أنابيب الغاز الجديدة هذه، بالإضافة إلى خط أنابيب جنوب القوقاز باسم ممر الغاز الجنوبي (The Southern Gaz Corridor)، وبمجرد تشغيله يكون عبارة عن شبكة من خطوط الأنابيب تمتد 2100 ميل عبر سبع دول لتزويد أوروبا بـ 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (Coffey, 2019, p. 28).

أصبح البحث عن طرق جديدة لخطوط أنابيب الطاقة مطلب العديد من القوى الإقليمية والعالمية، غير أنها تتطلب رأس المال والاستقرار في بعض المناطق مثل: جورجيا وناغورنو كاراباخ والشيشان وأفغانستان وجنوب شرق تركيا، ومقاطعة شينجيانغ في الصين، والتي شهدت الكثير من العنف في السنوات الأخيرة (Kubicek, 2013, p. 173).

وتوجد العديد من الخيارات لنقل موارد منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى سوق الطاقة العالمية، فالطريق الطبيعي يمر عبر إيران، ولكن لا تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب البرنامج

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

النووي الإيراني، كما أن توسيع خطوط الأنابيب عبر الأراضي الروسية يمنحها سيطرة في منطقة بحر قزوين، ودخلت الصين لعبة الطاقة في حوض بحر قزوين باقتراحها لخط أنابيب في الاتجاه الشرقي (Misiagiewiez, 2012, p. 71).

خريطة رقم 3: شبكة خطوط أنابيب النفط في منطقة آسيا الوسطى.



المصدر: مقتبس من: Kaur & Singh, 2014, p. 100

2.4.4 التنافس على خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

حظيت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين باهتمام عالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي، وتوفرها على احتياطيات كبيرة من الطاقة، تلعب شبكة خطوط أنابيب الطاقة دورا هاما نظرا لأن حوض بحر قزوين منطقة غير ساحلية، فهناك حاجة لبناء خطوط أنابيب للوصول إلى أسواق الطاقة (Manouchehr, 2006, p. 173).

تعتبر مسارات شبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة عاملا محوريا في تحديد ورسم العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة ودول العبور، وهندسة التفاعلات الطاقوية سواء تنافسية صراعية أو تعاونية على المستوى الإقليمي والدولي (الكوراني علي، 2019، صفحة 81). وأصبحت المنطقة ساحة للعبة كبرى جديدة بين القوى الإقليمية والدولية على مصادر الطاقة، أدى هذا التنافس إلى هندسة مسارات خطوط الأنابيب الجديدة، كما استفادت دول حوض بحر قزوين من هذا التنافس الجيوسياسي واستطاعت بذلك تنويع خيارات التصدير، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي (Orazgaliyev, 2017, p. 1).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وعليه، فإن السيطرة على موارد الطاقة وخطوط الأنابيب في منطقة تتنافس فيها أطراف إقليمية ودولية على النفوذ، تمثل قضية أساسية في ظل ارتباطها بعوامل سياسية واقتصادية (Manouchehr, 2006, p. 173). بعد عام 1991، جذبت القوى الإقليمية والدولية دول حوض بحر قزوين في اتجاهات مختلفة، وكانت لها نفس الخيارات لطرق خطوط أنابيب الطاقة (Orazgaliyev, 2017, p. 1):

- أولاً، تم تحديد المسار الغربي تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لنقل النفط والغاز من دول حوض بحر قزوين إلى جورجيا وتركيا دون المرور عبر الأراضي الروسية والإيرانية. وتضمنت مبادرة ممر الطاقة بين الشرق والغرب بناء البنية التحتية لنقل الطاقة التي تربط منطقة حوض بحر قزوين بتركيا عبر خط أنابيب (باكو- تبليسي- جيهان)، وتم التخطيط أيضاً لبناء خطوط أنابيب عبر بحر قزوين وربط دول شرق قزوين (كازاخستان وتركمانستان) مع باكو.
- ثانياً، يعد المسار الجنوبي عبر إيران نحو الخليج أقصر الطرق وأرخص طريقة لنقل نفط وغاز حوض بحر قزوين إلى أسواق الطاقة العالمية، غير أن هذا الخيار معقد بسبب العقوبات على إيران وعزلها من طرف الولايات المتحدة وحلفائها.
- ثالثاً، اقترحت الصين المسار الشرقي، وقد توافقت رغبة دول آسيا الوسطى في تنويع طرق تصديرها مع محاولة الصين لتنويع مصادر الطاقة لديها.
- رابعاً، شجعت روسيا المسار الشمالي، الذي يتيح لأذربيجان وكازاخستان الوصول إلى ميناء نوفوروسيسك في البحر الأسود، كما أقنعت روسيا كازاخستان ببناء خط أنابيب (اتحاد خط أنابيب بحر قزوين)، الذي يمر عبر الأراضي الروسية.

1. روسيا:

تسيطر روسيا على الشاطئ الشمالي الغربي لحوض بحر قزوين، وتستثمر العديد من شركات الدولة في مجال الطاقة مثل: غازبروم (Gazprom)، روسنفت (Rosneft)، ترانسنفت (Transneft)، بالإضافة إلى العديد من شركات الطاقة الخاصة مثل: لوك أويل (Lukoil)، سبنفت (Sibneft)، يوكوس (Yukos) (Bajrektarevic, 2015, p. 4). وسعت باستمرار للسيطرة على موارد الطاقة والموقع

الاستراتيجي لآسيا الوسطى، من خلال (Bin, 2014, p. 598):

- تشجيعها برنامج الاتحاد الأوراسي للحفاظ على نفوذها.
- التحكم في قنوات تصدير النفط والغاز.
- استكشاف وتطوير موارد الطاقة.

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

- شراء الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وتحديد أسعار الغاز الأوروبية.
- التعاون مع كازاخستان وتركمانستان في التخطيط لبناء خط أنابيب غاز حول بحر قزوين.
- التخطيط لاستثمار 2 مليار دولار أمريكي في تحويل نظام خطوط الأنابيب الرئيسية في آسيا الوسطى، وتتبع أي خطط لإنشاء أنابيب الغاز الطبيعي باتجاه الدول الغربية.

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وفي ظل اعتمادهما فقط على الطاقة في الشرق الأوسط في السبعينيات، في زيادة تأثيرهما السياسي والاقتصادي على المنطقة للوصول إلى موارد الطاقة (Ozdamar, 2010, p. 1415). حيث خططت فترة التسعينيات لمشروع حول بناء شبكة خطوط أنابيب الطاقة تربط بين تركمانستان وباكستان (ميناء غفادار) وتمر غرب أفغانستان من طرف شركة النفط الأمريكية (أونوكال) حيث لها استثمارات كبيرة في حوض بحر قزوين (غانم، 2001، صفحة 42). كما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة طريق الحرير الجديد (New Silk Road) (خطة آسيا الوسطى الكبرى) (Great Central Asia Plan)، التي توضح استراتيجية الطاقة في آسيا الوسطى (Bin, 2014, p. 598):

- أولاً، تشجع الولايات المتحدة الأمريكية وتدعم الشركات الأمريكية التي تشارك في تطوير موارد النفط والغاز في آسيا الوسطى بهدف خلق أكبر الفوائد الاقتصادية والبحث عن مصادر نفط جديدة.
- ثانياً، من الناحية الجيوسياسية، تخطط للترويج لخط أنابيب للنفط والغاز يتجاوز روسيا ويكسر الاحتكار الروسي لتصدير موارد النفط والغاز في آسيا الوسطى. لذلك، تدعم الولايات المتحدة استكمال خط أنابيب (باكو- جيهان)، وبناء خط أنابيب نفط كازاخستان عبر بحر قزوين الذي سيرتبط بخط أنابيب (باكو- جيهان)، وذلك لنقل نفط كازاخستان وتركمانستان عبره، كما تدعم أيضاً بناء خط أنابيب غاز كازاخستان وتركمانستان عبر بحر قزوين الذي سيرتبط بخط أنابيب نابوكو، لكسر سيطرة روسيا على صادرات النفط والغاز في آسيا الوسطى من جهة، والتأثير على وصول الصين إلى هذه الموارد من جهة أخرى.

- ثالثاً، منع الدول المنافسة الإقليمية والدولية مثل روسيا والصين وإيران على السيطرة وبسط هيمنتها على منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وجنوب القوقاز، بهدف عزل الولايات المتحدة الأمريكية عن مجمل التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة وتحجيم دورها (غانم، 2001، صفحة 39).

3. الصين:

يظهر تقدير احتياجات الصين المستقبلية من الطاقة أنه في العقود القادمة، ستصبح سوقا استهلاكيا للوقود الأحفوري، يبلغ معدل إنتاج النفط الصيني حوالي 1.7 في المائة سنويا، ويزداد استهلاك النفط بنسبة 5.8 في المائة، ومن المتوقع أن تستورد الصين حوالي 84 في المائة من إمداداتها من الطاقة بحلول عام 2030 (Abbasi , 2013, p. 43).

تستورد الصين موارد الطاقة عبر البحر عبر مضيق ملقا، غير أنه ويسب تواجد الأسطول البحري الأمريكي حول المضيق، يبقى أمن إمداداتها من الطاقة محل تهديد. لذلك، تم استكشاف الطرق البرية لتجنب النقل البحري (Abbasi , 2013, p. 44).

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية استراتيجية كبيرة للصين لأنها منطقة حاجز أو عازلة بين الصين وروسيا وبين الصين والقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، وتهدف الاستراتيجية الصينية اتجاه آسيا الوسطى إلى ثلاثة أهداف رئيسية (Tolga Turker, 2012, p. 39):

- ضمان وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.
 - تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول آسيا الوسطى.
 - ضمان السيطرة على نفط وغاز حوض بحر قزوين من أجل تعزيز أمن الطاقة.
- لدى الصين مصالح اقتصادية في منطقة آسيا الوسطى، وتعد من أكثر الفواعل تواجدا في المنطقة من خلال المشروع الصيني "مبادرة الحزام والطريق" (The Belt and Road Initiative)، أو مبادرة طريق الحرير الجديد (The New Silk Road Initiative) (Bolonia, 2019, p. 2).

بدأت الشركات الصينية في الاستثمار في حقول الطاقة بهدف إنشاء خطوط أنابيب جديدة لنقل موارد الطاقة في حوض بحر قزوين إلى الصين، وبالتالي تنويع وارداتها من الطاقة (Tolga Turker, 2012, p. 40).

وتمكنت من دخول المنطقة من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، ذات أهداف أمنية ثم اتسعت لتشمل قضايا الطاقة، وبالتالي أصبح لها دور هام في سياسات الطاقة في المنطقة، فآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين هي جزء من سياسة الصين الجديدة (طريق الحرير الجديد) (Bajrektarevic, 2015, p. 11).

تطورت العلاقات الصينية الكازاخستانية وفقا لشراكة استراتيجية ثنائية شاملة، وتعد الصين الشريك الاقتصادي الهام لكازاخستان، حيث بلغ حجم التجارة المتبادلة عام 2013 حوالي 22.5 مليار دولار

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

أمريكي، وبلغت قيمة الصادرات من كازاخستان إلى الصين 14.3 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الواردات من الصين 8.2 مليار دولار أمريكي، وتكمن الصادرات الرئيسية إلى الصين في الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والنحاس والمعادن الأخرى (Stegen & Kuzsnir, 2015, p. 101).

وقامت باستكشاف حقول نفط كازاخستان لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وأطلقت خط أنابيب نفط (كازاخستان - الصين)، الذي يعمل منذ عام 2006 ويبلغ حوالي 15 بالمائة من احتياجاتها من النفط (Abbasi, 2013, p. 44).

وفي قطاع الغاز، وقعت الصين عام 2006 اتفاقية لمدة ثلاثين عاما مع تركمانستان لشراء ما يصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، والتزمت بتطوير خط أنابيب من تركمانستان (Kubicek, 2013, p. 179).

وفي عام 2007، بدأت الصين وتركمنستان بناء خط أنابيب غاز آسيا الوسطى والصين الذي يبلغ طوله 1833 كم، والذي يربط تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان بمقاطعة شينجيانغ. وفي عام 2012، صدرت تركمانستان حوالي 21.3 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط الأنابيب إلى الصين (Stegen & Kuzsnir, 2015, p. 102). وفي عام 2013، قررت الصين وتركمانستان توسيع قدرة خط أنابيب آسيا الوسطى والصين إلى 65 مليار متر مكعب / السنة بحلول عام 2020 (Stegen & Kuzsnir, 2015, p. 102).

يعتبر خط الأنابيب الصيني الكازاخي أطول خط أنابيب نفط، وخط أنابيب (آسيا الوسطى - الصين) هو أطول خط أنابيب غاز موجود في العالم، إذ تحولت كازاخستان إلى المورد الرئيسي للنفط في الصين، في حين أصبحت تركمانستان المورد الرئيسي للغاز في الصين (Orazgaliyev, 2017, p. 6).

4. الاتحاد الأوروبي:

تركز استراتيجية الاتحاد الأوروبي للطاقة على نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى الذي يتجاوز روسيا. ففي عام 1993، أطلق الاتحاد الأوروبي خط أنابيب النفط والغاز إلى أوروبا بين الدول (Interstate Oil and Gas to Europe Pipelines) الاختصار: (INOGATE)، سعيا وراء قنوات لتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا. وفي عام 2002، اقترح إنشاء خط أنابيب الغاز نابوكو، وفي سنة 2007، وقع كل من الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى: استراتيجية لشراكة جديدة مع آسيا الوسطى، وخطت لتقديم 750 مليون يورو لدول آسيا الوسطى من 2007 إلى 2013، لتحديث البنية التحتية للطاقة والنقل في آسيا الوسطى (Bin, 2014, p. 598).

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

وفي هذا السياق، تسعى روسيا لعرقلة ومنع شبكات خطوط أنابيب الطاقة التي تمتد من شرق إلى غرب حوض بحر قزوين بهدف نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان والتي تتجاوز أراضيها، بينما تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ تعدد خطوط ومسارات أنابيب الطاقة والتي تمر عبر العديد من الدول من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وجنوب القوقاز ومواجهة سياسة احتكار موارد الطاقة من طرف إيران وروسيا (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 375).

بينما تحاول دول حوض بحر قزوين بمساعدة فواعل خارجية لتقليل اعتمادها على البنية التحتية التي تسيطر عليها روسيا، وتهدف خطوط الأنابيب المقترحة في المنطقة بشكل أساسي، إلى احتواء نفوذ روسيا وإيران، وبالتالي تنويع مصادر إمدادات الطاقة وتعزيز استقلال دول حوض بحر قزوين، غير أن روسيا تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وتحرص على مرور معظم خطوط الأنابيب عبرها، كما ترغب إيران بأن تمر مسارات خطوط الأنابيب عبر أراضيها (Ogutcu M. , Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 18)

لقد أثر التنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية على مسار خطوط الأنابيب في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فمبادرة ممر الطاقة (شرق-غرب) التي تتجاوز روسيا وإيران، لا تفسر بالمنطق الاقتصادي ولكن تبريرها بدوافع استراتيجية (Orazgaliyev, 2017, p. 1).

إن قضايا الطاقة والأمن من القضايا الرئيسية التي تحدد الوضع الاستراتيجي مستقبلا لمنطقة حوض بحر قزوين، فالترتيبات المتعلقة باستغلال ونقل موارد الطاقة في المنطقة والنزاعات والتهديدات الأمنية تحدد مستقبل أنماط التعاون والصداقة والاعتماد، كما أن الدول التي يمكنها مساعدة دول القوقاز وآسيا الوسطى فيما يتعلق باحتياجاتها من الطاقة والأمن ستلعب دورا مهما في المنطقة (Jonson, 2001, p. 12).

3.4.4 تحديات نقل الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية

أحد المشكلات المتعلقة بموارد الطاقة في المنطقة هو صعوبة نقلها إلى الأسواق العالمية والأوروبية على وجه التحديد، حيث أصبحت مسألة بناء خطوط أنابيب جديدة أولوية في المنطقة ذلك أن بناء أنظمة نقل الطاقة تمت لخدمة الاحتياجات الاستراتيجية لروسيا، حيث تمر جميع خطوط أنابيب تصدير النفط والغاز عبرها، فالمنطقة معزولة جغرافيا إذ لا تتوفر على أي منفذ ساحلي يربطها ببحار ومحيطات العالم ما عدا حوض بحر قزوين وهو بحر مغلق بدوره تطل عليه دول المنطقة، فانعكست جغرافية المنطقة الحبيسة على تكاليف النقل، ورسم العلاقات الاقتصادية خاصة ذات الشأن الطاقوي مع

4. منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في معادلة أمن الطاقة

الدول المجاورة لها ذات المنافذ الساحلية، وعليه شكلت مشاريع خطوط أنابيب نقل الطاقة المتعددة عاملا مركزيا في تحديد طبيعة العلاقات في المنطقة تنافسية كانت أم تعاونية (مدحت، 2008، صفحة 131).

إلى جانب المشكلات البيئية حيث يحتوي النفط والغاز المستخرج من دول بحر قزوين على نسب عالية من الكبريت، ما يتطلب تمويلا إضافيا لخطوط أنابيب الطاقة التي تتطلب تكلفة إضافية لمقاومة التآكل، ما يهدد صناعة الغاز في المنطقة، ويمثل صعوبة في استخدامه من الدول المطلة عليه (عبد العاطي، 2014، صفحة 158). وعليه، فاستغلال موارد الطاقة في المنطقة يجب أن يكون عن طريق ممرات عبور موثوقة وآمنة لمسافات طويلة، لكن متطلبات النقل في المنطقة تثير مسألتين (Ogutcu M. , :Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 13)

- أولا، إن طرق النقل لمسافات طويلة تتطلب زيادة في تكاليف الإنتاج، كما أن تكاليف العبور لا تقتصر فقط على بناء وتشغيل خطوط الأنابيب، بل تشمل أيضا رسوم العبور والتي تفرضها دول العبور، وكلما كانت بدائل طرق نقل الطاقة أقل، كلما أدى بها إلى ممارسة الاحتكار على شبكة خطوط الأنابيب.

- ثانيا، إن مسارات خطوط الأنابيب في معظم الاتجاهات تلفها مخاطر سياسية. فالممر بين الشرق والغرب (فوق القوقاز، عبر جورجيا وتحت بحر قزوين والبحر الأسود) يثير مشاكل قانونية وبيئية (عبور البحار والممر عبر البوسفور)، ومعضلات اللأمن (الممر عبر أذربيجان وجورجيا)، وأيضا المرور عبر روسيا (سياسة الهيمنة الروسية، واحتكار نقل النفط والغاز)، بالإضافة إلى خطر الشيشان. وتتضمن خطوط الأنابيب عبر تركيا أيضا تهديدات في جنوب شرق الأناضول، وخطوط الأنابيب عبر أفغانستان (خطر الحرب الأهلية)، وتواجه خطوط الأنابيب عبر إيران سياسة العقوبات الأمريكية، وخطوط الأنابيب إلى الصين وهي سوق كبيرة ومنطقة عبور خالية من المخاطر لكنها طويلة وبالتالي مكلفة.

وبالتالي تتوفر أربعة بدائل للانفتاح على العالم بالنسبة لدول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر

قزوين وهي (أوغلو، 2011، صفحة 532):

1. على الجهة الشمالية لحوض بحر قزوين إلى القارة الأوروبية عبر روسيا.
2. على الجهة الشرقية للمنطقة إلى الباسيفيك عبر الصين.
3. على الجهة الجنوبية لأفغانستان إلى المحيط الهندي عبر الهند وباكستان.
4. على الجهة الجنوبية لحوض بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط عبر إيران وتركيا.

خلاصة:

تواجه آسيا الوسطى مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية عبر الوطنية بسبب موقعها الجيوستراتيجي الهام بين روسيا والصين وأفغانستان وباكستان وإيران وحوض بحر قزوين، تتمثل في تجارة المخدرات والبشر، والجريمة المنظمة، والإرهاب، كما تواجه أيضا تهديدات إقليمية بما في ذلك ندرة الموارد المائية لتوليد الطاقة، أما على المستوى الوطني فتعاني دول آسيا الوسطى خطر عدم الاستقرار بسبب الأنظمة الاستبدادية، وأثار الأزمة الاقتصادية والنزاعات الإثنية.

وتتزايد التعقيدات والصعوبات في تطوير واستغلال الموارد الطاقوية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين نظرا للتنافس بين القوى الإقليمية والعالمية عليها. وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بنسبة 1.5 في المائة عام 2030، فالطلب المتزايد على الطاقة دفع بالاتحاد الأوروبي للبحث عن مصادر بديلة للتبعية، وتطوير سياسة طاقة مشتركة بهدف تقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية.

وتسعى الدول المنتجة للطاقة مثل روسيا للحفاظ على احتكار نقل الموارد الطاقوية، والتأثير على طرق العبور الرئيسية، مما يمكنها من التحكم في أسعار الإنتاج والنقل، وعليه من مصلحتها إعاقة خطوط أنابيب الطاقة التي تتجاوز أراضيها. كما تهتم الفواعل الدولية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين بتعزيز علاقاتها مع دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فالولايات المتحدة لها مصلحة أمنية استراتيجية في المنطقة، بينما تسعى كل من الصين والاتحاد الأوروبي إلى تنويع إمداداتها الطاقوية.

وأدى تزايد الطلب على الطاقة في الصين إلى البحث عن مصادر طاقوية أخرى، وتعد أكبر منتج ومستهلك للفحم في العالم، غير أنها بحاجة إلى تنويع المصادر الطاقوية للتنمية الاقتصادية، حيث تهتم بالموارد الهيدروكربونية في منطقة آسيا الوسطى مثل كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تأمين إمدادات الطاقة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، من خلال البحث عن موردي طاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كأذربيجان وتركمانستان.

إن قضايا الطاقة والأمن من القضايا الرئيسية التي تحدد الوضع الاستراتيجي مستقبلا لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فالترتيبات المتعلقة باستغلال ونقل موارد الطاقة في المنطقة والنزاعات والتهديدات الأمنية تحدد مستقبل أنماط التعاون والصداقة والاعتماد، كما أن الدول التي يمكنها مساعدة دول القوقاز وآسيا الوسطى فيما يتعلق باحتياجاتها من الطاقة والأمن ستلعب دورا مهما في المنطقة.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات.

1.5 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

2.5 التحديات الأمنية لنقل الموارد الطاقوية من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي

3.5 مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات.

يشكل النفط والغاز مصدران رئيسيان للطاقة في القطاع الصناعي وتوليد الكهرباء في العالم، وتمتلك منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين احتياطات كبيرة من موارد الطاقة، إذ تمثل ثاني أكبر احتياطات من الغاز بعد الشرق الأوسط. وبسبب الموقع الاستراتيجي للمنطقة في معادلة الطاقة العالمية، تتنافس الفواعل الإقليمية والدولية على الاحتياطات الهيدروكربونية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

تعتبر أمن الطاقة قضية أساسية في الاتحاد الأوروبي، حيث برزت في جميع وثائق سياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2003، وينظر إلى أمن الطاقة على أنه مرتبط بالتعاون عبر الحدود وسياسات التجارة والاستثمار التي تهدف إلى تعزيز الترابط والاندماج في سوق الطاقة الأوروبي. وتم تحديد مبدأ تنويع الطاقة كهدف مركزي في سياق تزايد اعتماده على الواردات الروسية، وينظر إلى سياسة الجوار الأوروبية كفرصة لتعزيز دوره في مجال الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

يتناول هذا العنصر سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين؛ من خلال إبراز تواجده في المنطقة، ودراسة التفاعلات الطاقوية ومشاريع خطوط أنابيب الطاقة (النفط والغاز)، بالإضافة إلى تحليل التهديدات الأمنية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لنقل موارد الطاقة في المنطقة، وكعنصر أخير دراسة مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

1.5 مكانة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي أحد أسواق الطاقة الأسرع نمواً في العالم وأكبر مستورد لموارد الطاقة، وأهم عنصر في الاستراتيجية الأوروبية هو الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة، حيث دفعت احتياجاته المتزايدة من الطاقة إلى الاهتمام بتطوير علاقات طاقوية مع دول منتجة أخرى (Simao, 2018, p. 22).

تصدرت مسألة أمن الطاقة الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي منذ الأزمات والاضطرابات في الإمدادات الطاقوية والخلاف حول أسعارها بين روسيا وأوكرانيا بداية من عام 2005 إلى غاية الغزو الروسي لها عام 2022، حيث دعت العديد من الدول الأعضاء إلى تخفيف الاعتماد على الإمدادات من روسيا وصياغة سياسات أمنية طاقوية تواكب التطورات الحاصلة تقوم على مبدأ تنويع مصادر الإمداد وطرق نقلها، وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين نظراً لمكانتها المحورية في معادلة الطاقة العالمية والوعي باعتبارها البديل الآمن والموثوق لسد الطلب المتزايد على الطاقة في الاتحاد الأوروبي والتقليل من حدة الاضطرابات في الموارد الطاقوية (هلال محمد، 2008، صفحة 172)

ووفقاً لـ إستراتيجية آسيا الوسطى للاتحاد الأوروبي عام 2007، يمكن لموارد الطاقة في المنطقة، بالإضافة إلى رغبة دولها في تنويع الشركاء التجاريين وطرق النقل، أن تساهم في تلبية احتياجاته من الطاقة، وارتكزت سياساته الأمنية الطاقوية فيما بعد الحرب الباردة على تطوير الاعتماد على منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، حيث أعلن تقليص دور شركة غاز بروم الروسية في إمداده بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من المنطقة.

1.1.5 حضور الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين:

دعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تنويع إمدادات الطاقة لتخفيف احتمالية قطع أو تقليص إمدادات الغاز الروسي، حيث تصل معظم صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب التي تمر عبر أوكرانيا وبيلاروسيا، وأدت الخلافات الروسية مع أوكرانيا إلى انقطاعات كبيرة في تدفق الغاز (عامي 2006 و2009)، إذ تعتمد بعض الدول الأعضاء في أوروبا الوسطى والشرقية بشكل كبير على الواردات الروسية لإمدادات الغاز، وبالتالي فهي عرضة للأزمات والانقطاعات (Alexis, Blackwood, & Calvin, 2020, p. 2)

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وتعد روسيا أهم مورد للغاز في الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل المرتبة الأولى منذ عام 2014. ويتزايد نمو استهلاك الغاز مع استمرار انخفاض إنتاجه في الدول الأعضاء، وعليه يتزايد الاعتماد على روسيا كمورد، كما تسعى بعض الدول البحث عن مصادر بديلة لاحتياجاتها من الغاز (Alexis, Blackwood, & Calvin, 2020, p. 1) بدأ الاتحاد الأوروبي بالتواجد في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي نظرا لإدراكه بأن سيطرة روسيا على شبكة خطوط أنابيب الطاقة يعرقل مشاريعها الطاقوية المخطط لها في المنطقة، واستعمال روسيا للطاقة كسلاح وأداة للضغط على الاتحاد الأوروبي ودول العبور ودول المنطقة، وفي هذا الصدد سعى الاتحاد لإقامة علاقات في قطاع الطاقة مع دول المنطقة والتخطيط لمشاريع تخدم الطرفين كخط أنابيب الغاز نابوكو (خميس مهدي، 2017، صفحة 134).

وفي هذا السياق يهتم بتتبع مصادر إمدادات الطاقة، إذ تلعب موارد منطقة حوض بحر قزوين دورا هاما لأمنه الطاقوي، حيث بلغ استهلاك النفط عام 2000 حوالي 14.4 مليون برميل يوميا (20.5 بالمئة من الاستهلاك العالمي)، ويتم استيراد حوالي 60 بالمئة من النفط من مختلف الدول، بما في ذلك 29 بالمئة من دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وخاصة كازاخستان وأذربيجان (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 8) وتستحوذ روسيا وإيران وقطر كارتل غاز (Gas Cartel)، على أكثر من 55 في المائة من احتياطات الغاز العالمية، وتقدر احتياطات الغاز المؤكدة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين حوالي 12.54 تريليون متر مكعب. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بمعدل 1.4-1.7 في المائة سنويا، وسيرتفع بنسبة 46 في المائة عام 2035. بينما يتوقع أن ينمو إنتاج النفط إلى ذروة تبلغ حوالي 5.4 مليون برميل بين عامي 2025 و2030 (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 82).

وحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن إنتاج غاز حوض بحر قزوين يصل إلى حوالي 260 مليار متر مكعب عام 2020 وأكثر من 310 مليار متر مكعب عام 2035. كما تصل صادرات النفط إلى ذروة تبلغ 4.6 مليون متر مكعب في اليوم عام 2025، في حين تشير التقديرات إلى زيادة صادرات الغاز إلى 100 مليار متر مكعب عام 2020 و 130 مليار متر مكعب عام 2035 (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 82).

وتستحوذ كازاخستان وأذربيجان على إنتاج النفط في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين (حوالي 92 في المائة من إجمالي احتياطات النفط المؤكدة في المنطقة)، وتركمانستان (حوالي 40 في

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

المائة من الغاز المؤكد في المنطقة)، وأوزبكستان (حوالي 27 في المائة من احتياطات الغاز المؤكدة). وعلى الرغم من أن المنطقة لا يمكن أن تحل محل روسيا كأهم شريك للطاقة في الاتحاد، إلا أنها قد تكون مورداً إضافياً هاماً ومصدراً بديلاً لتنويع إمدادات النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 82)

وفي إطار سعي الاتحاد الأوروبي لتقليل اعتماده على موارد الطاقة من روسيا (خاصة الغاز)، تحاول الدول المنتجة للغاز بدورها في منطقة آسيا الوسطى مثل أوزبكستان، وكازاخستان، وتركمانستان تقليل اعتمادها على أنابيب الغاز الروسية، حيث تم بناء خط أنابيب للغاز بطول 7000 كيلومتر يمتد من تركمانستان عبر أوزبكستان وكازاخستان إلى منطقة شينجيانغ الصينية، وإلى الساحل الداخلي والشرقي للصين.

ويشكل البعد المتعلق بموارد الطاقة بالإضافة إلى البعد الأمني المحرك الأساس لدور الاتحاد

الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، من خلال:

- دفع الشركات الأوروبية للحصول على حقوق اكتشاف وإنتاج وتصدير النفط والغاز في دول آسيا الوسطى، مروراً بضخ استثمارات في القطاعات المختلفة للطاقة، وصولاً للاستثمار في مجال شبكة خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

- تنويع مصادر الطاقة، والتقليل من اعتماده على روسيا في مجال الطاقة.

وتتمثل مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين فيما يلي

(Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 8):

- الفصل بين المصالح الأوروبية والأمريكية وتطوير إستراتيجية أوروبية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

- تشجيع وتطوير العلاقات مع منطقتي القوقاز وحوض بحر قزوين كبديل لمنظمة أوبك.

- دعم وتطوير البنية التحتية للنقل بين الشرق والغرب لربط موارد الطاقة في المنطقة، بما في ذلك إيران بالسوق الأوروبية.

- تحديد موقع أوروبي على شبكة خطوط أنابيب الطاقة الرئيسية من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

- تنسيق المصالح الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

2.1.5 التفاعلات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين:

يسعى الاتحاد الأوروبي للوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة من خلال دعم مبادرات نقل النفط والغاز التي تربط الساحل الشرقي لحوض بحر قزوين بالشاطئ الغربي وتجاوز روسيا وإيران، كما سعى لنقل النفط عبر خط أنابيب يمتد من ميناء أوديسا الأوكراني (Odessa) شمالاً إلى الحدود البولندية (Kubicek, 2013, p. 176)

وفي هذا الصدد، طرحت الورقة الخضراء للمفوضية الأوروبية إستراتيجية أوروبية للطاقة المستدامة والتنافسية والأمنة نظرة عامة على مشاريع الغاز الجديدة التي تهدف إلى مساعدة الاتحاد الأوروبي على تنويع مصادر الطاقة وطرق الإمداد؛ من بينها خط أنابيب نابوكو لنقل الغاز من منطقة حوض بحر قزوين وإيران والشرق الأوسط عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا، ومن الممكن أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 31 مليار متر مكعب عام 2020.

وخط أنابيب الغاز عبر قزوين متجاوزاً روسيا بالمرور على طول قاع حوض بحر قزوين، وينقل الغاز من منطقة آسيا الوسطى عبر جنوب القوقاز أو إيران وتركيا إلى الاتحاد، وغرب البلقان والدول الأخرى المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية. تهدف هذه المشاريع لنقل الغاز من المنطقة، وبالتالي تنويع مصادر الطاقة في الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى تتجاوز الأراضي الروسية، وبالتالي تنويع طرق العبور. (Feklyunina, 2008, p. 133).

وبدأ إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض بحر قزوين عام 1995 في شكل مجموعة من البرامج لتطوير علاقات تعاون مع دول المنطقة:

- برنامج إنوغايت (INOGATE) وهو عبارة عن برنامج دولي للتعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأسود وحوض بحر قزوين والدول المجاورة لها، إذ يروج الاستثمار الأوروبي في حوض بحر قزوين ودول آسيا الوسطى مقابل تعاونها في إمداد الدول الأعضاء بالطاقة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 52).
- برنامج تراسيكا (Traceca): يهدف إلى تقديم المساعدة لبناء طرق نقل الطاقة بين منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والاتحاد الأوروبي (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 8).

في عام 2001 تم اتخاذ بمذكرة وزارة الخارجية الألمانية، حيث تعبر هذه الوثيقة عن وجهة نظر ألمانية حول المصالح الأوروبية في آسيا الوسطى. وعليه، فإن الاستقرار والأمن في روسيا وآسيا

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

الوسطى مهم للاتحاد الأوروبي (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 8).

وسعت دول الاتحاد الأوروبي نحو بناء استراتيجية أوروبية مع دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، حيث بدأت في تعزيز علاقاتها في مجال الطاقة مع كازاخستان عام 2006، وتوقيع اتفاقيات جوار جديدة مع دول جنوب القوقاز الثلاث (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان)، كما وافقت بولندا وأوكرانيا على مد خط أنابيب (أوديسا - برودي) (Odessa-Brody) إلى مدينة بلوك البولندية ونقل نפט حوض بحر قزوين إلى بولندا والاتحاد الأوروبي (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 102).

تدرك ألمانيا كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كجسر ومفترق طرق بين أوروبا غربا، وآسيا الوسطى شرقا، وروسيا شمالا، وتركيا وإيران جنوبا، ذلك أن الفراغ في المنطقة يؤدي إلى هيمنة القوى الإقليمية والدولية عليها، وتقويض الاستقرار في المنطقة الأوسع الممتدة حتى أوروبا في إطار التوسع الشرقي للاتحاد الأوروبي، فهذه السياسة الخارجية الألمانية منع بروز مناطق نفوذ جديدة في المنطقة من خلال تعزيز استقلال أذربيجان وجورجيا وأرمينيا (Hooshang, 1999, p. 72).

وفي عام 2007، عملت ألمانيا على التخطيط للحصول على موافقة القمة الأوروبية من أجل التصديق على استراتيجية أعدتها وزارة الخارجية الألمانية لإدارة علاقات الاتحاد الأوروبي المستقبلية مع دول آسيا الوسطى، بسبب الأهمية الجيوسياسية للمنطقة كمصدر رئيسي لإمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة (على صالح، 2008، صفحة 120). ويسعى مشروع الممر الجنوبي إلى تنويع وارداته من الغاز من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين عبر خط أنابيب الغاز نابوكو (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 80).

وكان ينظر في بلجيكا على أن الوصول إلى احتياطات الطاقة في حوض بحر قزوين، أمر أساسي لضمان القدرة التنافسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، غير أن هذا الهدف تعارض مع مفهوم روسيا لأمن الطاقة كقطاع من السياسة الاستراتيجية وما نتج عنه من تسييس للطاقة (Simao, 2018, p. 22).

ونشط الاتحاد الأوروبي عبر شركاتها في المنطقة، من بينها بريتش بتروليم (British Petroleum) المستثمر الرائد في العديد من المشاريع؛ بما في ذلك حقول النفط والغاز باكو - تبليسي - جيهان وشاه دنيز (Shah Deniz) في أذربيجان، وشركات أخرى مثل شل (Royal Dutch Shell)

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

وبريتيش غاز (British Gas)، وتوتال الفرنسية (Total)، وإيني الإيطالية (Eni) حيث استثمرت في حقول النفط والغاز الكازاخية والأذرية (Kubicek, 2013, p. 176). وتعتبر الشركة الألمانية شريكة في مشروع نابوكو، كما تقوم بدراسات في حوض البحر الغربي لتركمانستان، إذ تشير التقديرات إلى أن الحوض يمكن أن يحتوي على احتياطات تصل إلى 6 تريليون متر مكعب من الغاز.

تمتلك أكبر ثلاث دول في آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان) احتياطات كبيرة من النفط والغاز، وتعد كازاخستان موردا رئيسيا للنفط واليورانيوم إلى الاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا الأخير أكبر سوق تصدير لكازاخستان (أكثر من نصف إجمالي الصادرات: يمثل النفط كل هذه الصادرات حوالي 92 بالمئة). يأتي أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في كازاخستان من الاتحاد الأوروبي، حيث تساعد الشركات الأوروبية على تطوير إمكاناتها الهيدروكربونية (Russell, 2020, p. 19).

1. البعد الطاقوي في العلاقة ما بين الاتحاد الأوروبي وكازاخستان:

تعد كازاخستان أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى، إذ تهتم بالتعاون معه لتعزيز نموها الاقتصادي ولإقامة روابط مع إحدى القوى الرئيسية في العالم، وتتعاون الدولتين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وقام وزير الخارجية الكازاخستاني **توكاييف (Tokayev)** بزيارة إلى بروكسل عام 2006، مشيرا إلى أن تصبح بلاده موردا هاما للطاقة البديلة للأسواق الأوروبية، وأن منطقة حوض بحر قزوين بإمكانها توفير ما يصل إلى 25 في المائة من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة (Ogutcu M. , Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 13.).

كما تستورد كازاخستان معدات صناعية عالية التقنية والجودة من الاتحاد الأوروبي، وتهتم دول الاتحاد بالموارد الطبيعية في كازاخستان. في عام 2002، بلغت حصة الموارد الطاقوية في صادرات كازاخستان إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 78.2 بالمئة (حسب بيانات كريستوفر فورد Christopher Ford، المنسق التجاري للمفوضية الأوروبية لآسيا الوسطى) (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 8).

واهتمت كازاخستان ببناء خطوط أنابيب النفط والغاز وتجنب الأراضي الروسية؛ وذلك من خلال:

- توفير شبكة خطوط أنابيب الطاقة إلى الصين.
- تطوير البنية التحتية لنقل موارد الطاقة مع أذربيجان، مثل نظام نقل النفط عبر بحر قزوين.
- توسيع قدرة الموانئ في جورجيا لنقل النفط الكازاخية إلى الأسواق الأوروبية من خلال ناقلات البترول.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وبهذا سعت كازاخستان للتقليل من اعتمادها على البنية التحتية لخطوط الأنابيب الروسية، وعززت علاقاتها مع أذربيجان وجورجيا وبناء شبكة طاقة بين منطقة آسيا الوسطى والقوقاز (Stegen & Kuszniir, 2015, p. 96).

2. البعد الطاقوي في العلاقة ما بين الاتحاد الأوروبي وتركمانستان:

تعد تركمانستان رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم، مما يجعلها بديلا للتقليل من التبعية لروسيا، ويمثل خط أنابيب عبر بحر قزوين (Trans-Caspian pipeline) أولوية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لنقل الغاز التركماني (Russell, 2020, p. 19).

وأجرت تركمنستان في السنوات الأخيرة مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وأذربيجان، وتركيا لإيجاد خيارات لنقل الغاز؛ منها خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين. وفي عام 2017، قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية في منطقة آسيا الوسطى (Zhiltsov, 2018, p. 23).

وحسب الدراسات، سيستورد الاتحاد الأوروبي أكثر من 80 في المائة من احتياجاته من الغاز بحلول عام 2030. لذلك، سعى للوصول إلى حقول الغاز التركمانية والكازاخية من خلال مشروعين لخطوط أنابيب الطاقة: (Abbasi , 2013, p. 39)

- الأول؛ خط الأنابيب عبر قزوين (TCP) يهدف إلى نقل الغاز التركماني والكازاخي من حوض بحر قزوين إلى جورجيا ثم عبر البحر الأسود إلى رومانيا والبلقان.
- والثاني؛ مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو، ينقل الغاز الأذري إلى تركيا ثم إلى بلغاريا والنمسا. كما أصبحت تركمانستان طموحة ببناء طرق جديدة للطاقة، من خلال (Bajrektarevic, 2015, p. 8):
- اقتراح خط الأنابيب بين الشرق والغرب لربط حقول الغاز جنوب شرق تركمانستان مع حوض بحر قزوين (مما يخلق أيضا بوابة لتركمانستان للأسواق الأوروبية).
- اقتراح خط الأنابيب عبر بحر قزوين نقل الغاز التركماني إلى أذربيجان عبر حوض بحر قزوين، حيث يمكن بسهولة توصيله بخطوط الأنابيب المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي، متجاوزا كلا من روسيا وإيران.

3. دور إيران في لعبة الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين:

يرتبط صراع القوى العالمية الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين) من أجل الهيمنة الجيوسياسية والجيواقتصادية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بطموحاتهم الجيواستراتيجية

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

لقيادة النظام العالمي، من خلال حل العديد من المعضلات الأمنية الإقليمية والعالمية (Marketos, 2009, p. 1).

وتشكل سياسة خطوط أنابيب الطاقة أهم موضوع في التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة، ذلك أن أزمة الطاقة بين روسيا وأوكرانيا والتي هددت إمدادات الطاقة الأوروبية، أثبتت حقيقة أن على الاتحاد الأوروبي تنويع موارده، حيث صرح بعض السياسيين الأوروبيين أن دور إيران يزداد أهمية في تزويد الاتحاد بالنفط والغاز (Manouchehr, 2006, p. 173).

تعد إيران قوة صاعدة بسبب موقعها الاستراتيجي في قلب أوراسيا، والتي تحتوي على شبكات خطوط أنابيب الطاقة (Marketos, 2009, p. 2)، فوجود مضيق هرمز في الخليج العربي جنوبا، وحوض بحر قزوين شمالا، يجعلها طريقا هاما لنقل موارد الطاقة من آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، وما يزيد من أهميتها الاقتصادية والسياسية هو اتصالها الجغرافي مع تركمانستان (التي تمتلك رابع أكبر احتياطي غاز)، ومع أذربيجان (منتج مهم للنفط) (Abbasi, 2013, p. 46).

وتعتبر منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين ذات أهمية استراتيجية لإيران، حيث تتحدد سياستها في المنطقة من خلال المصالح التالية (Kaliyeva, The geopolitical situation in the caspian region, 2004, p. 1):

- تأمين الحدود الشمالية من خلال تعزيز الاستقرار والأمن في دول آسيا الوسطى والحفاظ عليهما.
- تطوير العلاقات مع دول المنطقة في إطار سياسة تجاوز العزلة الدولية، إذ تعتبر إيران التعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز طريقا لتطبيع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والصين واليابان.
- الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا وتركيا.

وباعتبارها واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، تتنافس إيران مع شبكات خطوط الطاقة الروسية وجنوب القوقاز، وتسعى إلى تعزيز موقعها كمنطقة عبور للنفط والغاز في حوض بحر قزوين. حيث يتم نقل النفط من كازاخستان وتركمانستان إلى إيران، وعملت على تطوير ميناء نيكا الشمالي (Neka)، لنقل النفط والمنتجات النفطية في حوض بحر قزوين. ويكتسب خط أنابيب الغاز الذي يربط تركمانستان بإيران أهمية كبيرة لنقله كميات كبيرة من الغاز إلى تركيا (Tsereteli, 2008, p. 64).

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن إيران مصدرا هاما لموارد النفط والغاز، وقوة إقليمية تلعب دورا بارزا في استقرار منطقة الخليج، ويعد الشريك الاقتصادي الأساسي لإيران، حيث يمثل ما يقرب من ثلث صادراتها، وإيران هي المورد السادس لمنتجات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي. في عام 2008، قام الاتحاد

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

بتصدير البضائع (الآلات ومعدات النقل) إلى إيران بقيمة 14.1 مليار يورو (54.6 في المائة)، والسلع المصنعة (16.9 في المائة)، والمواد الكيميائية (12.1 في المائة)، كما استورد سلع بقيمة 11.3 مليار يورو. كما أن إيران بحاجة إلى الاتحاد الأوروبي بسبب رغبتها في الاستثمار وتطوير التكنولوجيا والمعرفة. (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 132).

وتتملك إيران ثاني أكبر احتياطيات من الغاز في العالم، إذ يمنحها قريبا من أوروبا القدرة على الوصول إلى الأسواق الأوروبية عبر خطوط الأنابيب، حيث نشر قسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي دراسة حول خيارات استيراد الغاز في ضوء الأزمة الأوكرانية وخلصت إلى أن إيران تعتبر بديل موثوق لروسيا (Brown & Shaffer, 2016, p. 2). فمن المنظور الإيراني، يوفر الاتحاد الأوروبي أمن الإمدادات للطلب على الغاز الإيراني واكتسابها أرباح عالية، كما يمكن أن يقدم فرصة لخروجها من العزلة عن المجتمع الدولي، والتغلغل في الاقتصاد العالمي وحتى النفوذ سياسيا (Filippos, 2012, p. 119). وبدأت مفاوضات الاتحاد الأوروبي خطة استراتيجية عام 1999، مع مجموعة عمل (INOGATE) تعمل على تعزيز البنية التحتية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، بما في ذلك خط أنابيب الغاز من إيران إلى أرمينيا، وأسفرت المفاوضات عما يلي (Manouchehr, 2006, p. 183):

- افتتاح مركز التعاون في مجال الطاقة في إيران عام 2002.
- التفاوض على اتفاقية التجارة والتعاون عام 2002.
- منح إيران صفة مراقب في عملية معاهدة ميثاق الطاقة عام 2003.
- توقيع اتفاقية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي بين إيران واليونان حول مد خط أنابيب الغاز الإيراني التركي إلى اليونان.

وتقترح إيران خطي أنابيب للحصول على الغاز الكازاخي والتركماني:

- الأول؛ خط أنابيب الغاز (كازاخستان - تركمانستان - إيران).
 - والثاني؛ خط أنابيب الغاز (تركمانستان - إيران - تركيا). حيث تسعى إيران لتصبح جسر طاقة مهم استراتيجيا يربط احتياطيات المنطقة بالغرب والجنوب، إذ تتحكم في تدفق الغاز إلى الطريق الجنوبي عبر الخليج الفارسي، مما سيكون لها السيطرة على أسواق الغاز الأوروبية (Abbasi , 2013, p. 46).
- يمكن لإيران تزويد سوق الاتحاد الأوروبي من خلال خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال، في عام 2007، عقدت الشركة السويسرية (EGL) اتفاقية مع إيران على شراء 5 مليار متر مكعب سنويا

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

لمدة 25 عاما. وفي خطتها لعامي (2005-2025)، تتصور إيران أنه يمكن أن تتجاوز صادراتها حوالي 150 مليار متر مكعب، وتسعى نحو إنشاء خط أنابيب بسعة 37 مليار متر مكعب من حقل غاز جنوب فارس إلى الاتحاد الأوروبي (Filippos, 2012, p. 117).

لا تقتصر أهمية إيران على احتياطياتها الهائلة فقط، ولكن أيضا على دورها الهام كدولة عبور لغاز حوض بحر قزوين، ومع استمرار المعضلة في البحر وعرقلة بناء خط أنابيب عبر قزوين، تظل إيران الخيار الوحيد لنقل الغاز الكازاخي والتركمانى إلى الاتحاد الأوروبي عبر خط أنابيب بري (Filippos, 2012, p. 117).

كما لا يوجد خط أنابيب رئيسي من منطقة جنوب حوض بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي، والسبب سياسي؛ إذ لا تخاطر الشركات ببناء شبكة خطوط أنابيب الطاقة قد تكون محل نزاع بسبب العقوبات الأمريكية ضد إيران، كما أنها تتسبب في زعزعة استقرار الوضع في العراق، حيث تمنع الولايات المتحدة خطط إيران والمستثمرين الأوروبيين لنقل موارد الطاقة الإيرانية عبر تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (Manouchehr, 2006, p. 183).

لقد أثرت المعضلات الأمنية والتواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى برنامجها النووي على العلاقة بين إيران والاتحاد الأوروبي، لا سيما منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب في أفغانستان، وحرب العراق عام 2003 (M. Parvizi & Yang, 2012, p. 132) وتواجه علاقة الاتحاد الأوروبي بدول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في مجال الطاقة والاقتصاد والسياسة مجموعة من التحديات، ويعود السبب في ذلك إلى (M. Parvizi & Yang, 2012, p. 106):

- عدم استعداد الاتحاد الأوروبي لمواجهة سياسات روسيا في المنطقة.
- مصالح الدول الأعضاء الفردية في الاتحاد الأوروبي وتعاونها مع روسيا ومع دول المنطقة (ألمانيا مثلا).
- موقف الاتحاد الأوروبي حول فشل دول المنطقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد.
- مركزية الدولة حول السياسات الأمنية والطاقوية في المنطقة.
- يجب على الاتحاد الأوروبي موازنة مصالح الدول الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، والفواعل الدولية الأخرى المتنافسة كروسيا والصين والهند وإيران والولايات المتحدة الأمريكية.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

3.1.5 مشاريع خطوط أنابيب الطاقة في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين باتجاه الاتحاد الأوروبي:

سعى الاتحاد الأوروبي للبحث عن خيارات مختلفة ومتعددة للوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة دون الاعتماد على روسيا، من خلال تشجيع ودعم مشاريع خطوط أنابيب الطاقة؛ واعتبر مشروع نابوكو من بين المشاريع التي يمكن لها أن تساهم في ضمان أمن الطاقة للاتحاد، إذ وقع رؤساء كل من تركيا والنمسا وبلغاريا والمجر ورومانيا اتفاقية حول إنشاء خط أنابيب الغاز نابوكو عام 2009، (أنظر الخريطة رقم 4 في الصفحة 165).

1. خط أنابيب الغاز (نابوكو) (Nabucco):

اقترح الاتحاد الأوروبي بناء خط أنابيب يضمن له الوصول المباشر إلى موارد الطاقة من حوض بحر قزوين، ويعتبر مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو ذو أهمية إستراتيجية وألوية بالنسبة له، حيث يساهم في تنويع مصادر الإمداد ومسارات نقل الغاز، وبالتالي ضمان أمن إمداداته من الطاقة (Lazic Jovic & Nikolic, 2013, p. 70).

ويمتد خط أنابيب الغاز نابوكو الذي يبلغ طوله 3300 كيلومتر، من أذربيجان (حقل شاه دنيز) ومصر والعراق وتركمانستان عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر إلى النمسا، ويحظى المشروع بدعم من الولايات المتحدة (Misiagiewiez, 2012, p. 73). حيث يعد هذا المشروع جزء من فكرة أمريكية-أوروبية لبناء ممر لتصدير ونقل الغاز، يمر عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر إلى النمسا، ثم إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي (Lazic Jovic & Nikolic, 2013, p. 70).

وعقد الاتحاد الأوروبي سنة 2009، قمة مع دول العبور والدول المنتجة للطاقة من منطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وتم التوصل إلى اتفاق لبناء خط أنابيب الغاز نابوكو (سعته المخطط لها حوالي 31 مليار متر مكعب). ووافقت دول عديدة على هذا المشروع منها النمسا والمجر ورومانيا وبلغاريا وتركيا، ووقعت اتفاقية دولية بشأنه، كما وافق الاتحاد الأوروبي على تمويله بمبلغ أربعة مليارات يورو، وربط خطوط الأنابيب وشبكات الكهرباء للدول الأعضاء (Lazic Jovic & Nikolic, 2013, p. 70).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

خريطة رقم 4 : مسار أنبوب نقل الغاز نابوكو (Nabucco).



المصدر: مقتبس من: Closson, 2008, p. 1

2. خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين (The Trans-Caspian gas pipeline):

يهدف لنقل الغاز من تركمانستان وكازاخستان عبر حوض بحر قزوين إلى أذربيجان، وربطها بشركة الكهرباء التي تقوم بتوصيل الغاز إلى أرزروم في تركيا، متجاوزة كل من روسيا وإيران. تم اقتراح هذا المشروع في البداية من قبل الولايات المتحدة في أواخر التسعينات ووقعت عليه تركيا وجورجيا وأذربيجان وتركمانستان. وفي عام 1998، وقعت كل من تركيا وتركمانستان اتفاقية لإنجاز خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وتركيا والاتحاد الأوروبي، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 30 مليار متر مكعب من الغاز (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 153).

عارضت روسيا وإيران خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين بسبب التهديدات البيئية، والوضع القانوني لبحر قزوين. وعلى إثر نزاع الغاز بين روسيا وأوكرانيا عام 2006، تعزز دعم الاتحاد الأوروبي وتركمانستان وكازاخستان للمشروع. وفي عام 2007، وقعت روسيا اتفاقية مع كازاخستان وتركمانستان لتوصيل غاز المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي عبر شبكة خطوط الأنابيب الروسية (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 153).

3. خطوط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) والغاز (باكو-تبليسي-أرزروم):

يعتبر خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) والغاز (باكو-تبليسي-أرزروم) من أهم مشاريع القرن الحادي والعشرين، وتعد بمثابة عامل مهم لضمان أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي والتقليل من

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

اعتماده على إمدادات الطاقة الروسية، إذ تمثل إمدادات الطاقة المتنوعة وطرق النقل البديلة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بطريقة آمنة من أولويات سياسته الطاقوية (Badalyan, 2011, p. 4).

وتعد هذه الخطوط بمثابة مشاريع استراتيجية ذات أهمية لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، حيث ترتبط بالموقع الجيواستراتيجي والجيواقتصادي للمنطقة ككل، إذ تمثل نقطة عبور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط (Badalyan, 2011, p. 4).

كما تعتبر كطريق نقل رئيسي لإمدادات الطاقة لحوض بحر قزوين (متجاوزة روسيا وإيران) إلى الأسواق الغربية، وتوفر المنطقة وصولا مباشرا لقوات العمليات المتحالفة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعليه، فقد فتحت مشاريع خطوط الأنابيب آفاقا جديدة لتدخل الولايات المتحدة في المنطقة وأصبح حلف شمال الأطلسي (الناتو) الضامن الأساسي لأمن خطوط أنابيب الطاقة (Badalyan, 2011, p. 4).

اعتبرت روسيا أن هذه المشاريع ليست اقتصادية فقط، إنما تعتبر كمشاريع سياسية أيضا ضد مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية. ومنذ رئاسة بوتين، أكدت روسيا على مصلحة استراتيجية في الحفاظ على نفوذها فيما تسميه بالخارج القريب، ذلك أن إعادة توجيه صادرات الطاقة في حوض بحر قزوين بعيدا عن شبكة نقل الطاقة الروسية يشكل تحديا لدور روسيا المهيمن كقناة رئيسية لإمدادات الطاقة من حوض بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي، وتهديدا لمصالحها الاستراتيجية في منطقة القوقاز (Badalyan, 2011, p. 4).

- خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان) (Baku-Tbilissi-Ceyhan):

يعد ثاني أطول خط أنابيب (1768 كم، بعد خط أنابيب دروجبا الروسي (Druzhba) الذي يبلغ طوله 4000 كيلومتر)، وواحد من أعلى خطوط الأنابيب في العالم، بتكلفة 4.6 مليار دولار. بدأ عام 2006، وتبلغ طاقته حوالي مليون برميل من النفط يوميا، يبدأ من حقل النفط الأذري (جيراق - جونشلي) (Chirag-Guneshli) ويرتبط بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط عبر تبليسي متجاوزا المضيق التركي (Badalyan, 2011, p. 4).

ويعتبر مشروع خط أنابيب النفط (باكو - تبليسي - جيهان) وسيلة لإنشاء ممر لنقل النفط والغاز (شرق - غرب)، بدلا من (شمال - جنوب)، من حوض بحر قزوين إلى البحر الأسود، متجاوزا إيران من الجنوب، ويشجع على ترسيخ مكانة ودور تركيا كجسر جديد بين حوض بحر قزوين والاتحاد الأوروبي، وتقليل الاعتماد على روسيا في الشمال (Hill, 2004, p. 18).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

- خط أنابيب (باكو - تيبليسي - أرزروم) (Baku-Tibilissi-Erezerem):

يسمى أيضا بخط أنابيب جنوب القوقاز، وينقل الغاز من حقل (شاه دنيز) في أذربيجان عبر (تيليسي)، ويرتبط بشبكة أنابيب الغاز التركية في أرزروم، بدأ عام 2006 وتبلغ طاقته الإجمالية حوالي 6 مليار متر مكعب في السنة، يتم تصدير معظم الغاز إلى تركيا، بينما يتم نقل حصة صغيرة إلى الاتحاد الأوروبي من خلال خط أنابيب عبور عبر اليونان (Badalyan, 2011, p. 4).

4. خط أنابيب نورد ستريم 2 (Nord Stream 2):

يعتبر خط أنابيب نورد ستريم 2 امتدادا لمشروع خط أنابيب نورد ستريم 1، يمر عبر بحر البلطيق لنقل الغاز من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي (المستفيد الرئيسي ألمانيا)، ويمكن اعتباره امتدادا لتصور الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي كمسألة جيوسياسية وأمنية.

5. خط أنابيب وايت ستريم (White Stream):

عُرف المشروع في البداية باسم خط أنابيب (جورجيا - أوكرانيا - الاتحاد الأوروبي) (Georgia-Ukraine-European Union)، يصل طوله إلى 1355 كم، بتكلفة تبلغ حوالي 3.8 مليار، لنقل الغاز من حوض بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا إلى رومانيا عبر البحر الأسود مباشرة، أو عبر شبه جزيرة القرم الأوكرانية بطريقة غير مباشرة (M. Parvizi & Yang, 2012, p. 69).

2.5 التحديات الأمنية لنقل الموارد الطاقوية من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واجهت دول منطقة آسيا الوسطى مجموعة من التحديات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أثرت على بناء الدولة بعد استقلالها وضعف المؤسسات ومؤشرات التنمية الاقتصادية، واشتداد التنافس الإقليمي والدولي على مواردها الطاقوية، إضافة إلى التنوع العرقي والإثني داخل الدول، وأصبحت المنطقة هشة يمثل انعدام الاستقرار والأمن فيها العنوان الأبرز للبيئة الجيوسياسية والأمنية للمنطقة، وبيئة خصبة لتغذية التهديدات ذات المصادر الجديدة والمتنوعة العابرة للأوطان كنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر والمخدرات، وتهريب الأسلحة (مدحت، 2008، صفحة 131).

وبعد الاستقرار في المنطقة مسألة حيوية في نقل موارد الطاقة وتأمين ممرات العبور إلى الأسواق الأوروبية. كما يخلق موقعها الجيوستراتيجي الهام ساحة للتنافس بين الفواعل الإقليمية والدولية، والتي تؤثر على البيئة الأمنية للمنطقة بصفة عامة، وعلى الأمن الاقتصادي (أمن الطاقة) بصفة خاصة، كما يؤدي التنافس والتضارب في المصالح بين الأطراف إلى بروز مجموعة من التحديات الأمنية كالنزاعات الإثنية،

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

والإرهاب، والفقر، والهجرة، والجريمة. وعليه، تحتاج دول المنطقة للانخراط في البنية الأمنية والاقتصادية الأوروبية والأورو-أطلسية إلى الاستقلال والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية.

وتكمن إحدى الخيارات المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي لتقليل اعتمادها على الإمدادات الروسية، في استغلال احتياطي النفط والغاز من المنطقة، وبناء خطوط أنابيب جديدة تتجاوز الأراضي الروسية. وفي إطار التضارب على موارد الطاقة والسيطرة على شبكة خطوط الأنابيب ونقلها إلى الأسواق الأوروبية والعالمية، يواجه بذلك تنافسا من طرف فواعل إقليمية ودولية للحصول على الإمدادات الطاقوية من المنطقة.

1.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الوطني:

ترتبط التهديدات على المستوى الوطني بمجموعة من المعضلات الأمنية داخل دول المنطقة كالأنظمة الديكتاتورية، الفساد والفقر، تراجع وضع مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ يعتمد ضمان أمن خطوط أنابيب الطاقة على الاستقرار السياسي في الدول المنتجة ودول العبور كأذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، روسيا، إيران، جورجيا، أرمينيا، وتركيا، وما يجعل الأمر أكثر تعقيدا هو التعدد العرقي في الدول المنتجة للطاقة.

تعاني معظم دول المنطقة من الفقر والتخلف وانعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول وخاصة طاجيكستان والتي يبلغ الناتج المحلي فيها حوالي 1.6 مليار دولار ما انعكس سلبا على معدلات النمو، وصنفت هذه الدول في المراكز الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية البشرية (ميتكيس، 2008، صفحة 11).

ويعكس الواقع الاقتصادي في المنطقة حجم التناقضات بين ضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وما تتمتع به من موارد طاقوية كبيرة من جهة أخرى، ما جعلها محل تنافس للعديد من الدول الإقليمية والدولية، ذلك أن الاضطرابات والأزمات الاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي تزايدت بشكل ملحوظ من خلال التراجع في الإنتاج الصناعي والزراعي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي فترة التسعينيات، وصعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية والتواصل مع العالم الخارجي كالاتحاد الأوروبي وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران بحكم موقعها الجغرافي الحبيس (ميتكيس، 2008، صفحة 13).

والتحديات

العامل الآخر الذي يساهم في زيادة حدة التهديدات هو الطبيعة غير الديمقراطية للنخب الحاكمة في دول المنطقة، نظرا لعدم ضمان الاستقلال السياسي بصفة كاملة بسبب الصعوبات السياسية والاقتصادية، وتزايد التدخل الروسي في الخارج القريب (الفناء الخلفي) (Hooshang, 1999, p. 41). وتزايد ضعف وعجز دول آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة وتم تصنيفها من بين أبرز 60 دولة فاشلة عام 2006 وفقا لتقارير دورية **Foreign Policy** بالتعاون مع صندوق السلام، وتعددت عوامل الفشل وامتدت لمختلف المجالات والقطاعات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية شملت ما يلي (عرفات، 2008، صفحة 48):

- تزايد النمو السكاني.
- زيادة ظاهرة الهجرة الشرعية والغير شرعية، ومشكلة اللاجئين والنازحين.
- بروز النزاعات العرقية والإثنية.
- اللامساواة في التنمية وتباينها على أسس جغرافية وطبقية.
- ضعف مؤشرات النمو الاقتصادي بمختلف أبعاده.
- ضعف شرعية الحكم وانهيار المؤسسات السياسية والاقتصادية.
- الفساد وغياب الشفافية والحكم الراشد.
- ضعف مؤشر الخدمات العامة للمجتمع.
- انتهاك حقوق الإنسان.
- حكم المؤسسات العسكرية داخل الدول.
- انقسام الأحزاب السياسية.
- التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة من طرف دول وجماعات إرهابية والشبكات الإجرامية العابرة لأوطان.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن دول منطقة آسيا الوسطى عصية عن عملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بسبب تعقد وتشابك عوامل ضعف وفشل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى كونها بؤرة للتنافس الإقليمي والدولي على مواردها الطاقوية. وللمضي قدما في عملية الانتقال الديمقراطي يجب توفر ما يلي (عرفات، 2008، صفحة 74):

- وجود نظم سياسية نزيهة وعادلة وتسمح بالتنافسية.
- أن تكون المعارضة منظمة ومتحدة، وقدرتها على الحشد والتعبئة.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

- مراقبة الانتخابات باستقلالية.

- استقلالية وسائل الإعلام.

- حرية القطاع الأمني واستقلاليته، ومنع استعماله ضد المطالبين بالتغيير.

وفي هذا الصدد تواجه عملية بناء وتشجيع العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي مخاطر تتعلق بمجال حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، إذ يسعى الاتحاد أن يصبح قوة دولية نموذجية وفاعلا معياريا في السياسة الخارجية، كما تواجه شركات الطاقة الأوروبية تهديدات مماثلة في إطار تعاملها مع الأنظمة التسلطية (Michael , 2009, p. 10). كما أن معظم سكان المنطقة تنتمي إلى الريف دون الحضر، غير أن كازاخستان يسكن نصف سكانها الأماكن الحضرية (مينكيس، 2008، صفحة 11)، ويؤدي تزايد النمو السكاني إلى خلق وتزايد احتياجات الأفراد للوظائف والحاجة للنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى التباين الاجتماعي وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، والتي تؤدي إلى الفقر، وتدهور البيئة وتنمية غير مستدامة، بالإضافة إلى التباين العرقي ومسألة القوميات للانقسام على أساس إثني في دول المنطقة، ما يؤدي إلى تزايد رغبة النخب العرقية في سعيها لتحقيق مكاسب من شبكة خطوط أنابيب الطاقة اقتصاديا وسياسيا (Hooshang, 1999, p. 42).

2.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الإقليمي:

ترتبط التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي بتأمين الطرق البرية والبحرية لنقل الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين، والقوقاز إلى الاتحاد الأوروبي. كما تمر شبكة خطوط أنابيب الطاقة على مناطق النزاع، وهي معرضة لمخاطر سياسية واقتصادية وبيئية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، إذ تتربط هذه التهديدات مع بعضها البعض بالنظر إلى ديناميكيتها وطابعها العالمي الذي يعبر الحدود الوطنية والإقليمية، ما يجعل أي تحالفات طاوقية في المنطقة غير مستقرة بسبب التحولات وتغير المصالح الوطنية.

- تأمين الطرق البرية والبحرية لنقل الطاقة:

يعد تأمين الطرق البرية والبحرية لنقل الطاقة في المنطقة من أهم اهتمامات الاتحاد الأوروبي في صياغة سياساته الأمنية الطاقوية، ذلك أن العديد من طرق التجارة والإمداد الرئيسية المتجهة نحوه تمر عبر المضائق الضيقة والمناطق الغير مستقرة سياسيا، إلى جانب العديد من التهديدات الأمنية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

والتحديات

يتم نقل النفط إلى الأسواق العالمية بواسطة ناقلات كبيرة عبر الممرات المائية الدولية، حيث تمر بعدة نقاط الاختناق (Chokepoints) والقنوات الضيقة. وتمر حركة النقل البحري باتجاه الاتحاد الأوروبي عبر العديد من نقاط الاختناق؛ منها الممر التركي (مضيق البوسفور) الذي يربط البحر الأسود والنفط من منطقة بحر قزوين بالبحر الأبيض المتوسط. كما تشمل الممرات البحرية الهامة الأخرى للاتحاد في ممر باب المندب الذي يربط بين البحر العربي والبحر الأحمر وقناة السويس، وخط أنابيب سوميد (Sumed Pipeline) الذي يربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط (Tsereteli, 2008, p. 24).

تعتبر نقاط الاختناق ذات أهمية لتجارة النفط العالمية، كلها ضيقة ويمكن حظرها مؤقتاً، كما أنها عرضة للهجمات الإرهابية والقرصنة (مضيق ملقا، الذي يربط المحيط الهندي بالأسواق في المحيط الهادئ، حيث يمر عبره 9 ملايين برميل من النفط يومياً) (Tsereteli, 2008, p. 24).

ويتم نقل النفط أيضاً عبر خطوط الأنابيب، وهي ضرورية في حركة النفط عبر القارات، وفي المناطق غير الساحلية مثل حوض بحر قزوين أو داخل أفريقيا، كما توفر ممرات جانبية أو طرق مختصرة، فهي الخيار الأساسي للنقل عبر القارات لأنها أرخص من بدائل السكك الحديدية والطرق (Tsereteli, 2008, p. 24).

تشكل خطوط أنابيب الطاقة وسيلة نقل آمنة داخل حدود الدولة، أو بين الدول المجاورة مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والاتحاد الأوروبي، أو بين الدول المتحالفة مثل أذربيجان وجورجيا وتركيا، غير أنها تحمل نقاط ضعف عند عبورها مناطق غير مستقرة سياسياً، والتي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والتمردة. كما تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً في المناطق المستقرة مثل روسيا، حيث شكل الخلاف السياسي وحرب الأسعار مع أوكرانيا كدولة عبور هاجساً أمنياً لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي (Tsereteli, 2008, p. 25).

1) الطرق الشمالية (Northern Routes): تدعمه روسيا، حيث يمكن لكل من كازاخستان وأذربيجان الانضمام إلى شبكة خطوط الأنابيب الروسية عبر بناء تمديدات أو خطوط أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز إلى نوفوروسيسك على البحر الأسود. بالنسبة للنفط الأذري، يجب أن تمر الطرق عبر أراضي الشيشان غير الآمنة أو بالقرب منها، إذ تعاني من اقتصاد ضعيف، كما تسعى للاستقلال السياسي عن روسيا، بالإضافة إلى التنافس بين النخبة، وتزايد تجارة المخدرات. وبحكم أن روسيا تمتلك أكبر احتياطات الغاز في العالم، لا يمكن استبعادها من سوق الغاز العالمي (Hooshang, 1999, p. 36)

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

(2) **الطرق الغربية (Western Routes):** هذه المسارات تدعمها الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان وجورجيا، والتي تهدف إلى تجاوز الأراضي الروسية والإيرانية. ويتمثل البديل الأقل تكلفة في بناء خط أنابيب إلى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود، ثم نقل النفط عبر مضيق البوسفور إلى الاتحاد الأوروبي، وتكمن إحدى المعضلات الأمنية في عدم الاستقرار السياسي في جورجيا (الانفصاليين الأبخازيين)، والتمرد في أوسيتيا الجنوبية؛ حيث قام بعض الأفراد الذين يعيشون بالقرب من خط الأنابيب المتجه إلى سوبسا بعمل حوالي 800 ثقب في الخط، مما دفع بالشركة الدولية الأذربيجانية ببناء خط أنابيب جديد للنفط. بالإضافة إلى التهديد البيئي، وازدحام مضيق البوسفور بسبب حركة الناقلات (Hooshang, 1999, p. 36).

(3) **الطرق الجنوبية (Southern Routes):** تفضلها إيران، وهي أرخص اقتصاديا ومن ناحية البناء أيضا، وتمر عبر طرق تعد آمنة نسبيا، ولا تشكل أي تهديد بيئي. وتتمثل عيوب هذا المسار في زيادة اعتماد الفواعل الإقليمية والدولية على مضيق هرمز، بالإضافة إلى حدوث الزلازل في إيران، ومعارضة الولايات المتحدة للطرق الجنوبية لأسباب سياسية تتعلق بإيران، كما تعارض أذربيجان أيضا هذه المسارات بسبب هواجس أمنية اتجاه إيران (من الصعوبة استبعاد إيران من التفاعلات الطاقوية في المنطقة، كونها تمتلك ثاني أكبر احتياطات من الغاز في العالم ورابع أكبر منتج للنفط) (Hooshang, 1999, p. 36).

(4) **الطرق الشرقية (Eastern Routes):** تفضلها الصين، وبسبب تزايد الطلب على الطاقة تسعى للبحث عن خيارات بديلة وأسواق جديدة، حيث وقعت اتفاقية مع كازاخستان، كما حاولت إقامة علاقات طاقوية مع دول المنطقة الأخرى، ما يمنحها فرصة للنفوذ في المنطقة والتنافس مع الاتحاد الأوروبي والأطراف الإقليمية والدولية الأخرى (Hooshang, 1999, p. 36).

- الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 إلى ارتفاع في أسعار الغاز على المستوى العالمي وتعميق الفجوة بين العرض والطلب على الطاقة في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، وباتت الطاقة سلاح استراتيجي وأداة سياسية للضغط على روسيا وفرض عقوبات عليها والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للغاز والنفط عبر العالم وتنتج حوالي 10 بالمئة من الطاقة العالمية. وفي هذا الصدد باشرت المصارف المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع فوائدها، غير أن الاتحاد تردد في استهداف قطاع الطاقة الروسية لمعاقتها، ما أظهر عن مدى ضعف وهشاشة الأمن الطاقوي للاتحاد

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

الأوروبي حيث تعتمد غالبية الدول الأعضاء بشكل كبير على إمدادات الغاز الروسي (عطوي، 2022، صفحة 01).

وتؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الإمدادات ونقل الطاقة من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين عبر أوكرانيا كدولة عبور إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يستورد ما يقرب من 40 بالمئة من احتياجاته من الغاز من روسيا وتمر معظمها عبر أوكرانيا وتعتبر ألمانيا وإيطاليا أكبر الدول الأعضاء المستوردة للغاز الروسي، تليهم بولندا وفرنسا والتشيك والمجر والنمسا. وفي هذا الصدد أكد المستشار الألماني أولاف شولتز أن ألمانيا هي المتضرر الأكبر من فرض العقوبات على روسيا، وضرورة وقف اعتماد مشروع خط أنابيب الغاز الروسي-الألماني (نورد ستريم 2) في إطار العقوبات المفروضة على روسيا بقيادة الولايات المتحدة (مخيمر، 2023، صفحة 27).

وتأثرت العديد من القطاعات بسبب الحرب خاصة قطاعات الإنتاج التي تعتمد على الإمدادات الروسية مثل صناعة الطائرات، وصناعة الكهرباء، والصناعات الخشبية وكل الصناعات التي تستخدم النفط والغاز والفحم والنحاس والألمنيوم من روسيا خاصة في دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وغيرها من الدول التي تقف عاجزة أمام إيجاد بدائل وتتويع مصادر الإمدادات وطرق نقلها (عطوي، 2022، صفحة 01).

وارتكزت سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، على تخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي من خلال تخزين وتعبئة الغاز إلى أكثر من 80 بالمئة، واتفقت الدول الأعضاء على أهداف واضحة لخفض استهلاك الغاز شتاء عام 2022، وتحقيق مبدأ التضامن بمساعدة الدول الضعيفة والمتضررة على إدارة ارتفاع الأسعار في الطاقة وفرض ضريبة على الشركات في قطاع الطاقة التي حققت أرباحا كبيرة (الزبيدي، 2023).

وتبادل وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي النقاش حول واقع الأمن الطاقوي في أوكرانيا والقارة الأوروبية أثناء نشوب الحرب الروسية- الأوكرانية عام 2022، وتم تقديم دراسات وبحوث حول القدرات الطاقوية للدول الأعضاء من الإنتاج إلى الاستهلاك والاستيراد، بالإضافة إلى الاستشراف المستقبلي للمخزونات الاستراتيجية في حالة الطوارئ وإمدادات الطاقة وطرق نقلها، وفي هذا الإطار تم اتخاذ جملة من التدابير ترتبط ب (الزبيدي، 2023):

- تأمين إمدادات وطرق نقل الطاقة.
- إدارة المخزونات الاستراتيجية في حالة الطوارئ وتفاذي التقلب في أسعار الطاقة.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

- تنسيق السياسات الأمنية الطاقوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وعليه فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تنويع إمدادات وطرق نقل الطاقة، والتحول إلى الطاقة النظيفة وتقليل اعتماده في مجال الطاقة على الدول المنتجة غير الموثوقة (روسيا)، ودول العبور غير الآمنة (أوكرانيا) (European Climate, Infrastructure and Environment Executive Agency, 2022)

- تأثير النزاعات في المنطقة على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي:

تؤثر النزاعات الإقليمية والعرقية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والقوقاز على استقرار طرق نقل الطاقة إلى الأسواق الأوروبية، إذ تمثل المنطقة كمر عبور لنقل النفط والغاز مما يساهم في تقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي وإمدادات الغاز الروسي. ويعد حل النزاع في المنطقة مسألة هامة لتأمين طرق نقل الطاقة، كما أن الاستقرار السياسي داخل دول المنطقة أمراً ضرورياً لبناء مشاريع الطاقة وتطوير البنية التحتية.

وأدت النزاعات في المنطقة كمحاولة الشيشان للاستقلال عن روسيا، والنزاعات الإثنية في جورجيا، ونزاع ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، والصراع بين روسيا وجورجيا، والتوتر بين تركيا وأرمينيا إلى عرقلة بناء مشاريع نقل الطاقة عبر تركيا. بالإضافة إلى الجماعات العرقية المنتشرة في المنطقة؛ إذ يهيمن الأكراد على الجبال الشرقية لتركيا والتي تروج وتدعم خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان)، ما يؤثر على دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين فيما يتعلق بإنتاج وتصدير مواردها (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 158).

كما تعد الشيشان وداغستان بؤرتا عنف على حدود حوض بحر قزوين الروسية، مع إصرار الشيشان على الاستقلال في سعيها للحصول على مكاسب من مشاريع خطوط أنابيب الطاقة عبر أراضيهم (Hooshang, 1999, p. 45). ويؤثر انعدام الأمن والنزاع في أوسيتيا الجنوبية كمنطقة عبور للطاقة على أمن الطاقة في أوراسيا، إذ يعود السبب للنزاع في المنطقة إلى تشغيل خط أنابيب النفط (باكو-تبليسي-جيهان)، كما يؤثر أيضاً على دور روسيا كمورد رئيسي للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي.

وعلى إثر أزمة أوسيتيا الجنوبية تغيرت جيوسياسية أوراسيا من خلال لعب القوى الدولية دوراً في المنطقة، وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية بين الكتلة الروسية والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 11). وأدت الأزمة إلى إغلاق كل من خطوط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان)، وخط أنابيب (باكو-سويسا)، كما كان له تأثير على أمن الطاقة في الدول الأوروبية، وأظهرت الأزمة عن ضعف وهشاشة طرق خطوط الأنابيب البديلة التي تتجاوز روسيا.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وعلى الرغم من انتهاء النزاع، لا تزال طرق خطوط الأنابيب تواجه مشكلة بسبب الوضع القانوني لهذه المنطقة، كما اعترضت أوسيتيا الجنوبية على خط أنابيب (باكو-سويسا) والذي يعبر أراضيها. ويواجه أيضا خط أنابيب الغاز لشركة غازبروم، والذي يرتبط مع أرمينيا ويمر عبر أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا تهديدات بسبب الاستراتيجية العدائية من طرف جورجيا (Kumar & Mohapatra, 2018, p. 11). ينقل خط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان) النفط الأذري إلى الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن أي تهديد لانقطاع الإمدادات يؤثر على الدول الأعضاء وعلى أسعار النفط في الأسواق العالمية. إذ يمتد بالقرب من مناطق النزاع، حيث هددت الجماعات الانفصالية والمتمردة (حزب العمال الكرديستاني) باستهداف شبكة خطوط الأنابيب الإقليمية إذا لم يتم تلبية مطالبهم (Nuriyev, 2007, p. 8).

- الوضع القانوني لحوض بحر قزوين والتهديد البيئي:

يعد الخلاف حول النظام القانوني لحوض بحر قزوين والتهديد البيئي مصدران للتوتر في المنطقة، حيث وقعت الدول الخمس المطلة على الحوض سنة 2018، وهي روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان على اتفاقية الوضع القانوني للحوض، وحسب ما جاء في الاتفاق أنه تم السماح ببناء خطوط أنابيب تحت البحر، غير أن إيران وروسيا أقرت بأن أي خط أنابيب يجب أن يحصل أولا على موافقة جميع الدول الخمس المطلة على البحر. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تسمح بإنشاء خطوط الأنابيب بموافقة الدول المشاركة في المشروع فقط، إذ يمكن أن يعطي هذا الفرصة لخط أنابيب غاز عبر قزوين يربط تركمانستان بأذربيجان، مما يكون له تداعيات على مشاريع خطوط أنابيب الطاقة (ممر الغاز الجنوبي) باتجاه الاتحاد الأوروبي (Coffey, 2019, p. 27).

بالإضافة إلى الاستغلال العشوائي للموارد الطاقوية في حوض بحر قزوين من قبل الدول المنتجة للنفط خاصة أذربيجان، حيث تعتمد إيران وروسيا على بيئة نظيفة كصيد الأسماك والكافيار. كما تعتبر الزراعة والغابات والسياحة حيوية لسكان إيران على البحر، فأى تلوث يمكن أن تضر بمصالحها وتصبح سببا للنزاع السياسي بين الدول (Hooshang, 1999, p. 43).

3.2.5 التحديات الأمنية على المستوى الدولي:

تبرز منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كواحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في معادلة أمن الطاقة، إذ تتنافس مجموعة من الفواعل الإقليمية والدولية التي تتطلع إلى التحكم في مصادر الطاقة واستغلالها، والتأثير على اتجاه خطوط الأنابيب، وعلى الاتجاهات الاستراتيجية الجديدة والتطورات الإقليمية والاعتماد المتبادل الاقتصادي والسياسي، وسياسات الطاقة (الخارجية) لدول المنطقة ومصالحها

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

الاستراتيجية اتجاه الدول المستهلكة مثل الصين وروسيا وغيرها، وهذا ما يخلق تحديات ومعضلات جديدة تتعارض مع مصالح الفواعل في المنطقة.

ويواجه الاتحاد الأوروبي تنافسا مع روسيا والصين وتركيا وإيران والهند والولايات المتحدة، إذ تسعى روسيا نحو تعزيز التعاون في مجال الطاقة وبناء مشاريع خطوط الأنابيب مع دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، كما عملت الصين على تقوية علاقاتها في مجال الطاقة نتيجة لتزايد الطلب على النفط والغاز. ومن جانب آخر تقوم دول المنطقة بدورها على توسيع وتعميق علاقاتها الطاقوية مع روسيا، وتنويع صادراتها مع الصين ودول الاتحاد الأوروبي وإيران.

- المصالح الطاقوية لروسيا في المنطقة:

اعتبرت روسيا أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين عام 2007، وسياسة الجوار الجديدة تهديدا لمصالحها الجيوسياسية والطاقوية في المنطقة، حيث سعت نحو تعزيز التعاون في مجال الطاقة ومشاريع خطوط الأنابيب مع دول المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز تعاونها العسكري الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الأمن (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 87). وتتمثل أهم المصالح الاستراتيجية لروسيا في المنطقة في الحفاظ على الوضع الجيوسياسي الراهن، ومنع الفواعل الدولية والإقليمية من تحدي هيمنتها الاقتصادية والسياسية، والسيطرة على موارد الطاقة وشبكة خطوط الأنابيب.

وترتبط دول آسيا الوسطى بشبكة معقدة من الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة مع روسيا، مما سمح لها بممارسة الاحتكار على خطوط أنابيب الغاز من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تعتمد هذه الدول بشكل رئيسي على الإمدادات الروسية من مصادر الطاقة، وتتحكم في طرق نقل الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي (Lazic Jovic & Nikolic, 2013, p. 70).

كما تسعى للسيطرة على نقل النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وتعرقل بناء مشاريع خطوط الأنابيب التي تتجاوز أراضيها والتي تشكل تهديدا على إمداداتها، حيث يمر خط أنابيب النفط (باكو-تيليسي-جيهان)، وخط أنابيب جنوب القوقاز (South Caucasus Pipeline)، وخط سكة حديد (باكو-تيليسي-كارس) (Baku-Tblisi-Kars)، على بعد حوالي ثمانية أميال من خط الاتصال بين الأرمن-ناغورنو كاراباخ والقوات الأذربيجانية (Coffey, 2019, p. 16).

وخلال الغزو الروسي لجورجيا عام 2008، تعطل خط أنابيب جنوب القوقاز وخط أنابيب (باكو-تيليسي-جيهان) بسبب النزاع. وفي عام 2014، ضمت روسيا جزءا من جورجيا بهدف وضع

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

جزءاً من خط أنابيب (باكوس-سويسا)، والذي ينقل النفط من حوض بحر قزوين إلى البحر الأسود، داخل الأراضي الروسية (Coffey, 2019, p. 16).

تتنافس روسيا والاتحاد الأوروبي على طرق نقل الغاز من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، حيث يتم نقل الغاز عبر شبكة خطوط الأنابيب الروسية، إذ تسعى الأخيرة للسيطرة على الموارد الطاقوية في المنطقة، والحصول أيضاً على رسوم العبور. وبهدف ضمان إمداد ونقل الغاز، خططت كل من روسيا والاتحاد الأوروبي لمشاريع خطوط أنابيب للطاقة؛ وهي نورد ستريم (Nord Stream) وساوث ستريم (South Stream) ونابوكو (Nabucco).

وسعت روسيا في محاولة لمنافسة مشروع نابوكو، وعرقلة خطوط أنابيب الطاقة التي تمتد من حوض بحر قزوين بسبب الوضع القانوني للبحر والنزاع بين الدول المطلة عليه حول كيفية تقسيم الاحتياطيات الطاقوية الموجودة به، وضغطت لبناء خط أنابيب بلو ستريم 2 (Bleu Stream 2) لربط روسيا والمجر، وهو امتداد لشبكة خط أنابيب بلو ستريم 1 (Bleu Stream 1) الذي ينقل الغاز الروسي إلى تركيا على طول خطوط الأنابيب الممتدة عبر البحر الأسود، لتصبح المجر مركزاً لنقل الغاز إلى دول مثل سلوفينيا وكرواتيا وإيطاليا (Andrei, 2015, p. 71). وشكلت تحالفاً للغاز مع تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، وتمكنت من حجز معظم إنتاج الغاز في المنطقة حتى عام 2030 (Filippos, 2012, p. 116).

كما تضغط روسيا على الدول المجاورة في المنطقة لعرقلة مشاريع خطوط أنابيب الطاقة باتجاه الاتحاد الأوروبي، إذ تمر نسبة كبيرة من صادرات النفط الكازاخية عبر الأراضي الروسية، وتقوم كازاخستان بتصدير الغاز. وتعد بمثابة دولة عبور لصادرات الغاز من أوزبكستان وتركمانستان إلى روسيا عبر خط أنابيب الغاز وسط آسيا، والذي تسيطر عليه شركة غازيروم الروسية. كما تزود روسيا المصافي الكازاخية بكمية كبيرة من المنتجات النفطية، وتعمل الشركات الروسية في استكشاف العديد من حقول النفط والغاز (Stegen & Kuszniir, 2015, p. 96). وعقدت روسيا اتفاقية مدتها خمسة وعشرون عاماً لشراء الغاز التركماني عام 2005، وأعلنت عن اتفاقية على خط أنابيب الغاز بريكاسبيرسكي (Prikaspirski)، مما يضمن لروسيا القدرة على احتكار تصدير الغاز التركماني (Kubicek, 2013, p. 176).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

وتعد روسيا العميل الرئيسي للغاز الأوزبكي، حيث عقدت لوك أويل (Lukoil) اتفاقية مشاركة في الإنتاج لمدة 35 عاما بقيمة 1 مليار دولار لحقول غاز كانديم (Kendym)، وتعهدت غازبروم عام 2005، بالاستثمار في حقل أوستيورت (Ustyurt) للغاز (Kubicek, 2013, p. 176).

بدأت روسيا في تنفيذ مشاريع تنويع إمدادات الطاقة في محاولة لتقليل اعتمادها على دول العبور كأوكرانيا (تنقل حوالي 80 بالمئة من صادرات الغاز الروسية عبر أراضيها)، مثل مشروع نورد ستريم (Nord Stream) وساوث ستريم (South Stream)، والتي تتجاوز دول العبور لصادرات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي وبالتالي تنويع طرق النقل من جهة، ومن جهة أخرى لعرقلة مشاريع خطوط أنابيب الطاقة المدعومة من الولايات المتحدة ومنع النقل المباشر لموارد الطاقة من حوض بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي (Feklyunina, 2008, p. 135):

1) خط أنابيب الغاز نورد ستريم (Nord Stream): يربط الغاز الروسي بألمانيا عبر بحر البلطيق، من فيبورغ (روسيا) إلى جرايفسالد (ألمانيا)، حيث يمكن نقل الغاز إلى عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الدنمارك، وهولندا، وبلجيكا، وفرنسا)، وتبلغ قدرته حوالي 55 مليار متر مكعب سنويا، وهو أول مشروع يهدف إلى تجاوز دول البلطيق وبولندا وأوكرانيا التي تعد بمثابة ممر عبور للغاز الأوروبي.

يمثل هذا المشروع مظهر من مظاهر دبلوماسية الطاقة الروسية التي تعاقب أي دولة تطمح إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، ومواجهة النفوذ الأمريكي في جوارها، واحتجت دول مثل بولندا وليتوانيا على ألمانيا لتقويضها لسياسة أمن الطاقة الأوروبية من خلال التعامل الثنائي مع روسيا. كما يهدد المشروع أمن الدول الساحلية لبحر البلطيق مثل روسيا، لأن أمن خطوط الأنابيب سيزيد من عمليات المراقبة العسكرية في بحر البلطيق (Abbasi, 2013, p. 40).

2) خط أنابيب الغاز ساوث ستريم (South Stream): يمر تحت البحر الأسود، وينقل الغاز من روسيا إلى دول جنوب شرق أوروبا عبر بلغاريا وصربيا والمجر وسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا.

3) المشروع الثالث هو تمديد خط أنابيب بلو ستريم (Blue Stream) عبر البحر الأسود من خلال البلقان إلى المجر، لمنع أسواق المجر والبلقان من نقل غاز حوض بحر قزوين من نابوكو. وتعمل مشاريع خطوط الأنابيب على تحقيق هدفين أساسيين لروسيا تتمثل في:

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

- أولاً؛ تشكل الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأوروبية تهديدات سياسية لوحدة الاتحاد الأوروبي وعرقلة بناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة.
 - ثانياً؛ تقضي مشاريع خطوط أنابيب الطاقة التي تدعمها روسيا على احتمالات تحول تركيا إلى طريق عبور للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي.
- مظهر آخر من مظاهر دبلوماسية الطاقة الروسية يتمثل في استخدام كيانات الطاقة الوطنية مثل شركة غازبروم وروسنفت لحماية البنية التحتية للطاقة الروسية من الشركات الأجنبية المنافسة، والتحكم في خطوط أنابيب الطاقة في دول آسيا الوسطى (Abbasi , 2013, p. 42).
- وعليه، سعت روسيا للسيطرة على غالبية حقول النفط والغاز المهمة استراتيجياً لحماية المصالح الروسية، وتمثلت استراتيجية شركة غازبروم في شراء غاز دول آسيا الوسطى بأسعار منخفضة للعملاء الروس ثم بيعه بأسعار أعلى إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يتم حجز الغاز التركماني بأسعار منخفضة تبلغ 65 دولاراً لكل 1000 متر مكعب، مما يسمح لروسيا بتصدير إمدادات الغاز الخاصة بها بأكثر من 230 دولاراً لكل 1000 متر مكعب إلى العملاء الأوروبيين (Abbasi , 2013, p. 42). وتعتبر روسيا أن مشاريع تنويع الطاقة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين تهديداً لمصالحها الجيوسياسية والجيواقتصادية في المنطقة لعدة أسباب (Feklyunina, 2008, p. 134):
- توفر مسألة نقل النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين عبر الأراضي الروسية، بالإضافة إلى وجود شبكة خطوط الأنابيب تحت سيطرة الدولة، أرباحاً كبيرة لروسيا.
 - يعد شراء وتصدير الغاز التركماني إلى الاتحاد الأوروبي أكثر ربحاً لروسيا مقارنة بتطوير واستغلال حقول غاز جديدة، ذلك أن الغاز الروسي أعلى من الغاز التركماني. ففي عام 2006، بلغت كمية صادرات الغاز من تركمانستان وأوزبكستان المتجهة إلى / وعبر روسيا حوالي 51 مليار متر مكعب.
 - تمتلك روسيا أكبر احتياطات من الغاز في العالم، غير أنه حسب خبراء الطاقة الروسين والغربيين، هناك مظاهر العجز في الطاقة، بسبب نقص الاستثمار في تطوير حقول غاز جديدة وتجفيف الحقول الحالية، مما يؤدي إلى نقص التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.
 - تحتاج روسيا أيضاً إلى الغاز لتلبية الطلب المحلي، حيث يمكن لها أن تصدر حوالي 30 بالمائة فقط من إنتاجها، ما يعني أنها بحاجة إلى استيراد الغاز من تركمانستان لضمان الإمدادات إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن السيطرة على تصدير الطاقة من منطقة آسيا الوسطى إلى الاتحاد له أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وتشكل إيران بحكم موقعها الجيوستراتيجي الهام في معادلة أمن الطاقة في المنطقة تهديدا لهيمنة روسيا على العرض في الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2007، أنفقت روسيا مبلغا كبيرا من المال لشراء إمكانية وصول إيران إلى سوق الغاز الأوروبية من خلال أرمينيا، إذ تهتم إيران بقضايا أمن الطاقة وتساهم في هندسة شبكة خطوط أنابيب الطاقة في المنطقة والمخطط لها عبر القوقاز (Kornely, 2011, p. 18). وفي هذا الصدد يطرح التساؤل التالي: كيف يمكن لروسيا من إعادة هندسة علاقاتها مع إيران والتي تشكل محور جيوسياسية أمن الطاقة في أوراسيا؟

تعتبر إيران شريك مهم للطاقة بالنسبة لروسيا، إذ تحرص شركات النفط الروسية على الاستثمار في الخارج، كما يعتبر موقعها الاستراتيجي مناسباً لروسيا كمنفذ تصدير لتوسيع صادراتها من الطاقة، وتعد عضوا مؤثرا في منظمة الدول المصدرة للبتروول أوبك، إذ تؤثر قراراتها على استقرار الأسعار في روسيا، والأهم بالنسبة لها هو أن سياسة الطاقة الإيرانية يجب ألا تتعارض مع المصالح الروسية. لكن يمكن أن تتنافس إيران مع روسيا كطريق رئيسي للنفط والغاز يربط بين حوض بحر قزوين ودول آسيا الوسطى المنتجة للطاقة (Marketos, 2009, p. 3).

وتتمثل استراتيجية روسيا في التنسيق مع إيران بشأن انتاجها وصادراتها من النفط والغاز، ذلك أن روسيا مدركة لنظرة الغرب لاحتياطياتها من الموارد الطاقوية كبديل للإمدادات الروسية. وعليه سعت كلا منهما لتنسيق سياساتهما الطاقوية من أجل أهداف جيوسياسية، إذ تسيطران على ما يقرب من 20 بالمئة من احتياطيات النفط العالمية وحوالي نصف احتياطيات الغاز في العالم (Marketos, 2009, p. 3).

تعارض روسيا وإيران مشاريع خطوط الأنابيب عبر حوض بحر قزوين بقيادة الولايات المتحدة، وتسعى روسيا لتعزيز خط أنابيب الغاز الإيراني إلى الصين عبر باكستان والهند، لكن المشروع توقف بسبب الضغط الأمريكي على الهند. فمن خلال معارضة خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند، تحاول الولايات المتحدة بشكل أساسي حرمان الصين من الوصول إلى احتياطيات الطاقة الإيرانية (Marketos, 2009, p. 4).

وردا على تزايد نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي عبر منظمة شنغهاي للتعاون في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، عززت روسيا ووسعت تعاونها الأمني مع دول المنطقة من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي (M. Parvizi & Yang, 2012, p. 94).

- الطلب الصيني على الموارد الطاقوية وأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي: ما المدى الذي تشكل فيه المشاريع الصينية تهديدا لاستمرار إمدادات الطاقة في حوض بحر قزوين باتجاه الاتحاد الأوروبي؟

والتحديات

تبرز الصين كواحدة من أسرع الاقتصادات نموا واستهلاكها للطاقة، حيث كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي نسبيا. ومنذ أوائل التسعينات، أصبحت مستوردا صافيا للنفط، معتمدة بشكل كبير على المصادر الطاقوية في الخليج العربي عبر القنوات البحرية؛ كمضيق هرمز وملقا، والتي تعاني من تهديدات كالنزاع المسلح والقرصنة والإرهاب. وفي هذا الصدد، سعت الصين نحو تطوير الطاقة النووية والبحث عن مصادر جديدة للنفط والغاز (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 133). وتلعب منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين دورا هاما في السياسة الخارجية الأمنية والطاقوية للصين، ولها مصالح استراتيجية لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، حيث تسعى لـ (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 94):

- الحفاظ على حدود مستقرة مع روسيا ودول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.
- منع الروابط الدولية بين الجماعات الانفصالية في مقاطعة شينجيانغ والجماعات المتطرفة.
- تأمين الوصول إلى موارد الطاقة.
- توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي إلى ما وراء المنطقة لتعزيز موقعها الجيوسياسي العالمي.
- تعزيز استراتيجيات الأمن البحري من خلال تقليل الاعتماد على واردات الطاقة والموانئ البحرية، وتجنب نقاط الاختناق كمضيق ملقا.

تكمن أهمية التعاون في مجال الطاقة بين كازاخستان والصين في تقليل اعتماد الأخيرة على إمدادات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط من خلال خط أنابيب نفط بري، لتلبية تزايد الطلب على الطاقة، بالإضافة إلى الحفاظ على العلاقات الودية مع الدول المجاورة، وتعزيز الأمن والتنمية في المنطقة الغربية للصين. بالنسبة لكازاخستان، يضمن التعاون في مجال الطاقة مع الصين الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والخبرة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن الاستراتيجي (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 186) وبعده تعزيز وتشجيع التعاون الصيني في مجال الطاقة في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وسيلة لدول المنطقة لتقليل اعتمادها على روسيا، وزيادة قدرتها على تنويع إمداداتها من النفط والغاز وطرق النقل للأسواق العالمية. فمن وجهة نظر أمنية؛ فإن بناء خطوط الأنابيب البرية أقل عرضة للتهديد من النقل البحري، ومن منظور سياسي؛ فإن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة يساهم في استقرار العلاقات الثنائية، ومن الناحية الاستراتيجية؛ فإن التعاون في مجال الطاقة يؤدي إلى تعزيز التنمية والاستقرار وتجنب تسييس وعسكرة المنطقة (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 176).

سعت الصين للنفوذ في المنطقة من خلال توسيع العلاقات الثنائية عبر منظمة شنغهاي للتعاون؛ وهي منظمة أمنية إقليمية منذ عام 2001. وتعتبر منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ومنطقة

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

شينجيانغ في الصين المتمتعة بالحكم الذاتي كمنطقة عازلة (Buffer Zone) عرقيا ضد الأويغور والجماعات الانفصالية التركية، كما تعتبر جسرا لتعزيز النفوذ الصيني من خلال تقوية التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة مع دول المنطقة، ومن جانب آخر فهي تكبح تطويق (Encirclement) الصين من طرف الولايات المتحدة (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 94).

وتواجدت الصين في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من خلال شركة البترول الوطنية الصينية في مشاريع مشتركة في قطاع الاستكشاف والإنتاج لبناء أنابيب النفط والغاز من كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، حيث زودت الصين هذه الدول غير الساحلية بمنفذ تصدير إضافي لتقليل اعتمادها على روسيا (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 122).

بدأ التعاون في مجال الطاقة بين الصين وكازاخستان عام 1997، وقامت شركة البترول الوطنية الصينية بأول مشروع استثماري في المنطقة من خلال التنقيب عن البترول وتطويره. كما سعت لبناء خطوط أنابيب الطاقة للوصول إلى الموارد الطاقوية من دول آسيا الوسطى، حيث استوردت حوالي 11.6 مليون طن من النفط الكازاخي عام 2008، وتعهدت الشركة الوطنية الصينية للبترول ببناء خط أنابيب بطول 2163 كم لنقل النفط من كازاخستان إلى الصين (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 178).

يعد بناء خط أنابيب الغاز بين الصين وتركمانستان بمثابة تحول استراتيجي له تأثير جيوسياسي وجيواقتصادي على روسيا والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. وسعت الصين نحو تأمين عقود استيراد الغاز من تركمانستان، التي تمتلك أكبر إمدادات قابلة للتصدير بين جميع الدول المطلة على حوض بحر قزوين.

ووقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول عام 2007 اتفاقية لتطوير حقول غاز جنوب يولوتان (Yolotan) في تركمانستان، واتفاقية أخرى مع شركة تركمان غاز (Turkmengaz) الحكومية لاستثمار أكثر من 2 مليار دولار في بناء خط أنابيب غاز بين آسيا الوسطى والصين (Central Asian Gas Pipeline) بطول 2000 كيلومتر، يمتد من حوالي 188 كم جنوب حدود تركمانستان-أوزبكستان إلى الحدود بين الصين وكازاخستان، لاستيراد الغاز على مدى 30 عاما، بكمية تقدر بـ 10 مليار متر مكعب عام 2010، وتصل إلى 30-40 مليار متر مكعب عام 2012 (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 122).

وتهتم الصين بالاتفاق مع كازاخستان حول اليورانيوم واستغلال إمكاناتها الكهرومائية أيضا، ففي عام 2008، وقعت الدولتين اتفاقية لتطوير أكثر من أربعين مشروعا حول الموارد الطبيعية، وأعلنت

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

شركة قوانغدونغ (Guangdong) للطاقة النووية الصينية عن تطوير رواسب اليورانيوم مع احتياطات تبلغ 40 ألف طن بالتعاون مع شركة كازاتومبروم (Kazatomprom) الكازاخية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 96).

تعد طاجيكستان أفقر دولة في منطقة آسيا الوسطى، وتنشط شركات التعدين الصينية في جبال بامير؛ تعدين الذهب والفضة والنحاس والأحجار الكريمة والبحث عن اليورانيوم، وتسعى لاستثمار حوالي مليار دولار لبناء محطات توليد الكهرباء والطرق.

وتعتبر إيران دولة محورية في منطقة حوض بحر قزوين نظرا لاحتياطاتها بموارد النفط والغاز، إذ تحتل دبلوماسية الطاقة الصينية اتجاه إيران موقعا هاما في استراتيجيتها لأمن الطاقة العالمية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الهام، حيث تسيطر إيران على مضيق هرمز؛ أهم طريق بحري دولي لنقل النفط، وحوالي 40 في المائة من سفن النفط المستوردة للصين عبر هذا الطريق (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 152).

ويرتبط تطور العلاقات بينهما ارتباطا وثيقا بالمصالح السياسية والاقتصادية للصين، حيث ترجع العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما منذ عام 1971، واستوردت الصين النفط من إيران منذ عام 1995، وفي عام 2007، أصبحت إيران ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، كما وقعت الدولتين اتفاقية تجارة نفط لمدة عشر سنوات عام 2002، وبلغ الحجم الإجمالي للتجارة بين الصين وإيران عام 2008 حوالي 20 مليار دولار (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 143).

وقامت شركة البترول الوطنية الصينية عام 2004، باستغلال حقول النفط والغاز في إيران، ووقعت مجموعة سينووك النفطية الصينية العملاقة (Sinopec) اتفاقية للنفط والغاز بقيمة 70 مليار دولار، وتعد أكبر اتفاقية طاقة للصين مع ثاني أكبر منتج في أوبك (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 147).

إن العلاقات الثنائية بين إيران والصين هي المفتاح للتعامل مع التحديات وتعزيز التعاون في مجال الطاقة في القرن الحادي والعشرين. غير أن المعضلات الجيوسياسية لإيران تتحدى دبلوماسية الطاقة الصينية في منطقة حوض بحر قزوين، كالقضية النووية والعلاقات الأمريكية الإيرانية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 143).

عارضت الصين ودول إقليمية أخرى فكرة بوتين حول كومونولث الطاقة في منظمة شنغهاي للتعاون (Energy Commonwealth of the SCO) للجمع بين تزايد الطلب للصين والهند وباكستان

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

ووفرة الموارد الطاقوية لروسيا وكازاخستان وأوزبكستان. وعلى إثر الأحداث في أوكرانيا في السنوات الأخيرة، أصبح لدى الصين ودول المنطقة هاجس وجود تكتل تقوده روسيا ويحد من خيارات سياساتها الخارجية والطاقوية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 96).

إن تزايد نفوذ الصين في المنطقة يدفع بالاتحاد الأوروبي لإقامة حوار حول السياسة الخارجية للطاقة معها اتجاه المنطقة، ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، من أجل تعزيز المشاريع المشتركة، وتنسيق سياساتهما الطاقوية، وتجنب استراتيجيات محصلتها صفر تؤدي لزيادة التنافس بينهما (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 114). ويشكل بناء وتجسيد مشاريع خطوط أنابيب الطاقة بين منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والصين تحدياً للاتحاد الأوروبي، فنقل وتصدير الغاز من تركمانستان يؤدي إلى فشل مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو، والذي يعتمد على توافر احتياطات غاز حوض بحر قزوين.

وبتمثل الهدف الأساسي لسياسة الطاقة الصينية في المنطقة في تعزيز وحماية مصالحها، من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الطاقة مع دول المنطقة، والسعي لتوسيع المصالح المشتركة، وتشجيع التعاون في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 177).

إن استراتيجية أمن الطاقة للصين كمنتج ومستهلك عالمي للطاقة، يرتبط بأمن الدول الأخرى. فمع بروز العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها، أصبح أمن الطاقة العالمي لا يخص دولة واحدة فقط؛ ذلك أن التهديدات التي تتعرض لها إمدادات الطاقة في دولة ما تؤثر على الدول الأخرى. وعليه، يجب ألا تفكر الصين في أمنها الطاقوي في عزلة عن الدول الأخرى، إذ يتطلب ضمان أمن الطاقة في الصين مصدراً موثقاً للطاقة، ونقلها مرناً، وأسعاراً ثابتة، ويعد مبدأ التنوع ضروري لتحقيق استراتيجية أمن الطاقة في الصين (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 177).

3.5 مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى

وحوض بحر قزوين

يعد ضمان الاستقرار والأمن في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أمراً حيوياً، وشرطاً أساسياً لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وأصبحت المنطقة والاتحاد دول متجاورة من خلال استراتيجيته لآسيا الوسطى عام 2007، وارتكزت على ثلاثة أهداف تمثلت في: تعزيز التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى وعلاقات حسن الجوار، الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، ودعم

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

الحكم الراشد والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي. كما تزايد حضور الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات السياسية كالأمن، والطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتجارة، وطرق النقل، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتعليم.

وبرزت المنطقة كمصدر هام لإنتاج النفط والغاز للأسواق العالمية، وارتكزت السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي على مسألة الترابط بين الطاقة والأمن والقيم. وعليه، يجب أن يسعى الاتحاد إلى دمج الأبعاد المعيارية لحقوق الإنسان، والحوكمة، وسيادة القانون لتحقيق أهدافه في المنطقة، إذ ترتبط التفاعلات الطاقوية بالاستقرار والأمن في دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من جهة، ومن جهة أخرى على دول المنطقة أن تلتزم دولياً في مجال حقوق الإنسان والحوكمة.

كما تواجه دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين مجموعة من المعضلات الأمنية، وتعد المنطقة معزولة جغرافياً عن الأسواق العالمية والأوروبية خاصة، حيث يجب بناء خطوط أنابيب الطاقة لمسافات طويلة متجاوزة مجموعة من دول العبور، ما يزيد من المخاطر السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى التباين الاجتماعي، والفقر، والتخلف، وجفاف بحيرة آرال، وبروز الجريمة المنظمة، والنزاعات بين الجماعات العرقية من جهة، ومن جهة أخرى تتوفر المنطقة على إمكانيات كبيرة للتنمية الاقتصادية؛ تركمانستان بغازها، وكازاخستان بنفطها، وأوزبكستان بمواردها المعدنية المختلفة، وخاصة المعادن غير الحديدية والفحم والقطن، وقرغيزستان في محطات الطاقة المائية، وطاجيكستان في صناعة الألمنيوم، والإمكانيات الكبيرة لروسيا وإيران من النفط والغاز.

وحسب الدراسات والسيناريوهات المستقبلية، فإن منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين ستصبح ثالث أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا. وعليه، يمكن أن تساهم في تنويع إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي، والتخفيف من آثار اعتماده على الإمدادات الطاقوية الروسية.

1.3.5 تنويع إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي: ضرورة اقتصادية أم خيار سياسي؟

يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار مبدأ تنويع إمدادات الطاقة نحو إنشاء سياسة طاقوية خارجية مشتركة، تركز على مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات تشمل؛ بناء بنية تحتية ومشاريع خطوط أنابيب الطاقة جديدة، وتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية، وتشجيع الحوار مع الدول المنتجة للطاقة ودول العبور، مثل دول منطقة جنوب القوقاز، وإيران، وتركيا، نظراً لدورها المتزايد في سوق الطاقة العالمي، بالإضافة إلى دفع دول المنطقة نحو مسار الإصلاح السياسي وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة.

1.1.3.5 تعدد خطوط أنابيب الطاقة (Multiple Pipelines):

إن الطبيعة الجغرافية الحبيسة لمنطقة آسيا الوسطى بحكم أنها لا تطل على أي منفذ ساحلي يربطها ببحار ومحيطات العالم، كان لها تأثير على ارتفاع تكلفة نقل الإمدادات الطاقوية في المنطقة، وفي تحديد علاقاتها الاقتصادية مع دول المجاورة لها ذات المنافذ الساحلية، حيث شكلت مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز وتحديد مساراتها أحد العوامل الهامة في اشتداد التنافس الإقليمي والدولي في هذه المنطقة (مدحت، 2008، صفحة 131).

إن تعدد خطوط أنابيب الطاقة تؤدي إلى تقليل الاعتماد على عدد قليل من الدول وتجنب تركيز موارد الطاقة العالمية في نقاط محورية معينة مثل باكو ومضيق هرمز في الخليج، ونوفوروسيسك أو جيهان وسوبسا على البحر الأسود. ومن جهة أخرى فإن تعدد شبكة خطوط أنابيب الطاقة منطقية من الناحية الاقتصادية حيث توفر إيران بديلاً لخطوط الأنابيب من منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والقوقاز أرخص من روسيا أو تركيا، وتكمن ميزتها في تقديم خدمة المقايضة (Swap)، وسهولة الوصول إلى حقول الطاقة في تركمانستان وكازاخستان.

ومن الناحية السياسية فإن تعدد مسارات الأنابيب تساهم في تقليل الحساسية والانجرافية بسبب عدم الاستقرار السياسي في دول العبور. ومن الناحية التقنية، فإن شبكة خطوط الأنابيب المتعددة تساهم في تقادي العراقيل والصعوبات الجغرافية والتهديدات البيئية التي تشكلها بعض المسارات (Hooshang, 1999, p. 44).

2.1.3.5 تقليص التبعية للإمدادات الطاقوية الروسية

بالنظر إلى القرب الجغرافي لروسيا من الاتحاد الأوروبي ومواردها الطاقوية الكبيرة، تعد روسيا محورا رئيسيا في سوق الطاقة الأوروبية، والمورد المهيمن للغاز إلى القارة الأوروبية. وهي ثالث أكبر شريك اقتصادي للاتحاد بعد الولايات المتحدة والصين (Gawdat, 2010, p. 336).

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم سوق لصادرات الغاز الروسي، حيث يتم نقل الجزء الأكبر من صادرات غازبروم من الغاز إلى أوروبا وأوراسيا، حوالي (7.1 تريليون قدم مكعب) من الغاز الذي صدرته شركة غازبروم عام 2011 توجه إلى الاتحاد الأوروبي (Ratner, Belkin, Jim, & Woehrel, 2013, p. 7). وتشير التقديرات حول احتياجات دول الاتحاد الأوروبي من الموارد الطاقوية إلى ما يلي (هلال محمد، 2008، صفحة 172):

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

- يستورد الاتحاد الأوروبي نصف احتياجاته من إمدادات النفط والغاز، وتشير التقديرات إلى أن استيراده من الموارد الطاقوية عام 2030 سيصل إلى حوالي 94 بالمئة من النفط، وحوالي 84 بالمئة من الغاز.

- تستورد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوالي 46 بالمئة من احتياجاتها من الغاز من روسيا.
- كما تعتبر روسيا المورد الرئيسي الأكبر والوحيد للغاز لكل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وفنلندا، والمجر والنمسا وبولندا وجمهورية التشيك واليونان وبلغاريا.

وينبع دور وتأثير القطاع الطاقوي الروسي على المستوى العالمي من زيادة دوره في إنتاج مختلف أشكال الطاقة والتخطيط لبناء البنية التحتية ومشاريع الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من شرق أوروبا ومنطقة جنوب القوقاز، حيث تسعى إلى السيطرة على الموارد الطاقوية وطرق نقلها في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وإقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا حول بناء خط أنابيب أسفل بحر البلطيق لنقل الغاز، وزيادة شركة غازبروم الروسية حصتها من احتياطات الغاز بأوزباكستان.

وعليه، فإن تنوع مصادر الإمداد الطاقوية وطرق نقلها من التحديات الرئيسية الذي يواجهها الاتحاد الأوروبي خاصة في قطاع الغاز، والذي يضيف تعقدا للوضع نظرا لصعوبة عملية نقله مقارنة بالنفط الذي يعد أكثر مرونة من الغاز حيث يتعين تبريده وتكثيفه لدرجة حرارة 160 درجة مئوية تحت الصفر قبل تسييله وضخه في شبكة خطوط أنابيب نقله (هلال محمد، 2008، صفحة 172).

تدهور الاقتصاد الروسي (خاصة في قطاع الطاقة) بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وما صاحبه من ضعف وهشاشة في جميع المجالات. وفي أواخر التسعينيات ومع استقرار الوضع السياسي، بدأ الانتعاش الاقتصادي بسبب الارتفاع العالمي في أسعار النفط (ارتفع إنتاج روسيا من النفط من 6,227 مليون برميل يوميا عام 1997 إلى 9,978 مليون برميل يوميا عام 2007، كما ارتفع إنتاج الغاز من 532.6 مليار متر مكعب إلى 607.4 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة الزمنية) (Gawdat , 2010, p. 337).

أدى الارتفاع في إنتاج النفط والغاز منذ أواخر التسعينيات بروسيا إلى زيادة نفوذها في أسواق الطاقة العالمية والأوروبية خاصة، كما تزايد اعتماد الاتحاد على الإمدادات الروسية، مما أفرز عددا من الأزمات شكلت تحديا رئيسيا للسياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي؛ قطعت روسيا عامي 1990

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

و1992 إمدادات الطاقة عن دول البلطيق في محاولة لإخماد حركة الاستقلال، ومطالبة هذه الدول بإزالة قواتها العسكرية من المنطقة (Gawdat , 2010, p. 337).

في عامي 1993 و1994، عاقبت روسيا أوكرانيا من خلال خفض إمدادات الغاز لإجبارها على دفع تكاليف الإمدادات السابقة، وضغطت عليها من أجل المزيد من السيطرة على أسطول البحر الأسود والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وفي عامي 2005 و2006 قطعت روسيا مرة أخرى إمدادات الغاز إلى أوكرانيا وبيلاروسيا بسبب الخلاف على الأسعار، حيث تعد ممرا لنحو 80 في المائة من صادرات الغاز الروسية إلى الاتحاد الأوروبي (Gawdat , 2010, p. 337).

لقد أظهرت الحرب الروسية- الأوكرانية ضعف اعتماد الاتحاد الأوروبي المتزايد على الإمدادات الروسية، واستخدام هذه الإمدادات كأداة في الخلافات السياسية، وشكلت الأزمة في أوكرانيا تهديدا لأمن الطاقة الأوروبي، بسبب قطع وتوقف نقل الغاز الروسي إلى الاتحاد، حيث يمر ما يصل إلى 15 بالمئة من واردات أوروبا الغربية من الغاز عبر شبكة نقل الغاز الأوكراني، ولهذا اتبع الاتحاد سياسات لتنويع طرقه ومصادره وإمداداته (Osman , 2014, p. 10).

في عام 2017، مثلت حوالي 30 بالمئة و39 بالمئة و15 بالمئة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز والنفط والفحم واليورانيوم. ولا يقتصر عمل شركات الطاقة الروسية على التصدير فقط، فهي تسيطر على البنية التحتية للطاقة الأوروبية (Russell, 2020, p. 13). وفي عام 2020، مثلت ليتوانيا الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي الحصة الأكبر من احتياجات الطاقة التي تلبّيها الواردات الروسية حوالي (96.1 بالمئة)، تليها سلوفاكيا (57.3 بالمئة)، والمجر (54.2 بالمئة)، بينما سجلت كل من قبرص (1.7 بالمئة)، وإيرلندا (3.2 بالمئة)، ولوكسمبورغ (4.3 بالمئة) اعتماد أقل على الواردات الطاقوية.

وتمر العلاقات الأوروبية والروسية بحالة من التوتر والاضطراب بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، حيث تسعى روسيا لنزع سلاحها والإطاحة بحكومة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الذي يستهدف ويهدد الأمن القومي الروسي من خلال سياساته التي تهدف إلى ربط أوكرانيا بمنظومة الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من الناحية الأمنية. وتؤثر الحرب الأوكرانية على السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفعه إلى إعادة صياغة سياسة طاقوية مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على مبدأ تنويع إمدادات الطاقة وطرق نقلها خاصة بعد

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

استخدام روسيا الطاقة كسلاح استراتيجي وأداة للضغط السياسي في مواجهة العقوبات التي فرضت عليها (قاسم حسين، 2022، صفحة 1).

وفي ضوء الوضع الحالي في أوكرانيا، تحدد مبادرة (REPowerEU) (المشروع الأوروبي المشترك من أجل توفير طاقة آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة) خطة لجعل الاتحاد الأوروبي مستقل عن الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2030، بدءا بالغاز، بهدف خفض الطلب على الغاز الروسي قبل نهاية عام 2022 (European Climate, Infrastructure and Environment Executive Agency, 2022) وهذه الخطة عبارة عن جملة من الوثائق والإجراءات القانونية والتوصيات والسياسات المختلفة، تركز على مجموعة من العناصر هي (قاسم حسين، 2022، صفحة 8):

- 1) توفير مختلف أشكال المصادر الطاقوية.
 - 2) تنويع الغاز الروسي بمصادر طاقة أخرى كالوقود الأحفوري مثل الغاز الطبيعي المسال.
 - 3) تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة.
 - 4) تمويل مشاريع البنية التحتية الطاقوية الجديدة.
- وقد قام الاتحاد الأوروبي بدعم الاستثمارات خلال العقد الماضي لتقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية الروسية. وفي هذا السياق، تعتبر شبكات الطاقة عبر أوروبا (TEN-E Policy)، وبرنامج تمويل الطاقة من خلال ربط أوروبا (CEF) (The Connecting Europe Facility) في غاية الأهمية لأنها تعزز المشاريع التي تهدف إلى التخلص من التبعية الطاقوية لروسيا وخاصة في قطاع الغاز، ومن أهدافها (European Climate, Infrastructure and Environment Executive Agency, 2022):
- تعزيز أمن إمدادات وطرق نقل الطاقة للاتحاد الأوروبي من خلال تنويع مصادر الإمداد وطرق نقلها وكذا دول العبور.
 - زيادة سعة التخزين ومرونة نظام الطاقة.
 - ربط الأسواق المعزولة بمصادر إمداد أكثر تنوعا.
- ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن شركة (CEF Energy) تدعم المشاريع في مجال تخزين الغاز تحت الأرض، والتي ستساهم في تعزيز أمن العرض والمزيد من المرونة للتعامل مع تغيرات الطلب/العرض.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

حاول الاتحاد الأوروبي اتباع سياسات لتتنوع طرقه ومصادره وإمداداته، بهدف تقليل اعتماده على إمدادات النفط والغاز من روسيا من جهة، ومواجهة الاستراتيجيات التي تتبعها روسيا لزيادة اعتماده وتبعيته الطاقوية من جهة أخرى. كما أدت هذه المساعي لإعادة تشكيل التفاعلات الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من خلال التخطيط لبناء مشاريع خطوط أنابيب الطاقة جديدة؛ واعتبر خط أنابيب الغاز نابوكو أحد أكثر مشاريع البنية التحتية دعماً من الاتحاد الأوروبي، إذ يتم نقل الغاز من تركمانستان وأذربيجان وإيران عبر خط أنابيب يمتد لمسافة 3000 كيلومتر من تركيا عبر البلقان وأوروبا الوسطى إلى النمسا متجاوزاً الأراضي الروسية (Gawdat , 2010, p. 338).

3.1.3.5 دول العبور: سلاح جيوسياسي جديد

إن إحدى أهم مشكلات دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أنها غير ساحلية، ومن الصعب ربط مواردها الطاقوية بالأسواق العالمية والأوروبية خاصة. وعليه، تحتل العديد من الدول دوراً محورياً في نقل النفط والغاز من المنطقة، كدول منطقة جنوب القوقاز (أذربيجان وجورجيا)، وإيران، وتركيا والتي تعد كحلقة وصل هامة، وكجسر بين موارد الطاقة في المنطقة والاتحاد الأوروبي، وربط دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بالاتحاد.

- منطقة جنوب القوقاز: بوابة الاتحاد الأوروبي إلى حوض بحر قزوين

تشكل منطقة جنوب القوقاز محورا لنظام جيواستراتيجي وجيواقتصادي متطور يمتد من حلف شمال الأطلسي في أوروبا إلى منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان، كما توفر المنطقة ممرات عبور لإمدادات الطاقة والسلع في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى المجتمع الأورو-أطلسي، بالإضافة إلى إمكانية الوصول المباشر لقوات التحالف والقواعد العسكرية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (Tsereteli, 2008, p. 33.).

كما يربط جنوب القوقاز منطقة آسيا الوسطى الغنية بالموارد بالأسواق الأوروبية والمتوسطية، إذ توفر المنطقة إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة لحوض بحر قزوين، وأهميتها الاستراتيجية لمنطقة أوراسيا غير الساحلية (Tsereteli, 2008, p. 33.).

منذ انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007، أصبحت منطقة جنوب القوقاز ذات أولوية في استراتيجية الاتحاد في إطار جواره الأوسع. وي طرح عدم الاستقرار في المنطقة مجموعة من التحديات والتهديدات تؤثر على مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ كالحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، عودة النزاعات في المنطقة، محاولة إرساء الديمقراطية في الدول الهشة

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

والضعيفة، وأمن الطاقة وشبكة خطوط الأنابيب، التدهور البيئي والأمن الإنساني (Nuriyev, 2007, p. 22).

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، برز جنوب القوقاز كمنطقة ذات أهمية استراتيجية للفواعل الإقليمية والدولية، خاصة بعد إنشاء خطوط أنابيب جديدة لنقل الطاقة إلى الأسواق الدولية؛ كخطوط أنابيب النفط (باكو-تبيليسي-جيهان) والغاز (باكو-تبيليسي-أرزروم)، كما غيرت هذه الخطوط جيوسياسية الطاقة في المنطقة؛ منها مواجهة سيطرة روسيا على طرق نقل الطاقة من منطقة حوض بحر قزوين ومساعدة أذربيجان وجورجيا على الابتعاد عن دائرة النفوذ الروسي، وتعزيز استقلاليتهم السياسية والاقتصادية، وتمكينهم من اختيار سياستهم الخارجية والأمنية والطاقوية (Badalyan, 2011, p. 4).

ولطالما كانت منطقة جنوب القوقاز في مركز التنافسات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة، حيث تقع في منطقة جيوسراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ومحاطة بالقوى الإقليمية الثلاث إيران وروسيا وتركيا، كما أدت احتياطاتها من النفط والغاز، إلى زيادة حدة التوترات الإقليمية، ما جعلها تعرف بـ **لعبة كبرى ثانية** (Kornely, 2011, p. 15).

وتمثل المنطقة ممر عبور رئيسي لموارد الطاقة بين حوض بحر قزوين والأسواق الغربية، إذ تؤثر موارده الطاقوية ومسارات خطوط الأنابيب على البنية الأمنية لجنوب القوقاز (Badalyan, 2011, p. 02). كما تتعدد مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، تتمثل أهمها في مشاركتها في التنمية السياسية والاقتصادية، وسيطرتها أو تحديدها لخطوط أنابيب الطاقة وفقا لمصالحها الاستراتيجية (Tsereteli, 2008, p. 64.).

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالمنطقة من أجل التأثير والسيطرة عليها. فبالنسبة للولايات المتحدة، تحظى المنطقة بأهمية استراتيجية من حيث الوصول إلى أوراسيا والشرق الأوسط. أما روسيا، فإن المنطقة تمثل فناء خلفي لها (إرث الاتحاد السوفياتي سابقا)، حيث لا تزال تحتفظ بوجود سياسي واقتصادي وثقافي في المنطقة، ويسعى الاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران والهند واليابان والصين أيضا على تأسيس وجودهم، وتمكنت تركيا من لعب دور هام، ويرجع ذلك إلى توجهها السياسي (كحليف قوي للولايات المتحدة)، وقربها الجغرافي من المنطقة (Tsereteli, 2008, p. 64.).

وتعتبر أذربيجان من أكبر الدول التي تمتلك موارد طاقوية من النفط والغاز في منطقة جنوب القوقاز، بينما تتمحور الأهمية الجيوسياسية لكل من جورجيا وأرمينيا في موقعهما الجيوستراتيجي الحيوي كدول عبور لنقل النفط والغاز للاتحاد الأوروبي (وردة هاشم ع.، 2013، صفحة 309). وتضمنت سياسة

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

الجوار الأوروبية منطقة جنوب القوقاز نظرا لأهميتها الاستراتيجية كممر للطاقة الجنوبي لنقل الغاز إلى إيطاليا من العراق وتركمانستان وأذربيجان عبر جورجيا وتركيا (Simao, 2018, p. 22)، ويرتبط ضمان أمن إمدادات الطاقة من المنطقة من خلال سعي الاتحاد للحفاظ على الأمن الإقليمي ومنع عودة النزاعات؛ مثل نزاع ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، والنزاعات الانفصالية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا (Shaffer, 2011, p. 61).

- خطوط أنابيب الطاقة (النفط والغاز) في منطقة جنوب القوقاز:

يتواجد بالمنطقة خط أنابيب نفط رئيسي يمتد من باكو (أذربيجان) عبر تبليسي (جورجيا) إلى جيهان (تركيا)، وخط أنابيب غاز رئيسي يمتد من باكو عبر تبليسي إلى أرزروم (تركيا)، بينما تمتد خطوط أنابيب الطاقة الأخرى من باكو إلى نوفوروسيسك (روسيا) (Baku-Novorossiisk) ومن باكو إلى سوبسا (جورجيا) (Baku-Supsa) (Badalyan, 2011, p. 3). (أنظر الخريطة رقم 5 في الصفحة 194).

• مشروع ممر الغاز الجنوبي (Southern Gas Corridor):

عبارة عن مجموعة متعددة من شبكة خطوط أنابيب الطاقة، يتوقع منها أن تنقل حوالي 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وهو مبادرة من المفوضية الأوروبية لإمداد الغاز من حوض بحر قزوين ومناطق الشرق الأوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتقليل اعتماده على الغاز الروسي وإضافة مصادر متنوعة لإمدادات الطاقة (Shaffer, 2011, p. 61).

يتضمن مشروع ممر الغاز الجنوبي الممتد من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي؛ خط أنابيب جنوب القوقاز، وخط الأنابيب عبر الأناضول، وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي. ويقدر إجمالي الاستثمار فيه حوالي 45 مليار دولار أمريكي، ويعد حقل غاز شاه دينيز مصدر الإمداد الرئيسي في حوض بحر قزوين (Shaffer, 2011, p. 61).

تمت الموافقة على هذا المشروع عام 2013، ومن المقرر أن يبدأ عام 2020 لنقل الغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الدول الأوروبية (اليونان وألبانيا وإيطاليا)، حوالي 10 مليار متر مكعب سنويا، وحوالي 6 مليار متر مكعب إلى تركيا (Brown & Shaffer, 2016, p. 2).

بالإضافة إلى ذلك، هناك نوعان من خطوط أنابيب الاستيراد التي تنقل الغاز إلى منطقة جنوب القوقاز، وهما خط أنابيب الشمال والجنوب (North-South Pipeline) الذي ينبع من روسيا، وخط أنابيب إيران - أرمينيا (Iran-Armenia Pipeline) (Badalyan, 2011, p. 3).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

• خط أنابيب النفط عبر الأناضول (The Trans-Anatolian Pipeline):

يسمى أيضا خط أنابيب نفط (أونيي- جيهان) (The Uyne-Ceyhan)، ينقل النفط الروسي والكازاخي من بلدة أونيي التركية على البحر الأسود إلى محطة النفط في جيهان، بهدف تقليل حركة ناقلات النفط على المضائق التركية (مضيق البوسفور والدردينيل) بنسبة تصل إلى 50 في المائة، بسبب التهديدات بيئية (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 152).

تم تنفيذ المشروع عام 2012، بالاشتراك مع شركة إيني (Eni) الإيطالية، وشركة كاليك إنرجي التركية (Calik Enerji)، تقدر تكلفته حوالي 2 مليار دولار، ويبلغ طوله 550 كم، وبطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون برميل يوميا (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 152).

• خط أنابيب (باكو - نوفوروسيسك) و(باكو - سوبسا):

وقعت أذربيجان اتفاقية مع روسيا لبناء خط أنابيب (باكو - نوفوروسيسك) عام 1996، لنقل النفط من باكو إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود، وبدأ تشغيله عام 1997، ويبلغ طوله حوالي 1,347 كم بطاقة إجمالية قدرها 100000 برميل من النفط يوميا. غير أن الطريق الشمالي لم يكن آمن، لأنه يمر عبر شمال القوقاز، حيث بدأت الحرب الشيشانية عام 1994، واستمرت العمليات العسكرية والإرهابية في المنطقة (Badalyan, 2011, p. 3).

وتم اقتراح إنشاء خط أنابيب (باكو - سوبسا) عام 1995، من باكو إلى ساحل البحر الأسود في جورجيا (سوبسا)، يبلغ طوله 917 كم بطاقة إجمالية قدرها 120 ألف برميل من النفط يوميا، وبدأ تشغيله عام 1999، عندما أغلقت روسيا خط أنابيب (باكو - نوفوروسيسك) بسبب العمليات العسكرية في الشيشان (Badalyan, 2011, p. 3).

• خط أنابيب (إيران - أرمينيا):

بدأ خط أنابيب الغاز بين إيران وأرمينيا، ليكون بمثابة مصدر بديل للطاقة لأرمينيا وتقليل اعتمادها على إمدادات الغاز الروسي. تم افتتاحه عام 2007، ويمتد من مدينة (تبريز) الإيرانية عبر بلدة (ميغري) الحدودية الإيرانية الأرمينية إلى (كاجاران) في أرمينيا، يبلغ طوله 142 كم بسعة تبلغ 2.3 مليار متر مكعب من الغاز سنويا (Badalyan, 2011, p. 3).

وشاركت روسيا في بناء خط أنابيب (إيران - أرمينيا)، حيث استثمرت شركة غازبروم حوالي 200 مليون دولار، ثم قامت بشراء الجزء الذي يمر عبر الأراضي الأرمينية عبر شركة (ArmRosGaz)

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

(المملوكة بنسبة 45 بالمئة لشركة غازبروم و10 بالمئة لشركة إيتيرا، والباقي من قبل وزارة الطاقة الأرمينية) (Badalyan, 2011, p. 3).

خريطة رقم 5: شبكة خطوط أنابيب الطاقة (النفط والغاز) في منطقة جنوب القوقاز.



المصدر: مقتبس من: Dessard, 2013, p. 9

تتقل شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز في منطقة جنوب القوقاز كمية كبيرة من موارد الطاقة من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي عبر جورجيا وتركيا، بالإضافة إلى المشاريع الجديدة فيما يسمى بممر الغاز الجنوبي (Southern Gas Corridor)، ومشروع خط أنابيب الغاز الأذري التركي عبر الأناضول (The Azerbaijan-Turkish Trans-Anatolia Gas Pipeline Project)، الذي ينقل إمدادات غاز إضافية من أذربيجان من أجل ضمان تزويد الطاقة لأعضاء الناتو والاتحاد الأوروبي، وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (The Trans Adriatic Pipeline)، يرتبط بخط أنابيب الغاز الأذري التركي عبر الأناضول في كيبوي (Kipoi)، الحدود اليونانية مع تركيا.

كما تم تفضيل خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، بدلا من مشروع خط أنابيب نابوكو لضمان توصيل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. وعليه، تصبح أذربيجان ودول العبور الأخرى التي تمر عبرها خطوط الأنابيب المتعددة لممر الغاز الجنوبي أطراف هامة ومساهمة في ضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي (Dessard, 2013, p. 9).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

1. أذربيجان: المفتاح لضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي.

تعتبر باكو (عاصمة أذربيجان) أهم مدينة على حوض بحر قزوين، ومنذ أن تم حفر أول بئر نفط خارج باكو عام 1846، كانت المدينة حيوية لإنتاج النفط والغاز في المنطقة (Coffey, 2019, p. 22)، وهي موطن لأكبر ميناء في الحوض ومركز لنقل البضائع بين القارة الأوروبية ومنطقة آسيا الوسطى، فعندما استولى (بطرس الأكبر) على باكو عام 1723 أثناء الحرب مع بلاد فارس، وصفها بأنها المفتاح للتجارة في المنطقة.

كما تشكل محورا لعبور الموارد الطاقوية في نظام جيواستراتيجي وجيواقتصادي يمتد من أوروبا إلى جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ونظرا لاحتياجاتها الكبيرة من الطاقة فإنها تعد بديلا هاما لتقليل الاعتماد على روسيا، إذ يمكن أن تصبح مصدرا رئيسيا للغاز إلى الاتحاد الأوروبي (Nuriyev, 2007, p. 9). وشكلت اتفاقية الشراكة والتعاون عام 1999 الإطار القانوني للعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان، كما تشمل تعاونا في جميع المجالات غير العسكرية؛ بما في ذلك الحوار السياسي والتجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية والثقافية (Nuriyev, 2007, p. 12).

وقعت شركة النفط الحكومية الأذربيجانية عام 1994، عقد إنتاج بقيمة 7.4 مليار دولار أمريكي لمدة 30 عاما مع العديد من شركات النفط الدولية الكبرى وعرفت باسم صفقة القرن، وأصبحت موارد الطاقة في أذربيجان والاستثمار الأجنبي في المنطقة عاملا هاما من عوامل الاستقرار ساهمت في وقف إطلاق النار وإخماد نزاع ناغورنو كاراباخ (Badalyan, 2011, p. 3).

وترغب أذربيجان بتزويد السوق الأوروبية بالغاز ومختلف الشركات التي تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد في الاتحاد الأوروبي، عبر إنشاء ممر الغاز الجنوبي الممتد من أذربيجان ابتداء من عام 2020؛ عبر خطوط الأنابيب جنوب القوقاز (South Caucasus)، والأناضول (Trans-Anatolian)، والبحر الأدرياتيكي (Trans-Adriatic)، والتي تعد جزءا من ممر الغاز الجنوبي (The Southern Gas Corridor) الذي يربط منطقة حوض بحر قزوين بالاتحاد الأوروبي (Russell, 2020, p. 18).

وتزود هذه الخطوط كلا من تركيا، اليونان، ألبانيا، إيطاليا، مقدونيا الشمالية، صربيا والمجر، وتبلغ سعة خط أنابيب الأناضول حوالي 16 مليار متر مكعب سنويا، حيث تم تخصيص 10 مليار متر مكعب للاتحاد الأوروبي بدءا من عام 2020 (Russell, 2020, p. 18). ويمثل هذا المشروع انعكاسا في العلاقات الاقتصادية ويخلق رابطا للبنية التحتية بين الاتحاد الأوروبي وجنوب القوقاز (Shaffer, 2011, p. 61). وتم تأسيس الشركة الدولية الأذربيجانية عام 1994، لتطوير أكبر احتياطات النفط (الأذري-

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

شيراج- غونشلي) (Azeri-Chirag-Guneshli)، وتواجدت أيضا شركات النفط متعددة الجنسيات، بما في ذلك شركة **لوكويل** الروسية، والشركات الأوروبية وشركات النفط من اليابان والولايات المتحدة (Orazgaliyev, 2017, p. 8)

وتواجه أذربيجان تحديات في قطاع الطاقة؛ كعدم وجود طرق لنقل النفط والغاز، حيث قررت نقل صادراتها من النفط في اتجاهين: عبر طريق (باكو - غروزني - نوفوروسيسك) و(باكو - سوبسا) (Orazgaliyev, 2017, p. 8).

وتتعدد خيارات أذربيجان لنقل موارد الطاقة، حيث تتنافس روسيا وتركيا وجورجيا وإيران واقتروا إنشاء خطوط أنابيب جديدة عبر أراضيها، كما عرضت أرمينيا بناء خط أنابيب يمر عبر أراضيها، مقابل تقديم تنازلات في حل النزاع الإقليمي. ومن بين الدول الأخرى التي اقترحت خطوط أنابيب تمر عبر أراضيها: رومانيا وبلغاريا واليونان وأوكرانيا، غير أن أذربيجان رفضت كل هذه الطرق واختارت مشروع خط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان) (Orazgaliyev, 2017, p. 12).

وفي عام 1994، توصلت أذربيجان إلى اتفاق مع إيران بشأن نقل النفط نحو تركيا عبر الأراضي الإيرانية، كما أبرمت صفقة للنفط عام 1995، وبناء خط أنابيب من أذربيجان إلى الخليج، وتعززت العلاقات الثنائية بينهم، غير أنه وبسبب الضغط من الولايات المتحدة، ألغت أذربيجان الاتفاق، ما أدى إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بينهما (Orazgaliyev, 2017, p. 8). وتتضمن خطوط أنابيب الطاقة التي تبدأ أو تمر عبر أذربيجان ما يلي (Mousavi, 2010, p. 164):

- **باكو - نوفوروسيسك (Baku-novorossijsk)**: يمر عبر الشيشان ويواجه مخاطر سياسية، إذ تتخذ روسيا من خلال غروزنيج (Groznyj)، الإجراءات المناسبة لحماية خط أنابيب النفط والبنزين الذي يعبر الشيشان.

- **باكو - سوبسا (Baku-supsa)**: خط الأنابيب بطول 920 كم، يمر عبر جورجيا كبديل لمسار نقل الطاقة من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي.

- **باكو - جيهان (Baku- Ceyhan)**: خط الأنابيب بطول 1730 كم، يبدأ من باكو (بإجمالي 468 كيلومترا في أراضي أذربيجان و 225 كيلومترا في جورجيا)، وينتهي في جيهان ويغطي 1037 كيلومترا.

أصبحت أذربيجان موردا لسوق الغاز في الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الجورجية والتركية، من خلال خط أنابيب جنوب القوقاز، إذ يعد الخط الوحيد الذي يربط حوض بحر قزوين بالاتحاد الأوروبي

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

(Filippos, 2012, p. 116)، وتم توقيع اتفاقية عام 2022 لزيادة إمداداته من الغاز الأذري لتأمين احتياجاته من الموارد الطاقوية في إطار مبدأ تنويع مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها لتخفيف الاعتماد على الإمدادات الروسية.

وفي هذا الصدد أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أرسولا فون دير لاين خلال زيارتها إلى أذربيجان الحاجة إلى عقد اتفاقية جديدة لمضاعفة واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الأذري خلال السنوات المقبلة عبر توسيع مشروع ممر الغاز الجنوبي، وأشارت أرسولا أن تنويع الإمدادات الطاقوية وممرات العبور يمثل أمراً حيوياً وشرطاً رئيسياً لضمان أمننا الطاقوي في ظل استمرار روسيا جعل الطاقة كسلاح وأداة استراتيجية وسياسية للضغط على الدول الأعضاء وكذا دول العبور (الغاز الأذربيجاني يدعم إمدادات أوروبا بعيداً عن روسيا بصفقة جديدة، 2022).

2. دور جورجيا كدولة عبور في ممر الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي.

يمثل التوجه الأوروبي أولوية رئيسية في السياسة الخارجية لجورجيا، ودعت منذ استقلالها إلى اتباع إستراتيجية تتجه نحو الغرب، كما تعد كدولة عبور أساسية للنفط والغاز والتجارة بين أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وسعت نحو توسيع وتطوير مشاركتها في البنية الأورو-أطلسية (Nuriyev, 2007, p. 6).

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كان التعاون بين أذربيجان وجورجيا المحور الرئيسي في ممرات الطاقة والنقل من منطقة جنوب القوقاز باتجاه الغرب. وفي أعقاب الحرب الروسية الجورجية، تمثلت أهداف روسيا في خط الأنابيب الذي ينقل النفط من حوض بحر قزوين إلى الغرب، وسعت من خلال سيطرتها على جورجيا إلى قطع موارد الطاقة في آسيا الوسطى وقزوين وممارسة السيطرة على حدودها لمنع الدول الغربية من الوصول إلى إمدادات الطاقة دون موافقتها، وعزل أذربيجان ودول آسيا الوسطى، وممارسة احتكارها لنقل موارد الطاقة للاتحاد الأوروبي (Kornely, 2011, p. 15).

دفع التدخل العسكري الروسي في جورجيا بالاتحاد الأوروبي إلى إطلاق برنامج الشراكة الشرقية عام 2009، ودعوة ستة دول من منطقة أوراسيا (أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا)، والتخطيط لإنفاق 600 مليون يورو على هذا التعاون، في محاولة لتجنب أن تصبح منطقة أوراسيا منطقة نفوذ لروسيا من جهة، ومن جهة أخرى في سعيه لتحقيق سياسته في تنويع إمدادات الطاقة وتقليل الاعتماد على روسيا (M. Parvizi & Yang, 2012, p. 189).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وفي هذا الصدد، صرح زيغنيو بريجنسكي سنة 2009، أن غزو جورجيا سيقطع نفل الطاقة للغرب عبر خط أنابيب النفط (باكو -تبليسي- جيهان)، وكان له تأثير في جيوسياسية الطاقة في المنطقة، حيث أفرزت الحرب في جورجيا تهديدات أمنية على ممر الطاقة العابر من منطقة جنوب القوقاز، وأصبحت البنية التحتية للطاقة أهدافا في الصراع، كما برزت الحاجة إلى ضمان الأمن في المنطقة لضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي (Kornely, 2011, p. 15).

بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات حول انضمام جورجيا إلى مجموعة الطاقة عام 2014، وكجزء من اتفاقية الشراكة بين الطرفين، تدعم الاتفاقية تعزيز أمن الطاقة في جورجيا، والتي تتضمن تقريب تشريعاتها من النموذج الأوروبي، وتطوير التعاون في مجالات الطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، واستكشاف واستخراج ونقل الغاز والنفط، كما تدعم الاتفاقية عضوية جورجيا في مجموعة الطاقة الأوروبية.

نجحت جورجيا في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية بين عامي 2004 و2014، من خلال بناء مؤسسات الدولة ومحاربة الفساد، غير أنها لا تزال بحاجة إلى إصلاحات جوهرية لتحقيق التحول الديمقراطي؛ تشمل سيادة القانون، وحرية النظام القضائي، وإصلاح القطاع الأمني، والحكم الديمقراطي (Pataraiia, 2015, p. 6).

- تركيا كمنطقة عبور استراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي

أصبحت تركيا فاعلا رئيسيا في جيوسياسية الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ويرتبط دورها في سياسات الطاقة في المنطقة ارتباطا وثيقا بسياساتها الخارجية الجديدة والتي تعتبر أمن الطاقة في المنطقة مصلحة وطنية عليا (Ogutcu M. , Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 28)

وتستغل تركيا موقعها الجغرافي ونفوذها الاستراتيجي وروابطها العرقية مع منتجي النفط والغاز في المنطقة، لحل مشكلات نقل الطاقة، إذ تتمتع بموقع هام استراتيجيا في سوق الطاقة (تقع وسط أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأوروبا، والبلدان الغنية بالطاقة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط)، ما جعلها تسعى لأن تكون مركزا للطاقة وممر الطاقة الأوراسي بين العرض الشرقي والطلب الغربي، وتعزيز تنويع مصادرها وبناء مراكز محورية للطاقة (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829). وبصفتها الفاعل الرئيسي في إنشاء ممر الطاقة الأوراسي، بالتعاون مع الولايات المتحدة ستتحول تركيا إلى مركز طاقة في نقل نفط

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وغاز حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية (Ogutcu M. , Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 28)

وكونها واحدة من أكبر أسواق الطاقة وأسرعها نموا في المنطقة، تحرص تركيا على تأمين وصولها إلى موارد الطاقة في بحر قزوين، إذ يمنحها موقعها دورا رئيسيا كمحور للطاقة في البحر وفي الخليج الفارسي. غير أن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورنو كاراباخ، ودعم تركيا لأذربيجان، يمنع تركيا من الاستفادة الكاملة من ثروات واحتياطيات المنطقة (Tsereteli, 2008, p. 64).

وبدأ اهتمام تركيا بقضية خط أنابيب حوض بحر قزوين وإمكانية جعل تركيا الممر الرئيسي لتصدير النفط من أذربيجان وآسيا الوسطى عن طريق خط أنابيب يربط باكو بميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، إذ أصبح مشروع خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان) جوهر السياسة التركية اتجاه المنطقة، وأولوية مهمة في السياسة الخارجية التركية، ويستند اهتمام تركيا بخط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان) إلى ثلاثة أسباب (Ogutcu M. , Kazakhstan's expanding cross-border gaz links, 2006, p. 29):

- أولا: ترى تركيا أن خط الأنابيب يعد بمثابة وكيل للمنافسة الاستراتيجية في المنطقة، وهو المحدد الرئيسي للتأثير السياسي التركي في منطقة حوض بحر قزوين. فبناء خط أنابيب (باكو - جيهان) يمثل تجسيدا لسياستها الخارجية اتجاه المنطقة، كما يمكن أن تخلق رابطة اقتصادية وسياسية بينها وبين دول المنطقة.

- ثانيا: المصالح الاقتصادية هي العامل الثاني الذي يحرك دعم تركيا لخط أنابيب (باكو - جيهان)، حيث تتلقى ميزانية الدولة رسوم عبور منه، ويشار أيضا إلى الوصول إلى إمدادات النفط كسبب آخر لاهتمام تركيا بهذا المشروع.

- ثالثا: مخاوفها البيئية فيما يتعلق بمرور ناقلات النفط عبر المضيق التركي. ولكي تمر من البحر الأسود إلى بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، يجب أن تمر السفن عبر مضيقين وهما مضيق البوسفور والدردينيل، وبحر مرمرة.

وتعود العلاقات التركية والاتحاد الأوروبي إلى فترة الخمسينات، عندما تم إنشاء الجماعات الأوروبية (والتي تتضمن: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)، وأدى الطلب التركي للعضوية عام 1959 إلى اتفاقية أنقرة في سبتمبر 1963، وقد نصت على قيام اتحاد جمركي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتركيا عام 1995، مع اشتراط

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

مناقشة الطرفان إمكانية العضوية الكاملة لتركيا. ومع نهاية فترة الحرب الباردة عام 1987، تقدمت تركيا بطلب للحصول على العضوية الكاملة، كما عرض الاتحاد الأوروبي على تركيا الانضمام إلى الاتحاد الجمركي فترة التسعينات (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 167).

ومع تزايد جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز أمن إمدادات الطاقة، برز البعد الطاقوي في العلاقات التركية مع الاتحاد، والنظر إلى تركيا كشريك تعاوني في تنويع طرق نقل الطاقة، وسلطت سياسة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في زيادة شبكة إمداد الطاقة بـ الشريان الرابع للوصول إلى موارد حوض بحر قزوين والشرق الأوسط الضوء على دور تركيا كطريق عبور للطاقة مناسب من حيث التكلفة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 167).

تعد تركيا رابط طبيعي (Natural Connector) بين الدول المنتجة للطاقة وأسواق الطاقة الأوروبية، نظرا لموقعها الاستراتيجي بالقرب من أكبر احتياطات الطاقة في العالم. وتعتبر مشاريع خطوط أنابيب الغاز، التي تربط تركيا واليونان وإيطاليا وتركيا بالنمسا (نابوكو) من المشاريع الهامة في إطار برنامج شبكات الطاقة عبر الاتحاد الأوروبي (The Trans-European Network-Energy) (TEN-E) (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 171).

وعليه، يمكن أن تصبح تركيا كدولة عبور للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، نظرا لقربها الجغرافي من المناطق الغنية بالطاقة كروسيا وحوض بحر قزوين والخليج العربي، حيث تقع بالقرب من مناطق تمتلك أكثر من 70 في المائة من احتياطات النفط والغاز عالميا، وعليه يجب تنويع مصادر الطاقة وأسواق التصدير لتعزيز مكانتها، وهناك ممران رئيسيان لنقل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا:

- الممر بين الشمال والجنوب (خط أنابيب بلو ستريم (Blue Stream pipeline) من روسيا إلى تركيا.

- والممر بين الشرق والغرب (خط أنابيب باكو - تبليسي - أرزروم) (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 833).

ينقل خط أنابيب (باكو-تبليسي-أرزروم) الغاز عبر حوض بحر قزوين من تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي التركية، ويعد هذا الخط مهم لتغيير الدور التركي في معادلة أمن الطاقة الأوروبي. بينما ينقل خط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان) النفط من حقل نفط غوناشلي (Gunashli) الأذري إلى ميناء جيهان التركي في البحر الأبيض المتوسط، إذ أصبح جزءا

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

هاما في دور تركيا كمركز للطاقة، كما يلعب خط أنابيب (تركيا-اليونان-إيطاليا) دورا استراتيجيا هاما في نقل الغاز من أذربيجان وإيران والعراق إلى السوق الأوروبية (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 833).

ويقدم برنامج شبكات الطاقة عبر الاتحاد الأوروبي (TEN-E)، إنشاء سوق طاقة داخلي متكامل، ويهدف إلى تطوير الشبكات العابرة للحدود والربط بينها، حيث تلعب تركيا دورا هاما في هذا البرنامج، كونها تقع عند تقاطع محورين للغاز؛ تتضمن خطوط أنابيب الغاز من حوض بحر قزوين والشرق الأوسط إلى الاتحاد الأوروبي (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 171)

ولعبت تركيا دورا هاما في نقل النفط والغاز بين دول آسيا الوسطى والدول المطلة على حوض بحر قزوين والبحر الأسود إلى الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج إنوغايت (INOGATE)، إذ يهدف البرنامج إلى ضمان أمن إمدادات الطاقة، وتعزيز الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطاقة (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 171).

وتعد إيطاليا من بين الدول التي تدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتشجع على التعاون في قطاع الطاقة؛ وتعتبر شركة إيني الإيطالية شريكا هاما في مشاريع البنية التحتية الرئيسية بالتعاون مع تركيا. كما دعمت اليونان أيضا محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد منذ قمة هلسنكي عام 1999. وفي عام 2001، تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة بوتاش (BOTA,S) التركية وشركة ديپا (DEPA) اليونانية، لربط شبكات الغاز عبر الرابط الكهربائي التركي اليوناني، ويعتبر أول مشروع مشترك يجمع بينهما (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 176)

كما تدعم أيضا دول أوروبا الوسطى والشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا من زاوية أمن الطاقة؛ من وجهة النظر البولندية، ترى في دور تركيا كبلد عبور للنفط والغاز ذو أهمية إستراتيجية كبيرة لها في إطار سعيها نحو تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية. وأكدت ليتوانيا أن تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة مع تركيا له قيمة استراتيجية، فجميع مصادر الطاقة البديلة تمر عبر تركيا (Tekin & Paul Andrew, 2011, p. 176).

وتعتبر تركيا أيضا فاعل مهم في المشهد الأمني في منطقة جنوب القوقاز، ولها مصالح سياسية واقتصادية في المنطقة، إذ تقدم مساعدات عسكرية لجورجيا وأذربيجان، كما تلعب دورا هاما في ضمان الأمن الاقتصادي لهذه الدول بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وأصبحت أكبر شريك تجاري لدول حوض بحر قزوين وجنوب القوقاز (Tsereteli, 2008, p. 64).

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

وتدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محاولة تركيا وسعيها في لعب دورا رئيسيا في مشروع خط الأنابيب لنقل موارد الطاقة من حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، فالسيطرة على ممر عبور ونقل النفط والغاز يعزز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والقوقاز، وزيادة فرصها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (M. Parvizi & Yang , 2012, p. 191).

2.3.5 بناء ممر استراتيجي للطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين:

تعد الطاقة مورد مهم للتنمية الاقتصادية العالمية، وأصبحت وسيلة ضغط في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية. وبالتالي، أصبح بناء ممر استراتيجي للطاقة كضمان هام لأمن الطاقة (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829). ذلك أن السعي إلى التعاون الدولي في مجال الطاقة، وبناء ممرات وقنوات إمداد جديدة للطاقة، وتنويع ممراتها ومناطق استيرادها من الاهتمامات الاستراتيجية الجديدة لأمن الطاقة للدول.

يمكن لممر الطاقة بين منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي أن يقلل من اعتماده على روسيا في مجال الطاقة ومساعدة تركيا على الاستفادة من موقعها وإمكاناتها لتصبح مركزا رئيسيا لنقل الطاقة (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829).

وحسب الباحث **كوبيتشك (Kubicek)** فإن لكل طرف مشارك في ممر الطاقة في حوض بحر قزوين أهدافه الاستراتيجية، إذ يتمثل هدف روسيا في الحفاظ على هيمنتها، ويتمثل هدف الولايات المتحدة في تحقيق مبدأ التنويع، بينما تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادرها من الطاقة. وعليه، يلعب ممر الطاقة دورا هاما في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للطاقة للدول الواقعة على طول الممر (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829).

وبعد موقع إيران الاستراتيجي **منطقة القلب (Heart Zone)** في الشرق الأوسط الطريق الأمثل لربط حركة المرور البحرية الأوروبية الآسيوية، كما تعتبر نقطة الاتصال بين مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط ومناطق إنتاج النفط في آسيا الوسطى (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829).

كما تسيطر على مضيق هرمز، وهو ممر هام لاستيراد الموارد الطاقوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتسعى لكسر الحصار الاقتصادي الغربي والعزلة السياسية من خلال بناء ممر للطاقة عبر الحدود، لتحقيق التنويع وضمان أمن صادراتها من الطاقة (Guo , Cheng, & Xiao, 2019, p. 829).

وتساهم الاستراتيجية المربحة للفواعل الإقليمية والدولية (Win-Win Strategy) في نقادي ونزع الطابع السياسي عن القرارات المتعلقة بمسارات خطوط أنابيب الطاقة، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

المصالح الوطنية، وتخفيف حدة التنافس بين الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق مكاسب طويلة الأجل (Hooshang, 1999, p. 44).

3.3.5 الاتحاد الأوروبي والإصلاح السياسي في المنطقة: بين سياسة القيم وسياسة الطاقة

يعد الإصلاح السياسي مفتاح الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وأهم شرط مسبق لضمان أمن شبكة خطوط أنابيب الطاقة على المدى الطويل من خلال المشاركة السياسية، والتداول على السلطة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، والمساءلة والشفافية، وتوسيع مؤسسات المجتمع المدني (Hooshang, 1999, p. 44). وحسب التقارير من الجهات الرسمية المعنية فإن حالة احترام حقوق الإنسان تتباين في دول المنطقة حيث تنتهك وتتجاوز حرياته وحقوقه الأساسية كتهور حالة السجون، التمييز على أساس عرقي، والعنف والتمييز ضد المرأة والأطفال (هلال محمد، 2008، صفحة 172) منذ استقلال دول منطقة آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفييتي، دخلت عملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في المنطقة اللعبة العالمية بين الدول والفواعل التي سعت لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية تحت غطاء الديمقراطية وبالتحديد بين روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتعد حسابات اللعبة الكبرى بين كل فاعل. فاعتبرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تعزيز الديمقراطية والتشجيع على الإصلاح السياسي في دول آسيا الوسطى، بالإضافة إلى الوصول إلى مواردها الطاقوية من النفط والغاز ونقلها إلى الأسواق العالمية والأوروبية من خلال دول عبور صديقة وأمنة وموثوقة غير الأراضي الروسية، هما الوسيلتان الرئيسيتان لمنع وإبعاد روسيا والصين وإيران من بسط سيطرتها وهيمنتها على المنطقة (عرفات، 2008، صفحة 63).

وشكلت ثنائية النفط والديمقراطية والربط بينهما مسألة معقدة بالنسبة للدول الغربية خاصة الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقات ذات طابع سياسي واقتصادي في المنطقة، ذلك أن الربط بين المصلحة المتمثلة في الموارد الطاقوية من النفط والغاز والمبدأ الذي يتمثل في تعزيز قيم ومعايير الديمقراطية يفرض عليها أحياناً ضرورة الاختيار بينهما في حالة التناقض بين الإثنين. وتأثرت سلوكيات واتجاهات رواد الديمقراطية الغربيين في منطقة آسيا الوسطى بمحددتين اثنتين هما (عرفات، 2008، صفحة 63):

- يعكس المحدد الأول طبيعة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بزوال التوتر بينهما من خلال التركيز على العلاقات ذات الطابع الاقتصادي بدلا من تزايد الحضور السياسي والاستراتيجي والاكتفاء بتحقيق المصالح الاقتصادية خاصة في القطاع الطاقوي، مما أثر على دول منطقة آسيا الوسطى، فالسعي لتعزيز الديمقراطية ونشر القيم والمعايير الأوروبية لم تكن

والتحديات

على نفس القدر من الأهمية تفاديا لتفسيرها من طرف روسيا على أنها محاولة لإحداث التغيير في النظم الحاكمة وخاصة الموالية لها في المنطقة واعتبارها تهديدا أمريكيا وأوروبيا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية في جوارها القريب.

- بينما يعكس **المحدد الثاني** طبيعة العلاقة بين الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع الأنظمة الحاكمة في دول منطقة آسيا الوسطى ومحاولة إقامة علاقات ودية معها وكسب ثقتها لبناء أرضية مشتركة للتعاون من خلال فكرة **الاشتباك البناء Constructive engagement** الذي يقوم جوهرها على السماح بإقامة علاقات مع نظم غير ديمقراطية بهدف الوصول إلى انفتاحها تدريجيا والتحول بعيدا عن النظم التسلطية والديكتاتورية.

وتشكل الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان من بين أولويات استراتيجية الاتحاد الأوروبي، وارتبط نشاطه في مجال التحول الديمقراطي بالإصلاح الدستوري، ودعم منظمات المجتمع المدني في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، التشريع الانتخابي والمراقبة. وفي هذا السياق، شرعت كازاخستان في تنفيذ العديد من الإصلاحات الديمقراطية قبل رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 2011 (Boonstra, 2011, p. 11). وتعد مبادرة سيادة القانون من المشاريع الإقليمية الهامة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى، تهدف إلى دعم القطاع القانوني كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز الاستقرار والازدهار واحترام حقوق الإنسان (Boonstra, 2011, p. 13).

يعد احترام حقوق الإنسان شرطا أساسيا من قبل الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول منطقة آسيا الوسطى، وفي هذا السياق تقوم المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بتقديم تمويلا للمنظمات غير الحكومية التي تسعى لتنفيذ مشاريع تضمن حقوق الإنسان وحياته، حيث أعلنت عن منحها عبر برنامج المساعدة الفنية لكونولث الدول المستقلة حوالي 700 ألف يورو لدعم مكتب أمبودسمان لحقوق الإنسان في كازاخستان (هلال محمد، 2008، صفحة 172).

إن تضارب المصالح بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق مصالح الطاقة، من القضايا الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في المنطقة، خاصة التفاعلات الطاقوية مع أكثر دول المنطقة استبدادا؛ تركمانستان وأوزبكستان. كما تتعارض التنمية الوطنية وبناء الدولة في كل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان مع القيم الأوروبية، بالإضافة إلى تأثير عدم الاستقرار الوطني والإقليمي في المنطقة. وعليه، تركز إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة على الأمن والاستقرار،

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

حيث تتربط وتتشابك الأبعاد الثلاثة الطاقة، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان (Boonstra, 2011, p. 10).

اهتمت كازاخستان ببناء علاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الطريق إلى أوروبا (Path to Europe)، وقامت برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 2011، ما أدى إلى تزايد التعاون مع الدول الأوروبية. غير أن الهواجس الأمنية خاصة ما تعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وضعف الديمقراطية، عرقلت التعاون في مجال الطاقة بسبب الأنظمة الاستبدادية في المنطقة (Boonstra, 2011, p. 10).

وفي إطار برنامج مساعدات الاتحاد الأوروبي لآسيا الوسطى، قدم الاتحاد حوالي 118 مليون يورو للمساعدات الإنسانية بعد اندلاع أعمال الشغب والتي أطاحت بالنظام في قيرغيزستان. كما قام بتخصيص حوالي 719 مليون يورو عام 2010، لمساعدة المنطقة من خلال أداة التعاون الإنمائي الجديدة للاتحاد الأوروبي (the new EU Development Cooperation Instrument)، والأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (the European Instrument for Democracy and Human Rights) (Boonstra, 2011, p. 10).

كما سطرت المفوضية الأوروبية برنامجاً لمساعدة دول آسيا الوسطى (تعاون إقليمي، وثنائي مع دول آسيا الوسطى) في الفترة ما بين (2011 إلى 2013) بميزانية قدرها 321 مليون يورو، واقتصرت المساعدات التي تركز على القضايا الأمنية على برنامج إدارة الحدود، وبرنامج مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى، ويتم تمويل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال البرامج الثنائية، كما يسع الاتحاد الأوروبي الوصول إلى منظمات المجتمع المدني في المنطقة (Boonstra, 2011, p. 11):

- التعاون الإقليمي مع دول آسيا الوسطى: خصصت حوالي 33 بالمئة من إجمالي الموارد ما بين عامي (2011-2013) تضمن؛ التنمية المستدامة (الطاقة / البيئة / التبادل التجاري) (50 مليون يورو)، التعليم والعلوم والحوار بين الشعوب (45 مليون يورو)، وسيادة القانون، إدارة الحدود، ومحاربة الجريمة المنظمة (10 مليون يورو).

- التعاون الثنائي مع دول آسيا الوسطى: خصصت حوالي 67 بالمئة من إجمالي الموارد ما بين عامي (2011-2013) تضمن؛ برامج وطنية مع كل من كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات والتحديات

4.3.5 تنمية اقتصادية مستدامة (Sustainable economic development)

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، دخلت دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في أزمت اقتصادية، وبسبب صعوبة وصول دول المنطقة غير الساحلية إلى الأسواق العالمية، أدركت أن جذب الاستثمار الأجنبي في المنطقة أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية من خلال بناء روابط تجارية على المستوى الإقليمي والاندماج في سوق الطاقة العالمي.

لقد أدت العديد من العوامل إلى إعادة إحياء التجارة البرية عبر القارة الأوراسية، فانفتاح الصين على العالم الخارجي من خلال سياستها الاستثمارية في التجارة على طول حدودها الغربية، وزوال الاتحاد السوفيتي، وسقوط طالبان في أفغانستان، وتطبيع العلاقات بين الهند وباكستان، كلها خلقت بيئة مناسبة دفعت بدول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين للاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية في دول المنطقة عام 2015، إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والسعي لجذب الاستثمارات، ذلك أن ثروة اقتصاداتها ترتبط بتقلب الأسعار في الأسواق الدولية، نظراً لأنها تعتمد بشكل كبير إما على صادرات السلع، أو على تصدير النفط. وبدأ الاستثمار في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وارتفع لا سيما منذ عام 2003، غير أنه تأثر نتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2009، وساهم الاستثمار في استقرار ونمو اقتصادات المنطقة (Affairs, 2016, p. 3).

عرفت دول منطقة آسيا الوسطى جملة من التحولات والتغيرات في المجال السياسي والأمني والاقتصادي، والاجتماعي، وتم تصنيفها ضمن دول العالم الثالث لتمييز أنظمتها الاقتصادية بالطابع الأحادي من خلال التركيز على الإنتاج الزراعي، وفي هذا إطار اعتمدت تركمانستان على تصدير الغاز، بينما سعت كازاخستان على تصدير المعادن واختصت كل من أوزباكستان وطاجيكستان بتصدير القطن، وعليه تميز النشاط الاقتصادي في دول المنطقة على توفير وتصدير مواردها الطاقوية بأشكالها المختلفة (ميتكيس، 2008، صفحة 13).

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، عزز الاتحاد الأوروبي ودول منطقة آسيا الوسطى العلاقات بينهما من خلال زيادة المساعدات الأوروبية لدول المنطقة، وزيادة معدلات التجارة بينهما (هلال محمد، 2008، صفحة 172):

- المساعدات الأوروبية لدول آسيا الوسطى: ارتكزت أهم أهدافها على تعزيز الديمقراطية والإرساء لعملية الإصلاح السياسي، دعم الحكم الراشد ودولة القانون، المسائلة والشفافية، تشجيع الانتقال لاقتصاد السوق والحر، واقتصرت المساعدات الأوروبية على مجالات معينة منها ما تعلق بقطاع

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

الطاقة وطرق نقلها، ودعم المشروعات الصناعية والتجارية، وتحقيق الأمن الغذائي. كما تم تمويل برنامج إدارة المناطق الحدودية في منطقة آسيا الوسطى، وبرنامج العمل لمكافحة المخدرات في المنطقة، والتمويل الاستثماري لشبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب القوقاز والقارة الآسيوية (TRACECA) ونقل الموارد الطاقوية من دول المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي (INOGATE)، وتقديم مساعدات ذات طابع إنساني لدول المنطقة في الفترة ما بين عامي 1992 إلى 2006 من خلال مكتب البعثة الأوروبية الإنساني، وبرنامج الأمن الغذائي.

- التجارة البينية بين دول منطقة آسيا الوسطى والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: واتضح ذلك من خلال زيادة حجم صادرات دول المنطقة إلى الاتحاد حيث استحوذت كازاخستان على نسبة تراوحت بين 60 بالمئة إلى 90 بالمئة من حجم صادرات الدول كاملة، واعتمدت أغلبها على تصدير الموارد الطاقوية من النفط والغاز للأسواق الأوروبية نظرا لاعتماد اقتصاد دول المنطقة بشكل كبير على ثرواتها الطبيعية ونقص سياسات التصنيع والإنتاج في المواد والسلع الأخرى.

واستثمر العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مختلف القطاعات في المنطقة، بما في ذلك الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية التحتية، والنقل. بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، إذ يعد أولوية لكل الدول الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، نظرا لإمكانات المنطقة لإنتاج الطاقة الخضراء (Affairs, 2016, p. 3).

يعد الاتحاد الأوروبي أحد المستثمرين الرئيسيين لتطوير روابط التجارة والنقل عبر أوراسيا، من خلال مشروع ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا (TRACECA)، وخصص حوالي 120 مليون يورو للنقل البحري، والطرق الجوية، والسكك الحديدية، والبنية التحتية للنقل، وأمن ممرات عبور الطاقة (Affairs, 2016, p. 13).

كما راهن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الفرص غير المستغلة في آسيا الوسطى، واستثمر عام 2015 حوالي 1.4 مليار دولار أمريكي في المنطقة، وتعهد باستمرارية دعم التنويع الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع في الزراعة، والاتصالات، وقطاع الطاقة، والحد من آثار تغير المناخ (Affairs, 2016, p. 13).

وتعد كل من فنلندا، وفرنسا، وهولندا، وإيطاليا، والنرويج من أكبر الدول المستثمرة في المنطقة، حيث تعتبر الشركات مثل رويال داتش شل (Royal Dutch Shell)، وإيني (ENI)، وتوتال (Total) رائدة في البحث والتنقيب عن موارد الطاقة مع شركة شمال قزوين، والتي تستغل حقل نפט كاشاجان

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

(Kashagan) البحري في كازاخستان. كما تبحث الشركات النرويجية مثل ستات أويل (Statoil) عن موارد الغاز في تركمانستان. وبلجيكا أيضا حضور أساسي في تركمانستان من خلال شركة (Enex Process Engineering)، والتي تسعى لتنفيذ مشاريع استثمارية في صناعة الغاز (Affairs, 2016, p. 5)

يرتبط أمن إمدادات الطاقة بعدد من القضايا الأمنية السياسية والاقتصادية، وتعتبر الطاقة من أهم المدخلات في الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول المنتجة للطاقة، مثل أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، وتعتبر الصادرات من الطاقة دافعا للتنمية الاقتصادية، ومصدرا هاما للرفاهية والتقدم (Mäkinen, 2011, p. 1).

تتوفر كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان على احتياطات كبيرة من الهيدروكربونات، ولتعزيز مكانتها في سوق الطاقة العالمي، هناك حاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والمعرفة التكنولوجية المتطورة، من خلال خلق بيئة مناسبة للاستثمار. ولا يركز دورها كفاعل رئيسي في سوق الطاقة العالمي على زيادة إنتاجها من الهيدروكربونات فقط، بل على تطوير طرق نقل إمدادات الطاقة، حيث أدت خيارات التصدير المحدودة والاعتماد على شبكة الأنابيب الروسية إلى تقييد قدرتها على الاستفادة من احتياطاتها من النفط والغاز. وفي هذا السياق، شكل بناء خط أنابيب النفط (باكو - تيليسي - جيهان) وخط أنابيب الغاز (باكو - تيليسي - آرزوم) أهمية كبيرة، حيث أنه يوفر روابط بين منطقة حوض بحر قزوين والاتحاد الأوروبي (Mäkinen, 2011, p. 1).

يرتبط مستقبل السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى بمجموعة متعددة من الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وفي إطار البعد الاقتصادي يجب العمل على تطوير الاقتصادات الناشئة في المنطقة وتشجيع التنوع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الاحتياجات الأساسية، والتركيز على مبادئ السوق الحرة (Hooshang, 1999, p. 44).

بالإضافة إلى خلق نظام تجاري خاص مع دول العبور كأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، ودول منطقة جنوب القوقاز لإزالة الحواجز والسماح لصادراتها بدخول سوق الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز التجارة، ومنع الهجرة، وخلق فرصا اقتصادية، والحاجة إلى تسريع التكامل الاقتصادي في المنطقة (Tsereteli, 2008, p. 10).

تعد كازاخستان رائدة في سياسة الطاقة الخضراء، أطلقت برنامج شراكة الجسر الأخضر عام 2013، وهي مبادرة تهدف إلى التنسيق بين الدول الآسيوية والأوروبية لتطوير قطاع الطاقة الخضراء،

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

بدعم من المؤسسات الدولية والقطاع الخاص. وبعد اعتمادها لخطة وطنية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، سعت كازاخستان لإطلاق أكثر من 100 منشأة للطاقة المتجددة عام 2020. وحسب استراتيجيتها لعام 2050، تنص على إمكانية توفير مصادر الطاقة البديلة حوالي 50 بالمئة من إجمالي الكهرباء، وخصصت ما يقارب 3.2 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهدافها الخضراء بحلول عام 2050، وقامت بفتح أول محطة للطاقة الشمسية عام 2014 (تتمتع بـ3000 ساعة من أشعة الشمس سنويا)، وخططت لأكثر من 20 مشروعاً آخراً للطاقة الشمسية قبل نهاية عام 2020 (Affairs, 2016, p. 16).

ارتكزت أولوية الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على تنمية الطاقة المستدامة (sustainable energy development) في تركمانستان، غير أن معظم مساعدات الاتحاد المرتبطة بالطاقة كانت في إطار إقليمي، كما يجب أن يربط برامجه بالشراكة الشرقية وسياسة الجوار الأوروبية، وبالتالي ربط منطقة آسيا الوسطى بجنوب القوقاز وأوروبا الشرقية (Boonstra, 2011, p. 11).

خلاصة:

أصبحت السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي جزءاً هاماً من سياسته الخارجية حيث تعكس اهتمام ورغبة الدول الأعضاء نحو بناء الجماعة الأوروبية للطاقة، ويتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية الأمن الطاقوية في تنويع مصادر وطرق الإمدادات لتخفيف الاعتماد على الإمدادات الروسية ونقادي المخاطر الجيوسياسية التي ترتبط بإمكانية استخدام الدول المنتجة للطاقة كأداة للضغط السياسي، بالإضافة إلى الصراع بين الأسواق الكبيرة المنتجة للطاقة والمستهلكة من أجل السيطرة على شبكة خطوط الأنابيب.

وتلعب موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين دوراً هاماً في تزويد الأسواق العالمية والأوروبية بالموارد الهيدروكربونية، وتتمثل مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة في تأمين الإمدادات الطاقوية وطرق نقلها، ومنع احتكار موارد النفط والغاز من طرف أي دولة إقليمية أو دولية. وعليه يعد الأمن والاستقرار في المنطقة أمراً حيوياً لضمان أمن الإمدادات، بالإضافة إلى تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول المنطقة ودول العبور، ودعمها من طرف الفواعل الرئيسية في سوق الطاقة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويرتكز التعاون بينهما في قطاع الطاقة على تعزيز التنمية المستدامة لموارد الطاقة، وتنويع طرق إمدادات الطاقة، وتبادل المعرفة، تطوير واستغلال مصادر الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتطوير البنية التحتية للطاقة.

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

ولتحقيق السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين يجب تنفيذ وتطوير استراتيجية طاقوية مشتركة من خلال تنسيق احتياجات الدول الفردية مع الاحتياجات الأوروبية المشتركة، وتطوير بنية تحتية تدعم الاستراتيجية المشتركة من خلال توفير خيارات للوصول إلى الموارد في المنطقة ونقلها، دمج منطقة أوراسيا في الفضاء الاقتصادي الأوروبي.

وتواجه السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي تحديات وتهديدات أمنية على المستوى الإقليمي والعالمي أبرزها مسألة الربط بين أمن الطاقة والديمقراطية والتنمية، وتأثير تغير المناخ على التنمية، وفي هذا الإطار يقدم الاتحاد الدعم لدول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين لتعزيز إنتاج ونقل النفط والغاز من جهة، ولتطبيق معايير وأنظمة الاتحاد الأوروبي ضمن تشريعاتها الوطنية، بما يتماشى مع السياسات والمعايير الأوروبية من جهة أخرى، إذ يتعين على الدول المنتجة للطاقة ودول العبور ضمان مسار الإصلاح السياسي لتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي، حيث تنطوي المعايير الأوروبية على الشفافية حول أسعار الإنتاج ونقل الموارد، وتقليل الاحتكار داخل قطاع الطاقة، مما يعزز مستويات الثقة بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وتعميق التعاون فيما بينها، وتوحيد مصالحها.

إن إحدى أهم مشكلات دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أنها غير ساحلية، ومن الصعب ربط مواردها الطاقوية بالأسواق العالمية والأوروبية خاصة. وعليه، تحل العديد من الدول دورا محوريا في نقل النفط والغاز من المنطقة، كدول منطقة جنوب القوقاز (أذربيجان وجورجيا)، وإيران، وتركيا والتي تعد كحلقة وصل هامة، وكجسر بين موارد الطاقة في المنطق والاتحاد الأوروبي، وربط دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بالاتحاد.

ويحتل ممر عبور الطاقة في منطقة جنوب القوقاز مكانا هاما في هندسة السياسات الأمنية الطاقوية في الاتحاد الأوروبي، إذ يعتمد تطوير وضمان هذه الممرات على أذربيجان وجورجيا من خلال الدعم والتعاون مع الدول الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

وتشكل منطقة جنوب القوقاز محورا لنظام جيواستراتيجي وجيواقتصادي متطور يمتد من حلف شمال الأطلسي في أوروبا إلى منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان، كما توفر المنطقة ممرات عبور لإمدادات الطاقة والسلع في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى المجتمع الأورو-أطلسي، بالإضافة إلى إمكانية الوصول المباشر لقوات التحالف والقواعد العسكرية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كما يربط جنوب القوقاز منطقة آسيا الوسطى الغنية بالموارد بالأسواق الأوروبية والمتوسطية، إذ توفر المنطقة

5. سياسات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: قراءة في الاستراتيجيات

والتحديات

إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة لحوض بحر قزوين، وأهميتها الاستراتيجية لمنطقة أوراسيا غير الساحلية.

6. خاتمة

1.6 التحقق من إشكالية الدراسة

2.6 اختبار فرضيات الدراسة

3.6 نتائج الدراسة

6. خاتمة

تشكل التحديات والتهديدات الأمنية المرتبطة بأمن الطاقة أحد أبرز المخاطر التي تهدد كيان ووجود الاتحاد الأوروبي ككتل سياسي واقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي. وعلى ضوء التصدعات وأزمات الطاقة التي شهدتها ولا زالت القارة الأوروبية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة رسم سياساته الأمنية الطاقوية وتعزيز دوره في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية لاسيما في المناطق والأقاليم المنتجة للطاقة، حيث تعد الحاجة إلى تنوع وتوسيع طرق إمداد الطاقة ركيزة أساسية للسياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

وبرزت منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين كمصدر هام لإنتاج النفط والغاز إلى الأسواق العالمية والأوروبية خاصة، واكتسبت أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية، باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، إذ تتوفر المنطقة على موارد طاقوية كبيرة كما تمثل العامل الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية في عمليات التخطيط الاستراتيجي لأمن الفواعل الإقليمية والدولية. غير أن صياغة السياسات الأمنية الطاقوية في المنطقة يلفها الكثير من الغموض فهي مناطق ذات تركيبة معقدة والصراعات فيها تأخذ أبعادا مختلفة من اضطرابات سياسية واقتصادية واثنية والتي تؤثر على أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، كما يزداد الوضع تعقيدا بدخول أطراف متنافسة تسعى إلى تحقيق مصالحها الطاقوية.

وعليه يحاول الاتحاد الأوروبي ضمان وتحقيق أمنه الطاقوي بالاتجاه نحو آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في ظل البيئة الجيوسياسية والأمنية المعقدة في المنطقة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المركزية واختبار الفرضيات المطروحة على النحو التالي:

1.6 التحقق من إشكالية الدراسة:

- أفادت الدراسة أن منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين تمثل موردا هاما وداعما قويا للأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي، ويعد الاستقرار في المنطقة المفتاح لضمان أمن الإمدادات وطرق نقلها. وبحكم الموقع الجيوستراتيجي الهام للمنطقة فإنها تخلق ساحة للتنافس بين الفواعل الإقليمية والدولية والتي تؤثر على البيئة الأمنية بصفة عامة وعلى أمن الطاقة بصفة خاصة. وعليه من الضروري الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني وتشجيع النمو الاقتصادي في دول المنطقة.
- يتعين على الاتحاد الأوروبي رسم سياساته الأمنية الطاقوية في المنطقة من جهة، واستيعاب سياسات واستراتيجيات دول المنطقة والفواعل الأخرى التي تسعى للوصول إلى مواردها من جهة أخرى. وفي

6. خاتمة

هذا السياق، فإن ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة يعد أمرا حيويا لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

- تحدد قضايا الطاقة والأمن الوضع الجيوسياسي والحيواقتصادي لمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فضمن أمن الإمدادات الطاقوية ونقلها في المنطقة والنزاعات والتهديدات الأمنية تحدد مستقبل أنماط التعاون والصداقة ومؤشرات التبعية، كما أن الدول التي يمكنها مساعدة دول المنطقة فيما يتعلق باحتياجاتها من الطاقة والأمن ستلعب دورا هاما في المنطقة من بينها الاتحاد الأوروبي.

2.6 اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:** تواجه دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين مجموعة من التحديات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أثرت على بناء الدولة بعد استقلالها وضعف المؤسسات ومؤشرات التنمية الاقتصادية، واشتداد التنافس الإقليمي والدولي على مواردها الطاقوية، إضافة إلى التنوع العرقي والإثني داخل الدول، وأصبحت المنطقة هشة يمثل انعدام الاستقرار والأمن فيها العنوان الأبرز للبيئة الجيوسياسية والأمنية للمنطقة، وبيئة خصبة لتغذية التهديدات ذات المصادر الجديدة والمتنوعة العابرة للأوطان كنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر والمخدرات، وتهريب الأسلحة. وعليه فإن ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة يعتبر عاملا جوهريا وحاسما في تحقيق السياسات الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

- **الفرضية الأولى:** بدا لنا من خلال الدراسة أن سياسة الطاقة الخارجية المشتركة تمثل أحد المتطلبات الهامة للحفاظ على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، غير أنه لم يوفق في بناء سياسة طاقوية مشتركة بسبب هيمنة دور الدول الأعضاء في مجال الطاقة، إذ تعطي الحكومات الوطنية الأولوية لتأمين الإمدادات والأسعار المعقولة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية للدول الأعضاء (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) مع الدول المنتجة للطاقة مثل روسيا، وتأثير البنى والهيكل الاقتصادية الداخلية للدول، والتي تعيق وضع وبناء سياسة طاقوية خارجية مشتركة.

وهناك تحديات خارجية وداخلية كبيرة تعرقل الاتحاد الأوروبي من وضع سياسات طاقوية ناجحة اتجاه منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. يشكل غياب التضامن والانقسام بين الدول الأعضاء العقبة الداخلية الأكثر أهمية أمام تنفيذ سياسة أوروبية موحدة في مجال الطاقة، كما أنه يوفر لروسيا مزايا تتمثل في استخدام هذه المشكلة الداخلية، لتعزيز وزيادة العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الأعضاء.

6. خاتمة

2. تعد روسيا شريك تجاري من جهة، وعقبة أمام الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، إذ يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على الاتفاقيات المالية والتجارية للاتحاد الأوروبي، كما يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الموارد الطاقوية الروسية. وعليه فإن الضعف المتبادل يجعلهم شركاء.

3. تعد سياسة الطاقة الاحتكارية التي تنتهجها روسيا سبب آخر مهم يمنع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من إقامة وبناء علاقات في مجال الطاقة، حيث تلعب شركة غازبروم دورا نشطا بشكل خاص في سياسات الطاقة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تتمتع شركة غازبروم بعلاقات شراكة مهمة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم بتزويد ألمانيا بثلاث الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم، كما أنها أبرمت اتفاقية مع شركة غاز دو فرانس الفرنسية.

- **الفرضية الثانية:** ظهر من خلال الدراسة أن سياسات روسيا اتجاه دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين تشكل تحديا وعائقا لنجاح السياسة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي، حيث تستغل مواردها الهيدروكربونية كأداة للضغط على الدول (قطع إمدادات الغاز أو النفط عن دول مثل بيلاروسيا وجورجيا وليتوانيا وأوكرانيا)، كما أنها سعت للحفاظ على مكانتها في سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي، وحاولت إحباط الطرق البديلة من خلال اقتراح مشاريع خطوط أنابيب الطاقة المتنافسة، وزيادة نفوذها مع الشركات الأوروبية عبر منحها حصصا في هذه المشاريع وغيرها.

- كما سعت للسيطرة على شبكات نقل وتوزيع الطاقة في الدول المجاورة لتحقيق مكاسب اقتصادية وتعزيز سياساتها، ولضمان قيام الدول المنتجة للطاقة بالتصدير عبر أراضيها، ومحاولة منع الدول المنافسة لتصدير الغاز من دخول السوق الأوروبية، مثل إيران وأذربيجان ودول آسيا الوسطى.

- **الفرضية الثالثة:** يستنتج من هذه الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق نقل الموارد الطاقوية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث تواجه علاقة الاتحاد بدول المنطقة تحديات في مجال الطاقة والاقتصاد والسياسة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استعداد الاتحاد لمواجهة سياسات روسيا في المنطقة، ومصالح الدول الأعضاء الفردية وتعاونها مع روسيا ومع دول المنطقة (ألمانيا مثلا)، بالإضافة إلى مركزية الدولة حول السياسات الأمنية والطاقوية في المنطقة.

- الموقع الجغرافي لهذه الدول نظرا لكونها غير ساحلية، فهي بحاجة إلى الاعتماد على طرق عبور محددة من أجل ضمان نقل ووصول مواردها إلى السوق الأوروبية، بالإضافة إلى غياب البنية التحتية

6. خاتمة

اللازمة في المنطقة لنقل وتصدير مواردها الطاقوية، وتحكم روسيا في معظم شبكة خطوط أنابيب الطاقة باتجاه الأسواق الأوروبية والعالمية.

- **الفرضية الرابعة:** إن تضارب المصالح بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق مصالح الطاقة، من القضايا الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في المنطقة، خاصة التفاعلات الطاقوية مع أكثر دول المنطقة استبدادا؛ تركمانستان وأوزبكستان. كما تتعارض التنمية الوطنية وبناء الدولة في كل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان مع القيم الأوروبية، بالإضافة إلى تأثير عدم الاستقرار الوطني والإقليمي في المنطقة. وعليه، تركز إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة على الأمن والاستقرار، حيث تترايط وتتشابك الأبعاد الثلاثة الطاقة، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3.6 نتائج الدراسة:

- من خلال ما تم عرضه خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:
- أثبتت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي يواجه تحديا يتمثل في كيفية تأمين إمدادات كافية من الطاقة في ظل ظروف زيادة الطلب العالمي على الطاقة، وزيادة المنافسة عليها، وتأمين الموارد، وتغير المناخ، وبعد تنويع إمدادات الطاقة عنصرا حيويا لضمان الأمن الطاقوي في الاتحاد الأوروبي، والتقليل من اعتماد الدول الأعضاء على النفط والغاز من روسيا، وتقادي انقطاع الإمدادات إلى دول العبور كأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا وجورجيا بسبب الخلافات حول الأسعار والدفع.
 - تعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي من خلال تعديل الطلب على الموارد، وتوسيع وتنويع إمدادات الطاقة المحلية، وتشجيع التجارة والاستثمار على المستوى العالمي، إذ لا يمكن فصل أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي عن أمن الطاقة العالمي.
 - تتزايد التعقيدات والصعوبات في تطوير واستغلال الموارد الطاقوية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين نظرا للتنافس بين القوى الإقليمية والعالمية عليها. وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بنسبة 1.5 في المائة عام 2030، فالطلب المتزايد على الطاقة دفع بالاتحاد الأوروبي للبحث عن مصادر بديلة للتنويع، وتطوير سياسة طاقوية مشتركة بهدف تقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية.
 - تنفيذ وتطوير استراتيجية طاقوية مشتركة في المنطقة من خلال تنسيق احتياجات الدول الفردية مع الاحتياجات الأوروبية المشتركة، وتطوير بنية تحتية تدعم الاستراتيجية المشتركة من خلال توفير

6. خاتمة

خيارات للوصول إلى الموارد في المنطقة ونقلها، ودمج منطقة أوراسيا في الفضاء الاقتصادي الأوروبي.

- يشكل نقل موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين مشكلة أخرى تجعل من خطوط الأنابيب الروسية هي البديل المسيطر، نظرا لبعدها عن أسواق الطاقة العالمية، الأمر الذي يتطلب الاستثمار الأجنبي لبناء البنية التحتية للطاقة.
- إن بناء وتعزيز العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة وكذا دول العبور على أساس ترابط وتبادل المصالح، يؤدي إلى استقرار سوق الطاقة العالمي وزيادة النمو الاقتصادي لكل الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. وعلى الرغم من أن المنطقة لا يمكن أن تحل محل روسيا كأهم شريك للطاقة في الاتحاد، إلا أنها قد تكون موردا إضافيا هاما ومصدرا بديلا لتنويع إمدادات النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي.
- ضرورة موازنة الاتحاد الأوروبي لمصالح الدول الإقليمية في المنطقة، والفواعل الدولية الأخرى المتنافسة كروسيا والصين والهند وإيران والولايات المتحدة الأمريكية.
- يعد تحديد مسار خطوط أنابيب الطاقة وتصديرها إلى الأسواق العالمية والأوروبية محور التنافس في المنطقة، إذ ترتبط بالمصالح الجيوسياسية والاقتصادية للفواعل، بالإضافة إلى مصالح الشركات الدولية.
- ضرورة تقديم الاتحاد الأوروبي الدعم لدول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين لتعزيز إنتاج ونقل النفط والغاز من جهة، ولتطبيق معايير وأنظمة الاتحاد الأوروبي ضمن تشريعاتهما الوطنية، بما يتماشى مع السياسات والمعايير الأوروبية من جهة أخرى.
- يتعين على الدول المنتجة للطاقة ودول العبور ضمان مسار الإصلاح السياسي لتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي، إذ تتطوي المعايير الأوروبية على الشفافية حول أسعار الإنتاج ونقل الموارد، وتقليل الاحتكار داخل قطاع الطاقة، مما يعزز مستويات الثقة بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وتعميق التعاون فيما بينها، وتوحيد مصالحها.

7. قائمة المصادر

قائمة المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم بولمكاحل. (2019). الاستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي (أطروحة دكتوراه). قسنطينة، جامعة قسنطينة 3 - صالح بوينيدر، الجزائر.
- ابراهيم عرفات. (2006). أزمة الإصلاح السياسي في آسيا الوسطى. مصر: مركز الدراسات الآسيوية.
- أحمد داود أوغلو. (2011). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- أحمد فريجة، و لدمية. (2016). الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاثر السياسة والقانون (14).
- أحمد قاسم حسين. (2022). استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أسامة فاروق مخيمر. (2023). تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الاوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة. مجلة كلية الياسة والاقتصاد.
- الغاز الأذربيجاني يدعم إمدادات أوروبا بعيداً عن روسيا بصفقة جديدة. تم الاسترداد من تقارير وحدة أبحاث الطاقة: <https://attaqa.net/2022/07/18/>، بتاريخ: (2022/07/18).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2015). التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية. نيويورك: الأمم المتحدة.
- اليامين بن سعدون. (2012). الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- أيوب مدحت. (2008). الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى. تأليف هدى ميتكيس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي. مصر: مركز الدراسات الآسيوية.
- باسمة عطوي. خسائر أوروبا جراء الحرب الروسية-الأوكرانية. تم الاسترداد من اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org/>، بتاريخ: (2022/04/30).
- بروس راسيت. (2016). الليبرالية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بنجامين سوافكول. (2012). الجدوى الاقتصادية للطاقة المتجددة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

7. قائمة المصادر

- توفيق بوسني. (2018). مدرسة كوينهاجن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (13).
- توفيق سعد حقي. (2011). التنافس الدولي وضمان أمن النفط. مجلة العلوم السياسية.
- جريفيث ستيفن. (2018). دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة. الإمارات: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
- جون بيليس، و سميث. (2004). عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- جينيفر فوكر ستيرلنغ. (2016). الليبرالية الجديدة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حبيب غانم. (2001). حرب الألفية الثالثة: نفط قزوين ومآرب أخرى. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
- حسن أحمد شحاته. (2003). التلوث البيئي ومخاطر الطاقة. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
- حسين علي محمد. (2007). التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية (إيران وتركيا نموذجا). دراسات دولية(34).
- حليلة حقاني. (2017). دور الفكر النقدي في تطوير مفهوم الأمن. دراسات استراتيجية (24).
- حمزاوي جويبة. (2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- حمى التنافس بين الصين وأمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات وتأمين إمدادات مستقرة. (2006). جريدة الشرق الأوسط (10229).
- خالد علي محمد الأميري، و العموش. (2020). الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات. مجلة الآداب(133).
- خالد معمري جندلي. (2008). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة -دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- خديجة عرفة محمد. (2014). أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- رضا هلال محمد. (2008). العلاقات الأوروبية مع دول آسيا الوسطى. تأليف هدى ميتكيس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي. مصر: مركز الدراسات الآسيوية.
- ريتشارد هاينبرغ. (2005). سراب النفط - النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية-. لبنان: الدار العربية للعلوم.
- زياد عبد الرحمن الكوراني علي. (2019). جيوسراتيجية تركز الطاقة/ متلازمة الصراع والحرب: نماذج مختارة. الأردن: دارأمجد للنشر والتوزيع.

7. قائمة المصادر

- زياد عبد الرحمن علي محمود الكوران. (2016). منطقة تزامم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية: رؤية مستقبلية. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- سرور عبد الناصر. (2009). الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991-2007. مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الإنسانية).
- سليم قسوم. (2010). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية -دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية-. الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- سليم قسوم. (2018). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. رؤى استراتيجية.
- سليمان عبد الله الحربي. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصياغته وتهديداته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر- . المجلة العربية للعلوم السياسية (19).
- سيد أحمد قوجيلي. (2013). الدراسات الأمنية النقدية -مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن-. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- سيد أحمد قوجيلي. (2020). التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية (مفهوم الأمن مثالا). عمران، 33/9.
- عاطف السعداوي. (2016). آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني. مركز الحضارة للدراسات السياسية.
- عبد الجليل بعاسو. (2010). رهان الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد والتحديات. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد العزيز علاء عبد الوهاب. (2019). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية. المجلة السياسية والدولية (42).
- عبد القادر دندن. (2013). الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- عبد المنعم عبد الوهاب، و آخرون. (1981). جغرافية النفط والطاقة. العراق: دار الكتاب للطباعة والنشر.
- علي عيد وردة هاشم. (2013). صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- علي مدوني. (2014). قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- عمار حجار. (2002). السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي -استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل-. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

7. قائمة المصادر

- عمرو عبد العاطي. (2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غراهام ايفانز، و نوينهام. (2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- قويدر شاكري. (2015). التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011. الجزائر، جامعة الجزائر3.
- كامبلا برونسكي. (2007). الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية. لبنان: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.
- لبنى خميس مهدي. (2017). الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ومستقبل التنافس الاقليمي والدولي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 4(58).
- لطفي ميزاني. (2012). الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- ماجدة على صالح. (2008). الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى. تأليف هدى مينكيس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي. مصر: مركز الدراسات الآسيوية.
- مارتين غريفيتش، و أوكالاهان. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- مالك عوني. (2011). رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية. مجلة السياسة الدولية (186).
- مايكل كلير. (2002). الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- محمد الطاهر عديلة. (2016). الجدل الليبرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي. دفاتر السياسة والقانون (15).
- محمد جمال مظلوم. (2012). الأمن غير التقليدي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمود السيد . (2006). دول آسيا الوسطى والأطماع الغربية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- نبيل جعفر عبد الرضا. (2012). الأهمية النفطية لبحر قزوين. مجلة دراسات إيرانية، 15.
- نبيل زغبى. (2012). أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري. سطيف، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- نصار الربيعي. (2013). دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- نورهان الشيخ. (2009). سياسة الطاقة الروسية وأثرها على التوازن الاستراتيجي العالمي. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

7. قائمة المصادر

- نورهان الشيخ. (2019). العلاقات الروسية الأمريكية من الحرب الباردة إلى السلام البارد. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- هاني عبد القادر عمارة. (2012). الطاقة وعصر القوة. عمان: دار غيذاء للنشر والتوزيع.
- هدى مينكيس. (2008). آسيا الوسطى والتنافس العالمي. مصر: مركز الدراسات الآسيوية.
- وليد كاصد الزيدي. مركز جيل البحث العلمي. تم الاسترداد من تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في الطاقة الأوروبية وتدابير الاتحاد الأوروبي: <https://jilrc.com/archives/16653>، بتاريخ: (2023/05/02).

References in English

- Abbasi , M. (2013). Geopolitics of energy in Central Asia. Journal of Contemporary Studies, 11 (02).
- Affairs, E. C. (2016). Central Asia: New Opportunities for European Investors. Eurasian Council on Foreign Affairs.
- Afolabi, M. (2016). Concept of security. Intelligence and security studies programme.
- Alexis, A., Blackwood, M., & Calvin, D. (2020). European Energy Security: Options for EU Natural Gas Diversification. Congressional Research Service.
- Alred, L. (2017). US policy towards Central Asia under trump. UNISCI Journal (45).
- Andrei, R. (2015). Energy Security in south-East Europe: Natural Resources as causes of conflict or building stability. Balkan social science review, 5.
- Asli Kelkitli, F. (2019). Russia's Caspian Policy: Efforts to Hold Ground in a Contested Region. Akademik Bakis.
- Badalyan, L. (2011). Interlinked Energy Supply and Security Challenges in the South Caucasus. Caucasus analytical digest, 33.
- Bajrektarevic, A. (2015). The caspian Basin: legal, political and security concerns, pipeline diplomacy and implications for EU energy security. Asia-Pacific Research and training Network on trade (149).
- Baran, Z. (2007). EU Energy Security: Time to End Russian Leverage. Washington Quarterly.
- Baumann, F. (2010). Europe's way to energy security: The outer dimension of energy security: From power politics to energy governance. European Foreign Affairs Review.
- Belkin, P. (2008). The European Union's Energy Security Challenges. Report for Congress.
- Belyi, A. (n.d.). Energy Security in international relations (IR) theory. Higher School of Economics Cathedra on political issues of international energy.

7. قائمة المصادر

- Bin, H. (2014). Oil and gas cooperation between China and Central Asia in an environment of political and resource competition. China University Of Petroleum (Beijing) and Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
- Bolonina, A. (2019). Security Dimension of china's presence in central asia. institute de relations internationales et stratégiques.
- Boonstra, J. (2011). The EU's Interests in Central Asia: Integrating Energy, Security and Values into Coherent Policy. European development co-operation to 2020, 9.
- Both, K. (2007). Theory of World Security. New York: Cambridge Studies in international relations.
- Brown, N., & Shaffer, B. (2016). Moving Pieces: European energy security amid rapidly changing geopolitical developments. the assistance of the European Union.
- Buzan, B. (1991). New patterns of global security in the twenty-first century. The royal institute of international affairs.
- Campos, A., & Fernandes. (2017). The geopolitics of energy. Lisboa: instituto da defesa national.
- Chufrin, G. (2001). The Security Of The Caspian Sea Region. Oxford university press.
- Closson, S. (2008). Energy security of the European Union. Center for Security Studies (CSS).
- Coffey, L. (2019). Time for a U.S. Strategy in the Caspian. The Heritage foundation.
- Dessard, Iohan. (2013). Energy Security in South Caucasus: effective cooperation in the protection of critical energy infrastructure, in: Energy Security: Operational Highlights, Nato Energy Security, Centre of Excellence, NO 4.
- Duarte, P. (2015). Central Asia: The Planet pivot Area.
- Eldar, I., & Papava, V. (2010). Rethinking Central Eurasia. Central Asia- Caucasus Institute and Silk Road Studies Program.
- Elkind, J. (2010). Energy security: call for a broader agenda. Washington: brooking institution press.
- European Climate, Infrastructure and Environment Executive Agency. (2022, 03 18). Retrieved from European ommision: https://cinea.ec.europa.eu/news-events/news/cef-energy-contributing-security-energy-supply-eu-2022-03-18_en
- eurostat statistics Explained. (2023). Renewable energy statistics. Retrieved from https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Renewable_energy_statistics.
- Feklyunina, V. (2008). The 'Great Diversification Game': Russia's Vision of the European Union's Energy Projects in the Shared Neighbourhood. Journal of Contemporary European Research, 4(2).
- Filip , Č., & Jirušek, M. (2006). Strategic and market-oriented approaches in the energy policy of the European Union.

7. قائمة المصادر

- Filippou, P. (2012). EU Energy Security in the Gas Sector Evolving Dynamics, Policy Dilemmas and Prospects. England: Ashgate Publishing Limited.
- Florini, A. (2010). Global Governance and Energy. Washington: Brooking institution press.
- Gal, L., Korin, A., & Eshita, G. (2011). Energy security and climate change. Oxon: Routledge International Handbooks.
- Gawdat , B. (2010). Iran's Role in Europe's Energy Security: An Assessment. Taylor & Francis, International Society of Iranian Studies, 43(3).
- German, T. (2014). Russia and the Caspian Sea: projecting power or competing for influence? Strategic studies institute and U.S army war college press.
- Gregory, P. (2017). Energy Security, the European Energy Union and the Mediterranean Countries. Athens Journal of Mediterranean Studies, 3(4).
- Guo , F., Cheng, F., & Xiao, L. (2019). Strategic analysis on the construction of new energy corridor China–Pakistan–Iran–Turkey. Energy Reports 5.
- Guo, L. (2016). Evolution, opportunity and challenges of transboundary water and energy problems in Central Asia. SpringerPlus.
- Hill, F. (2004). Pipelines in the Caspian Catalyst or Cure – all? Georgetown journal of international affairs.
- Hill, F., & Fee, F. (2002). Fueling the Future: The Prospects for Russian Oil and Gas. 10(4).
- Hiroshi, O. (2013). The Arctic and Japan: energy security and climate security. Singapore: World Scientific.
- Hooshang, A. (1999). The Political Risks of Various Pipeline Routes in the Caspian Basin. German: SPD Parliamentary Group.
- Iftekharul, A. (2011). The U.S. Role and Policy in Central Asia: Energy and Beyond. The arts faculty journal.
- Indeo, F. (2018). The Role of Russia in the Central Asian Security Architecture. policy Brief.
- Jaff , A. (2001). US policy towards the Caspian region: can the wish-list be realized? Oxford university press.
- Jianhua, Y., & Yichen. (2012). Energy Politics and Security Concepts from Multidimensional Perspectives. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 6 (4).
- Jonson, L. (2001). the new geopolitical situation in the caspian region. Oxford university press.
- Kaliyeva, D. (2004). the geopolitical situation in the caspian region. UNISCI discussion papers.

7. قائمة المصادر

- Kaur, Amanpreet. & Singh. (2014). Connect Central Asia Policy Factor in India Soft Power Initiatives in Cars: Problems and Prospect. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences.
- Keshari, R. (2017). Energy Geopolitics of caspian sea region: cooperation, competition or conflict. international journal of applied research.
- King, G., & Murray. (2002). Rethinking Human Security. Political Science Quarterly, 116(4).
- Klare, M. (2008). Energy security. Routledge, Taylor and francis group.
- Kornely, K. (2011). Challenges to the South Caucasus regional security aftermath of Russian–Georgian conflict: Hegemonic stability or new partnership? Journal of Eurasian Studies.
- Koulouri, A., & Mouraviev. (2019). Energy security through the lens of renewable energy sources and resource efficiency. palgrave macmillan.
- Krasner, S. (1983). National Security and Economics. National Security Affairs.
- Kubicek, P. (2013). Energy politics and geopolitical competition in the caspian basin. journal of Eurasian studies.
- Kumar, N., & Mohapatra. (2018). Energy security and pattern of regional conflicts in Eurasia: from a constructive framework of analysis. Cambridge journal of Eurasian studies.
- Laruelle, M. (2008). Russia's Central Asia Policy and the Role of Russian Nationalism. Central Asia-Caucasus institute and silk road studies program.
- Lazic Jovic, A., & Nikolic. (2013). The importance of energy security in the relations of the european union and russia. IIPE Scientific Project.
- Leimbach, B., & Müller, F. (2008). European Energy Policy: Balancing national interests and the need for policy change. Climate and Energy Papers.
- Lords, H. o. (2015). EU energy governance. London: The Stationery Office Limited £price.
- Lou, M. (1978). National Security. Institute of Strategic Studies.
- Luft, G., Korin, & Gupta. (2011). Energy Security and climate change. Oxon: Routledge International Handbooks.
- M. Parvizi , A., & Yang , G. (2012). Secure Oil and Alternative Energy: The Geopolitics of Energy Paths of China and. LEIDEN • BOSTON: Brill.
- Mäkinen, H. (2011). Wider Europe - Regional Security Report: Western CIS - South Caucasus - Central Asia. Regional Security Report.
- Malinauskaite, J., Jouhara, H., Ahmad, L., & Milani, M. (2019). Energy efficiency in industry: EU and national policies in Italy and the. Energy 172.

7. قائمة المصادر

- Malysheva, D. (2001). The conflict in Nagorno-Karabakh: its impact on security in the Caspian region. Oxford university press.
- Manouchehr, M. (2006). Caspian pipeline politics and Iran-EU relations. UNISCI Discussion papers.
- Marketos, T. (2009). Iran's geopolitics in midst of the US-Russia-China energy security struggle for the Geo-Strategic control of Eurassia.
- Meister, S., & Viëtor, M. (2011). Southern Gas Corridor and South Caucasus. Friedrich-Ebert-Stiftung.
- Michael , D. (2009). The EU and Central Asia: Commercialising the Energy Relationship. EUCAM Working Paper No. 2.
- Mirzokhid, R. (2015). Central Asia in the context of western and Russian interests. centre international de formation européenne.
- Misiagiewiez, J. (2012). Geopolitics and energy security in the caspian region. Politol Ol Pan 7.
- Mousavi mouhammad (2010). Some notes on the caspian energy and ethnic conflicts in the caucasus, Iran and the Caucasus. Koninklijke Brill NV .
- Myers Jaffe, A. (1998). Unlocking the Assets: energy and the future of central asia and the caucasus. institute for public policy of rice university.
- Nuriyev, E. (2007). EU Policy in the South Caucasus: A view from Azerbaijan. CEPS Working Document.
- Ocelik, P. (2015). Traditional approaches to security in international security. International Relations theory and energy security.
- Ogutcu, C., & Ogutcu, M. (2017). China's Expanding Energy and Geopolitical Linkages with Central Asia and Russia: Implications for Businesses and Governments. OCP Policy Center.
- Ogutcu, M. (2003). Caspian Energy and Legal Disputes: Prospects for Settlement. Institut Francais des relations internationales.
- Ogutcu, M. (2006). Kazakhstan's expanding cross-border gas links. the Windsor Energy Group's Regional Pipelines Roundtable.
- Olikier, O., & Shlapak, D. (2005). U.S. Interests in Central Asia: Policy Priorities and Military Roles. RAND Corporation.
- Omelicheva, M. (2011). Counterterrorism Policies in Central Asia. London and New York: Taylor and Francis Groups: Routledge.
- Orazgaliyev, S. (2017). Competition for pipeline export routes in the Caspian region: The new Great Game or the new Silk Road? London: Veruscript.
- Osman , A. (2014). European energy security:. NATO Parliamentary Assembly: science and technology committe.

- Ozdamar, O. (2010). , Energy, Security, and Foreign Policy. ISA, 03.
- Palonkorpi, M. (2006). Energy Security and the regional security complex theory. Retrieved from <https://docplayer.net/storage/58/42139190/42139190.pdf>
- Parvizi Amineh, M., & Rakel, E. (2015). Environmental security debates in Central Asia: The post-Kiev process. Preliminary Version.
- Pascual, C., & Elkind. (2010). Energy Security (Economics, Politics, Strategies and Implications). Washington: brooking institution press.
- Pataraiia, T. (2015). energy transit and security imbalance in south Caucasus: the road between Russia and the European Union. Retrieved from https://ge.boell.org/sites/default/files/uploads/2015/03/energy_eng-final_1.pdf.
- Pritchins Stanislav. (2019). Russia's Caspian Policy . Russian Analytical digest. No 235.
- Prior, R., & Corbyn, C. (2016). EU Energy Union. Cardiff Bay: National Assembly for Wales.
- Rashid, A. (2001). Taliban: Militant Islam, Oil and fundamentalism in central asia. London: Yale university press.
- Ratner, M., Belkin, P., Jim, N., & Woehrel, S. (2013). Europe's Energy Security: Options and Challenges to Natural Gas Supply Diversification. Congressional Research Service.
- Russell, M. (2020). Energy security in the EU's external policy. Brussels: European Parliamentary Research Service.
- Scholl, E., & Westphal, K. (2017). European Energy Security Reimagined: Mapping the Risks, Challenges and Opportunities of Changing Energy Geographies. SWP Research Paper.
- Scott , V. (2011). The Fuzzy Nature of Energy Security. Oxon: Routledge International Handbooks.
- Shaffer, B. (2011). European Union energy policy: the role of the south Caucasus. Journal of Eurasian Studies.
- Shimisu, M. (1998). The caspian Basin oil and its Impact on Eurasian power Games. Tokyo: Institute of developing economics.
- Simao, L. (2018). The European Union's New Eastern Partnership Policy. Konard Adenauer Stiftung.
- Sovacool, B. (2011). Introduction (defining, measuring, and exploring energy security). Oxon: Routledge international Handbooks.
- Stegen, S., & Kuszniir, K. (2015). Outcomes and strategies in the 'New Great Game': China and the Caspian states emerge as winners. Journal of Eurasian studies.
- Tekin, A., & Paul Andrew, W. (2011). Geo-Politics of the Euro-Asia Energy Nexus The European Union, Russia and Turkey. England: Palgrave Macmillan.

7. قائمة المصادر

- Tolga Turker, A. (2012). Geopolitics of caspian oil and gas. International journal of social science and humanity studies, 04(01).
- Tsereteli, M. (2008). Economic and Energy Security: Connecting Europe and the Black Sea-Caspian Region. central Asia-Caucasus institute and silk Road studies Program- A joint Transatlantic research and policy center.
- Verena, K. (2018). European narratives on EU's energy security vis-a-vis Russian natural gas. Department of Social Sciences and Philosophy: University of Jyväskylä.
- Von Hippel, D. (2011). Evaluating The Energy Security Impacts of Energy Policies. Oxon: Routledge International Handbooks.
- Westphal, K. (2006). Energy Policy between Multilateral Governance. European Energy Policy.
- Wishnick, E. (2009). Russia, China, and the United States in Central Asia: prospects for great power competition and cooperation in the shadow of the Georgian crisis. Strategic studies institute.
- Yabo, Z., Xiaofeng, Shaojian, & Yuejing. (2019). Energy relations between China and the countries along the Belt and Road:. Renewable and Sustainable Energy Reviews.
- Yergin, D. (2006). Ensuring Energy Security. Foreign Affairs, 85(2).
- Youngs, R. (2007). Europe's External Energy Policy: Between Geopolitics and Market. CEPS Working Document.
- Zabortseva, N. (2012). From the "forgotten region" to the "great game" region: On the development of geopolitics in Central Asia. Journal of Eurasian Studies.



Full Name: Boulemchaour Rabab
The European Union's energy security policies
Towards the Central Asia region and the
Caspian Sea Basin
A Thesis Submitted for the PhD Degree
in political science

Abstract

Ensuring the security of supplies and transit routes for energy resources is considered one of the important issues on the political agenda of the European Union, as the energy crises led to the reformulation of its energy security policies in light of developments at the regional and global levels, by focusing on diversifying supplies and their transit corridors with the aim of reducing dependency on Russia and moving towards a region Central Asia and the Caspian Sea Basin, which has become geopolitically and geoeconomically important in the global energy market, has emerged as an important resource for oil and gas production and export to European Union markets.

The study was based on a set of methodological approaches with the aim of analyzing aspects of the research topic, the most important of which is the descriptive approach by describing the energy situation of the European Union in terms of production capabilities and consumption and import indicators, and the case study approach that attempted to monitor the geopolitical, geoeconomic and security dimensions of the Central Asia region and the Caspian Sea Basin, and clarify its energy potential. And energy pipeline projects, in addition to approaching systems analysis and political economy, which is appropriate for analyzing the issue of the energy security policies of the European Union as an entity interacting with the regional and international environment.

The study concluded that energy and security issues determine the geopolitical and geoeconomic environment of the region, as ensuring the security of energy supplies and transit corridors, in addition to the conflicts and security threats in the region, determine relations of cooperation, conflict, and dependency. It was also confirmed that the common foreign energy policy represents one of the important factors for achieving energy security for the European Union, as the lack of solidarity and division among member states constitute a barrier to formulating a unified energy policy towards the region. The study also concluded that Russia's policies towards the countries of the region constitute a challenge and an obstacle to the success of the European Union's energy security policy, as it exploits its resources as a tool to pressure countries, and It has proposed energy pipeline projects and controls the energy pipeline network and its distribution in the region. It was also confirmed that the contradiction between promoting democracy and human rights and pursuing energy interests is one of the main issues facing the European Union, especially energy interactions with the most authoritarian countries in the region. Accordingly, his strategy towards the region focuses on security and stability, where the three dimensions of energy, democracy promotion and human rights are interconnected.

Keywords : European Union, Energy Security, Central Asia, Caspian Sea Basin, Diversification of Energy Sources, Geopolitical and Geoeconomic Dimensions.

Supervisor : Hamdouch Riad – University of Constantine3

September 2023

